Durham University

Durham E-Theses

Al-Munşif min al-Kalām 'alā Mughnī lbn Hishām by Taqï al-Dīn al-Shumunnī [d. 1468]

Abdulmajeed Ibrahim al-Mubarak

How to cite:

Abdulmajeed Ibrahim al-Mubarak (2006) Al-Munşif min al-Kalām 'alā Mughnī lbn Hishām by Taqï al-Dīn al-Shumunnī [d. 1468]. Doctoral thesis, Durham University.

Use policy

The full-text may be used and/or reproduced, and given to third parties in any format or medium, without prior permission or charge, for personal research or study, educational, or not-for-profit purposes provided that:

- a full bibliographic reference is made to the original source
- a https://etheses.durham.ac.uk/id/eprint/2638/ is made to the metadata record in Durham E-Theses
- the full-text is not changed in any way

The full-text must not be sold in any format or medium without the formal permission of the copyright holders.

Please consult the full Durham E-Theses policy for further details.

Academic Support Office, The Palatine Centre, Durham University, Stockton Road, Durham, DH1 3LE
e-mail: e-theses.admin@durham.ac.uk Tel: +44 0191 334 6107
https://etheses.durham.ac.uk

Al-Munṣif min al-Kalām ʿalā Mughnī Ibn Hishām

by

Taqī al-Dīn al-Shumunnī [d.1468]

A Critical Edition of the First Third of the Text (up to the Letter *Fā'*)
with an Introductory Study

By

Abdulmajeed Ibrahim al-Mubarak

Part II of II

A thesis submitted for the Degree of
Doctor of Philosophy

University of Durham

Institute for Middle Eastern
and Islamic Studies

2006

The copyright of this thesis rests with the author or the university to which it was submitted. No quotation from it, or information derived from it may be published without the prior written consent of the author or university, and any information derived from it should be acknowledged.

1 1 OCT 2006

المنصف من الكلام على مغني ابن هشام

لتقي الدين أحمد بن محمد الشمني
المتوفي سنة 1468/872

نص محقق

من الأول إلى حرف الفاء

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، و صلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم[1].

الحمد لله الذي خصّ كتابه بعدم المعارضة وبالإعجاز، وجعله تبيانا لكل شئ فهو مغني اللبيب بالحقيقة لا بطريق المجاز، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة من فرّق الحق من الباطل وماز، وحلّ ببنان البيان عُقد المشتبهات فوقف عند ما حلّ وما جاز ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الهادي إلى سبيل الرشاد، فسعد من اقتدى بهديه وفاز. صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه[2] ومن حوى بيته من أزواجه الطاهرات وحاز.

وبعد: فقد نظرت عند إقرائي لـ(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) ماكتبه عليه[3] الشيخ شمس الدين محمد[4] بن الصائغ الحنفي وسماه بـ(تنزيه السلف عن تمويه الخلف) وذلك إلى أثناء الباء الموحدة، والتعليقَ الذي كتبه الشيخ بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني[5] بالديار المصرية، والشرح الذي أظهره بعدَ ذلك بالبلاد الهندية وسمّاه بـ(تحفة الغَريب)[6]، فإذا هي مملوءة باعتراضات يتجه جوابها ومشحونة بإشكالات لم ينغلق والحمد لله بابها ، وقد فتح الله تعالى بأجوبة ما عظم من ذلك، وتنوير ما أظلم من إشكال حالك. فسألني بعض الأصحاب أن أقيد ذلك بكتاب، وأن أضم إليه حل الشواهد والأبيات، وشرح ما لم يشرح بعد من المشكلات، فأجبت مطلوبه و حققت مرغوبه، سالكا سبيل الإنصاف، حائدًا عن طريقي التعصب والإجحاف، و سميته بـ(المُنْصف من الكلام على مغني ابن هشام)، وأسأل الله تعالى العصمة مما يعاب، والهداية إلى طريق الصواب.

قوله: **(أما بعد حمد الله)** الحمد: هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم لأجل جميل اختياري. فـ(على جهة التعظيم) مخرج للاستهزاء والسخرية. و (اختياري) مخرج للثناء لأجل جميل غير اختياري؛ فإنه

---

[1]- هذه العبارة لم ترد في (م) و (ب) ووردت في البقية مع اختلاف يسير بينها، ولقد أثبت ما في (ف)، وأما نص ما في (د) فهو كما يلي: (بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم).

[2]- صيغة العبارة في (د): (وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله).

[3]- كلمة (عليه) ساقطة من (ب).

[4]- كلمة (محمد) ساقطة من (د). وابن الصائغ هو محمد بن عبد الرحمن بن عليّ، شمس الدين الحنفي، من علماء مصر وأدبائها، وُلد سنة 708هـ/1308م، وتوفي سنة 776/1375.
ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني: 499/3، بغية الوعاة للسيوطي: 88/1، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: 248/6.

[5]- هو محمد بن أبي بكر بن عمر، بدر الدين الدماميني ، عارف بالشريعة وفنون الأدب، ولد بالإسكندرية سنة 763/1362، وتوفي بالهند سنة 827/1424.
ينظر: الضوء اللامع: 114/7، شذرات الذهب:181/7، الأعلام: 57/6.

[6]- عبارة (وسماه بتحفة الغريب) من (ب) و (د).

مدح لا حمد؛ لأنّ المدح أعم مطلقا من الحمد؛ لأنه يقال: مدحت اللؤلؤة على صفائها ومدحت زيدًا على رشاقة قده، ولا يقال: حمدتهما. ومنهم من منَع إطلاق المدح على الثناء لأجل جميل غير اختياري، بناء على أنه مساو للحمد، وقال: ما قيل في اللؤلؤة مولد لا عبرة به، وما قيل في القد خَطأ أو مؤول بدلالته على الأفعال الاختيارية، وعلى هذا فالتقييد بالاختياري لبيان ماهية الحمد لا للاحتراز. وفي الكشاف[7]: الحمد والمدح أخوان. قال التفتازاني[8]: من الشائع في كتبه أنه يريد بكون اللفظين أخوين، أن يكون بينَهما اشتقاق كبير بأن يشتركا في الحروف الأصول من غَير ترتيب كالحمد والمدح، أو أكبر بأن يشتركا في أكثر الحروف فقط كالفلق والفلج والفلذ، مع اتّحادٍ في المعنى أو تناسب، لكنّ سوق كلامه ههنا، وصريحَ كلامه في الفائق يدل على ترادفهما. انتهى. وفي تفسير الإمام[9] في سورة الأنعام: الحمد أخص مطلقا من المدح؛ لاختصاص الحمد بما يدخل تحت الاختياري. وتبعه على ذلك البيضاوي[10] في تفسيره والطيبي[11] في شرح الكشاف . و (الله) اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع[12] المحامد، دال عليه تعالى دلالة جامعة لمعاني أسمائه الحسنى كلها ما علم منها وما لم يعلم، ولذلك يقال في كل اسم من أسمائه الكريمة سوى اسم الله: هو من أسماء الله، ولا ينعكس. قيل: إنه مشتق من الإله، وهو فعال بمعنى مفعول، حذفت الهمزة منه، وفيه نظر؛ لأن الله والإله مختلفان في اللفظ والمعنى. أما في اللفظ فلأن أحدهما في الظاهر- الذي لا يعدل عنه إلا لدليل- معتل العين، والثاني مهموز الفاء صحيح العين واللام. وأما في المعنى، فلأن الله خاص بربنا تعالى في الجاهلية والإسلام، والإله ليس كذلك، ولإن الهمزة إن حذفت ابتداء من غير سبب نقل حركتها إلى ماقبلها لزم حذف الفاء بلا سبب، ولا مشابهة ذي سبب من كلمة ثلاثية اللفظ، وإن حذفت بعد نقل حركتها إلى ما قبلها لزم مخالفة الأصل من وجوه[2/أ- د] : نقل[13] الحركة في

---

[7]- الكشاف: 7/1.

[8]- هو مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني، من أئمة العربية والبيان والمنطق، وُلد بتفتازان سنة 1312/712، وتوفي بسمرقند سنة 1390/793.
ينظر: الدرر الكامنة: 350/4، بغية الوعاة للسيوطي: 143/2، الأعلام للزركلي: 219/7.

[9]- التفسير الكبير: 118/12. والإمام هو محمد بن عمر فخر الدين الرازي، وقد ترجم له المصنف في ص 53

[10]- تفسير البيضاوي (بحاشية الشهاب): 117/1.
والبيضاوي هو عبد الله بن عمر بن محمد، ناصر الدين البيضاوي، قاض مفسر، وُلد في المدينة البيضاء بفارس، وتوفي بتبريز سنة 1286/685.
ينظر: البداية والنهاية لابن كثير: 309/13، بغية الوعاة: 346/1، الأعلام: 110/4.

[11]- هو الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، عالم بالحديث والتفسير والبيان، من أهل توريز من عراق العجم، توفي سنة 1342/743.
ينظر: الدرر الكامنة: 68/2، البدر الطالع للشوكاني: 229/1، الأعلام: 256/2.

[12]- في (د): (بجميع).

[13]- في (د): (بل) بدلا من (نقل).

كلمتين[14] على سبيل اللزوم ولا نظير له. ونقل الحركة إلى مثل ما بعدها، وذلك يوجب اجتماع مثلين متحركين وتسكين المنقول إليه الموجب لكون النقل عملا كلاعمل، وإدغام المنقول إليه فيما بعد الهمزة، وذلك بمعزل عن القياس؛ لأن الهمزة في تقدير الثبوت، كذا في شرح اللب[15]. وأقول: قد ذكر ابن مالك نحو هذا في شرح[2/أ- م] التسهيل[16] وأطال فيه. والجواب عن هذا: أنا لا نسلم[2/أ- ف] أن لفظة الله بحسب الأصل مخالفة للفظة (الإله)، بل كل منهما مهموز الفاء صحيح العين. والدليل الذي عدل عن الظاهر لأجله هو كثرة دوران إله في الكلام واستعمال (إلاه) في المعبود وإطلاقه على الله تعالى. قال التفتازاني: إن ذلك رجح الحكم بأن أصله (إلاه) على ما جوزه سيبويه[17] من أن أصله (لاه)، تستر واحتجب[18]، واختلافهما في المعنى بالخصوص والعموم لا يمنع اشتقاق أحدهما من الآخر؛ لأن ذلك مناسبة في المعنى وهي شرط في الاشتقاق. ولا نسلم أن كلمة (إله) ثلاثية اللفظ بل رباعيته، غاية الأمر أنها ثلاثية الأصول، وحرف التعريف لما تنزل من هذه اللفظة منزلة الجزء لم يكن نقل الحركة في كلمتين. وأيضا[19] نقل الحركة إلى مثل ما بعدها وتسكين المنقول إليه لأجل تخفيف الكلمة بالإدغام مغتفر[20].

و **(الإفضال)**: الإحسان. و **(آل)** الرجل: أهله وعياله. وآله أيضا: أتباعه، كذا في الصحاح[21]. وآله صلى الله عليه وسلم: بنو هاشم وبنو المطلب المؤمنون. وقيل: قرابته الأدنون. وقيل: أتقياء المؤمنين، فتدخل الصحابة كلهم. ولعل هذا هو الذي اعتمده المصنف؛ فإنه لم يذكر الصحابة. وفي حاشية التفتازاني[22]: و معنى أهل الرجل: خاصته وقرابته. وأهل البيت: سكانه. وأهل الإسلام: المسلمون. وعن بعضهم: الآل: القرابة بتابعها، والأهل: القرابة كان لها تابع أو لم يكن. وأصله عند سيبويه: أهل، كذا قال المصنف في

---

[14]- في (د) و (ف): (الكلمتين) بالتعريف.
[15]- لم أقف على هذا الكتاب ولا صاحبه.
[16]- شرح التسهيل: 255/1.
وابن مالك هو محمد بن عبد الله بن مالك، جمال الدين الطائي الجياني، أحد علماء العربية، وُلد بجيان بالأندلس سنة 600/1203، وتوفي بدمشق سنة 672/1274.
ينظر: البداية والنهاية لابن كثير: 283/13، بغية الوعاة للسيوطي: 130/1، البلغة للفيروزآبادي: 201.
[17]- الكتاب لسيبويه: 195/2. ولم أقف على الموضع الذي نسب فيها التفتازاني القول إلى سيبويه، وينظر: المطول للتفتازاني: 133.
[18]- عبارة (والدليل الذي عدل عن الظاهر... تستر واحتجب) ساقطة من (د).
[19]- كلمة (أيضا) زيادة من (د).
[20]- عبارة (وأيضا نقل... مغتفر) ساقطة من (ب) و (ف) .
[21]- الصحاح: 1627/4.
[22]- لم أجد هذا النقل في حاشية التفتازاني.

آخر بحث (أل)[23]. وقيل: أصله أول، واختار هذا غير واحد من المحققين. ولا يضاف إلا لمن له شرف من العقلاء الذكور، فلا يقال: آل الإسكاف ولا آل مكة ولا آل فاطمة. وعن الأخفش[24] أنهم قالوا: آل المدينة و آل البصرة. ولا يجوز إضافته إلى المضمر عند الكسائي[25] وأبي جعفر النحاس[26] وأبي بكر الزبيدي[27]، وأجازها غيرهم وهو الصحيح.

و (**تقترحه**): تسأله من غير روية. و (**القرائح**): جمع قريحة وهي أول ماء يستنبط من البئر، ثم قيل منه: لفلان قريحة، أي: استنباط العلم بجودة الطبع. كذا في الصحاح[28]. والمراد بها هنا الطبائع[29]. و (**تجنح**)- بفتح النون-: تميل. و (**الجوانح**): الأضلاع مما يلي الصدر، أريد بها هنا القلوب؛ مجازا من إطلاق اسم أحد المتجاورين على الآخر. و (**الذريعة**)- بالذال المعجمة-: كالوسيلة في الوزن والمعنى، ولما كان كتاب الله تعالى وحديث النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار الهداية كالشئ الواحد أفرد الخبر عنهما. و (**الإعراب**) - في اللغة-: الإفصاح بالشيئ. وفي الاصطلاح يقال على النحو، وهو على ما ذكر في شرح اللب: علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية في الإعراب. وعلى ما ذكر في شرح الألفية لولد مصنفها[30]: علم بأحكام مستنبطة من كلام العرب متعلقة بالكلم في ذواتها وفيما يعرض لها بالتركيب من الكيفية والتقديم والتأخير؛ ليحترز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم وفي الحذو عليه. انتهى. ولا يخفى أن العلم بالأحكام التصريفية غير داخل في التعريف الأول وداخل في التعريف الثاني. ويقال أيضا على تطبيق المركب على تلك الأحكام وبيان أنه من جزئياتها. ويقال أيضا على ما يقابل البناء وهو الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل في آخر الاسم أو ما يشبهه، والمراد هنا الأول من المعاني الاصطلاحية، وإضافة العلم إليه إضافة بيانية. قوله: (**الهادي إلى صوب الصواب**) الهداية عند أهل السنة على ما اشتهر في النقل عنهم هي: الدلالة على طريق توصل إلى المطلوب، سواء حصل

---

[23]- المغني: 54/1.
[24]- هو سعيد بن مسعدة المجاشعي، ترجم له المصنف في ص 83.
[25]- هو عليّ بن حمزة بن فيروز، أبو الحسن الكسائي، وقد ترجم له المصنف في ص 166
[26]- هو أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو جعفر النحاس ، مفسر لغوي أديب ، توفي بمصر سنة 950/338.
ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: 29/1، البداية والنهاية لابن كثير: 222/11. الأعلام للزركلي: 208/1.
[27]- هو محمد بن الحسن بن عبيد الله أبو بكر الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، عالم باللغة والأدب، ولد بإشبيلية سنة 928/316، وتوفي بها سنة 989/379.
ينظر: بغية الوعاة: 34/1، شذارات الذهب لابن العماد: 94/3، الأعلام: 82/6.
[28]- الصحاح: 396/1
[29]- عبارة (والمراد بها هنا الطبائع) ساقطة من (د).
[30]- لم أجد ما عزاه المصنف في الشرح المذكور.

الوصول والاهتداء أم لم يحصل[2/ب- د]. وعند المعتزلة: الدلالة الموصلة إلى المطلوب[31]. والصوب: نزول المطر. والصواب: نقيض الخطأ، ويحتمل أن يكون فيه استعارة بالكناية، وفي تفسيرها مذاهب. أحدها: ما يفهم من كلام السلف وصححه بعض متأخري الخلف، أن لايصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه. فالمقصود بقولنا: أظفار المنية: استعارة السبع للمنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع في قولنا: رأيت أسدا، لكنا لم نصرح بذكر المستعار أعني السبع، بل اقتصرنا على ذكر لازمه أعني الأظفار؛ لينتقل منه إلى المقصود كما هو شأن الكناية. فالمستعار هو لفظ السبع الذي لم يصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية، وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى[32]: {ينقضون عهد الله}. ثانيها: ما صرح به صاحب المفتاح، وهو أن يذكر اسم الشبه ويراد المشبه به ادعاء لاحقيقة بواسطة قرينة وهي أن ينسب إليه شئ من اللوازم المساوية[33] للمشبه به كالمنية المراد بها السبع ادعاء بجعل لفظها مراد، فالاسم: السبع، وإضافة شئ من لوازم السبع إليها وهو الأظفار. ثالثها: ماذهب إليه[2/ب- م] صاحب التلخيص[34] وهو أن يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشئ[2/ب- ف] من أركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر متحقق حساً أو عقلا يجري عليه اسم ذلك الأمر، فالتشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية، وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخييلية. إذا عرفت هذا فنقول على المذهب الأول: استعير المطر للصواب ولم يصرح بذكر المستعار بل اقتصر على لازمه وهو الصوب؛ لينتقل منه إليه، وعلى المذهب الثاني: ذكر الصواب وأريد به المطر بجعله مرادفا له ادعاء، وأضيف إليه شئ من لوازم المطر للدلالة على ذلك وهو الصوب. وعلى المذهب الثالث: شبه الصواب بالمطر في النفس وذكر المشبه دون المشبه به وأثبت لذلك المشبه الصوب الذي هو من لوازم المشبه به، فذلك التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية وإثبات ذلك اللازم استعارة تخييلية. ويحتمل أن لا يكون في الكلام استعارة بأن يكون الصواب مشبها بالصوب والتقدير: صواب كالصوب، ثم قدم المشبه به على المشبه وأضيف إليه كقول الشاعر:

---

[31]- ينظر في الهداية عند أهل السنة والمعتزلة: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: 1737/2، 1738.
[32]- سورة البقرة /27. وينظر: الكشاف: 58/1.
[33]- كلمة (المساوية) زيادة من (د). وفي (ب) و (ف): (من لوازم المشبه به) بالإضافة. وينظر: مفتاح العلوم للسكاكي: 378، 379.
[34]- التلخيص في علوم البلاغة للقزويني: 79.

والريح تعبث بالغصون[35] وقد جرى

ذهب الأصيل علـى لجيـن المـــاء

أي: أصيل كالذهب على ماء كاللجين- بضم اللام وفتح الجيم- أي: الفضة. ويحتمل أن لا يكون فيه تشبيه ويكون الصوب بمعنى الجهة مجازا مرسلا. هذا ولنذكر واقعة من هداية الإعراب إلى الصواب، وهي أني كنت وأنا شاب حاضرا في دفن ميتة وكان غير بعيد مني شخصان، أحدهما متصوف جاهل والآخر قفاص عنده طرف من الإعراب، فقال ذلك الجاهل: من أسمائه تعالى: الغرور؛ لقوله تعالى[36]: { وغركم بالله الغرور}، فقال له الآخر: لو كان كماقلت لكانت التلاوة بجر الغرور. فاعجبني ذلك منه وأغلظت على الجاهل القول[37]. قوله: **(من أرجاء قواعده كل حالك)** الأرجاء- بالمد- جمع رجا- بالقصر- وهو الناحية. والقواعد: جمع قاعدة، وهي في اللغة: الأساس، صفة غالبة من القعود بمعنى الثبات، أو بمعنى مقابل القيام على سبيل المجاز. وفي العرف هي والأصل والضابط والقانون أمر كلي ينطبق على جزئياته لتعرف أحكامها منه. والحالك: الشديد السواد، قيل: ولا يستعمل إلا تابعا. وفي الكشاف[38]: يقال في التوكيد: أسود حالك وحانك، وأصفر فاقع ووارس، وأبيض يقق ولهق، وأحمر قاني وذريحي، وأخضر ناضر ومدهام، وأورق خطباني وأرمك ردادني. قوله: **(شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا)** في (ساعد) استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين، وعلى مذهب السكاكي[39] وصاحب التلخيص[40]، في (الاجتهاد) استعارة بالكناية، والمكنى عنه أو المشبه به على ماسبق من الخلاف في تفسيرها هو إنسان شديد الاهتمام في عمل بيديه[41] ، فيكون في (الساعد) استعارة تخييلية، وفي (شمرت) ترشيح. وقوله: ثانيا، صفة لمحذوف، أي: تشميرا ثانيا، أو وقتا ثانيا. و **(الترصيف)**: الضم، من: رصفت الحجارة، إذا ضممت بعضها إلى بعض. قوله: **(مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها)**[3/أ- د] في (مقفلات) استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين، وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص[42]، في (مسائل الأعراب)

---

[35]- عبارة (والريح تعبث بالغصون) ساقطة من (د). وهذا البيت لابن خفاجة الأندلسي، وهو في ديوانه: 11

[36]- سورة الحديد/14.

[37]- عبارة (هذا ولنذكر واقعة... على الجاهل القول) هذه الأسطر الستة ساقطة من (د).

[38]- الكشاف: 74/1.

[39]- مفتاح العلوم: 378.

[40]- العبارة (في ساعد... وصاحب التلخيص) ساقطة من (د). وينظر: التلخيص:79.

[41]- عبارة (في عمل بيديه) زيادة من (ب) و (ف).

[42]- العبارة (في مقفلات... و صاحب التلخيص) ساقطة من (د).

استعارة بالكناية، والمكنى عنه أو المشبه به على ما مر هو (أماكن مقفلة) فيكون في (المقفلات) استعارة تخييلية وفي (افتتحتها) ترشيح. قوله: **(ومعضلات)** هو بكسر الضاد، جمع معضلة أو معضل من أعضل الأمر إذا اشتد. **(يستشكلها الطلاب)** أي: يعدونها مشكلة صعبة الإدراك. وفي الشرح[43]: وعندي أن معناه: يطلبون إشكالها- بكسر الهمزة- أي: إزالة التباسها. يقال: أشكل الأمر وشكل إذا التبس، فالهمزة فيه للسلب[44]، يعني في أشكل الذي الإشكال مصدره. وليس الضمير المجرور بـ(في) عائد إلى يستشكلها كما توهمه بعض الهنديين المعاصرين للشارح، فاعترض بأنه لا يلزم من جعل الهمزة في (أشكلت) للسلب[45] أن يكون في (استفعل) كذلك؛ فإن الهمزة في (أفعل) للقطع وفي (استفعل) للوصل، ولأن الهمزة حذفت في (استفعل) لكونها للوصل ولم يخلق الله تعالى في المضارع همزة وصل، فليس في قوله: (يستشكلها) همزة.انتهى. ومنشأ هذا الاعتراض كما علمت[46] سوء الفهم وغلبة الوهم. نعم يرد على الشارح أنه إذا كان المعنى: يطلبون اشكالها والإشكال مصدر أشكل الأمر إذا[3/أ- م] التبس فمن أين أتى معنى الإزالة والسلب؟ ولم يذكر صاحب الصحاح[47] شكل الأمر بمعنى التبس، بل أشكل الأمر إذا التبس، ثم قال: وشكلت الكتاب أي: قيدته بالإعراب، ويقال أيضا: أشكلت الكتاب- بالألف- كأنك أزلت عنه الإشكال والالتباس. وهذا نقلته من كتاب من غير سماع. انتهى[48]. و **(التنقيح)**: التهذيب، قال في الصحاح[49]: وتنقيح الشعر تهذيبه، يقال: خير الشعر الحولي المنقح، وتنقيح العظم استخراج مخه تقول: نقحت العظم وانتقحته بمعنى.

قوله: [3/أ- ف] **(فدونك كتابا تشد الرحال فيما دونه)** في الشرح[50]: هذه الفاء الفصيحة، أي: إذا كان الأمر كذلك فدونك كتابا، أي: خذ كتابا، فهو مفعول. وفيه إقامة الظاهر مقام المضمر لقصد التعظيم، وكان القياس أن يحليه بـ(لام) العهد، لكن نكره تفخيما. ويحتمل أن يكون المفعول محذوفا أي: فدونكه و (كتابا) حال موطئة. وأقول: وضع الظاهر موضع المضمر وإن سلم كونه للتعظيم، فإنما يكون له إذا

---

[43]- تحفة الغريب: 3/أ.

[44]- بعد كلمة (السلب) انفردت (ب) بالعبارة التالية: (تمام ما في الشرح كما حكاه الجوهري نقلا عن بعض الكتب أنه يقال: أشكلت الكتاب إذا أزلت عنه الإشكال والالتباس). وهذه العبارة موجودة في تحفة الغريب: 3/ب. ما عدا عبارة (تمام ما في الشرح).

[45]- في (م): (للسلت) بالتاء. ولم أقف على هذا الهندي الذي أشار إليه المؤلف.

[46]- في (م): (عملت).

[47]- الصحاح: 1736/5.

[48]- العبارة (نعم قد يرد على الشارح... من غير سماع. انتهى) ساقطة من (د).

[49]- الصحاح: 413/1.

[50]- تحفة الغريب: 3/ب.

كان ذلك الظاهر مما يشعر بالتعظيم كالألقاب المشعرة بالمدح، وكتاب ليس كذلك. فإن قلت: فما فائدة وضع الظاهر هنا موضع المضمر على هذا التقدير؟ قلت: التوصل إلى التنكير الدال على التعظيم. ثم (الفاء) الفصيحة هي الداخلة على جملة مسببة عن جملة غير مذكورة، نحو (الفاء) في قوله تعالى[51]: {فانفجرت} إذ التقدير: فضرب فانفجرت، أو: إن ضربت بها فقد انفجرت. وظاهر كلام صاحب الكشاف[52] أن تسميتها (فصيحة) إنما هو على التقدير الثاني وظاهر كلام صاحب المفتاح[53] أنه على التقدير الأول، وقيل هي فصيحة على التقديرين، وهو قول الأكثر. وفي حاشية التفتازاني[54]: ووجه فصاحتها إنباؤها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع حسن موقع ذوقي لا يمكن التعبير عنه. قوله: **(إذ كان الوضع في هذا الغرض)** اعلم أن المصلحة المترتبة على الفعل من حيث إنها طرفه ونهايته تسمى غاية، ومن حيث إنها حاصلة منه تسمى فائدة، ومن حيث إنها مقصود فاعله ولأجلها أقدم على الفعل تسمى غرضا وعلة غائية، وهذه لا توجد في أفعاله تعالى وإن جمت فوائدها وكثرت. وفي الشرح[55]: (إذ) تعليلية ومتعلقها إما مذكور وهو اسم الفعل أو (تشد) أو (تقف) على سبيل التنازع وإما محذوف، أي: وقع ذلك، أي: المتقدم ذكره من شد الرحال ووقوف الفحول. وأقول: ينبغي أن يكون المقدر المحذوف يقع بلفظ المضارع ولا يظهر تقديره ماضيا إلا لو قال المصنف: (شدت) و (وقفت) بلفظ الماضي، أو يكون مراده بـ(تشد) و (تقف) الماضي فليتأمل. قوله: **(ولم ينسج ناسج على منواله)** النسج: الحياكة. والمنوال: الأخشاب[56] التي يحاك الثوب عليها. وينسج: بكسر السين وضمها. وفي (منوال) استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص[57]: في الضمير استعارة بالكناية والمكنى عنه أو المشبه به ثوب بديع الصنعة، فيكون (المنوال) استعارة تخييلية، والنسج ترشيحا. و **(المقدمة)**- بكسر الدال- من قدم[3/ب- د] بمعنى تقدم، أو بفتحها من قدمت الشئ جعلته متقدما[58]. قوله: **(المسماة بالإعراب عن قواعد الإعراب)** الإعراب الأول لغوي بمعنى

---

[51]- سورة البقرة/60.
[52]- الكشاف: 71/1.
[53]- مفتاح العلوم: 188.
[54]- حاشية التفتازاني على الكشاف: 106/أ.
[55]- تحفة الغريب: 4/أ.
[56]- في (ب) و (ف): (الخشب).
[57]- عبارة (في منوال... وصاحب التلخيص) ساقطة من (د).
[58]- في (ب) و (ف): (مقدما).

الإفصاح. والثاني اصطلاحي بمعنى النحو، وإضافة القواعد إليه إضافة بيانية أو بمعنى تطبيق المركب على القواعد النحوية. والشذرة- بمعجمتين-: القطعة من الذهب تلتقط من المعدن بلا إذابة أو اللؤلؤة الصغيرة. قوله: **(بل كقطرة من قطرات بحر)** في الشرح[59]: والأنسب بغرضه من التدريج في تقليل ما في المقدمة بالنسبة إلى ما ليس فيها أن يقول: بل كقطرة من بحر. ولا يظهر جهة حسن للإتيان هنا بجمع القلة المنكر[60] وهو قطرات. وأقول: لعله إنما أتى به لئلا تكون السجعة الثانية أقصر من الأولى؛ فإن أحسن السجع ما تساوت قرائنه ثم ما طالت قرينته الثانية. فأتى به لذلك مع اعتقاد أن الجمع المضاف يعم، وأيضا ما في المقدمة له نسبة في القلة إلى ما ليس فيها كما أن القطرة لها نسبة في القلة إلى القطرات ولا نسبة لها إلى البحر على أن قوله (المكسر) كما وقع في بعض النسخ[61] فيه نظر؛ لأن كل جمع بألف وتاء فهو جمع تصحيح لا تكسير سواء وجب فتح ثانيه حالة الجمع بعد سكونه حالة الإفراد كـ(دعد) و (دعدات) و (تمرة) و (تمرات) و (قطرة) و (قطرات) أو لم يجب بل جاز سكونه وفتحه وضمه كـ(غرفة) و (غرفات) أو جاز سكونه وفتحه وكسره كـ(سدرة) و (سدرات)[3/ب- م] فإن قيل: قد عرفوا جمع التصحيح بأنه ما سلم فيه بناء الواحد. وما تحرك ثانيه حالة الجمع بعد سكونه حالة الإفراد لم يسلم فيه بناء الواحد! أجيب بأنه لم يتحرك ثانيه ولم يعرض له التغيرات إلا بعد مجئ الألف والتاء، فتعريف جمع التصحيح صادق عليه كذا قال الجاربردي. قوله: **(واضع فرائده على طرف الثمام)** الفرائد: الدرر الكبار أو التي نظمت وفصلت بغيرها. والثمام- بمثلثة مضمومة وميم مخففة-: نبت ضعيف له خوص أو شئ يشبه الخوص. استعار الفرائد للفوائد استعارة تحقيقية، وهي استعمال المفرد فيما شبه بمعناه الأصلي مما يمكن أن يشار إليه إشارة حسية أو عقلية. واستعار[62] الوضع على طرف الثمام لتسهيل المسائل استعارة تمثيلية، وهي استعمال المركب فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه تمثيل، وهو[3/ب- ف] ما يكون وجهه منتزعا من متعدد، كما يقال للمتردد: أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى. و **(الخيم)**- بكسر المعجمة وسكون المثناه التحتية-: السجية والطبيعة. و **(الحسد)** أن تتمنى زوال نعمة

---

[59]- تحفة الغريب: 4/أ.
[60]- في (د): (المكسر).
[61]- جملة: (كما وقع في بعض النسخ) ساقطة من (د).
[62]- في (ب): (واستعارة).

المحسود إليك، يقال: حسده يحسده حسودا. قال الأخفش[63]: وبعضهم يقول: يحسده، بالكسر، قال: والمصدر: حسدا- بالتحريك- وحسادة. وحسدتك على الشئ وحسدتك الشئ بمعنى، كذا في الصحاح[64]. وعثر: اطلع. وطغيان القلم: تجاوزه حد الاستقامة. وزلة القدم: خروجها عن الموضع الذي ينبغي قرارها فيه. والشريد: الطريد. والقاصي- بالمهملة-: البعيد. والكثب- بفتح الكاف والمثلثة-: القرب. والجواد: الفرس الجيد. ويكبو: يسقط. والصارم: السيف القاطع. وينبو: لا يعمل في الضريبة. وتخبو: تنطفئ. و (المرء) مفعول (كفى) و (نبلا) تمييز. و (أن تعد معايبه) فاعل (كفى)، ويجوز رفع (المرء) على أنه فاعل (كفى) و (أن تعد معايبه) بدل اشتمال منه. قوله: **(فإنها لم توضع لإفادة القوانين)** هذا استئناف مبين[65] لسبب كثرة التكرار في كتب الإعراب. وكلمة (أيضا) لا تستعمل إلا مع شيئين بينهما توافق، ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر. قال في التعليقة: فلا يجوز: جاء زيد أيضا، إلا أن يتقدم ذكر شخص آخر أو تدل عليه قرينة، ولا: جاء زيد وذهب عمرو أيضا؛ لعدم التوافق، ولا: اختصم زيد وعمرو أيضا؛ لأن أحدهما لا يستغني عن الآخر[66]. وهو مفعول مطلق[4/أ- د] حذف عامله وجوبا سماعا أو حال حذف عاملها وصاحبها والتقدير على الأول: ارجع إلى الأخبار عنهم بذكر الثلاثة رجوعا، وعلى الثاني: أخبر بما تقدم راجعا إلى الأخبار عنهم بذكر الثلاثة. قوله: **(ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فصلا، أ له محل)** إذا: ظرف لـ(الخلاف) أو لـ(يكررون) و (أ له محل) بدل اشتمال من الضمير المجرور بـ(في) والتقدير: في جواب أ له محل، أو بدل من مفعول (يكررون) أعني (ذكر)، أو بدل من الخلاف والملل والسآمة. واستقصى الشئ: طلب أقصاه وغايته. قوله: **(فعليك بمراجعته)** في الشرح[67]: أي استمسك بها، فـ(الباء) ليست بزائدة كما ظنه الرضي. انتهى. وأقول: في الصحاح[68]: وتقول: علي زيدا وعلي بزيد، معناه: أعطني زيدا. وقولهم: عليك زيدا، أي:خذه. وهو يقتضي ما قاله الرضي من أن الباء فيه زائدة. ولم أر من فسر اسم الفعل هذا بما فسره به الشارح. وعبارة الرضي: وأسماء الأفعال حكمها في التعدي[69] واللزوم حكم الأفعال التي هي بمعناها إلا أن (الباء) تزاد في مفعولها كثيرا نحو:عليك به؛ لضعفها في

---

[63]- ينظر رأي الأخفش في الصحاح للجوهري: 465/2.
[64]- الصحاح: 465/2.
[65]- في (ب): (معين).
[66]- عبارة: (قال في التعليقة... لا يستغني أحدهما عن الآخر) زيادة من (ف).
[67]- تحفة الغريب: 5/أ.
[68]- الصحاح: 2438/6.
[69]- في (م): (الثبوت) بدلا عن (التعدي). وينظر: شرح الرضي: 88/3.

العمل فتعمد[70] بحرف عادته إيصال اللازم إلى المفعول.[71] و **(المنهل)**- بفتح الأول والثالث[72]- محل الشرب أو الماء الذي يورد منه. والمنهل في قول كعب[73]:

كأنه منهل بالراح معلول

اسم مفعول من أنهله ينهله: أرواه أولا[74]، والسائغ: السهل الدخول في الحلق. وتصدر: ترجع. قوله: **(والعجب من مكي بن أبي طالب)** هو مكي بن أبي طالب[75] بن حموش- بحاء مهملة مفتوحة وميم مشددة وشين معجمة- ولد بالقيروان سنة خمس وخمسين وثلثمائة، وقيل: سنة أربع وخمسين، وانتقل إلى قرطبة وسكنها، ودخل مصر مرارا، وكان متبحرا في علوم القرآن والعربية، توفي في المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة بقرطبة. قوله: **(والأمر الثالث: إعراب الواضحات كالمبتدأ وخبره والفاعل ونائبه والجار والمجرور والعاطف والمعطوف)** في الشرح[76]: وذكر العاطف في مقام الإعراب مستدرك؛ لأنه لا يكون إلا حرفا فلا إعراب له أصلا. وأقول: لا فائدة في تخصيص الاستدراك بذكر العاطف بل ذكر الجار أيضا مستدرك؛ لأنه لا يكون إلا حرفا. فإن قيل: قد يكون اسما وذلك في الجر بالإضافة، قلت: إنما يقولون في هذا: مضافا ومضافا إليه لا جارا ومجرورا. والجواب[4/أ- م] عن الاستدراك: أنه ليس المراد بالإعراب هنا مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا، بل المراد به تطبيق المركب على القواعد النحوية، سواء كان مبنيا أو غير مبني. و **(الحوفي)** بفتح[77] الحاء المهملة وسكون الواو- هو أبو الحسن على بن إبراهيم بن سعيد، من قرية يقال لها: شبرا اللخنة، من أعمال الشرقية، عمل من أعمال مصر، وهو العمل الذي قصبته مدينة بلبيس، وريفه تسمى: حوفا. دخل مصر وقرأ على أبي بكر الأدفوي[78][4/أ- ف] وغيره، وصنف إعراب القرآن وغيره، توفي في ذي الحجة سنة ثلاثين وأربعمائة. و **(الخطل)** بالخاء المعجمة والطاء المهملة المفتوحتين: الكلام الفاسد. و **(الزيغ)** الميل عن جهة

---

[70]- في (ب): (قتعد) بدلا عن (فتعمد).
[71]- عبارة: (ولم أر من فسر اسم... .إلى المفعول) ساقطة من (د).
[72]- عبارة: (بفتح الأول والثالث) ساقطة من (د).
[73]- هو كعب بن زهير بن أبي سُلمى المازني، أبو المضرب، شاعر عالي الطبقة من أهل نجد، توفي سنة 645/26.
ينظر: الشعر والشعراء: 61، سمط اللآلئ 421، الأعلام: 262/5. والبيت في ديوانه: 109
[74]- عبارة: (والمنهل في قول كعب... أرواه أولا) ساقطة من (د).
[75]- ينظر في ترجمة مكي: إنباه الرواة للقفطي: 313/3، إرشاد الأريب لياقوت الحموي: 173/7، الأعلام: 286/7.
[76]- تحفة الغريب: 5/أ.
[77]- في (ب): (بضم) بدلا من (بفتح). وينظر في ترجمة الحوفي: إنباه الرواة: 219/2، وفيات الأعيان: 332/1، الأعلام: 250/4.
[78]- هو جعفر بن تغلب بن جعفر، كمال الدين الأدفوي، مؤرخ له علم بالأدب والفقه والفرائض، وُلد بأدفو بصعيد مصر سنة 1286/685، وتوفي بالقاهرة سنة 1347/748.
ينظر: الدرر الكامنة: 535/1، شذرات الذهب: 153/6، الأعلام: 122/2.

الصواب. ولا بأس بذكر شئ من ترجمة المصنف، فنقول: هو الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، ولد بالقاهرة سنة ثمان وسبعمائة وأخذ النحو والتصريف عن ابن المرحل[79] وغيره ، والقراءات[80] عن المشهدي وغيره، ولم يأخذ عن أبي حيان[81] غير أنه سمع منه ديوان زهير بن أبي سلمى[82]. وتوفي في ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة وترك ولدين، أحدهما: محب الدين،وكانت وفاته سنة تسع وتسعين وسبعمائة، والآخر: عبد الرحمن.

(الباب الأول)

قوله: **(وقد رتبتها على حروف المعجم)** في الصحاح[83]: والعجم: النقط بالسواد مثل (التاء) عليه نقطتان، يقال: أعجمت الحرف، والتعجيم مثله، ولا يقال: عجمت، ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي يختص أكثرها بالنقط من بين سائر حروف الأمم[84]، ومعناه: حروف الخط المعجم[4/ب- د] كما تقول:مسجد الجامع وصلاة الأولى، أي: مسجد اليوم الجامع وصلاة الساعة الأولى. وناس يجعلون المعجم بمعنى الإعجام مصدرا مثل المخرج والمدخل، أي: من شأن هذه الحروف أن تعجم. انتهى. قال التفتازاني في حاشية الكشاف بعدما ذكر ما في الصحاح: وقد يقال:معناه حروف الإعجام، أي: إزالة العجمة، وذلك بالنقط. وفي الشرح[85]: إنما يتم ذلك إذا كان جعل الهمزة للسلب مقيساً أو مسموعاً في هذه الكلمة. انتهى. وأقول: يمكن أن يكون في قول التفتازاني: (وقد يقال): إيماء إلى ما في الشرح.

---

[79]- في (ب): (الموكل) بدلا عن (المرحل).
[80]- في (ب): (القرآن) بدلا عن (القراآت).
[81]- هو محمد بن يوسف بن علي، أثير الدين، أبو حيان الأندلسي، من علماء العربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، ولد سنة 654/1256، وتوفي بالقاهرة سنة 745/1344.
ينظر: الدرر الكامنة: 302/4، شذارات الذهب: 145/6، الأعلام: 152/7.
[82]- هو زهير بن ربيعة بن رياح المزني، من مضر، حكيم الشعراء في الجاهلية، أحد أصحاب المعلقات، توفي قبل الهجرة سنة 609.
ينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة: 44، جمهرة أنساب العرب لابن حزم: 201، خزانة الأدب للبغدادي: 375/1.
[83]- الصحاح: 1981/5.
[84]- في (ب): (الاسم) بدلا من (الأمم).
[85]- تحفة الغريب: 5/أ.

(حرف الألف)

الألف المفردة، قوله: **(أفاطم مهلا بعض هذا التدلل)** هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس، عجزه[86]:

وإن كنت قد أزمعت صرما فأجملي

كذا في الشرح[87]. وفي المعلقات (صرمي) بالإضافة إلى المتكلم[88]. وفاطمَ- بالفتح-: مُرَخَّمُ فاطمة على الأكثر، وهو أن ينوي المحذوف. وهي فاطمة بنت العبيد بن ثعلبة العذرية صاحبة امرئ القيس. ومهلا: بمعنى امهلي، وأصله: إمهالا، مصدر أمهل، حذف زائداه وجعل بدلا عن التلفظ بالفعل. وهو الناصب لـ(بعض) وقيل ناصبه محذوف تقديره: امهلي، وقيل: اتركي. والتدلل- بالمهملة- من الدل- بالفتح- بمعنى الغنج. وأزمعت- بالزاي والعين المهملة- قال الخليل[89]: أزمعت على أمر إذا ثبت عليه عزمك، وقال الكسائي: يقال: أزمعت الأمر، ولايقال: أزمعت عليه، وقال الفراء[90]: أزمعته وأزمعت عليه بمعنى. و صرماً[91]- بفتح الصاد-: مصدر صرمت الشئ، إذا قطعته، وبضمها: اسم للقطيعة. والإجمال: الإحسان. وفي الشرح[92]: والمعين لحمل النداء هنا على القريب القرينة وهي ظاهرة. وأقول: هي خطابه عقيب النداء لصاحبته بالمعاتبة[93]؛ فإن مثله لايصدر إلا بين متخاطبين يكون أحدهما قريباً من الآخر. قوله: **(وهذا خرق لإجماعهم)** وذلك أنهم اتفقوا على أن الهمزة لنداء القريب واتفقوا على أن نداء القريب ليس منحصرا في (يا). قوله: **(في قراءة الحرميين:{أمن هو قانت})** المراد بالحرميين: نافع[94] وابن كثير[95]،

---

[86]- ديوان امرئ القيس: 113.
[87]- تحفة الغريب: 5/أ.
[88]- عبارة: (كذا في الشرح... المتكلم) من (ب) و (ف). و ينظر: شرح القصائد السبع الطوال للأنباري: 44، وشرح القصائد المشهورات للنحاس: 14.
[89]- هو الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو عبد الرحمن الفراهيدي، أحد أئمة العربية، شيخ سيبويه، ولد سنة100/718، وتوفي بالبصرة سنة 170/786.
ينظر: مراتب النحويين لابي الطيب اللغوي: 54، نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري: 45، وفيات الأعيان: 2/244.
[90]- هو يحيى بن زياد بن عبد الله، أبو زكريا الفراء، إمام الكوفيين بعد الكسائي، فقيه متكلم أخباري، وُلد بالكوفة سنة 144/761، وتوفي بطريق مكة سنة 207/822.
ينظر: طبقات النحويين للزبيدي: 131، نزهة الألباء: 81، إنباه الرواة: 7/4. وينظر ما عزاه الشارح إليه في: تاج العروس: 20/464.
[91]- في (ب) و (ف): (الصرم) بالتعريف.
[92]- تحفة الغريب: 5/ب.
[93]- في (ف): (بالمعاينة).
[94]- هو نافع الديلمي، أبو عبد الله، من كبار التابعين المشهورين بالحديث، توفي سنة 117/735. ينظر في ترجمته: الحجة في القراءات لابن مجاهد: 53، وفيات الأعيان: 5/367، تهذيب التهذيب لابن حجر: 10/407، الأعلام: 5/8.
[95]- هو عبد الله بن كثير المكي الداري ولد سنة 45/665 بمكة وتوفي سنة 120/738 بمكة أيضا. ينظر في ترجمته: السبعة لابن مجاهد: 64، المبسوط في القراءات العشر لابن مهران: 29، الإقناع لابن الباذش: 1/77.

وقراءتهما في هذه الآية وكذلك قراءة حمزة[96] بتخفيف الميم[97]. قال ابن عطية في تفسيره[98] بعد أن صرح بجواز الوجهين واستظهر كون الهمزة في الآية للاستفهام التقريري: والوجه الثاني أن يكون حرف نداء، والخطاب لأهل هذه الأوصاف، كأنه[99] يقول: أصاحب هذه الأوصاف قل هل يستوي، قال: وهذا معنى صحيح إلا أنه أجنبي عن معنى الآيات قبله وبعده. وفي التعليق[100]: وفيه نظر؛ فإن المأمور بالقول في الآية السابقة- وهي[101]{قل تمتع}- هو النبي صلى الله عليه وسلم، وكذا المخاطب بـ[102]{قل ياعبادي} وبـ[103]{قل إني أمرت}، ولا شك أن الصفات المذكورة في قوله: [104]{أمن هو قانت آ ناء الليل ساجدا وقائما يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه} يمكن جعلها للنبي صلى الله عليه وسلم، بل هو الأجدر بها؛ فما قبل الآية وما بعدها مناسب لها لا أجنبي عنها. وأقول: مع أن ابن الصائغ سبقه إلى ذلك ليس هذا نظرا فيما قاله[105] ابن عطية وإنما هو بيان لوجه آخر على تقدير كون الهمزة للنداء؛ وذلك أن قول ابن عطية: إن معنى الآية على جعل الهمزة[4/ب- م] للنداء أجنبي عما قبلها وما بعدها، إنما هو على تقدير أن يكون الخطاب لأهل الأوصاف المذكورة كما صرح به. وأما على تقدير أن يكون لموصوف معين هو النبي صلى الله عليه وسلم المخاطب بما قبل الآية وبما بعدها، فوجه آخر ليس[4/ب- ف] في كلام ابن عطية تعرض له. قوله: **(ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير يا)** قال ابن الصائغ: الإبعاد بمجرد هذا لا يظهر، فكم في القرآن من مفرد لم يقع إلا في محل واحد[5/أ- د] نحو: ضيزى، الزبانية، العهن. نعم لو أردف ذلك بأن النداء بالهمزة في كلام العرب قليل لاتجه ولكان به غنية. انتهى. وفي الشرح[106]: هذا لايشبه ما الكلام فيه؛ فإن البحث في كلمة قرآنية تتردد بين معنيين لأحدهما نظير في القرآن دون الآخر. وأقول: الأولى أن يقول: بين معنيين كلاهما في القرآن ولم ترد تلك الكلمة فيه لأحدهما ووردت فيه

96- هو حمزة بن حبيب بن عمارة التيمي، أحد القراء السبعة، كان من موالي تيم، توفي سنة 773/156. ينظر في ترجمته: الإقناع لابن الباذش: 125/1، وفيات الأعيان: 216/2، تهذيب التهذيب: 27/3.

97- ينظرفي هذه القراءات: كتاب السبعة لابن مجاهد: 561، والمبسوط في القراءات العشر لأبي بكر ابن مهران: 322، وكتاب الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش: 750/2.

98- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية: 522/4. وابن عطية هو القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، توفي سنة 1151/546. ينظر في ترجمته: الوافي بالوفيات: 40/18 ، بغية الوعاة: 73/2، الأعلام: 282/3.

99- في (ب): (وكأنه) بالواو.

100- تعليق الدماميني على المغني: 20. مع بعض الاختصار.

101- سورة الزمر/8.

102- سورة الزمر/10.

103- سورة الأنعام/14، والزمر/11.

104- سورة الزمر/9.

105- في (ب): (قال).

106- تحفة الغريب: 5/ب.

للآخر؛ لأن قوله: لأحد المعنيين نظير في القرآن دون الآخر غير مطابق لما نحن فيه؛ لأن لكل من الاستفهام ونداء القريب نظيرا في القرآن، اللهم إلا أن يريد: لأحد المعنيين معبرا عنه بتلك الكلمة نظير في القرآن وليس للآخر معبرا عنه بها نظير فيه، فإنه حينئذ يطابق. قوله: **(إذ لايكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته)** في الشرح[107]: قال الشيخ بهاء الدين السبكي[108]: وهذا ليس على إطلاقه وإنما يستحيل إذا كان طلب الفهم مصروفا إلى المتكلم بالكلام الاستفهامي، وأما إذا كان مصروفا إلى غيره ممن يطلب فهمه فلا يستحيل، كما في قوله تعالى[109]: {أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي} فهو استفهام حقيقي طلب به إقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بأنه لم يقل؛ ليحصل فهم النصارى ذلك فيتقرر عندهم كذبهم فيما ادعوه[110]. انتهى. وأقول: فيه نظر، أما أولاً فلأن قول النحاة: حقيقة الاستفهام طلب الفهم، ليس معناه طلب الفهم مطلقا، سواء أكان للطالب أو لغيره، بل معناه طلب الفهم للطالب المتكلم بالاستفهام. قال التفتازاني في المطول في باب الإنشاء: وأنواعه على ما ذكرها[111] المصنف خمسة: لإنه إما أن يقتضي كون مطلوبه ممكنا أو لا، الثاني: التمني، والأول إن كان المطلوب به حصول أمر في ذهن الطالب فهو الاستفهام، وإن كان المطلوب حصول أمر في الخارج، فإن كان ذلك الأمر[112] انتفاء فعل فهو النهي وإن كان ثبوته، فإن كان بأحد حروف النداء فهو النداء، وإلا فالأمر. فأنت تراه كيف جعل المطلوب بالاستفهام حصول أمر في ذهن الطالب. وأما ثانيا فلأن المعنى الحقيقي للفظ يقصد منه أولا وبلا واسطة معنى آخر مقصود من ذلك اللفظ، وعلى هذا فلا يكون فهم الحاضرين المطلوب حصوله من الإقرار المطلوب بأداة الاستفهام معنى حقيقيا لتلك الأداة؛ لأن فهم الحاضرين مقصود منها ثانيا و بواسطة الإقرار، لا أولاً وبلا واسطة. قوله: **(إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام: أمن هو قانت خير أم هذا الكافر،أي:المخاطب بقوله:{قل تمتع بكفرك})** في التعليق: وفي هذا التقدير تقرير؛ لأن (أم) متصلة، وقد صرح في الكلام على (أم) أنها إذا كانت مسبوقة بهمزة استفهام لزم أن يكون الاستفهام

---

[107]- تحفة الغريب: 5/ب.
[108]- هو أحمد بن عبد الكافي، بهاء الدين السبكي، وُلد سنة 719/1319، وتوفي بمكة سنة 763/1362.
ينظر: الدرر الكامنة: 210/1، البدر الطالع للشوكاني: 81/1، الأعلام: 176/1.
[109]- سورة المائدة/116.
[110]- عبارة (فيما ادعوه) زيادة من (ب) و (ف).
[111]- في (ب): (ما ذكره). وينظر: المطول: 406.
[112]- كلمة (الأمر) ساقطة من (د).

حقيقيا، وقد سلم أن الاستفهام في الآية مجازي كما سبق. انتهى. وأقول: سيأتي لنا هناك ما يحقق[113] أن مراده أن (أم) المتصلة المسبوقة بهمزة لا للتسوية قد تكون الهمزة معها للاستفهام الحقيقي؛ لا أن الهمزة معها دائما للاستفهام الحقيقي. واعلم أن الصواب في عبارة المصنف أن يقول: أي المخاطب بـ(تمتع بكفرك). قوله: **(ولك أن تقول: لا حاجة إلى تقدير معادل في البيت)** وذلك بأن تجعل الهمزة فيه لطلب التصديق، والمعادل إنما يكون مع طلب التصور. قوله: **(وامتناع أن يؤتى لـ(هل) بمعادل)** لأنها لا تكون إلا لطلب التصديق. وفي الشرح[114]: فإن قلت: ينتقض بقوله عليه السلام- يعني في حديث جابر بن عبد الله الذي ساقه البخاري في كتاب الجهاد[115]-: هل تزوجت بكرا أم ثيبا؟ قلت: استشهد ابن مالك[116] به على أن هل قد تقع موقع الهمزة فيأتي المعادل، فيأتي النقض كما ذكرت. لكن[5/ب- د] لقائل أن يمنع اتصال (أم) في هذا الحديث؛ لجواز أن تكون منقطعة، فاستفهم أولا ثم أضرب واستفهم ثانيا، فالتقدير: بل أتزوجت ثيبا، وحينئذ فلا نقض. انتهى. وأقول: الدليل على كون (أم) في الحديث متصلة من وجهين، أحدهما: وقوع المفرد بعدها، قال التفتازاني[117]- عند قول صاحب التلخيص: وامتنع هل زيد قام أم عمرو-:لأن المفرد بعد (أم) دليل كونها[5/أ- م] متصلة. و ثانيهما: ما قاله ابن مالك في التوضيح، وهو مصنفه على صحيح البخاري[118]: أن استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابرا لم يكن إلا بعد علمه بتزوجه إما بكرا وإما ثيبا، فطلب منه الإعلام بالتعيين كما كان يطلبه بـ(أي). فالموضع إذن موضع الهمزة لكن استغنى[5/أ- ف] عنها بـ(هل). ويثبت بذلك أن (أم) المتصلة قد تقع بعده كما تقع بعد الهمزة. انتهى. والجواب عن النقض أن الإتيان لـ(هل) بمعادل- وإن ثبت- نادر، والنادر في حكم العدم[119]. قوله: **(وقد قالوا في قوله تعالى:{أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت} أن التقدير: كمن ليس كذلك، أو: لم يوحدوه. ويكون{وجعلوا لله شركاء} معطوفا على الخبر، على التقدير الثاني)** هذا[120] التقدير الثاني صرح به صاحب الكشاف فقال[121]: ويجوز أن يقدر مايقع خبرا للمبتدأ ويعطف عليه (وجعلوا) وتمثيله:

---

[113]- عبارة (ما يحقق) ساقطة من (ف).
[114] - تحفة الغريب: 6/أ.
[115]- صحيح البخاري:1083/3.
[116]- شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك: 209.
[117]- شرح المختصر للتفتازاني: 204، والمطول: 410.
[118]- العبارة في (ب) و (ف) كما يلي: (ما قاله ابن مالك في كتابه المسمى بشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح).
[119]- عبارة (والجواب عن النقض... حكم العدم) ساقطة من (د).
[120]- في (ف): (وهذا).
[121]- الكشاف: 289/2.

أفمن هو بهذه الصفة لم يُوَحّدوه وجعلوا له- وهو الله الذي يستحق العبادة وحده- شركاء. قال أبو حيان[122]: فيه إقامة الظاهر مقام المضمر في قوله تعالى[123]: {وجعلوا لله}، أي:وجعلوا له. وفيه حذف الخبر غير المقابل، وأكثر ما جاء هذا في الخبر المقابل. وأقول: وضع الظاهر هنا موضع المضمر له نكتة وهي الدلالة على زيادة التشنيع عليهم بجعلهم شركاء لله؛ لأنه اسم للمستحق لذاته العبادة وحده. وفي الشرح[124]: ولم يلح لي وجه اختصاص العطف على الخبر بهذا التقدير الثاني دون الأول. وأقول: لاح لي أنا من فضل الله تعالى وجه اختصاصه بذلك، وهو حصول المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه التي هي شرط في قبول العطف بالواو في التقدير الثاني و عدم حصولها في التقدير الأول. قال أهل المعاني في[125] نحو: زيد يكتب ويشعر: مقبول؛ للمناسبة بين الشعر والكتابة، و: زيد يعطي ويشعر: غير مقبول؛ لعدم المناسبة بين الإعطاء والشعر. وعابوا على أبي تمام[126] قوله:

لا والذي هو عالم أن النوى

صبر وأن أبا الحسين كريم

وقالوا لا مناسبة بين مرارة النوى وكرم أبي الحسين حتى يعطف أحدهما على الآخر بالواو. قوله: **(وقالوا: التقدير في قوله تعالى: {أفمن يتقي بوجهه سوء العذاب يوم القيامة}أي:كمن ينعم في الجنة)** قدره ابن عطية[127]: كالمنعمين، وقدره الزمخشري[128]: كمن أمن العذاب، وقدره الجرجاني: كمن لا يصيبه العذاب. وفي الشرح[129]: الظاهر أن قوله (كمن ينعم في الجنة) خبر عن التقدير الذي هو بمعنى المقدر، فلا معنى إذن لإدخال حرف التفسير على الخبر، ويمكن أن يجعل خبر التقدير[130] محذوف، أي: ثابت، وذلك يدل على أن ثم مقدرا ففسر بقوله: كمن ينعم في الجنة. انتهى. وأقول: مثل هذا التركيب، أعني إدخال حرف التفسير على الخبر كثير في عبارات المصنفين. قوله: **(وجاء في التنزيل موضع**

---

[122]- البحر المحيط: 393/5.
[123]- كلمة (تعالى) ساقطة من (ب). والآية رقم 33 من سورة الرعد.
[124]- تحفة الغريب: 6/أ.
[125]- كلمة (في) زيادة من (ب).
[126]- أبو تمام هو حبيب بن أوس الطائي، من أشهر شعراء الدولة العباسية، وصاحب كتاب الحماسة المشهور توفي سنة 846/231. ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان 11/2، البداية والنهاية: 214/13، الأعلام: 165/2. والبيت في ديوانه: 583.
[127]- المحرر الوجيز لابن عطية: 528/4.
[128]- الكشاف: 345/3.
[129]- تحفة الغريب: 6/أ.
[130]- في(ب): (المقدر).

صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ على العكس مما نحن فيه، وهو قوله تعالى: {كمن هو خالد في النار}) ذكر في الكشاف[131] وغيره ثلاثة أوجه في قوله تعالى: {كمن هو خالد في النار} أحدها: أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف كما ذكره المصنف. وثانيها: أن يكون بدلا من {كمن زين له سوء عمله} وما بينهما اعتراض لبيان ما يمتاز به من هو على بينة في الآخرة لإنكاره المساواة بين المتمسك بالبينة والتابع لهواه. وعلى هذين الوجهين، فقوله تعالى: {مثل الجنة} مبتدأ محذوف الخبر، أي: فيما قصصنا عليك مثل الجنة. وثالثها[6/أ- د]: أن يكون خبر (المثل): الجنة، وتقديره: أمثل أهل الجنة كمثل من هو خالد في النار. فعري من حرف الإنكار وحذف ما حذف منه تصويرا لمكابرة من يسوي بين المتمسك بالبينة والتابع لهواه، وأنه[132] بمنزلة من يسوي بين الجنة والنار. واعلم أن ما يذكره المصنف من آية أو غيرها بعد ذكر حكم مثالا له لا يقتضي تعيينه[133] لذلك الحكم وعدم احتماله غيره، بل إنما يقتضي صحة كونه من ذلك الحكم، فاحفظ هذا وكن ذاكرا له؛ فإنه ينفعك في الجواب عن تشنيعات[134] كثيرة. قوله: **(ولهذا خصت بأحكام)** أي: ولكون الألف أصل أدوات الاستفهام انفردت من بين أدواته بأحكام لا توجد تلك الأحكام في غيرها[135] من أدواته، فـ(الباء) داخلة على المقصور. فإن قلت: الذي يسبق إلى الفهم من تخصيص شئ بآخر هو قصره على الآخر؛ لأن معناه: جعله بحيث يخص الآخر ولا يعمه وغيره. قلت: نعم، ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على أن المقصود[136] هو المذكور[5/ب- م] بعد الباء على طريقة قولهم: خصصت فلانا بالذكر، إذا ذكرته دون غيره، كذا في المطول[137]. قال السيد في حاشيته: وحاصله يرجع إلى ملاحظة معنى التمييز والانفراد؛ لأن تخصيص شئ بآخر في قوة تمييز الآخر به، فإما أن يجعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا حتى صار حقيقة، وإما أن[5/ب- ف] يجعل من باب التضمين بشهادة المعنى، فيلاحظ المعنيان معا وتكون (الباء) المذكورة صلة للمضمن، ويقدر للمضمن فيه أخرى. فيقال في نخصك بالعبادة مثلا: نميزك بها مخصصاً إياها بك. وفي الشرح[138]:

---

[131]- في (ب): (وذكر الكشاف) من غير (في). وينظر: الكشاف: 455/3. والآيتان الآتيتان في سورة محمد رقم: 15، 14.
[132]- في (ب): (فإنه).
[133]- في (د): (تعينه).
[134]- في (ف): (تشغيبات).
[135]- في (ف): (لغيرها) بدلا من (في غيرها).
[136]- في (د) و (ف): (المقصور) بالراء.
[137] - المطول: 251.
[138]- تحفة الغريب: 6/ب.

يعني- أي المصنف- أن هذه الأحكام لا تثبت لغيرها من أدوات الاستفهام. وكان الصواب أو الأولى أن يقول: ولهذا خصت بها أحكام كما ستراه قريبا. انتهى. وأقول: يريد بـ(الصواب) ما نقله عن بهاء الدين السبكي أن الصواب دخول (الباء) على المقصور، ويريد بـ(الأولى) ما نقله عن حاشية سعد الدين: أن الشائع العربي دخولها في المقصور. وفيما قاله نظر؛ فإنه إذا كان المعنى أن هذه الأحكام ثابتة للهمزة منفية عن غيرها من أدوات الاستفهام كما اعترف به، تكون الأحكام مقصورة؛ لأن المقصور هو الثابت للمذكور المنفي عن غيره، فيكون دخول (الباء) على الأحكام هو الصواب أو الأولى. قوله: **(بدا لي منها معصم... إلخ)** ذكر ابن يعيش[139] بين هذين البيتين بيتا وهو[140]:

ولما التقينـــا بالثنية سلمت

ونازعني البغل اللعين عناني

والمعصم- بكسر الميم-: موضع السوار من الساعد. وجمرت: رمت جمار المناسك. قال في الصحاح[141]: والجمرة: واحدة جمرات المناسك، وهي ثلاث جمرات يرمين بالجمار، والجمرة: الحصاة. والبنان: أطراف الأصابع. قوله: **(طربت وما شوقا... إلخ)** هذا مطلع قصيدة في مدح أهل البيت ورثائهم[142]. وفي الصحاح[143]: الطرب: خفة تصيب الإنسان لشدة حزن أو سرور. قوله: **(أراد: أو ذو الشيب يلعب)** في الشرح[144]: ولقائل أن يقول: لا يتعين هذا شاهدا على حذف الهمزة؛ لجواز أن يكون مما حذف منه حرف النفي للقرينة[145]، أي: وذو الشيب لا يلعب. انتهى. وأقول: إن المصنف لم يستشهد بهذا البيت على حذف الهمزة، وإنما مثل به له، والمثال لا يقتضي عدم احتمال غير الممثل له بخلاف الشاهد فإنه يقتضي ذلك، والفرق بينهما أن المثال جزئي ذكر لإيضاح قاعدة والشاهد جزئي ذكر لإثباتها. قوله: **(ثم قالوا تحبها... إلخ)** قبل هذا البيت[146]:

أبرزوها بين المها تتهادى

---

[139]- شرح المفصل لابن يعيش: 8/ 154.
[140]- البيت لعمر ابن أبي ربيعة في ديوانه: 362.
[141]- الصحاح: 616/2.
[142]- هي للكميت بن زيد الأسدي، ينظر: الهاشميات: 37.
[143]- الصحاح: 171/1.
[144]- تحفة الغريب: 7/أ.
[145]- في (ب): (لقرينة) بحذف اللام الأولى.
[146]- البيت لعمر ابن أبي ربيعة في ديوانه: 72.

والمها: بقر الوحش، استعير هنا للنساء مبالغة في تشبيه عيونهن بعيونها[6/ب- د]. وفي الصحاح[147]: وجاء فلان يهادى[148] بين اثنين، إذا جاء يمشي بينهما معتمداً عليهما من ضعفه وتمايله، وكذلك المرأة إذا تهادت في مشيتها من غير أن يماشيها أحد قيل: تتهادى. والكواعب: جمع كاعب، وهي الجارية يبدو ثديها للنهود. والأتراب: اللدات، يقال: هذه ترب هذه، أي: لدتها. قوله: **(وقال المتنبي: أحيا وأيسر... إلخ)** المتنبي هو أحمد بن الحسين بن الحسن[149] أبو الطيب الجعفي، ولد بالكوفة سنة ثلاث وثلثمائة، ونشأ بالشام وأكثر المقام بالبادية وقال الشعر في حداثته حتى بلغ فيه النهاية، واتصل بالأمير سيف الدولة أبي الحسن بن حمدان، ثم مضى إلى مصر ومدح بها كافور الخادم، ثم خرج منها وورد العراق وقرئ بها عليه[150] ديوانه، قال محمد بن يحيى العلوي: كان المتنبي- وهو صبي- ينزل في جواري بالكوفة، وكان أبوه يعرف بعبدان السقا يستقي لنا ولأهل المحلة، ونشأ هو محبا للأدب فطلبه وصحب الأعراب، فجاءنا بعد سنين بدويا وقد تعلم الكتابة، فلزم أهل العلم. وكان المتنبي خرج إلى كلب وادعى أنه علوي حسني ثم ادعى النبوة، وذلك ببادية السماوة فخرج إليه أمير حمص لؤلؤ من قبل الأخشيدية فقاتله وأسره وحبسه بالشام إلى أن تاب ثم أطلق بعدما أشرف على القتل. قال ابن أيوب: خرج المتنبي من بغداد إلى فارس فقتل بالقرب من النعمانية في رمضان سنة أربع وخمسين وثلثمائة. قوله: **(والأصل: أأحيا)** ذكر ابن الحاجب في أماليه[151] والزمخشري في ملتقطه من كتاب أبي الفتح[152] وجهين آخرين، أحدهما: أنه أخبر عن نفسه، أي: أعيش. و[153]ثانيهما: أن (أحيا) أفعل تفضيل، وفي الكلام تقديم وتأخير وحذف مضاف إليه، والأصل[6/أ- م]: ما قتل[154] أحيا ما لاقيت وأيسر ما لاقيت، قال: وإنما يستعمل ذلك في الشعر، ولو قلت في النثر: أفضل وأكرم الناس زيد، لقبح. قوله: **(الثاني: أنها ترد لطلب التصور، نحو: أ زيد قائم أم عمرو، ولطلب التصديق)** يعني أن الهمزة تستعمل مرة لطلب التصور وأخرى لطلب التصديق.

147- الصحاح: 2534/6.
148- في (ب): (يتهادى).
149- في (د): (حسن) من غير تعريف. وينظر في ترجمة المتنبي: وفيات الأعيان: 120/1 ، البداية والنهاية: 272/15، الأعلام: 1/ 115.
150- في (ب) و (د): (وقرئ عليه بها).
151- أمالي ابن الحاجب: 113/3.
152- في (ب): (أبي الغنى).
153- هذه الواو ساقطة من (ب).
154- في (م): (ما قيل).

والتصديق: إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة. والتصور: إدراك غير ذلك. وهذا عند الأوائل من[6/أ- ف] الحكماء، ومقتضى عبارة المتأخرين أن التصديق هو الإدراك المقارن للحكم. ومختار الإمام الرازي[155]: أنه المجموع المركب من إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة. ومن تصور النسبة وطرفيها قال السيد في حاشية المطول[156]: والتحقيق أنها، أي الهمزة في قولك: أدبس في الإناء أم عسل، لطلب التصديق أيضا؛ فإن السائل قد تصور الدبس والعسل، وبعد الجواب لم يزد له في تصورهما شئ آخر أصلا بل بقي تصورهما على ما كان. فإن قيل: التصديق حاصل له حال السؤال فكيف يطلبه؟ أجيب بأن الحاصل هو التصديق بأن أحدهما مطلقا في الإناء مثلا[157]، والمطلوب بالسؤال هو التصديق بأن أحدهما معينا كالعسل مثلا في الإناء، وهذان التصديقان مختلفان، إلا أنه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعين المسند إليه في أحدهما وعدم تعينه في الآخر، وكان أصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بأن التصديق حاصل وأن المطلوب هو تصوّر[158] المسند إليه أو المسند أو قيد من قيوده. انتهى. قوله: **(و(هل) مختصة بطلب التصديق)** ظاهر سياق كلامه أن معناه أن (هل) لا يرد[159] إلا لطلب التصديق فتكون (الباء) داخلة على المقصور عليه. ويحتمل أن[160] يعني أن (هل) منفردة من بين أدوات الاستفهام بطلب التصديق فقط لا يتصف به غيرها؛ لأن ما عداها من أدوات الاستفهام إما لطلب التصور فقط وإما لطلب التصور مرة والتصديق أخرى. فـ(الباء) في كلام المصنف داخلة على المقصور، قال التفتازاني في حاشية العضد: معنى اختصاص (زيد) بالقيام أنه من بين الأشخاص منفرد بذلك الوصف لا يتصف به غيره، فـ(الباء) داخل[7/أ- د] في المقصور، قال الله تعالى[161]: {يختص برحمته من يشاء} وقد يراد أنه مختص من بين الأوصاف بالقيام لا يتصف بغيره، أي: مقصور على القيام لا يتجاوزه إلى القعود، فـ(الباء) داخل في المقصور عليه. والاستعمال العربي هو الأول. انتهى. قوله: **(وبقية الأدوات مختصة**

---

[155]- هو فخر الدين محمد بن عمر الرازاي البكري، الإمام المفسر، أوحد زمانه في المنقول والمعقول، ولد سنة 544 هـ وتوفي سنة 606 هـ. ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان: 248/4، البداية والنهاية: 13/17، الأعلام: 313/6.
وينظر في التصور والتصديق والآراء في ذلك: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 452/1.

[156]- حاشية السيد على المطول: 226.

[157]- كلمة (مثلا) ساقطة من (ب).

[158]- في (م): (تصوير).

[159]- في (ب): (لاترد) بالتاء.

[160]- عبارة (وظاهر سياق كلامه... ويحتمل أن) ساقطة من (د).

[161]- سورة البقرة/105، وآل عمران/74.

بطلب التصور) يعني: لا ترد إلا لطلب التصور، فـ(الباء) داخلة على المقصور عليه، ويحتمل أن[162] يعني أن ما عدا الهمزة و (هل) من أدوات الاستفهام منفرد بطلب التصور فقط لا يتصف به غيره، فـ(الباء) داخلة على المقصور أيضا كما عرفت. وفي الشرح[163]: وفيه ما مر من دخول (الباء) على المقصور عليه مع أنه منتقض بـ(أم) المنقطعة، فإنها من بقية أدوات الاستفهام، وهي لطلب التصديق فقط كما صرح به النحاة، ثم قال: وأنا أستشكل عدهم لـ(أم) من أدوات الاستفهام مطلقا، أما المتصلة فلأن مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فيثبت مشاركته لما قبله في كونه مستفهما عنه بقضية العطف... وأما المنقطعة فلا نسلم أن الاستفهام جزء معناها ولا أحد معنييها، بل المفيد له الهمزة المقدرة، لكن هذا البحث لا يجدي المصنف[164] نفعا في دفع النقض الوارد عليه هنا؛ فإنه معترف بما قاله غيره من أن (أم) من أدوات الاستفهام. انتهى. وأقول: قد علمت أن (الباء) فيه تحتمل أن تكون[165] داخلة على المقصور، و لعلهم إنما عدوا (أم) من أدوات الاستفهام- إن سلم أنهم عدوها منها[166]- لأن المتصلة ملازمة لمعناه الحقيقي أو المجازي سابقا عليها، والمنقطعة مقارنة في الغالب لمعناه متأخرا عنها، ولم يريدوا أنها موضوعة للاستفهام. ومعنى كلام المصنف: وبقية الأدوات الموضوعة للاستفهام. فلا يرد عليه النقض بـ(أم)؛ لأنها[167] ليست بموضوعة له. قوله: **(وعلى النفي نحو: {ألم نشرح لك[168]}، أو {لما أصابتكم مصيبة})** في الشرح[169]: التمثيل بالآية الثانية للنفي سهو ظاهر، فإن (لما) فيه وجودية لا نافية، لا يقال: الاستفهام فيه للإنكار فهو في معنى النفي، لأنا نقول: إنما يكون في معنى النفي أن لو كان إبطاليا، وإنما هو توبيخي، فلا نفي لا بحسب الصورة ولا بحسب المعنى. انتهى. وأقول: ليس هذا الذي أورده بـ(لا يقال) بموجه؛ لأن الكلام في أن مدخول الهمزة نفي، وإذا كان معنى الهمزة الإنكار، كانت_هي[170] نفسها نفيا لا مدخولها، ثم إنه يمكن أن لا يكون التمثيل بالآية سهوا على تقدير أن تكون (لما) وجودية، وذلك بناء على ما سيذكره[6/ب- م] المصنف عن الزمخشري وجماعة من أن العاطف بعد الهمزة يعطف

---

[162]- عبارة (يعني لا ترد... ويحتمل أن) ساقطة من (د).
[163]- تحفة الغريب: 7/ب. مع بعض الاختصار.
[164]- في (ب): (للمصنف) بزيادة لام.
[165]- عبارة (تحتمل أن تكون) ساقطة من (د).
[166]- عبارة (إن سلم أنهم عدوها منها) ساقطة من (د).
[167]- في (ف): (فإنها).
[168]- كلمة (لك) من (م).
[169]- تحفة الغريب: 7/ب.
[170]- في (ب): (في) بدلا من (هي).

الجملة التي بعده على جملة مقدرة بينه وبين الهمزة، وتقدير ذلك أن يقال إن مدخول الهمزة فعل منفي محذوف، والهمزة للتقرير بما بعد النفي والتقدير: ألم تفعلوا كذا وقلتم حين أصابتكم[6/ب- ف]. فتكون الآية مثالا لدخول الهمزة على منفي لكنه مقدر، هذا[171] هو معنى تقدير صاحب الكشاف[172]: أفعلتم كذا وقلتم حين كان كذا. وعبارته: (لما) نصب بـ(قلتم) و (أصابتكم) في محل الجر بإضافة (لما) إليه، وتقديره: أقلتم حين أصابتكم، و (أنى هذا) نصب لأنه مقول، والهمزة للتقرير والتقريع، والمعطوف عليه ما مضى من قصة أحد من قوله تعالى[173]: {ولقد صدقكم الله وعده} ويجوز أن يكون محذوفا كأنه قيل: أفعلتم كذا وقلتم حين كان كذا. قوله: **(وهو منتقض بـ(أم) فإنها تشاركها في ذلك)** يمكن أن يقال: مراد ذلك البعض: أن الهمزة تدخل على الإثبات وعلى النفي دون باقي الألفاظ الموضوعة للاستفهام، فلا ترد[174] عليه (أم)؛ لأنها ليست موضوعة للاستفهام، وإن كانت لا تفارقه في الغالب. قوله: **(فيقولون: التقدير في{أفلم يسيروا}،{أفنضرب عنكم الذكر صفحا}) في الشرح**[175]: كان ينبغي أن يقول: التقدير في كذا وكذا كذا وكذا[176]، فيأتي[177] بحرف العطف في الموضعين وليس حذف حرف[7/ب- د] العطف من ذلك بمقيس حتى يرتكبه. وأقول: لما كان الغرض هنا مجرد التعداد ترك العاطف كما يتركه المملي على الكاتب أسماء[178] ليرفع حسابها فيقول مثلا: دار، كتاب، فرس، من غير عطف. قوله: **(فإن قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال إنه أسهل منه)** لقائل أن يقول: الحذف كثير في الكلام، وتقديم بعض المعطوف قليل لا يكون إلا في الشعر. قوله: **(وأما الثاني فلأنه غير ممكن في نحو: {أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت})** قال ابن الصائغ: أي مانع من تقدير: ألا مدبر للموجودات{فمن هو قائم على كل نفس بما كسبت}[179] على الاستفهام التقريري، المقصود به تقرير[180] ثبوت الصانع، والمعنى: أينتفي المدبر فلا أحد/ قائم على كل نفس بما كسبت، لا يمكن ذلك بل المدبر موجود، فالقائم على كل نفس هو هو. انتهى.

171- في (ف): (وهذا) بزيادة الواو.
172- الكشاف: 228/1.
173- كلمة (تعالى) ساقطة من (ف). والآية رقم 152 من سورة آل عمران.
174- في (د) و (ق): (يرد) بالياء.
175- تحفة الغريب: 7/ب، و8/أ.
176- في (ب): (كذا وكذا وكذا).
177- في (ب): (يأتي) بدون الفاء.
178- في (ب): (إنما) بدلا من (أسماء).
179- سورة الرعد/33.
180- كلمة (تقرير) ساقطة من (د).

وفي الشرح[181]: لا نسلم عدم الإمكان؛ لجواز أن يقدر: أهم ضالون؟ فمن هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوحدوه. والهمزة للإنكار التوبيخي. قوله: **(وقوله في:{أئنا لمبعوثون، أو آباؤنا} فيمن قرأ بفتح الواو: إن (آباؤنا) عطف على الضمير في (لمبعوثون[182]))** اعترضه أبو حيان وتبعه السفاقسي بأن الهمزة إنما تدخل على الجملة لا على المفرد، ولو دخلت على المفرد المعطوف لكان العامل في المعطوف عليه عاملا فيما بعدها بواسطة العاطف، وهمزة الاستفهام لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، فتعين أن يكون (آباؤنا) مبتدأ خبره محذوف، أي: مبعوثون؛ لدلالة ما قبله عليه[183]. وأقول: يمكن الجواب عن هذا بما سيأتي غير مرة وهو أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره[184]. قوله: **(فقال في قوله تعالى:{أفغير دين الله يبغون} دخلت همزة الإنكار[185] على (الفاء) العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهمزة بينهما)** في الشرح[186]: هذا مشكل؛ لأن دخول الهمزة على (الفاء) هو في[187] توسطها بين الجملتين، فكيف يعطف توسطها على دخولها بحرف العطف المقتضي للترتيب والتراخي؟ ونص ما في الكشاف[188]: دخلت همزة الإنكار على (الفاء) العاطفة جملة على جملة، والمعنى: فأولئك هم الفاسقون، فغير[189] دين الله يبغون؟ ثم توسطت الهمزة بينهما. هذا كلامه ولا إشكال فيه. انتهى. وأقول: لا إشكال أيضا في كلام المصنف؛ لأن (ثم) فيه لمجرد التدرج من غير اعتبار ترتيب. قال الرضي[190]: وقد تكون (ثم) و (الفاء) لمجرد التدرج في الارتقاء وإن لم يكن الثاني مترتبا في الذكر على الأول، وذلك إذا تكرر الأول نحو: بالله، فالله، ونحو قوله تعالى[191]: {وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين}. انتهى. ولقائل أن يقول: إن التدرج فيما تكرر لفظا بشهادة تمثيلهم له، وما نحن فيه تكرر معنى (بل). الجواب: أن المصنف نقل ما في الكشاف بنصه على وجه الاختصار لبعضه، فالمعطوف عليه بـ(ثم) في الكشاف هو المعطوف عليه بها في كلام المصنف، وإن كان محذوفا فيه[192]. قوله: **(ولهذا عطف (ووضعنا)**

---

[181]- تحفة الغريب: 8/أ. مع بعض الاختصار والتصرف. وفي (ب): (وفي الشارح).
[182]- في (د): (مبعوثون) من غير اللام.
[183]- ينظر: البحر المحيط: 86/10.
[184]- عبارة (وأقول يمكن الجواب... في غيره) ساقطة من (د).
[185]- في (ف): (همزة الاستفهام).
[186]- تحفة الغريب: 8/أ. مع بعض الاختصار والتصرف.
[187]- في (ف): (نفس) بدلا من (في).
[188]- الكشاف: 199/1.
[189]- في (ب): (أفغير).
[190]- شرح الرضي: 390/4.
[191]- سورة الانفطار/18،17.
[192]- عبارة (انتهى ولقائل أن... محذوفا فيه) ساقطة من (د).

على(ألم نشرح)) هكذا وقع في بعض النسخ، ويقع في بعضها (وضعنا) بدون واو العطف. وقد اعترض عليه بأنه جعل العلة في عطف (وضعنا) على (ألم نشرح) تأويله بالأثبات، وذلك يقتضي أنه لو لم يكن مؤولا به لم يصح العطف، وليس كذلك؛ لجواز: لم يجئ زيد وأكرمته. وأجيب بأنا لا نسلم أنه جعل العلة في عطف (وضعنا) على (ألم نشرح) تأويله بالإثبات، بل جعلها تأويله بالخبر، والمعنى، ولكون الهمزة التي للإبطال مع النفي بمنزلة خبر مثبت صح عطف[193](وضعنا) على (ألم نشرح)[7/أ- م] باعتبار أنه جملة خبرية. قوله: **(ألستم خير من ركب المطايا... إلخ)** في الصحاح[194]: قال الأصمعي: المطية: التي تمط[195] في سيرها، قال: وهو مأخوذ من (المطو) أي: المد. والندى: الجود، وفلان[7/أ- ف] أندى من فلان إذا كان أكثر[196] خيرا منه. والراح هنا: جمع راحة وهي الكف. قوله: **({ أنفكا[197] آلهة دون الله تريدون})** آلهة: مفعول به قدم على الفعل للعناية. و إفكا: مفعول له قدم على المفعول به لأن الأهم توبيخهم بأنهم على الباطل، ويجوز أن يكون مفعولا به، و آلهة بدلا منه على أنها إفك في نفسها للمبالغة، أو المراد بها عبادتها بحذف المضاف، ويجوز أن يكون حالا بمعنى آفكين[198]. قوله: **(أطربا وأنت قنسري)** طربا: منصوب بمحذوف، أي: أتطرب طربا، أو: أتأتي طربا. و القنسري- بقاف مكسورة ونون مشددة مفتوحة أو مكسورة وسين مهملة ساكنة، ويروى بقاف مفتوحة ومثناة من تحت ساكنة وسين مفتوحة- والمراد به الشيخ الكبير. وفي الصحاح[199]: والدواري[8/أ- د]: الدهر يدور بالإنسان أحوالا، وأنشد عجز البيت. وفي الشرح[200]: ودوار: صيغة مبالغة من دار يدور، زيدت فيه[201](الياء)- أيضا- للمبالغة كقولهم في مبالغة (خارج) و (أحمر): خارجي وأحمري. قوله: **(ومعناه: حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه)** يعني أن التقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم فالهمزة في قوله تعالى[202]: {أأنت قلت

193- عبارة (خبر مثبت صح عطف) وردت في (ب) و (ف) هكذا: (خبر ثبت عطف).
194- عبارة (في الصحاح) ساقطة من (د). وينظر الصحاح: 2494/6.
195- في (ف): (تمطو).
196- كلمة (أكثر) ساقطة من (ب).
197- في (ب): (إفكا) بهمزة واحدة.
198- عبارة (قوله أنفكا آلهة ... بمعنى آفكين) ساقطة من (د).
199- الصحاح: 660/2.
200- تحفة الغريب: 8/ب.
201- في (ب) : (فيها).
202- سورة المائدة/116.

للناس اتخذوني} للتقرير بما يعرفه عيسى صلى الله عليه وسلم[203] من هذا الحكم لا بأنه قال ذلك، كذا قال التفتازاني في مطوله، وقال أيضا: التقرير عندهم يقال للحمل على الإقرار بما يعرفه المخاطب والإلجاء إليه وللتحقيق والتثبيت، وكلاهما مناسب في قوله تعالى:[204]{أتأمرون الناس بالبر} وفي قوله تعالى:[205]: {هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون} بالمعنى الثاني. وفي الشرح[206]: إن قوله الإقرار والاعتراف: من قبيل عطف أحد المترادفين على الآخر، وفائدته تقرير[207] المعنى في الذهن، وما وقع لبعض أهل البيان من أن ذلك تطويل لا لفائدة غير مسلم. انتهى. وأقول: ليس كل عطف مرادف على آخر يكون لتقرير المعنى، وإنما يكون كذلك في مقام يقتضيه، والذي وقع لبعض أهل البيان أن نحو عطف (مينا) على (كذبا) في قول الشاعر:

وألفى قولها[208] كذبا ومينا

مما ليس الغرض منه تقرير المعنى وتوكيده تطويل أي زائد على أصل المراد لا لفائدة[209]، وأنت تعلم أنه لا يلزم من ذلك أن يكون عطف كل مترادفين تطويلا بل عطف ما ليس الغرض منه تقرير المعنى وتوكيده. قوله: **(ويجب أن يليها الشئ الذي تقرره به)** هكذا قال غير واحد من أئمة المعاني أنه يجب إيلاء المقرر به والمستفهم عنه الهمزة، ولكن في كتاب سيبويه[210]- على ما نقل في الشرح[211]-: أن التقديم في نحو: أ زيدا لقيت أم بشرا، أحسن. وأنك لو أخرت[212] فقلت: أ لقيت زيدا أم بشرا، لكان حسنا. وفي مقرب ابن عصفور[213]: والأحسن توسط الذي لا يسأل عنه، ويجوز تقديمه وتأخيره. وقال

---

[203]- في (د) و (ف): (عليه السلام).
[204]- سورة البقرة/44.
[205]- سورة المطففين/36.
[206]- تحفة الغريب: 8/ب. مع تصرف في اللفظ.
[207]- في (ف): (تقرر).
[208]- في (ب): (قوله). والبيت لعدي بن زيد وصدره: وقدمت الأديم لراهشيه
وينظر في البيت: شرح شواهد المغني للسيوطي: 776/2، المعجم المفصل في شواهد النحو: 991/2.
[209]- في (د): (إذ لا فائدة).
[210]- الكتاب:169/3، 170.
[211]- تحفة الغريب: 8/ب.
[212]- في (ب): (لغزت) بدلا من (أخرت).
[213]- المقرب لابن عصفور: 231/1.
وابن عصفور هو عليّ بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن الأندلسي الإشبيلي، أشهر علماء العربية في الأندلس، وُلد بإشبيلية سنة 597هـ/1200م، وتوفي بتونس سنة 669هـ/1271م.
ينظر: بغية الوعاة: 210/2، شذرات الذهب: 330/5، الأعلام: 27/5.

الرضي[214]: إذا ولي المتصلة مفرد فالأولى أن يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء؛ لتكون الهمزة مع (أم) بتأويل (أي) والمفردان[215] بعدهما بتأويل المضاف إليه، أي نحو: أزيد عندك أم عمرو. بمعنى: أيهما عندك، و: أفي السوق زيد أم في الدار، أي: في أي الموضعين هو[216]. وتجوز المخالفة بين ما وليا هما[217] نحو: أعندك زيد أم عمرو، و: أ زيد عندك أم في الدار، و: أ لقيت زيدا أم عمرا، جوازا حسنا، لكن المعادلة أحسن. انتهى. وأقول: يمكن التوفيق بأن الأحسن عند النحويين واجب بلاغة عند المعانيين[218]. فإن قلت: كلام المصنف في الاستفهام والتقرير من غير معادل، وما نقلت من كلام سيبويه وغيره[219] إنما هو مع المعادل. قلت: كلام المصنف فيما هو أعم من ذلك؛ فإنه قال في (أم) عند الكلام على بيت المتنبي: إن شرط الهمزة المعادلة لـ(أم) أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما، ويلي (أم) المعادل الآخر. قوله: **(ولأنه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل)** لا يقال: لم لا يجوز أن يكون أجابهم بالفعل؛ فإنه مذكور في الجواب كما أن الفاعل مذكور فيه، لأنا نقول: مخالفة الفاعل في الجواب للفاعل في السؤال تدل على أنه المقصود بالجواب دون الفعل، وأيضا إشارتهم إلى الفعل في السؤال تمنع من سؤالهم عنه[220]. قوله: **(فإن قلت: ما وجه حمل الزمخشري الهمزة في قوله تعالى: {ألم تعلم أن الله على كل شئ قدير}على التقرير)** عبارة الكشاف في هذا المقام[221]: لما بين لهم أنه مالك أمورهم ومدبرها على حسب مصالحهم من نسخ الآيات وغيره، وقررهم على ذلك بقوله: (ألم تعلم) أراد أن يوصيهم بالثقة به فيما هو[7/ب- ف] أصلح لهم مما يتعبدهم به وينزل عليهم، وأن لا يقترحوا على رسولهم ما اقترحه آباء[7/ب- م] اليهود على موسى عليه السلام[222]. ولا يخفى أن هذه العبارة ظاهرة في أن المراد: (ألم تعلم) في الآيتين، أعني في[223]: {ألم تعلم أن الله على كل شئ قدير} وفي[224]: {ألم تعلم أن الله له ملك

214- شرح الرضي: 407/4.
215- في (د): (المفرد).
216- عبارة (أي نحو: أزيد... الموضعين هو) ساقطة من (د).
217- عبارة (بين ما وليا هما) ساقطة من (د).
218- عبارة (وأقول يمكن التوفيق... المعانيين) ساقطة من (د).
219- في (د): (الرضي) بدلا من (وغيره).
220- العبارة (قوله: ولأنه عليه الصلاة ... من سؤالهم عنه) ساقطة من (د).
221- الكشاف: 87/1.
222- عبارة (عليه السلام) من (م).
223- سورة البقرة/106.
224- كلمة (في) زيادة من (ف). و الآية رقم 107 من سورة البقرة، ورقم 40 من سورة المائدة.

السموات والأرض} لا في {ألم تعلم أن الله على كل شئ قدير}[225] وحده، وأن[226] التقرير فيهما[227] بمعنى التثبيت على أنه تعالى مالك الأمور ومدبرها على حسب المصالح، لا بمعنى الحمل على الإقرار بما بعد الهمزة كما هو مقتضى كلام المصنف، فليتأمل. قوله: (**قلت[228]: قد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي)** اعتذر- بضم المثناة-: مبني للمفعول، وفي الشرح[229]: هذا مبني على أنه لا يجب إيلاء[8/ب- د] المقرر به الهمزة، وهو خلاف ما صرح به المصنف ولم يحك فيه خلافا. وقضية هذا، أي: ما صرح به ولم يحك فيه خلافا أن لا يوافق على الاعتذار بالمذكور لكنه قد وافق على صحته بقوله: والأولى أن تحمل الآية على كذا. انتهى. وأقول: ليس هذا الاعتذار مبنيا على عدم وجوب إيلاء المقرر به الهمزة كما توَهَّمَه؛ لأن قولهم: يجب إيلاء المقرر به الهمزة معناه إذا أمكن إيلاؤه إياها في ذلك الكلام، وما نحن فيه لا يمكن ذلك فيه؛ لأن الحكمة لما اقتضت أن تذكر تقرير الإثبات بصورة النفي قصدا إلى الدلالة على أن المقر[230] على يقين مما أقر به، وأنه لم يتلقن ذلك من تقرير المتكلم، وكان الفعل المنفي لا يمكن لغة تقدمه على النافي، لم يل المقرر به هنا أداة التقرير وإنما قلنا أن معنى كلامهم ذلك؛ لأنك إذا قلت: أقام زيد، مقررا مخاطبك بنفس نسبة القيام إلى زيد لا بنفس الفعل لم يل المقرر به حينئذ الهمزة، لعدم إمكان إيلائه إياها. قالوا[231]: ولم يتميز هذا التقرير عن التقرير بنفس الفعل الموالي[232] للهمزة إلا بالقرينة. فليتأمل. قوله: **(والأولى أن تحمل الآية على الإنكار التوبيخي أو الإبطالي)** في الشرح[233]: وجه ذلك أن المنكر للنسخ قد يكون معاندا وقد يكون غير معاند، فإن كان الخطاب للكافر المنكر غير المعاند[234] فالاستفهام توبيخي؛ لأن عدم علمه واقع، وإن كان الخطاب للكافر المنكر عنادا فالاستفهام إبطالي. وأقول: تبين بهذا التوجيه الجواب عما استشكله ابن الصائغ من أن المصنف ذكر في التوبيخي/ أنه يقتضي أن ما بعد الأداة واقع وأن فاعله ملوم، والواقع بعد الأداة هنا عدم

---

[225]- هذه الآية والتي قبلها ساقطة من (ب).
[226]- عبارة (المراد أن(ألم تعلم)... وحده أن) ساقطة من (د).
[227]- في (د): (فيها).
[228]- في (ب): (فلو قلت) بزيادة (فلو).
[229]- تحفة الغريب: 8/ب، و9/أ.
[230]- في (د): (المقرر).
[231]- كلمة (قالوا) ساقطة من (د).
[232]- في (م) و (ف): (الوالي).
[233]- تحفة الغريب: 9/أ. مع بعض الاختلاف في اللفظ.
[234]- في (ف): (الغير معاند).

العلم بأن الله تعالى[235] على كل شئ قدير، فكيف يتأتى ما هو ذاكره هنا! انتهى. قوله: **(وذكر بعضهم معاني[236] أخر لا صحة لها)** في الشرح[237]: أي مانع يمنع من أن همزة الاستفهام عند امتناع حملها على حقيقة[238] الاستفهام يتولد لها بمعونة القرائن ما يناسب المقام غير ما ذكر من المعاني الثمانية. انتهى. فإن قلت: مراد المصنف بقوله: (لا صحة لها) أنها لم ترد في كلام من يحتج به. قلت: لا يصح أن يكون هذا مراده ، فقد قال صاحب التلخيص في كتابه[239] الإيضاح: ومنه- أي: ومن استعمال الهمزة للتهديد والوعيد[240]-: {ألم نهلك الأولين} والتهديد ليس من المعاني الثمانية التي ذكرها المصنف. قوله: **(وعلى ذلك يتخرج اللغز)** في القاموس[241]: اللغز: بضم اللام وبالمعجمة المفتوحة أو المضمومة أو الساكنة. وفي الصحاح[242]: ألغز في كلامه: إذا عمى مراده، والاسم: اللغز، والجمع ألغاز، مثل رطب وأرطاب. وأصل اللغز جحر لليربوع بين القاصعاء والنافقاء، يحفر مستقيما إلى أسفل، ثم يعدل عن يمينه وشماله، فيخفى مكانه بتلك الألغاز. قوله: **(لتقرعن[243] علي السن... إلخ)** السن: واحدة الأسنان، وقرعها: ضربها بطرف الأنملة. والمراد بـ(اليوم) هنا مطلق الزمان. والأخلاق: جمع خلق- بمعجمة مضمومة ولام ساكنة أو مضمومة- بمعنى السجية. قوله: **(يعود الفضل منك على قريش... إلخ)** الفضل: الإحسان. وقريش: القبيلة المشهورة، وهم بنو النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر[244]، والقرش: الكسب والجمع، قال الفراء[245]: وبه سميت قريش. و: تفرج[246]- بضم الراء- مضارع فرج الغمة أي كشفها. و: الكرب: جمع كربة- بضم الكاف فيهما- وهي الغم الذي يأخذ بالنفس. و (ابن مامة) و (ابن سعدى) من أجواد العرب المشهورين. وإنما ذكر البيتين ولم يكتف بالثاني الذي هو محل الشاهد، ليعلم أن الروي منصوب. قوله:الخلة. في الصحاح[247]: الخلة: الخصلة، والخلة: الحاجة والفقر، ويقال للميت: اللهم

---

[235]- كلمة (تعالى) زيادة من (ف).
[236]- في (م) و (ف): (معان).
[237]- تحفة الغريب: 9/أ.
[238]- في (ب): (الحقيقة) بالتعريف.
[239]- في (ف): (كتاب) من غير الهاء.
[240]- سورة المرسلات/16.
[241]- القاموس المحيط: 471.
[242]- الصحاح: 894/3.
[243]- في (م): (ليقرعن) بالياء.
[244]- ينظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم: 12.
[245]- ينظر رأي الفراء في: تاج العروس للزبيدي: 323/17.
[246]- في (م): (يفرج) بالياء
[247]- الصحاح: 1687/4.

اشدد خلته، أي: الثلمة التي ترك، والخلة- بالضم- الخليل، يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ لأنه في الأصل مصدر قولك: خليل بين الخلة، والخلولة والخل- بالكسر: الصديق.[248]

(أيا)

قوله: **(أيا جبلي... إلخ)** نعمان- بفتح النون- واد في طريق الطائف[8/أ- ف] يخرج إلى عرفات، ويقال له: نعمان الأراك. و الصبا: ريح مهبها[249] المستوى من موضع مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار، كذا في الصحاح[250]. وضمير (نسيمها) للمحبوبة أو للنسيم الأول مرادا به[9/أ- د] الريح، وبالنسيم الثاني النفس الضعيف. والغرض من ذكر البيت بيان ورود (أيا) لنداء البعيد لا الرد على الجوهري في قوله أن (أيا) تكون لنداء القريب أيضا؛ لأن الرد عليه لا يتأتى بذكر مثال وردت فيه للبعيد[251] على ما لا يخفى.

قوله: **(فأصاخ... إلخ)** أصاخ: استمع. و: الحيا- بالقصر-: المطر والخصب[8/أ- م].

(إذن)

قوله: **(فالصحيح أنها الناصبة لا (أن) مضمرة بعدها)** قال الرضي[252]: وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كـ(أن) و (لن) إذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله. وأما قولهم في الشرط: إن زيدا تضرب. فهو عند البصريين بفعل مقدر.

قوله[253]: **(قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء. فقال الشلوبين: في كل موضع)** الشلوبين- بفتح الشين المعجمة واللام وسكون الواو وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية وبعدها نون- هكذا ضبطه ابن خلكان إلا أنه جعله بياء النسبة، فقال[254]: أبو علي عمر بن محمد بن عمر المعروف بالشلوبيني الأشبيلي، كان

248- العبارة (قوله الخلة: في الصحاح... الصديق) زيادة من (ف).
249- في (ب): (مهبتها).
250- الصحاح: 2398/6.
251- في (ب): (للبعد).
252- شرح الرضي: 46/4.
253- عبارة (قوله: فالصحيح لأنها... قوله) ساقطة من (د).
254- وفيات الأعيان: 451/3.

إماماً في النحو، ولد بأشبيلية سنة اثنتين وستين[255] وخمسمائة وتوفي سنة خمس وأربعين وستمائة. وهذه النسبة إلى الشلوبين وهي بلغة أهل الأندلس الأبيض الأشقر. قال: رأيت جماعة من أصحابه كلهم فضلاء ولم تزل أخباره تأتي إلينا[256]. وفي الشرح[257]: المراد بكونها للجواب أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ أو مقدر[258]، سواء وقعت في صدره أو حشوه أو آخره، ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شئ. والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء المضمون[259] كلام آخر. قوله: **(إذ لا مجازاة هنا)** قال الرضي: لأن الشرط والجزاء إما في الاستقبال أو[260] في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال[261]. قوله: **(لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها[262]... إلخ)** الضمير في (مثلها) و (منها) و (أقيلها) عائد إلى خطة الرشد في البيت قبله وهو[263]:

عجبت لتركي خطة الرشد بعدما

بدا لـي من عبد العزيـز قبولهـا

والخطة- بضم الخاء المعجمة- الأمر والقصة، كذا في الصحاح[264]. وفي الشرح[265]: الضمير في (مثلها)[266] عائد إلى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر، وذلك أنه امتدحه بقصيدة فقال له: تمنّ علي، فقال: أتمنى أن أكون كاتبك. فلم يجبه وأعطاه جائزة. والمعنى: إن عاد عبد العزيز لمثل المقالة التي قالها فأنا لا أتركها راضيا بخلافها، انتهى[267]. وعبد العزيز هذا هو ابن مروان بن الحكم أبو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه. لم يل الخلافة بل ولي إمرة مصر من أخيه عبد الملك. ودخل عليه فيها رجل يشكو صهرا له فقال: إن ختني فعل بي كذا وكذا، فقال له عبد العزيز: ومن ختنك، وفتح النون، فقال: ختنني الختان الذي يختن الناس، فقال عبد العزيز لكاتبه: ما هذا الجواب؟ فقال: إن الرجل يعرف

255- في (د): (خمسين).
256- ينظر ترجمته في: إنباه الرواة للقفطي: 332/2، بغية الوعاة للسيوطي: 224/2، الأعلام: 62/5.
257- تحفة الغريب: 9/ب. مع بعض التصرف.
258- في (ب): (ملفوظا أو مقدرا) بالنصب.
259- في (د): (لمضمون).
260- في (ب): (وأما) بدلا من (أو). وينظر: شرح الرضي: 42/4.
261- عبارة (إذ لا مجازاة... الحال) ساقطة من (د).
262- كلمة (بمثلها) ساقطة من (ف).
263- البيت لكثير عزة في ديوانه: 171.
264- عبارة: (والخطة بضم... الصحاح) ساقطة من (م). وينظر الصحاح: 1123/3.
265- تحفة الغريب: 9/أ، و10/ب. مع تصرف في اللفظ.
266- عبارة (عائد إلى خطة... في مثلها) ساقطة من (د).
267- كلمة (انتهى) من (ب). وعبارة (راضيا بخلافها انتهى) ساقطة من (د).

النحو وكان ينبغي أن تقول: من ختنك- بضم النون-، فقال: والله لا شاهدت الناس حتى أعرف النحو، وأقام في بيته جمعة لا يظهر ومعه من يعلمه العربية، ثم صلى بالناس الجمعة الأخرى وهو من أفصح الناس، انتهى[268]. توفي- رحمه الله[269]- سنة ست وثمانين، وقيل سنة خمس، وقيل سنة اثنتين، وقيل سنة أربع. قال المدايني: وقع الطاعون بمصر ففر عبد العزيز بن مروان- وكان أميرها يومئذ- إلى قرية له فأقام بها فقدم عليه رسول من قبل أخيه عبد الملك وهو خليفة، فقال له عبد العزيز: ما اسمك؟ فقال: طالب بن مدرك. فقال عبد العزيز: أوه[270]، ما أراني راجعا إلى الفسطاط- يعني مصر-، فمات في تلك القرية. قال في الصحاح[271]: والفسطاط: بيت من شعر، وفيه ست لغات: فسطاط وفستاط وفساط وكسر الفاء لغة فيهن. والفسطاط: مصر انتهى. وسبب تسمية مصر بذلك أن عمرو بن العاص لما افتتح مصر سنة عشرين وأراد المسير إلى إسكندرية، أمر بفسطاطه أن يقوض، أي ينقض، فإذا يمامة قد باضت على أعلاه ، فقال لقد تَحَرّمتْ[272] بجوارنا، أقروا الفسطاط حتى تطير فراخها، فأقروا الفسطاط في موضعه وساروا[273]. وفي الشرح: عبد العزيز هذا هو أحد الخلفاء الأمويين انتهى[274]. وأقول: لم يل الخلافة أحد من الأمويين يسمى بعبد العزيز. ثم قال[275]: وإيراد المصنف هذا البيت شاهدا على وقوع (إذن) جوابا لـ(إن) مخالف للقاعدة المشهورة وهي أن القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب للسابق، و (اللام) التي قبل (إن) مصاحبة لقسم مذكور قبل وهو:

حلفت برب[8/ب- ف]الراقصات إلى منـــى

يغـــول الفيـــافي نصـــها وذميـلـهـــــا

والراقصات: صفة الإبل. و يغول: يهلك. والفيافي: جمع فيفاء وهي المفازة. والنص والذميل: ضربان من السير. انتهى. وأقول: لا نسلم أن المصنف مثل بهذا البيت بناء على المشهور وإنما مثل به تبعاً لبدر الدين بن مالك[276] بناءً على ما ذهب إليه الفراء[9/ب- د] و ابن مالك من جواز جعل الجواب المذكور

---

[268]- كلمة (انتهى) زيادة من (ف).
[269]- عبارة (رحمه الله) ساقطة من (م).
[270]- كلمة (أوّه) مكررة في (ف).
[271]- الصحاح: 1150/3.
[272]- في (ب) و (م): (حرمنا) بدلا من (تحرمت).
[273]- عبارة (قال في الصحاح: والفسطاط... وساروا) زيادة من (ب).
[274]- كلمة (انتهى) من (د). وينظر: تحفة الغريب: 9/ب.
[275]- تحفة الغريب: 10/أ. مع بعض الاختصار.
[276]- عبارة (تبعا لبدر الدين بن مالك) ساقطة من (د). وينظر: شرح الألفية لابن الناظم: 669.

للشرط المتأخر وإن لم يسبق ذو خبر[277]. وقد جعل صاحب الكشاف من ذلك قوله تعالى[278]: { لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك}[8/ب- م] سلمنا أنه مثل به بناءً على المشهور لكن لما كان الجواب المحذوف للشرط كالجواب المذكور للقسم صح التمثيل بالبيت؛ لوقوع (إذن) في جواب (إن) الملفوظة. غاية ما في الباب أن ذلك الجواب محذوف. هذا وقد مثل الرضي[279] بالبيت لوقوع (إذن) في جواب قسم قبلها وهو ظاهر[280]. قوله: (**لو كنت من مازن... إلخ**) مازن: أبو قبيلة من تميم[281]، وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم. و مازن أيضاً في بني صعصعة بن معاوية، وفي بني شيبان[282]. واستباح الشئ: استأصله. وبنو اللقيطة: سموا بذلك لأن أمّهُم التقطها حذيفة بن بدر في جوار قد أضرت بهن السنة، فضمّها إليه ثم أعجبته فخطبها إلى أبيها وتزوجها. و دُهْل- بضم المعجمة وإسكان الهاء- والمعشر: الجماعة من الناس. و خُشُن- بضم المعجمتين-: جمع خَشِن- بفتح الأول وكسر الثاني- كـ(نُمُر) جمع (نَمِر). و الحفيظة- بالحاء المهملة والظاء المعجمة-: الخصلة التي يحفظ لها، أي يغضب. واللوّثة- بالمثلثة وضم اللام-: الضعف. وبفتحها: القوة. قال المرزوقي: الرواية الصحيحة ضم اللام، وهو تعريض بقومه ليغضبوا ويهتاجوا لنصرته. قوله: **(نحو أن يقال: آتيك. فتقول: إذن أكرمك. أي: إن أتيتني إذن أكرمك)** لا يقال هذا التفسير يوجب إهمال إذن لوقوعها حشوا؛ لأنا نقول: الموجب لإهمالها وقوعها حشوا في اللفظ والمعنى، وهذا التفسير يوجب وقوعها حشوا في المعنى دون اللفظ. قوله: **(بشرط تصديرها)** عبر ابن الحاجب[283] عن هذا الشرط بأن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها. قال الرضي[284]: ويعني بالاعتماد أن يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع، الأول: أن يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو: أنا إذن أكرمك و إني إذن أكرمك. الموضع الثاني: أن يكون جزاءً للشرط الذي قبل إذن نحو: إن تأتني إذن أكرمك. الثالث: أن يكون جواباً للقسم الذي قبلها نحو: والله إذن لأخرجن، وقوله:

277- في (ب): (نو جزاء) بدلا من (نو خبر).
278- سورة المائدة/28. ولم أقف على ما عزاه المؤلف إلى الزمخشري في الكشاف.
279- شرح الرضي: 48/4.
280- عبارة (هذا وقد مثل... وهو ظاهر) ساقطة من (د).
281- ينظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم: 211.
282- ينظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم: 317.
283- الكافية: 194.
284- شرح الرضي: 47/4- 48.

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها

وأمكننـــي منهـا إذن لا أقـيلها

ولا يقع المضارع بعد إذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمداً على ما قبلها بالاستقراء، بلى[285] تقع متوسطة في غير هذه المواضع، نحو: يقتل إذن زيد عمرو. و: لبئس[286] الرجل إذن زيد.[287] قوله: (**لا تتركني فيهم شطير... إلخ**) الشطير هنا الغريب. وأهلك- بكسر اللام- مضارع هلك- بفتحها-. قال الرضي[288]: وقد جاء المضارع منصوبا في هذا البيت مع كونه خبرا عما قبلها بتأويل أن الخبر هو (إذن[289] أهلك) لا (أهلك) وحده، فتكون (إذن) مصدرة، كما تقول: زيد لن يقوم. قال الأندلسي: ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، أي: إني إذن، ثم ابتدأ. قال: والوجه رفع (أهلك) وجعل (أو) بمعنى إلا[290]. قوله: **(وابن[291] بابشاذ)** هو الإمام أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ، مات سنة تسع وستين وأربعمائة. حكى ابن خلكان[292] عنه أنه كان يوماً في سطح جامع مصر يأكل شيئاً وعنده بعض أصحابه فحضره قط فرموا له لقمة فأخذها في فيه وغاب عنهم ثم عاد إليهم فرموا شيئاً فأخذه وذهب ثم عاد فعل ذلك مراراً فاتبعوه فإذا هو يدخل إلى خربة فيها شبه بيت خراب في سطح ذلك البيت قط أعمى وإذا هو يضع الطعام بين يديه. فلما رأى الشيخ ذلك ترك خدمة السلطان ولزم بيته والاشتغال بالعلم. و بابشاذ: كلمة أعجمية معناها الفرح والسرور. قوله: **(أو على الجملتين معاً جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف)** جعل تقدم العاطف علة لجواز الرفع والنصب[293] وذلك باعتبارين، فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض، والنصب باعتبار كون ما بعده جملة مستقلة، الفعل فيها بعد إذن غير معتمد على ما قبلها.[294]

---

[285]- في (ب): (بل) بدلا من (بلى).
[286]- في (ب): (وليس) بدلا من (ولبئس).
[287]- عبارة (قوله بشرط تصديرها... .إذن زيد) هذه الأسطر العشر ساقطة من (د).
[288]- شرح الرضي: 47/4.
[289]- في (ب): (إذن هو) بدلا من (هو إذن).
[290]- في (ب): (الإقالة) بدلا من (إلا). والعبارة (قال الرضي: وقد جاء... بمعنى إلا) ساقطة من (د).
[291]- الواو ساقطة من (ب).
[292]- وفيات الأعيان: 515/2. وينظر في ترجمة ابن بابشاذ: إنباه الرواة: 95/2، بغية الوعاة: 17/2، الأعلام: 220/3.
[293]- عبارة (لتقدم العاطف جعل... والنصب) ساقطة من (ب).
[294]- عبارة (قوله: أو على الجملتين... ما قبلها) ساقطة من (د).

(إنْ) المكسورة الخفيفة

قوله: **({وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به}أي: وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به، فحذف المبتدأ وبقيت صفته)** في الشرح: والخبر هو الجملة الواقعة[9/أ- ف] بعد (إلا) وضمير (به) يرجع إلى (عيسى)عليه السلام[295] وضمير (موته) يرجع إلى المبتدأ المحذوف. وقيل يرجع إلى (عيسى)عليه السلام[296] . ثم قال: فإن قلت: يلزم على إعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفاً، وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف الجملة في أنه لا يقع إلا في الشعر. قلت[9/أ- م]: إنما ذاك[297] إذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بـ(من) أو (في) وهو في الآية بعض مجرور بـ(من) فجاز. انتهى. وأقول: هذا وهم؛ لأن المجرور بـ(من) أو (في) الذي يشترط في المنعوت أن يكون بعضه، يشترط فيه أن يُذكر قبل المنعوت. صرح بذلك ابن مالك في التسهيل[298]، و صرح به أيضاً غيرُه حتى الشارح عند الكلام على (إلا) التي بمنزلة (غير) وظاهر أن المجرور بـ(من) في الآية ليس كذلك على تقدير أن يكون الجار والمجرور صفة للمحذوف؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف، وإنما تكون كذلك على تقدير أن يكون الجار والمجرور خبراً عن المحذوف متقدماً عليه، وتكون الصفة هي الجملة الواقعة بعد (إلا) على أنه[10/أ- د] يمكن أن يكون هذا مراد المصنف بأن يكون قوله: أي: وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن، بياناً للمعنى لا للإعراب. فإن قلت: قال المصنف في الكلام على (الواو) في قوله[299]: (العاشر الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها) أنه لا يجوز التفريغ في الصفات، لا تقول: ما مررت بأحد إلا قائم. نص على ذلك أبو علي وغيره، ونقل أيضاً في آخر الباب الثاني[300] عن الأخفش أن (إلا) لا تفصل بين الموصوف والصفة. وعن الفارسي أنه قال:لايجوز: ما مررت بأحد إلا قائم. قلت: ونقل فيه أيضاً عن الزمخشري وأبي البقاء[301] أنهما يريان جواز ذلك، بل قال التفتازاني في شرح المفتاح في بحث الجملة

---

[295]- عبارة (عليه السلام) ساقطة من (ب) و (ف) و (د). وينظر: تحفة الغريب: 10/ب. مع بعض الاختصار.
[296]- عبارة (عليه السلام) ساقطة من (ب) و (ف) و (د).
[297]- في (ب): (ذا) بدلا من (ذاك).
[298]- شرح التسهيل: 322/3.
[299]- المغني: 364/2.
[300]- المغني: 432/2.
[301]- هو أبو البقاء العكبري، وقد ترجم له المصنف في ص: 182.

الحالية[302]: لا خلاف في جريان الاستثناء المُفرَّغ في الصفة مثل: ما جاءني رجل إلا كريم انتهى. لكن في نفيه الخلاف نظر؛ فإنه موجود على أنه يمكن أن يقال: ما سيقوله المصنف ليس في مطلق الصفة، وإنما هو في صفة ذكر موصوفها كما في قوله تعالى[303]: { وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم}. وفي الكشاف: ليؤمنن به، جملة قسمية واقعة صفة[304] لمحذوف تقديره: وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن ونحوه، و ما مِنّا إلا له مقام معلوم، وإن منكم إلا واردها. وفي حاشية التفتازاني[305]: فيكون (ليؤمنن) جملة خبرية مؤكدة بقسمية إنشائية واقعة صفة بلا تأويل، والاستثناء مفرغ من أعم الأوصاف، والموصوف المقدّر مبتدأ مقدَّم الخبر أو فاعل للظرف. ولو جعل الظرف صفة مبتدأ محذوف والاستثناء في موقع الخبر لم يبعد، انتهى. وقال أبو حيان[306]: ليس (ليؤمنن) صفة، ولا قسَمِيّة، بل جواب قسم محذوف، والقسم وجوابه هو الخبر؛ لأنه محل الفائدة، وليس المجرور محط الفائدة، فلا يكون خبراً. وكذا (إلا له مقام) و (إلا واردها) هما الخبران، انتهى. وقال الزجاج: حذف (أحد) لأنه مطلوب في كل نفي يدخله الاستثناء. قوله: **(وقيل في هذه أن التقدير: وإن لم تنفع)** في الشرح: لا يخفى أن (إن) على هذا الرأي ليست لحقيقة[307] الشرط ضرورة أن الأمر الواحد لا يكون مشروطاً بالشئ ونقيضه. وأقول: إن أراد الشرط الأصولي وهو على ما في أصول ابن الحاجب[308]: ما يستلزم نفيه نفي أمر على غير جهة السببية. فما ذكره من الضرورة حق لكن لا يفيده؛ لأن الكلام في مدخول (إن) وهو ليس بلازم أن يكون شرطاً بهذا المعنى؛ لجزائها.[309] بل قد يكون كذلك نحو: إن كان لي مال فأنا أحج. وقد يكون سبباً نحو: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. وقد يكون لاشرطاً ولا سبباً نحو: إن كان زيد أبي فأنا ابنه، و: إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة.[310] وإن كان[311] الشرط النحوي وهو ما يقع بعد (إن) ونحوها معلقاً عليه[312] مضمون جملة أخرى فالضرورة غير صحيحة؛ لصحة قولك: إن جاء زيد وإن لم يجئ أكرمك.

---

[302]- لم أقف على هذا النقل الذي أشار له المصنف في كتاب التفتازاني.
[303]- سورة الحجر/4.
[304]- في (ب): (واصفة) بدلا من (واقعة صفة). وينظر: الكشاف: 1: 312.
[305]- حاشية التفتازاني على الكشاف: 391/ ب.
[306]- البحر المحيط: 129/4.
[307]- في (د): (بحقيقة). وينظر: تحفة الغريب: 11/أ.
[308]- شرح العضد على مختصر ابن الحاجب: 12/2.
[309]- في (د): (بجزئيها).
[310]- عبارة (بل قد يكون كذلك... فالشمس طالعة) ساقطة من (د).
[311]- في (ف) و (د): (أراد) بدلا من (كان).
[312]- كلمة (عليه) ساقطة من (ب).

والجواب أن المراد الشرط النحوي، ونحو: إن جاء زيد وإن لم يجئ أكرمك، ليس بصحيح على كون (إن) للشرط. وسيذكر المصنف هذا في الباب الثاني في الجملة المعترضة فيما تتميز به عن الجملة[313] الحالية. ثم قال في الشرح[314]: وهذه هي التي يسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية. ويقع في كلامهم أنها تستعمل بدون (واو)، وإنما[315] معناه أنك تجعل نقيض الشرط محذوفاً مع العاطف، لا أنك تقدر المحذوف هو العاطف فقط، كما يسبق إلى بعض الأذهان؛ لأن حذف العاطف بمفرده قليل، انتهى. وأقول: فيه نظر، أما أولاً؛ فلأنا لا نسلم أن هذه هي (إن) التي يسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية، وإنما هي (إن) الشرطية غير الوصلية؛ لأن هذه قُدِّرَ لها معطوف عليها، وتلك لا يُقدّر لها بل تكون مقرونة بالواو. وقد تكون غير مقرونة بها.[316] وقد أشار التفتازاني في نحو هذا إلى ذلك حيث قال في مُطوّله[317]: وأما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام؛ وذلك إن كان ضدّ الشرط المذكور أولى بالاستلزام لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط، كقولك[9/ب- م]: أكرمه وإن شتمني، و: اطلبوا العلم[9/ب- ف] ولو بالصين. فذهب صاحب الكشاف إلى أنها للحال والعامل فيها ما تقدمه[318] من الكلام، وعليه[10/ب- د] الجمهور. وقال الخيري إنها للعطف على محذوف وهو ضدّ الشرط المذكور... وقال بعض المحققين من النحاة إنها اعتراضية. ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقاً به، يعني[319] وقد يجئ بعد تمام الكلام، انتهى.[320] وأما ثانياً فلأنه[321] لا يتعيّن أن يكون ما ذكره معنى كلامهم، بل معناه أنها تستعمل من غير ذكر الواو وغير[322] تقديرها محذوفة. وأما ثالثاً فلأن الواو الداخلة على (إن) الوصلية هي واو الحال لا العطف. وكذلك الجملة عند تجردها عن الواو في محل نصب على الحال. قال التفتازاني في المطول[323]: وقد تستعمل (إن) في غير الاستقبال... إذا جئ بها في مقام التأكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط،

313- كلمة (الجملة) ساقطة من (ب) و (ف). وعبارة (والجواب أن المراد... الجملة الحالية) ساقطة من (د).
314- عبارة (في الشرح) ساقطة من (د). وينظر: تحفة الغريب: 11/أ.
315- كلمة (إنما) ساقطة من (ب).
316- عبارة (غير الوصلية لأن...مقرونة بها) ساقطة من (د).
317- المطول: 767.
318- في (ف): (تقدم) من غير الهاء. ولم أقف على كلام الزمخشري في الكشاف.
319- في (ف) و (د): (معنى) بدلا من (يعني).
320- كلمة (انتهى) من (د).
321- في (ب): (فإنه) بدلا من (فلأنه).
322- في (م): (وغيرها) وفي (ب): (غير) من دون الواو.
323- المطول: 327، 328.

ولا يذكر حينئذ لها[324] جزاء، نحو: زيد وإن كثر ماله بخيل. و: عمرو وإن أعطى جاهاً لئيم. قوله: **(وقيل: إنما قال ذلك بعد أن عمّهم بالتذكير)** ذكر هذا الوجه والذي بعده صاحب الكشاف[325]، فإنه قال: فإن قلت: كان الرسول مأموراً بالذكرى نفعت أو لم تنفع، فما معنى اشتراط النفع. قلت: هو على وجهين، أحدهما: أن الرسول قد استفرغ مجهوده في تذكيرهم وما كانوا يزيدون على زيادة الذكرى إلا عتوّاً و طغياناً، وكان يزداد جداً في تذكيرهم، وحرصاً عليه، فقيل له: ما أنت عليهم بجبار، فذكر بالقرآن من يخاف وعيد، وأعرض عنهم وقل سلام، وذكر إن نفعت الذكرى. وذلك بعد إلزام الحجة بتكرير التذكير الثاني أن يكون ظاهره شرطاً ومعناه ذماً، واستبعاد التأثير الذكري فيهم.[326] قوله: **(وقرأ سعيد بن جبير: {إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم})** قال ابن الصائغ: هذا تخريج أبي الفتح لهذه القراءة، وقد اعترض عليه بأنه يناقض القراءة المشهورة: إنّ الذين- بالتشديد-، وخرّجها المعترض على أنها المخففة من الثقيلة بتقدير عملها في الجزئين النصب.[327] وقد أجاب بعضهم عن الاعتراض بالتناقض بأن المثليّة في القراءتين لم تتوارد على محل واحد، انتهى. وأقول: يعني أن المثلية المثبتة هي المثلية في العبودية والمنفية هي المثلية في الإنسانية. قوله: **(من أهل العالية)** في الصحاح[328]: هي ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة، وهي الحجاز وما والاها. والنسبة إليها: عالي. ويقال أيضاً: علوي، على غير قياس. قوله: **(اعتباطاً)** هو بمهملتين أي: لا لعلة[329]. يقال: عبطت الناقة واعتبطتها[330] إذا ذبحتها وليس بها علة. قوله: **(ومثل هذا البحث في قوله تعالى: {لكنا هو الله ربي})** فإن أصله: (لكن أنا) حذفت الهمزة ثم أدغمت النون في النون، وعند البعض نقلت حركة الهمزة إلى النون ثم أسقطت ثم أدغمت النون في النون فقيل: لكنا. وإثبات الألف وصلاً فيه فصيح. بخلاف (أنّا) إذا أثبت ألفه في الوصل فإنه ليس بفصيح؛ لأن الألف تدل على أن الأصل: لكن أنا، وبغير الألف يلزم الالتباس بالمشددة. وإنما قلنا أن أصله: لكن أنا، وليس: لكن المشددة، لوجهين، أحدهما: وقوع الضمير المرفوع بعده، ولا يقع الضمير المرفوع بعد (لكن) ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن؛ ليكون اسم (لكن) و يكون (هو الله ربي) خبره؛ لأن

---

[324]- في (ب) و (ف): (لها حينئذ).
[325]- الكشاف: 4/204.
[326]- عبارة (قوله: وقيل إنما قال ذلك... فيهم) كلها ساقطة من (د).
[327]- كلمة (النصب) ساقطة من (د).
[328]- الصحاح: 6: 2436.
[329]- في (ب): (علة) بدلا من (لعلة) بسقوط اللام.
[330]- في (ب): (واعتبطها).

حذف ضمير الشأن المنصوب بغير (أن) المفتوحة المخففة ضعيف. بل قال الرضي[331] في بحث لحوق الفاء للجواب إذا كان فعلا مضارعاً: أنه لا يجوز تقدير ضمير الشأن إلا بعد (أن) المخففة قياساً، و (إن) و أخواتها ضرورة. وثاني الوجهين: أنهم وقفوا عليه بالألف، ولو كان (لكنّ) بالتشديد لما جاز ذلك، فهو (لكنْ) الخفيفة و (أنا) مبتدأ و (هو) مبتدأ ثان و (الله) مبتدأ ثالث و (ربي) خبر الثالث، والثالث وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، والعائد على الأول هو الياء. ويجوز أن يكون اسم الله بدلا من (هو). قوله: **(خلافاً للكوفيين)** أي: أخالف خلافاً و (اللام) للتبيين كما في: سقياً لك، فيكون (خلافاً) مفعولا مطلقاً. أو: أقول ذلك مخالفاً أو ذا خلاف، فيكون (خلافاً) حالاً. وظاهر كلامه أن الخلاف راجع إلى إعمال المخففة من الثقيلة، وهو غير سديد؛ لأنه يقتضي أن الكوفيين قائلون بالمخففة من الثقيلة غير قائلين بإعمالها. وهم لا يقولون[10/أ- م] بها ولا بإعمالها[332]. وما قيل أنه (إنْ) المخففة يقولون أنه (إنْ) النافية، وحينئذٍ فينبغي رجوع قوله (خلافاً) إلى جملة ما تقدم، ويكون الدليل المذكور لردّ قولهم: أنها غير عاملة، صريحاً. وقولهم: أنها النافية، ضمناً. وفي الشرح[333][11/أ- د]: ويمكن أن يجاب عنه، يعني عن ذلك الإشكال بأن قوله: خلافاً للكوفيين يرجع إلى صدر المسألة فقط، وهو قوله: أن تكون مخففة من الثقيلة. ويلزم من الإعمال كونها مخففة فقد تضمّن الدليل ردّ القول بأنها النافية، انتهى. قوله: **(لنا قراءة الحرميين وأبي بكر: {و إن كلاً لما ليوفينهم})** قراءة أبي بكر: بتخفيف النون[10/أ- ف] وتشديد الميم[334]. وقراءة الحرميين: بتخفيفها[335]. فالتلفظ بالآية مرة واحدة منسوبة للثلاثة غير ممكن، فلو اقتصر المصنف على قوله: (وإن كلاً) لكفاه في الاستدلال ولم يتأتّ عليه إشكال. ثم إنّ المصنف في بحث (لما) ذكر أن قراءة أبي بكر محتملة لأن تكون (إنْ) نافية، و (كلاً) مفعولاً بإضمار (أرى[336]) و (لما) بمعنى (إلا). وأنت تعلم أنه مع هذا الاحتمال لا يتأتى بقراءة أبي بكر استدلال، بل ولا بقراءة الحرميين أيضاً؛ لأن للكوفيين أن يقولوا إن (إنْ) نافية و (كلاً) منصوب بـ(أرى) محذوفاً، و (اللام) بمعنى (إلا) على ما هو معروف من مذهبهم. فإن قلت هنا لامان فأيهما التي بمعنى (إلا)، قلت: الأولى. وأما الثانية فهي لام

---

[331]- شرح الرضي: 113/4.
[332]- عبارة (وهم لا يقولون بها ولا بإعمالها) وردت في (ب) هكذا: (وهو لايقولون قولا بإعمالها). وينظر في رأي الكوفيين: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: 195/1، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري: 347.
[333]- تحفة الغريب: 11/أ. مع بعض التصرف والاختصار.
[334]- ينظر: السبعة لابن مجاهد: 339، والكشف عن وجوه القراءات السبع للقيسي: 536/1،
[335]- ينظر: السبعة لابن مجاهد: 339، والكشف عن وجوه القراءات السبع للقيسي: 536/1،
[336]- في (ب) : (أي).

قسَم مقدّر. وفي شرح التسهيل لابن أم قاسم: لا عمل لـ(إنْ) عند الكوفيين ولاهي المخففة[337] من (إنّ) بل هي النافية، واللام بعدها بمعنى (إلا)، ويجعلون النصب في (وإن كلا[338]) بفعل يفسره (ليوفينهم) أو به نفسه. وبه قال الفراء، وردّ بأن اللام لا تعرف في كلامهم بمعنى (إلا)، انتهى. فإن قلت: أي شئ خبر (إن) في الآية على تقدير تخفيفها وعملها وتخفيف (لما) قلت: فيه وجهان، أحدهما: ليوفينهم، و (ما) مزيدة فاصلة بين لام (إن) ولام القسم. وثانيهما[339]: أن الخبر (ما) وهي نكرة، أي[340]: لحق أو جمع. قوله: **(والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً)** أما كونه ماضياً، فلأن الماضي أشبه[341] بالتأكيد من المضارع ؛ لدلالته على الوقوع والحصول فيما مضى دون المضارع. وأما كونه ناسخاً، فلتوفر مقتضى (إن) عليها، وهو تأكيد الجملة الاسمية لذكر جزئيها[342] بعد ذكر ذلك الناسخ. قوله: **(شُلّتْ يمينك إن قتلت لمسلماً)** هذا صدر بيت عجزه:

حلّتْ عليك عقوبة المتعمد

والبيت لعاتكة بنت عمرو بن نُفيل زوجة الزبير[343]. والشلل: فساد في اليد، يقال: شلت يده تَشَل- بالفتح- وأشلّها الله، و قبل هذا البيت:

يا عمرو لو نبهتــه لوجدتـــــه

لا طائشاً رعش الجنان ولا اليد

و (عمرو) هذا هو ابن جرموز الذي قتل الزبير بن العوام لما وجده نائماً في وادي السباع تحت شجرة وسيفه معلق عليها فاخترطه منها وقتله، وذلك عند انصرافه من الجمل قبل الواقعة. و (عاتكة) هذه هي التي كان أهل المدينة يقولون عنها: من أراد الشهادة فليتزوج بعاتكة؛ وذلك أنها كانت جميلة، وكانت تحت عبد الله بن أبي بكر الصديق، فأحبها حباً شديداً ثم شهد الطائف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرُمِي بسهم فمات منه في المدينة. فتزوجها زيد بن الخطاب فقُتِل عنها يوم اليمامة. فتزوجها عمر بن

---

[337]- في (ف): (مخففة) بدون ال.
[338]- العبارة في (ب) وردت هكذا: (في أن وكلا).
[339]- في (ب) و (ف): (وثانيها).
[340]- كلمة (أي) ساقطة من (ب).
[341]- في (ب): (أشد).
[342]- في (ب) : (لذكر جزئيها) بدلا من (لذكر جزئيها).
[343] - ينظر في ذلك: الجنى الداني للمرادي: 208، شرح أبيات المغني للبغدادي: 89/1، شرح شواهد المغني للسيوطي: 71/1.

الخطاب سنة اثنتي عشرة فقتل عنها. فتزوجها الزبير ابن العوام فقُتِل عنها[344] فرثته بهذا الشعر. و قيل: هو لصفية أم[345] الزبير. قوله: **(ما إن أتيت بشئ أنت تكرهه)** هذا صدر بيت عجزه:

إذن فلا رفعت سوطاً[346] إليّ يدي

قوله: **(فما إنْ طبنا جبن إلخ)** في الصحاح[347]: المراد بالطب هنا العادة. والجُبْن- بسكون الباء وضمها-: صفة الجبان. والمنايا: جمع مَنِيّة وهي الموت لأنها مقدرة؛لأنه[348] يقال: مُنِيَ له أي: قُدّر. والدولة في الحرب أن تداول إحدى الفئتين على الأخرى. يقال: كانت لنا عنهم[349] الدولة، والجمع: الدول. الدُّولة- بالضم- في المال، يقال: صار الفئ بينهم دُولة يتداولونه، يكون مرة لهذا ومرة لهذا. والجمع: دولات ودُوَل. وقال أبو عُبَيْد: الدُّولة- بالضم-: اسم الشئ الذي يتداول بعينه[11/ب- د]. والدَّوْلة- بالفتح- الفعل. وقال بعضهم: الدُّولة والدَّولة لغتان بمعنى. قال[350] محمد بن سلام الجمحي: سألت يونس[10/ب- م] عن قول الله تعالى[351]:{كيلا[10/ب- ف] يكون دولة} فقال: قال[352] أبو عمر بن العلاء: الدُّولة-بالضم- في المال، والدَّولة-بالفتح- في الحرب. قال: وقال عيسى بن عمر: كلتاهما تكون في الحرب والمال. وقال يونس: أما أنا فوالله لا أدري ما بينهما. قوله: **(بني غدانة ما إن أنتم ذهبا... إلخ)** غُدَانة- بضم المعجمة بعدها مهملة وبالنون- حَيّ من يربوع. والصريف- بالمهملة- الفضة الخالصة. والخزف قال في الصحاح[353]: هو الجَرّ، وفي القاموس[354]: هو الجرّ وكل ما عُمِل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخاراً. قوله: **(يُرجّي المرء ما إن لا يراه... إلخ)** يُرجّي: بتشديد الجيم وكسرها. ويعرض: يحتمل أن يكون من: عرض له أمر كذا أي: ظهر، وأن يكون من: عرضت له القول-بفتح الراء وكسرها- أي: تعرضت له. والخُطوب: جمع خَطب- بفتح الخاء المعجمة- وهو سبب الأمر، تقول: ما خطبك، ثم استعمل في الأمور الشاقة. قوله: **(ورجّ الفتى... إلخ)** الفتى: الشاب. والسّن- بالمهملة والنون- هنا العمر. و خيرا: مفعول

344- كلمة (عنها) ساقطة من (ب).
345- في (م) و (ف) و (د) : (زوجة) بدلا من (أم).
346- في (د): (سوطي). والبيت للنابغة الذبياني في ديوانه: 15.
347- الصحاح: 170/1.
348- كلمة (لأنه) ساقطة من (م) و (ف).
349- في (ف) و (د): (عليهم).
350- في (ف): (وقال).
351- سورة الحشر/7.
352- كلمة (قال) محذوفة في (ف). وينظر هذا النقل عن ابن سلام في: المخصص لابن سيده: 354/2.
353- في (م) و (ب): (في الصحاح) من غير كلمة (قال). وينظر الصحاح: 1349/4.
354- القاموس امحيط: 723.

(يزيد) والمعنى: إذا رأيت شخصاً كلما زاد عمره زاد خيره فرجّه للخير. قوله: **(ألا إن سرى ليل... إلخ)** سرى بمعنى سار، والكئيب المنكسر من الحزن. و تنأى: تبعد. والنوى: الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد، وهي مؤنثة لا غير. و غضوب- بمعجمتين- على وزن[355](صبور) اسم امرأة. قوله: **(وقبل مدة الإنكار)** قال الرضي: هي[356] مَدَّة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالألف خاصة، إذا قصد إنكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر، أو إنكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول: جاءني زيد، فيقول من يقصد تكذيبك[357] وإن زيداً ما أتاك[358]: أ زيدانيه. أي: كيف يجيئك. فهذه العلامة لبيان أنه لا يعتقد أنه أتاك، أو يقول ذلك من لا يشك أن زيداً جاءك ويستنكر أن لا يجيئك. فكأنه يقول: من شكّ في هذا، وكيف لا يجيئك انتهى. ولم يذكر قبل مَدَّة الإنكار من مواضع المكسور[359] الهمزة بل ذكره من مواضع مفتوحها[360]. قوله: **(وزعم ابن الحاجب أنها تزاد بعد(لما) الإيجابية وهو سهو)** كلام الرضي صريح في أن ذلك لغة؛ فإنه قال[361]: وزيادة (أن) المفتوحة بعد (لما) هي المشهورة، تقول: لما أن جلستَ جلستُ، فتحاً و كسراً، والفتح أشهر، انتهى. وابن الحاجب هو أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس المصري[362] المالكي، كان والده حاجباً للأمير عزّ الدين موسك الصلاحي، وكان كردياً، فاشتغل ولده[363] بالقاهرة ثم انتقل إلى دمشق ودرس بجامعها في زاوية المالكية ثم عاد إلى القاهرة فأقام بها ثم انتقل إلى الإسكندرية للإقامة بها فتوفي بها[364] في شوال سنة ست وأربعين وستمائة، وكانت ولادته بـ(إسنا) من قرى الصعيد في أواخر سنة سبعين وخمسمائة[365]. قوله: **(أتغضب أن أذنا قتيبة... إلخ)** حُزّنا- بالحاء المهملة و الزاي-: بمعنى قُطِعَتا. وحازم- بمهملة وزاي- اسم رجل. قوله: **(وهذا الجواب لا يرفع السؤال)** وفي بعض النسخ: لا يدفع- بالدال-. والمآل واحد. وبعض النسخ سقط منه هذا الكلام. والسؤال هو: ما وجه دخول (إن شاء الله) في أخباره تعالى؟ يدل على هذا أن الزمخشري[366] سأل هذا السؤال وأجاب عنه بما أجاب به

---

[355]- في (ف): (على وجه).
[356]- كلمة (هي) ساقطة من (ف). وينظر: شرح الرضي: 503/4.
[357]- في (ب): (تكذيبا).
[358]- في (ب): (جاءك) بدلا من (أتاك).
[359]- في (ف): (مكسور) من غير (ال).
[360]- عبارة :(ولم يذكر قبل مدة... مفتوحها) ساقطة من (د).
[361]- شرح الرضي: 434/4.
[362]- كلمة (المصري) ساقطة من (ب) و (د).
[363]- في (ف): (فاشتغل على والده).
[364]- (بها) زيادة من (ف).
[365]- ينظر في ترجمة ابن الحاجب: وفيات الأعيان لابن خلكان: 248/3، وبغية الوعاة: 136/2، والأعلام: 211/4.
[366]- الكشاف: 463/3.

المصنف. ووجه كون هذا الجواب لا يدفع السؤال هو أن المشيئة على هذا الجواب أيضاً دخلت في أخباره تعالى بدخولهم جميعاً، فيقال: ما وجه دخولها فيه؟ والجواب أن وجهه الإشعار أن[367] بعضهم لا يدخل لموت يحصل له، أشار إلى هذا البيضاوي في تفسيره[368]. وفي الشرح[369]: ووجه ما قال أن الله تعالى قد وعد أولئك المؤمنين جميعاً بدخول المسجد الحرام، فلزم تحقق مشيئته تعالى لأن[370] لا يموت أحد منهم قبل الدخول، إذ لو شاء موت أحد منهم قبل ذلك لم يحصل دخول[11/أ- ف] الجميع قبل الموت، فيلزم الخُلف في وعده تعالى وهو محال انتهى[371] . ولقائل أن يقول: إنما يلزم تحقق مشيئة الله تعالى أن لا يموت أحد منهم، لوعد جميع أولئك المؤمنين في الدخول لو كان[372] الوعد من غير تقييد بمشيئة الله تعالى أن لا يموت أحد منهم، وأما مع تقييده بذلك فلا[373]. قوله: **(وإن ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه حين أخبرهم بالمنام فحكى ذلك لنا، أو من كلام الملك الذي أخبره في المنام)** في الشرح[374]: يعني والشرط على هذين التقديرين صحيح على بابه. وفيه نظر؛ لأنه كيف[11/أ- م] يدخل في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره من غير أن يكون في الكلام إشعار بأنه محكي انتهى. وأقول: على هذين التقديرين لم[375] يدخل في كلام الله تعالى زيادة[12/أ- د] من كلام غيره، وإنما قيل إن هذا من كلامه تعالى على جهة الحكاية عن غيره. وتجويز كون الكلام حكاية عن الغير يكفي فيه أن لا يمنع مانع منه، وسيأتي للشارح أنه يجوز أن يكون (ربي وربكم) في قوله تعالى[376]: {ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم} من كلام عيسى عليه السلام[377] أردف به الكلام المحكي تعظيماً لله تعالى، فيرد عليه ما أورده ههنا[378]. ثم قال في الشرح[379]: وهذا لا يدفع الإشكال؛ لأن رؤيا الأنبياء وَحْيٌ، فقد تحقق وقوع الموعود، وتحققت المشيئة، وكذا في حق الملك؛ لأنه مخبر عن الله تعالى بهذا

367- في (ف): (أن وجه دخولها فيه الإشعاربأن) بدلا من (أن وجهه الإشعار أن).
368- عبارة (وبعض النسخ سقط منه هذا الكلام،... في تفسيره) هذه الأسطر الست ساقطة من (د). وينظر: تفسير البيضاوي (بحاشية الشهاب): 538/8.
369- تحفة الغريب:12/ب.
370- في (ب): (أن) بدلا من (لأن).
371- كلمة (انتهى) زيادة من (ف).
372- في (ف): (لكان) بدلا من (لو كان).
373- عبارة (ولقائل أن يقول: إنما يلزم... بذلك فلا) ساقطة من (د).
374- تحفة الغريب:12/ب، 13/أ.
375- في (ف): (قيل) بدلا من (لم).
376- سورة المائدة/117.
377- عبارة: (عليه السلام) ساقطة من (ب) و (ف) و (د).
378- في (ف): (هنا) بدلا من (ههنا)
379- عبارة (في الشرح) ساقطة من (د).

الموعود فتحققت المشيئة بوقوعه انتهى. وأقول: ما قاله من عدم دفع الإشكال مبني على ما أفهمه كلامه من تفسير السؤال لا على تفسيرنا له بما وقع في الكشاف، فإنه مندفع ومبني أيضاً على[380] أن الشرط على هذين التقديرين على بابه، وهو ممنوع، وإنما الشرط عليهما للتبرك. وحاصل هذين الوجهين أن (إن شاء الله) في الآية من كلامه تعالى حكاية عن النبي أو الملك القائل لذلك على سبيل التبرك به ، وهذا خلاف الوجه الذي قدّمه المصنف، وهو أن أصل ذلك للشرط ثم صار يذكر للتبرك، فإن حاصله أن (إن شاء الله) في الآية من كلامه تعالى على غير طريق الحكاية، ليتبرك به عباده. فليتأمل. قوله: **(إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة)** هذا صدر بيت، عجزه[381]:

ولم تجدي من أن تقري به بدّا

وفي الصحاح[382]: وقولهم: لا بدّ من كذا. كأنه قيل: لا فراق منه. ويقال: البدّ: العوض[383]. واللئيم: الدنئ الأصل الشحيح النفس. وإنما خصّ (الأمّ) بالذكر؛ لأنها إذا لم تكن لئيمة فالأب أولى؛ لأن العرب لا يزوّجون مَنْ دونهم، وقد يتزوجون مَنْ هو دونهم.

(أنْ) المفتوحة الهمزة الساكنة النون

قوله: **(بعد لفظ دالّ على معنى غير اليقين)** قال ابن الصائغ: يرد عليه أن الواقعة بعد الظن قد تكون مخففة من الثقيلة وأن الناصبة قد تقع بعد فعل اليقين من غير أفعال القلوب، نحو: تيقنت أن يقوم زيد. وأقول: إن هذا الكلام من المصنف لبيان أحد الموضعين اللذين تقع فيهما[384] (أن) المصدرية لا لبيان الموضع الذي لا يقع فيه إلا (أن) المصدرية، فلا يرد الاعتراض الأول، وإن اللام في اليقين للعهد، أي اليقين الناصب للجزئين فلا يرد[385] الاعتراض الثاني. والحق[386] ما قاله الرضي[387] أن فعل اليقين الذي

---

[380]- عبارة (ما أفهمه كلامه... أيضا على) ساقطة من (د).
[381]- هذا البيت لزائد بن صعصعة الفقعسي، ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي: 89/1، شرح أبيات المغني للبغدادي: 124/1.
[382]- الصحاح: 445/2. وكلمة (وقولهم) ساقطة من (ف).
[383]- في (ب): (المعوض) بدلا من (العوض).
[384]- في (ب): (يقع فيها) بدلا من (تقع فيهما).
[385]- عبارة: (الاعتراض الأول وإن الكلام في اليقين للعهد أي اليقين الناصب للجزئين فلا يرد) ساقطة من (ب).
[386]- في (ف): (لكن الحق).
[387]- شرح الرضي: 32/4.

يقع بعده المخففة هو فعل العلم وما يؤدي معناه كالتبيين والتيقن والتحقيق والانكشاف والظهور والنظر الفكري. وعلى هذا فالجواب عن[388] الثاني منع[389] وقوع الناصبة بعد فعل اليقين ولو سُلم بوقوع الناصبة بعده[390] قليل، وكلام المصنف على الشائع الكثير[391]. قوله: **(ونصب نحو: {وماكان هذا القرآن أن يفترى})** وذلك أن (أنْ) مع صلتها في تأويل مصدر بمعنى اسم المفعول خبر لـ(كان). وجعل أبو البقاء خبر (كان) في الآية محذوفاً تقديره: وماكان هذا القرآن ممكناً أن يفترى. فتكون (أن) مع صلتها فاعل (ممكنا) المحذوف. وفي الشرح[392]: ولو قيل بأن (كان) تامة، و (أن يفترى) في محل رفع على أنه بدل اشتمال من فاعلها، والمعنى: وما وقع افتراء هذا القرآن، لم يكن ثم حذف ولا افتقار إلى تأويل. وأقول: فيه نظر[11/ب- ف]؛ أما أولاً فلأن جعل (كان) تامة يصير معه الكلام قبل ذكر البدل مشعراً بنفي القرآن، وهو باطل. وأما ثانياً فلأن بدل الاشتمال هو البدل الذي يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة، أي تعلق لا بالكلية ولا بالجزئية كالحُسْن مع زيد في: أعجبني زيد حسنه. ولا ملابسة بين القرآن والافتراء. قوله: **(في قراءة حمزة: {ولا تحسبن الذين كفروا})** هي بالتاء الفوقية وفتح السين. قوله: **(والجواب عن الأول أنه منتقض بنون التوكيد)** هذا نقض للمقدمة المحذوفة التي هي كبرى الدليل، وتقديرها بعد الصغرى المذكورة وهي (أن) الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال، وكل مُخَلص للاستقبال لا يدخل على غير المضارع. وردَّه ابن الصائغ بأن معنى قول المستدل تخلص المضارع للاستقبال أنها موضوعة لهذا التخليص كـ(السين) فلا يتم النقض بنون التوكيد؛[11/ب- م] فإنها[393] موضوعة للتأكيد، ونشأ عن ذلك أنها لا تكون للماضي ولا للحال[394] لغنائه عن ذلك. وأقول: أي[395] لاستغناء كل من الماضي والحال عن التأكيد. أما[396] الماضي فلعدم احتماله التأكيد، وأما الحال فلكونه موجودا يمكن للمخاطب في الغالب الاطلاع على ضعفه وقوته[397]. قوله: **(كما أنها لما أثَّرَتْ التخليص إلى الاستقبال**

388- في: (ب): (على) بدلا من (عن).
389- في: (ب): (بأن) بدلا من (منع) وفي (ف): (أن).
390- عبارة: (ولو سلم بوقوع الناصبة بعده) ساقطة من (ب).
391- عبارة: (والحق ما قاله الرضي... الشائع الكثير) هذه الأسطر ساقطة من (د).
392- تحفة الغريب: 13/أ.
393- في (ف): (لأنها).
394- (ولا للحال) ساقطة من (د).
395- في: (ب) و (ف): (يعني) بدلا من (وأقول أي).
396- في: (ب): (وأما) بالواو.
397- عبارة (وأقول: أي لاستغناء... ضعفه وقوته) ساقطة من (د).

فقالت له: أتحلف إن أطلقتك أن ترجع حتى أعيدك؟ قال: نعم. فأطلقته فركب فرساً لسعد بلقاء وحمل على المشركين فجعل سعد يقول: لولا أن أبا[444] محجن في الحديد لقلت إنه أبو[445] محجن وأنها فرسي، فلما هزم المشركون جاء أبو محجن فأعادته في الحديد وأخبرت سعدا بالخبر فقال سعد: والله لا حبسته[446] في الخمر أبداً، فقال أبو محجن: والله لا أشربها[447] أبداً. قوله: **(لأن الخوف هنا يقين)** وجه إطلاقه عليه أنه من لوازم اليقين. وقد فسّر به قوله تعالى:[448]{فإن خفتم أن لا يقيما حدود الله} وقيل: هو في الآية بمعنى الظن. وفي الشرح[449]: وقد يقال: لا يلزم من تيقن العاقل أنه لا يذوقها بعد الموت، حمل الخوف على اليقين عند هذا الشاعر،لأن اشتهاره بشربها ومغالاته في محبتها أمر مشهور، فلعل ذلك حمله على أن يخاف[450] ولم يقطع بما تيقنه غيره، ولذلك أمر بدفنه إلى جانب الكرمة رجاء أن ينال منها بعد الموت. قوله[13/أ- ف]: **(فتقع بعد فعل اليقين أو ما تنزل[451] منزلته)** قد سبق تفسير اليقين، وأما المنزل منزلته فهو الظن بتأويل أن يكون غالباً مقارباً للعلم. وإنما وقعت المخففة بعد ذلك للإيذان من أول الأمر بأنها ليست الناصبة للمضارع؛ لأن اليقين وما نزل منزلته بالمخففة التي فائدتها التحقيق أنسب[452]. قوله: **(زعم الفرزدق... إلخ)** هذا البيت لجرير. والفرزدق لقب همّام بن غالب بن صعصعة الشاعر المشهور. و مربع- بكسر الميم وفتح الموحدة وفي آخره عين مهملة- لقب وعوعة بن سعيد راوية جرير. قوله: **(بأنك ربيع... إلخ)** في الصحاح[453]: والربيع عند العرب ربيعان، ربيع الشهور وربيع الأزمنة. فربيع الشهور شهران بعد صفر، لايقال فيه إلا شهر ربيع الأول وشهر ربيع الآخر، وأما ربيع الأزمنة فربيعان، الأول الفصل الذي يأتي فيه النوء[454] والكمأة. والثاني الفصل الذي تدرك فيه الثمار. ومن الناس مَنْ يسمّيه الربيع الأول. وسمعت أبا الغوث يقول: العرب تجعل السنة ستة أزمنة[455]، شهران منها الربيع، وشهران

444- في (ف): (أبي).
445- في (ف): (أبي).
446- في (ب): (لا أحبسنه) بدلا من (لا حبسته).
447- في (ف): (شربتها).
448 - سورة البقرة/229.
449- تحفة الغريب: 14/أ.
450- في (ب)و (د)و (ف): (خاف).
451- في (ب)و (ف): (نزل) وكذلك في المتن الأصلي.
452- عبارة (قوله:فيقع بعد فعل اليقين... أنسب) ساقطة من (د).
453- الصحاح: 1212/3.
454- في (ب): (النور).
455- في (د): (ستة أشهر أزمنة).

صيف، وشهران قيظ، وشهران الربيع الثاني[456]، وشهران خريف، وشهران شتاء انتهى. والمراد[13/أ-م] في هذا البيت ربيع الأزمنة لا ربيع الشهور. والغيث: المطر. والمربع- بفتح الميم-: الخصيب. وإسناده إلى الغيث مجاز. والثمال- بالكسر-: الغياث، يقال: فلان ثمال قومه، أي: غياث لهم يقوم بأمورهم.

قوله:(وهو عندي أوجه؛ لأنه إذا قيل: كتبت إليه أن قم، فليس(قم) نفس كتبت) في الشرح[457]: فهم- رحمه الله- أن الجماعة أرادوا أنّ [14/أ- د] (قم) في المثال المذكور تفسير لـ(كتبت) نفسه فأبطله بتغايرهما، وليس الأمر كما فهم، إنما التفسير لمتعلق (كتبت) وهو الشئ المكتوب و (قم) هو نفس ذلك الشئ. قال الرضي[458]: و (أن) لا تفسر إلا مفعولا مقدّراً للفظ دالّ على معنى القول، كقوله تعالى[459]: {وناديناه أن يا إبراهيم}فقوله (يا إبراهيم) تفسير لمفعول (ناديناه) المقدر، أي: ناديناه، بلفظ هو قولنا ياإبراهيم. وكذلك قولك[460]: كتبت إليه أن قم. أي: كتبت إليه شيئاً هو قم، فـ(أن) حرف دال على أنّ (قم) تفسير للمفعول المقدر لـ(كتبت) وقد يفسّر المفعول به الظاهر كقوله تعالى[461]: {إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى أن اقذفيه) انتهى. وأقول: هذا اختيار الرضي، وهو خلاف ظاهر كلامهم. قال صاحب الكشاف[462]: (أنْ) في قوله[463]: {أن اعبدوا الله) إن جعلتها مفسّرة لم يكن لها بدّ من مفسّر، والمفسّر إما فعل القول وإما فعل الأمر، وكلاهما لا وجه له. أما فعل القول فيحكى بعده الكلام من غير أن يُوَسّط[464] بينهما حرف التفسير، لا تقول: ما قلت لهم إلا أن اعبدوا الله ، ولكن: ما قلت لهم إلا اعبدوا الله. وأما فعل الأمر فمسند إلى ضمير الله، فلو فسّرته[465] بـ(اعبدوا الله ربي وربكم) لم يستقم؛ لأن الله لا يقول: اعبدوا[466] الله ربي وربكم. وإن جعلتها موصوله بالفعل لم تخل من أن تكون بدلا من: (ما أمرتني به) أو من الهاء في (به) وكلاهما غير مستقيم؛ لأن البدل هو الذي يقوم مقام المبدل منه. ولا يقال: ما قلت لهم إلا أن اعبدوا الله. بمعنى ما قلت لهم إلا عبادته؛ لأن العبادة لا تقال. وكذلك إذا جعلته بدلا من الهاء؛ لأنك

456- كلمة (الثاني) ساقطة من (ف).
457- تحفة الغريب: 14/ب.
458- شرح الرضي: 438/4.
459- سورة الصافات/104.
460- في (د): (قوله).
461- سورة طه/37، 38.
462- الكشاف: 373/1.
463- سورة المائدة/117.
464- في (ب): (يتوسط).
465- في (ف): (فسره).
466- في (ب): (اعبدا).

لو أقمت (أن اعبدوا الله) مقام الهاء فقلت: إلا ما أمرتني بأن اعبدوا الله، لم يصح؛ لبقاء الموصول بغير ضمير يرجع[467] إليه من صلته[468]. فإن قلت: فكيف تصنع؟ قلت: يحمل فعل القول على معناه، لأن معنى (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به): ما أمرتهم إلا بما أمرتني به، حتى يستقيم تفسيره بـ: أن اعبدوا الله ربي وربكم. ويجوز أن تكون (أن) موصولا عطف بيان للهاء لا بدلا. انتهى كلامه[469]. فأنت تراه كيف صرّح بأن (أن) تفسير للفعل السابق عليها. هذا وقد ذكر الرضي عدم تفسير (أن) فقال[470]: ولا منع لو ارتكب مرتكب أنّ المسمّاة بالمفسّرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول، فمعنى أمر (أن قم) أي: قال له قم، بتأويل أمر بـ(قال) أو بتقدير (قال) بعده و (أن) زائدة، وهذا يطرد في جميع الأمثلة انتهى[471].

قوله[13/ب- ف]: (**فلذلك غلط من جعل منها {وآخر دعواهم أن الحمد لله ربّ العالمين[472]}**) قال ابن الصائغ: إن القائل بأن (أن) في هذه الآية تفسيريّة لم ير شرط تقدّم الجملة عليها. بل يجوز دخولها على الجملة المفسّرة سواء كانت مفسّرة لجملة[473] أو لمفرد. والجملة يصح أن تكون مفسّرة للمفرد نحو[474]: {إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب} وقد يحمل كلام هذا القائل على أنه أراد بالجملة المفسّرة ما يراد بها إذا وقعت بعد ضمير الشأن، فإنها خبر وهي مفسّرة، وذلك نحو: نطقي الله حسبي. ويجوز دخول (أن) على هذه الجملة على أنه لم يسمّ هذا القائل فيعرف طبقته في العلم انتهى. وأقول: إذا لم يعرف هذا القائل ولا حاله في العلم، كيف يجزم بأنه يرى أنها تكون مفسرة للمفرد، ويصحح[475] كلامه بذلك، ولا يلزم من جواز تفسير المفرد بالجملة بدون (أن) كما في الآية جواز تفسيره بالجملة مع (أن).

وأما قوله: وقد يحمل كلام هذا القائل... إلىآخره، فبعيد؛ لأن ظاهر ما حكاه المصنف عنه أن كلامه في (أن) المفسرة لا في الجملة المفسرة. قوله: **(وردّه أبو عبد الله الرازي)** هو الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين البكري الطبرستاني الأصل الرازي المولد، المعروف بابن الخطيب. فاق أهل زمانه في علم الكلام وعلم الأوائل. قال في كتابه المسمى بتحصيل الحق إنه اشتغل في الأصول على والده ، ووالده

467- في (ف): (راجع) بدلا من (يرجع إليه). وكذلك في الكشاف: 374/1.
468- عبارة (وإن جعلتها موصولة بالفعل... من صلته) زيادة من (ب) و (ف).ولم ترد في نسخة المصنف (م).
469- عبارة (وربكم ويجوز أن تكون... كلامه) زيادة من (ب) و (ف).
470- شرح الرضي: 439/4.
471- عبارة (وأقول:هذا اختيار الرضي وهو خلاف... الأمثلة انتهى) هذه الأسطر التسعة عشر ساقطة من (د).
472- كلمة (العالمين) ساقطة من (ب).
473- في (د): (بجملة).
474- سورة آل عمران/59.
475- في (ف): (ويصح).

على أبي القاسم[476] سليمان بن ناصر الأنصاري، وهو على[477] إمام الحرمين، وهو على أبي إسحاق الإسفراييني، وهو على أبي الحسين الباهلي، وهو على أبي الحسن الأشعري، وهو على أبي عليّ الجبائي أولاً ثم رجع عن مذهبه ونصر أهل السنة. توفي الرازي سنة ست وستمائة بمدينة هراة. قال ابن الصائغ: وافق الرازي غرضه من الردّ فلم يتعقبه، وكأنه ارتضاه، ويقال لهما: إلهام الله تعالى لعباده بقوله وأمره، فلم يمتنع تفسيره بـ: أن اتخذي. انتهى. وأقول: فيه نظر، أما أولاً فلأن الإلهام مفسّر في الكتب الكلامية بإلقاء معنى في القلب بطريق الفيض. نعم قال القشيري إنه الخاطر الوارد على الضمير بإلقاء الملك، وإنه من قبيل الكلام[478] لا بطريق القول والأمر[479]. وأما ثانياً فلأن الإلهام هنا لمن لا يفهم[13/ب- م] القول ولا الأمر وهو النحل. قوله: **(فيقال في هذا الضابط)** هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها: فيقال في الضابط. وعلى الأول يجوز رفع (الضابط) على أنه مبتدأ خبره أن لا يكون فيها حروف القول، والجملة الواقعة بعد (إلا) حال من حروف القول، وفي الشرح[480] أنها حال من الضمير المستكن في (فيها). وأقول: ما قلناه أولى وإن كان الضمير المستكن في (فيها) عائدا إلى حروف القول؛ لأن فيما قلناه وليتْ الحال صاحبها، وعمل فيها الفعل. وفيما قاله لم تل صاحبها وعمل فيها الظرف. ويجوز جرّ الضابط على أنه صفة اسم الإشارة، وقوله: أن لا يكون فيها خبر، مبتدأ محذوف، والجملة منه ومن مبتدئه مقول القول. قال التفتازاني[14/ب- د] في حاشية الكشاف[481]: وعن المصنف- يعني صاحب الكشاف- كان الأصل: ما أمرتهم إلا ما أمرتني به. فوضع القول موضع الأمر رعاية لقضية الأدب الحسن، لئلا يجعل نفسه وربه معاً آمرين، ودلّ على الأصل بإدخال (أن) المفسرة ولابتناء جعل القول بمعنى الأمر على هذه النكتة لم يكن لك أن تجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى القول، فتجعل (أن) مفسرة، لكن في جعل (أن) مفسرة لفعل الأمر المذكور صلته مثل: أمرته بهذا أن قم، نظر، أما في طريق القياس فلأن أحدهما مغن عن الآخر، وأما في الاستعمال فلأنه لا يوجد انتهى كلامه. قوله: **(ولا يجوز في الآية أن تكون مفسرة لـ(أمرتني) لأنه لا يصح أن يكون{اعبدوا الله ربي وربكم} مقولا لله**

---

[476]- وردت هذه الجملة في (ف) هكذا:(على والده علي بن أبي أبي القاسم).
[477]- كلمة (على) ساقطة من (د). وينظر في ترجمة الرازي: وفيات الأعيان: 248/4، وشذرات الذهب: 21/5، والأعلام: 313/6.
[478]- عبارة (نعم قال القشيري أنه... الكلام) زيادة من (ب) و (ف).
[479]- عبارة (لابطريق القول والأمر) ساقطة من (ف).
[480]- تحفة الغريب: 14/ب.
[481]- حاشية التفتازاني على الكشاف: 325/ ب.

تعالى) هكذا قال الزمخشري، وأجاب عنه أبو حيان بأنها يصح أن يكون تفسيراً لـ(أمرتني) الملفوظ به على أن يكون (ربي وربكم) من كلام عيسى عليه السلام[482] على إضمار فعل، أي: أعني ربي وربكم، لا على أنه من جملة (اعبدوا) قال السفاقسي: وفي جوابه خروج عن الظاهر باقتطاع (ربي وربكم) من جملة (اعبدوا) وجعله على إضمار فعل. والزمخشري إنما ألزم[483] المحذور على ظاهر اللفظ انتهى. وفي الشرح[484][14/أ- ف]: ويمكن أن يقال: المحكي إنما هو (اعبدوا الله)، وقوله (ربي وربكم) من كلامه عليه الصلاة والسلام أردف به الكلام المحكي تعظيما لله تعالى، كما قال الزمخشري[485] في قوله تعالى حكاية عن اليهود[486]: {إنا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله}. ويجوز أن يضع الله الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنهم رفعاً لعيسى عليه السلام عما يذكرونه وتعظيماً لما أرادوا بمثله. وقال ابن الحاجب في أماليه: وإذا حكى حاكٍ كلاماً فله أن يصف المخبر عنه بما ليس في كلام الشخص المحكيّ عنه. ويمكن أن يصرف التفسير إلى المعنى بأن يكون عيسى عليه الصلاة[487] والسلام قد حكى قول الله عزّ وعلا[488] بعبارة أخرى، فكأنه تعالى قال له مرهم بأن يعبدوني أو مرهم بأن يعبدوا الله ربك وربهم، فعبر عيسى عليه الصلاة والسلام[489] عن نفسه بطريق التكلم، وعنهم بطريق الخطاب. ونظيره في الحكاية بالمعنى قوله تعالى[490]: {فحق علينا قول ربنا إنا لذائقون} والأصل: إنكم لذائقون[491]. وكذا قول الشاعر[492]:

ألم تر أني يوم جوّ سويقة

بكيت فنادتني هنيدة ماليا

أي: مالك. وسيأتي فيه كلام إن شاء الله تعالى. ولا يمتنع[493] أيضاً أن يكون الله تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم، فحكاه كما أمر به. ولا إشكال انتهى. وأقول: قد سبقه ابن

---

[482]- عبارة (عليه السلام) ساقطة من (ب) و (د) و (ف). وينظر: الكشاف: 373/1، البحر المحيط: 418/4.
[483]- في (ف): (التزم).
[484]- تحفة الغريب: 15/أ.
[485]- الكشاف: 311/1.
[486]- سورة النساء/157.
[487]- كلمة (الصلاة) ساقطة من (ف).
[488]- في (ب) و (د) و (ف): (سبحانه وتعالى)بدلا من (عز وعلا).
[489]- عبارة (الصلاة والسلام) ساقطة من (ف).
[490]- سورة الصافات/31.
[491]- عبارة (والأصل إنكم لذائقون) ساقطة من (ف).
[492]- هو الفرزدق، والبيت في ديوانه: 652.
[493]- في (ف): (ولا يمنع).

الصائغ إلى الوجهين الأولين وإلى بعض ما ذكره فيهما، وقد علمت أن في ذلك خروجاً عن الظاهر، وأن الزمخشري إنما ألزم المحذور على ظاهر اللفظ. قوله: **(ووهم الزمخشري فأجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة)** استبعد أبو حيان ما قاله الزمخشري بوجه آخر وهو أن عطف البيان أكثره بالجوامد من الأعلام، ودفعه السفاقسي بأن عطف البيان وإن كان في الأعلام أكثر كما ذكره، لكن لا يمتنع ما جوّزَه الزمخشري في غيرها. وقد أجاز أبو عليّ في قوله تعالى[494]: { شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية} أن تكون (زيتونة) عطف بيان على أن ما ذكره الزمخشري من حيث المعنى حسن جداً انتهى. والزمخشري هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي المعتزلي جاور بمكة زماناً فقيل له جار الله، وسقطت إحدى رجليه من ثلج أصابه في بعض الأسفار فكان يمشي بها في[495] خشب. ولد بـ(زمخشر) سنة سبع وستين[14/أ- م] وأربعمائة، وتوفي بـ(جرجانية) خوارزم سنة ثمان وثلاثين[15/أ- د] وخمسمائة. و زمخشر: قرية كبيرة من قرى خوارزم. و جرجانية هي قصبة خوارزم[496]. وفي الشرح: لعل الزمخشري لم يذهل عن هذه النكتة، وإنما لم يعتبرها بناء على أن ما يتنزل[497] منزلة الشئ لا يلزم أن يثبت جميع أحكامه له؛ ألا ترى أن المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بُني، والضمير لا يُنعت ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى انتهى. وأقول: سبقه ابن الصائغ إلى هذا بعينه. قوله: **(وأما الثاني فلأن العبادة لا يعمل فيها فعل القول)** قال التفتازاني في حاشية الكشاف[498]: وكذلك لو اعتبرت معنى الطلب، فإن طلب العبادة أيضاً لا يقال. وفي الشرح: وفيما قاله التفتازاني نظر؛ إذ التقدير: ما قلت لهم إلا أمرهم بالعبادة[499]. ولا شكّ أن الأمر بالعبادة مما يقال. وقد أسلفنا عن الزمخشري أن الموصولة بالأمر تؤول بمصدر دالّ بحسب المادة على الأمر. وإذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولاً. وأقول: إن الطلب يُراد به المصدر، أعني المعنى القائم بالطالب وبهذا الاعتبار لا يكون مفعولاً للقول، وهذا مراد التفتازاني. و يراد به أحد أنواع الكلام كالأمر، وبهذا الاعتبار يكون مفعولاً للقول، وهذا مراد الشارح. وحينئذ فلم يتواردا على محل واحد. قوله: **(وقد فاته هذا الوجه هنا**

---

[494]- سورة النور/35. ثم إن عبارة (لا شرقية ولا غربية) في الآية زيادة من (ف). وينظر: البحر المحيط: 418/4.
[495]- في (ب): (على) بدلا من (في). وينظر في ترجمة الزمخشري: نزهة الألباء: 290، إنباه الرواة: 265/3، وفيات الأعيان: 168/5.
[496]- عبارة (سنة ثمان وثلاثين... قصبة خوارزم) ساقطة من (ف).
[497]- في (ف): (ينزل). وينظر: تحفة الغريب: 15/أ.
[498]- حاشية التفتازاني على الكشاف: 352/ ب.
[499]- وردت هذه الجملة في (ف) هكذا: (ما قلت لهم إلا ما أمرتني إلا أمرهم بالعبادة). وينظر: تحفة الغريب: 15/أ.

فأطلق المنع) الإشارة بـ(هذا الوجه) إلى تأويل القول بالأمر وبـ(هنا) إلى بدلية (أن اعبدوا) من (ما) وقد ذكرنا عبارة الكشاف بنصها قبل هذا في قوله (وهو عندي أوجه)[500]. وإنما قيّد الفوات بها لأن تأويل القول بالأمر لم يفته في بدلية (أن اعبدوا) من الضمير، ولا في كونه عطف بيان منه[501]. وفي الشرح[502]: وقد يكون إنما منع بناءً على أن القول بمعناه ليس مؤولاً بشئ على ما يرشد إليه قوله، أي قول صاحب الكشاف؛ لأن العبادة لا تقال. وأقول[14/ب- ف]: سبقه إلى ذلك ابن الصائغ، وجوابه أن[503] فوات تأويل القول وكون القول بمعناه واحد. فالمنع بناءً على أحدهما منع بناءً على الآخر[504]. قوله: **(ووهم الزمخشري فمنع ذلك)** قال ابن الصائغ: هذا التعقب سبقه إليه أبو حيان في البحر المحيط، وهو بناء على أن المبدل منه في نية الطرح لفظاً لا معنى، وهو[505] محل بحث لم ينهض الرد فيه بالسماع وهو منازع في القياس انتهى. قوله: **(والعائد موجود حساً فلا مانع)** في الشرح[506]: أقعد من هذا في الرد عليه قوله في المفصل: وقولهم: إن البدل في حكم تنحية الأول إيذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا أن يعنوا إهدار الأول[507] وإطراحه. ألا تراك تقول: زيد رأيت غلامه رجلا صالحاً، فلو ذهبت تهدر الأول لم يشتدّ كلامك. قوله: **(فإن فقدت (لا) امتنع الجزم)** قال ابن الصائغ إنه فيما تقدم حكى عن بعض الكوفيين وأبي عبيدة الجزم، فكيف يمنعه هنا وما بالعهد من قِدَم؟ وأقول: هذا عجيب، فإنه لم يدّع هنا الإجماع على امتناع الجزم، ولا فيما تقدّم الإجماع على الجزم، ولا أنه القول المعتمد عليه حتى يعترض بذلك، بل قوله فيما تقدم ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بـ(أن) يقتضي أن الجمهور لا يجزمون بها. ويكفي لصحة كلامه هنا أن يكون علىقول الجمهور. قوله: **(أما والله أن[508] لو كنت... إلخ)** العتيق: يقال بمعنى الحُرّ وبمعنى الكريم. وجواب القسم محذوف تقديره: لقاومتك. قوله: **(ويوماً توافينا... إلخ)** قال السيرافي[509]: قائله أرقم بن عليا اليشكري. وقال المصنف:

---

[500]- عبارة (وقد ذكرنا عبارة... أوجه) زيادة من (ب).
[501]- عبارة (وإنما قيد الفوات بها... بيان منه) ساقطة من (ب) و (ف) وأما في (د) فالسقط يبدأ من قوله (الإشارة بهذ الوجه...).
[502]- تحفة الغريب: 15/ب.
[503]- في (ب) و (ف): (وفيه نظر لأن) بدلا من (وجوابه أن).
[504]- عبارة (وجوابه أن فوات تأويل... بناء على الآخر) ساقطة من (د).
[505]- في (ب): (وهل) بدلا من (وهو).
[506]- تحفة الغريب: 15/ب. مع بعض التصرف. وينظر: المفصل: 148.
[507]- في (ب): (والأول) بزيادة واو.
[508]- كلمة (أن) ساقطة من (م) و (ب).
[509]- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 525/1.

باغت اليشكري. قال: وباغت: منقول من بغته بالأمر إذا فاجأه. و يشكر: منقول من مضارع (شكر) و الموافاة: الإتيان[510]. وفي الصحاح[511]: والقسام: الحسن، وفلان قسيم ومقسّم الوجه، وأنشد البيت. و تعطو: تتطاول إلى الشجر لتتناول منه. و الوارق: اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق. والسَلَم- بفتحتين- شجر يعظم وله شوك. قوله: **(في رواية[15/ب- د] من جرّ الظبية)** إنما قيّد به، لتكون الكاف جارة و (أن) زائدة. وأما في رواية من نصبها فـ(كأن) مخففة من الثقيلة وأعملت في الظاهر. وفي رواية من رفعها فـ(كأن) مهملة أو عملت في ضمير محذوف، أي: كأنها ظبية. قوله: **(فأمهله حتى إذا أنْ كأنه... إلخ)** المعاطاة: المناولة. و اللجة- باللام المضمومة وبالجيم- معظم الماء. و الغامر- بالمعجمة- المغطى، وهو مبني للفاعل. وأسند إلى المفعول كـ(راضية) في قوله تعالى[512]: {عيشة راضية}. قوله[14/ب- م]: **(مسئلة: ولا معنى لـ(أن) الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد)** في التعليق: فيه نظر؛ فقد صرّح في (من) الزائدة بأنها ترد للتنصيص على العموم كقولك: ما جاءني من رجل، فإنه بدون (من) ظاهر في الاستغراق، و بها نص فيه. فقد أثبت للزائدة معنى غير التأكيد. وقد صرّحوا بأن (لا) في قولك: ما جاءني زيد ولا عمرو، زائدة. مع أن الكلام بدونها يحتمل نفي المجئ في حالتي الاجتماع والافتراق ونفيه في حالة الاجتماع. ومع وجود (لا) يتعين المعنى الأول انتهى. وأقول: ليس فيما ذكره معنى غير التأكيد، فإن التنصيص على العموم بعد احتماله تأكيد لذلك العموم. وكذلك التنصيص على نفي المجئ حالتي الاجتماع والافتراق[513] بعد احتماله تأكيد لذلك النفي؛ لأن التوكيد تقوية الكلام وتقريره ورفع[514] الاحتمال عنه. وفي شرح الرضي[515]: قيل فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إما معنوية وإما لفظية. فالمعنوية تأكيد المعنى كما في (من[516]) الاستغراقية والباء في خبر (ما) و (ليس). فإن قيل: فيجب أن لا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية. قيل: إنما سميت زائدة لأنه لا يتغير[517] بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تفد شيأ لمّا لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة

---

[510]- في (د): (الموافاة والإتيان).
[511]- الصحاح: 2011/5.
[512]- سورة الحاقة/21.
[513]- عبارة (بعد احتماله تأكيد لذلك العموم... الافتراق) ساقطة من (ب).
[514]- في (ب): (ودفع)، وفي (ف): (وتقرره ودفع).
[515]- شرح الرضي: 432/4، 433.
[516]- كلمة (من) ساقطة من (ف).
[517]- في (ف): (لأنها لا يتعين) بدلا من: (لأنه لا يتغير).

الحاصلة قبلها، ويلزمهم أن يعدوا على هذا (إن) و لام الابتداء وألفاظ التأكيد أسماء كانت أو لا: زوائد. ولم يقولوا به. وبعض الزوائد يعمل كـ(الباء) و (من) الزائدتين. وبعضها لا يعمل نحو[518]: {فبما رحمة}. وأما الفائدة اللفظية فتزيين اللفظ، وكونه بزيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام متهيئاً[519] بسببها لاستقامة وزن شعر أو لحسن السجع أو لغير ذلك من الفوائد اللفظية. ولا يجوز[15/أ- ف] خلوّها من اللفظية والمعنوية معاً، وإلا لعُدّت عبثاً[520]. ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء. وقد تجتمع الفائدتان في حرف، وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى[521]. قوله: **(أكدت أن ما بعد الواو)** أي: واو القسم، كذا نقل عن المصنف. وقوله:وهو السبب في الجواب، تفسير لما بعد الواو. ويقع في بعض النسخ: أكدت أن ما بعد (لو) هو السبب، والمآل واحد[522]. قوله: **(وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين)** قال ابن الصائغ: يكفي من التعرض لهما سكوته في قصة إبراهيم الخالية عن (أن)، وكلامه في قصة لوط عليه السلام[523] التي فيها (أن). وأقول: هذا في غاية البعد؛ فإن قول أبي حيان: فقال- يعني الزمخشري- دخلت (أن) في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم عليه السلام[524] ... إلى آخره، نصٌّ في أن هذه العبارة وُجدَتْ من الزمخشري. وفي الشرح[525]: لم أقف على وجه الفرق بينهما لأحد. ويمكن أن يقال فيه: لما رتّب في آية هود على مجئ الرسل لوطاً عليه السلام أمور هي مساءته وضيق ذرعه وقوله[526]: {هذا يوم عصيب} ومجئ قومه يهرعون إليه، لم يأت بـ(أن) لمنافاة معناها لهذا المقام[527]، وذلك أن مجموع هذه الأمور المرتبة في هذه الآية من حيث هو مجموع، ليس شديد الاتصال بمجئ الرسل حتى يعد المجموع كأنه واقع في جزء واحد من الزمان. ودخلت في آية العنكبوت لأنه لم يرتب فيها على مجئ الرسل غير مساءة لوط عليه السلام[528] وضيق ذرعه، وهما شديدا الاتصال بذلك المجئ، فأتى بها إشعاراً بهذا المعنى انتهى. وأقول: إن القصتين اللتين قال المصنف ليس في كلام الزمخشري تعرّض للفرق بينهما،

---

[518]- آل عمران/159.
[519]- في (ب): (سببا) بدلا من (متهيئا) وفي (ف): (كون الكلمة والكلام) بدلا من (أو الكلام).
[520]- في (ب): (عيبا).
[521]- عبارة (وفي شرح الرضي قيل فائدة... عن الأخرى) هذا المقطع ساقط من (د).
[522]- وردت هذه العبارة في (د) هكذا: (ويقع في بعض النسخ ما بعد لو والمآل واحد).
[523]- عبارة (عليه السلام) ساقطة من (ب).
[524]- عبارة (عليه السلام) ساقطة من (ب).
[525]- تحفة الغريب: 16/أ.
[526]- هود/77.
[527]- في (ب): (لهذه المقامرة) بدلا من (لهذا المقام).
[528]- عبارة (عليه السلام) ساقطة من (ب).

قصتا إبراهيم ولوط عليهما السلام[529]، لا القصتان اللتان فرّق الشارح بينهما وهما قصتا لوط، فليتأمل. قوله: **(ليست في السورة التي فيها سيئ بهم)** يعني مع (أن). وإنما قيّدتا بذلك؛ لأنها في سورة هود، وفيها في قصة لوط:[530]{سيئ بهم} لكن بدون (أن). قوله: **(بل في سورة هود وليس فيها لما)** أي: ليس في سورة هود في قصة الخليل (لما) أو[531] ليس في قصة الخليل التي في سورة هود (لما)، وإنما فيها[532]: {ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما}. قوله: **(أحدها توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والأصل التوافق)** قال ابن الصائغ: إذا استقر أن المكسورة شرطية والمفتوحة تكون مصدرية والمعنى فيهما مختلف، ووقع التردد في المفتوحة، هل تقع شرطية أو لا. فالاستدلال بوقوعها في موضع وقعت فيه الشرطية لا يتمّ إذا كان الموضع يحتمل المعنيين. وأقول[16/أ- د]: بل يتم إذا لاحظنا مقدمة[15/أ- م] معلومة، وهي أن الأصل في القراءات الواردة في المحل الواحد أن معناها واحد. وفي الشرح: إن أراد بالتوافق الترادف، فهو ممنوع، وإن أراد أن التركيب المعين إذا وجد تركيبٌ آخر لم يخالفه إلا في بعض مفرداته، فالأصل أن يكون معناهما[533] متفقين لا مختلفين، فهو أيضاً ممنوع انتهى. وأقول: يريد معنى آخر، وهو أن الأصل في اللفظين الواردين على محل واحد أن يتوافقا في المعنى بأن يراد من أحدهما ما أريد من الآخر[534]، ومنع هذا مكابرة. قوله: **(أباخراشة... إلخ)** هذا البيت لعباس بن مرداس الصحابي. وأبو خراشة- بمعجمة مضمومة وبعضهم يكسرها- كنية شاعر صحابي اسمه خُفاف- بمعجمة مضمومة وفائين خفيفتين- ابن نَدبة- بنون مفتوحة على المشهور ثم موحدة بينهما مهملة- وهي أمّه. والنفر: الرهط. والضبع بالضاد المعجمة والباء الموحدة- هنا السنة المجدبة. وفيه إيهام بالحيوان المعروف. وتأكلهم: استعارة تبعية لتستأصلهم. وقال ابن الأعرابي[535]: الضبع هنا الحيوان المعروف، وإذا ضعفوا عاثت فيهم الضباع. وفي الشرح[536]: ويحتمل أن يكون ما[15/ب- ف] بعد الفاء جواب شرط مقدّر، و (أن) مصدرية، والمعنى: لا تتعزز عليّ لأن كنت ذا نفر، فإن فخرت بذلك فخرت

---

[529]- عبارة (عليهما السلام) ساقطة من (ب).
[530]- سورة هود/77.
[531]- عبارة (ليس في سورة هود في قصة الخليل لما أو) ساقطة من (د).
[532]- عبارة (التي في سورة هود لما وإنما فيها) ساقطة من (ف) ما عدا كلمة (وإنما). والآية رقم: 69 من سورة هود.
[533]- في (د): (معناهما). وينظر: تحفة الغريب: 16/ب.
[534]- عبارة (بأن يراد من أحدهما ما أريد من الآخر) ساقطة من (د).
[535]- هو محمد بن زياد الأعرابي، من علماء الكوفة، وله مجموعة من المصنفات منها:كتاب الخيل، وكتاب البئر، توفي سنة 845/231. وينظر في ترجمته: نزهة الألباء:119، وإنباه الرواة: 128/3، ووفيات الأعيان:306/4.
[536]- تحفة الغريب: 16/ب.

أنا بمثله، فإن قومي لم تستأصلهم الشدائد، فحذف المسبب الذي هو الجواب في الحقيقة وأقام السبب مقامه انتهى. ولا يخفى ما فيه من التعسف[537]. قوله: **(فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة)** لأن المكسورة شرطية وهي مع ما بعدها جملة. والمفتوحة مصدرية، وهي مع ما بعدها مفرد. وفي الشرح: وهذه الملازمة مبنية على ما ذكره من عطف المصدر على الجملة السابقة، وهو ممنوع لجواز أن يكون المصدر فاعلاً بفعل محذوف، أي: أن أقمت ووقع ارتحالك[538]، فإنما عطف جملة على جملة انتهى. لا يقال: ينبغي أن يُقدّر: ووقع كونك مرتحلاً؛ لأن (كان) ههنا محذوفة معوّض عنها بـ(ما) فيراعى معناها في التقدير. لأنا نقول: لما كان محطّ الفائدة هو خبر كان لا هي، كان هو المعتبر في التقدير دونها. وجواب المنع أن ذلك هو الأصل، وتقدير الفعل خلافه[539]. قوله: **(قاله بعضهم في{أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم})** قائله الفراء، فجعل (أن) للنفي و (أو) بمعنى (إلا أن) أي: لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا أن يحاجوكم، أي[540]: إلا لمحاجتكم في كونكم لا تتبعونه. وجمع الضمير في (يحاجوكم) حملاً على معنى (أحد)؛ فإنه عام لكونه نكرة في سياق النفي كقوله تعالى[541]: {فما منكم من أحد عنه حاجزين} واعترض عليه بأن (أن) لا تجئ للنفي في كلامهم. قوله: **(وقيل: إنما المعنى: ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم[542]، وجملة القول اعتراض)** في حاشية التفتازاني: يعني أن (لا تؤمنوا)[543] عامل في (أن يؤتى) لفظاً، إما بتقدير حرف الجرّ إن اعتبر فيه معنى الاعتراف، أي: لا تعترفوا بأن يؤتى. وإما بدونه، بمعنى: لاتظهروا تصديق أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب والرسول وأن يحاجوكم ويغالبوكم بالحجة يوم القيامة إلا لأتباعكم. يعني أن علمكم بذلك حاصل لكن لا تظهروه للمسلمين لئلا يزدادوا تصلباً في الدين، ولا للمشركين لئلا يرغبوا فيه. وأوثر في عطف (يحاجوكم) كلمة (أو) على الواو لتفيد العموم مثل[544]: {ولا تطع منهم آثماً أوكفورا} وفائدة الاعتراض الرد عليهم فيما حاولوا من عدم زيادة ثبات المسلمين وعدم رغبة المشركين. وما يقال أن الاعتراض من

---

[537]- عبارة (انتهى ولا يخفى ما فيه من التعسف) ساقطة من (د).
[538]- في (ف): (ووقع به ارتحالك). وينظر: تحفة الغريب: 16/ب.
[539]- عبارة (وجواب المنع ... خلافه) ساقطة من (د).
[540]- كلمة (أي) ساقطة من (ف).
[541]- سورة الحاقة/47.
[542]- بعد (دينكم) توجد كلمة (تؤمنوا) في (ب).
[543]- كلمة (تؤمنوا) ساقطة من (ب). وينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف: 220/ب.
[544]- سورة الإنسان/24.

متكلم، والمعترض فيه من متكلم آخر ليس بشئ؛ لأنه في أثناء كلام هو قوله تعالى[545]:{وقالت طائفة} إلى آخر المقولات فليتدبر انتهى[546]. وفي التعليق: هذا كلام الزمخشري. وقد يتعقب بأن ما بعد (إلا) لا يعمل فيه ما قبلها إلا إذا كان مستثنى، نحو: ما قام إلا زيد، أو مستثنى منه نحو: ما قام إلا زيدا أحد، أو تابعاً للمستثنى بها نحو: ما قام أحد إلا زيد الفاضل. وأقول: لعل الزمخشري لا يرى ذلك أو يرى أنه في غير الظرف والجار والجرور، لاتساعهم فيهما ما لا يتسعون في غيرهما. قوله: **(والصواب أنها في ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة)** في الشرح: من جملة ذلك قوله[547]:

أتغضب أن أذنا قتيبة حُزتا

فهذا اعتراف منه بأن القول بأنها في هذا البيت شرطية خطأ. وقد أشار فيما سبق إلى أن المتعين[15/ب- م] أو الراجح عنده فيه كونها شرطية، وهو تناقض. وأقول: الذي سبق هو قوله[548]: ويرجّحه عندي أمور. وهذا لا يقتضي أن كونها شرطية صواب عنده، ولا أن غيره خطأ، بل جاز[16/ب- د] أن يكون غيره هو الصواب عنده؛ لأن مرجّحاته أكثر من تلك المُرَجّحات أو أقوى منها.

(إن) المكسورة المشددة

إن المكسورة المشددة. قوله: **(إذا اسودّ جنح الليل... إلخ)** جنح الليل- بضم الجيم وكسرها-: طائفة منه. والخطا: جمع كثرة للخطوة- بضم الخاء- وهي ما بين القدمين. وخفافاً: جمع خفيفة. وأسد- بإسكان السين- قال في الصحاح[549]: أسَد جمعه أسُود، وأسُد مقصور منه، وأسْد مخفف. قوله: **(وفي الحديث: إن قعر جهنم سبعين خريفا)** قال النووي في شرح مسلم[550]: ووقع في بعض الأصول والروايات: سبعين. وهو إما على مذهب من يحذف المضاف ويبقي[16/أ- ف] المضاف إليه على حاله، والتقدير: سير سبعين. وإما على أن قعر مصدر قعرت الشئ: بلغت قعره. والتقدير أن بلوغ قعر جهنم لكائن في سبعين

---

[545]- سورة آل عمران/72.
[546]- عبارة (في حاشية التفتازاني: يعني أن لا تؤمنوا... فليتدبر انتهى) هذا المقطع ساقط من (د).
[547]- كلمة (قوله) ساقطة من (ف). وينظر: تحفة الغريب: 17/أ. وعجز البيت: جهار ولم تغضب لقتل ابن خازم. وهو للفرزدق في ديوانه: 46/2.
[548]- وردت هذه العبارة في (ف) هكذا: (وهو تناقض، انتهى الذي سبق قوله).
[549]- الصحاح: 441/2.
[550]- شرح النووي على صحيح مسلم: 3/، 72، 73.

خريفاً. والخريف: السنة انتهى. وهذا الثاني هو الذي ذكره المصنف وقد ذكره قبلهما ابن مالك، وعبارته[551]: ويخرّج على أن قعر مصدر قعرت البئر، أي بلغت قعرها. وسبعين منصوب على الظرف، أي أن بلوغ قعرها يكون سبعين عاماً انتهى. والنووي- رحمه الله- ممن أخذ عن ابن مالك. قوله: **(إن من يدخل الكنيسة... إلخ)** الجآذر- بالجيم والذال المعجمة- جمع جُؤذر- بضمها أو بضم الجيم وفتح الذال- ولد البقرة الوحشية، وهو هنا مستعار للنسوة. قوله: **(والمعنى أيضاً يأباه لأنهم ليسوا أشد عذاباً من سائر الناس)** في الشرح[552]: فيه نظر، فقد قيل: إن الحديث وارد فيمن يصور الصور لتعبد من دون الله، وفاعل هذا كافر بلا شكّ، ولا بدع حينئذٍ في أن يكون أهل هذه الجريمة الشنعاء أشدّ الناس عذاباً. ويؤيده ما في مسلم: أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون. بدون (من) وهذا مما يقوي تأويل الكسائى انتهى. وأقول: يبعد أن يكون هؤلاء أشد عذاباً من فرعون وأضرابه. ولعل حديث مسلم مخصوص بمن عدا أمثال فرعون الذين فسادهم أزيد من فساد المصورين. قوله: **(وعن المبرّد أنه حمل على ذلك[553] قراءة من قرأ:{إن هذان لساحران})** في الشرح[554]: حكى بعضهم أن اباعليّ الفارسي ردّه بأن ما قبل (إن) المذكورة لا يقتضي أن يكون جوابه (نعم) إذ لا يصح أن يكون جواباً لقول موسى عليه الصلاة والسلام[555]: {ويلكم لا تفتروا على الله كذبا} ولا أن يكون جواباً لقوله تعالى[556]: {فتنازعوا أمرهم بينهم} وهو كلام حسن انتهى. وأقول: لا حسن فيه؛ فإنه على هذا الحمل جواب لإخبار بعضهم بعضاً، أو لاستخبار بعضهم من بعض عند إسرارهم النجوى حكاه الله تعالى لنا[557]، فليتأمل فإنه من المحاسن، يؤيده[558] قول صاحب الكشاف[559]: والظاهر أنهم تشاوروا في السرّ وتجاذبوا أهداب القول، ثم قالوا: إن هذان لساحران، فكانت نجواهم في تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفاً من غلبتهما، وتثبيطاً للناس عن اتباعهما[560]. قوله: **(أحدهما أن مجئ إن بمعنى نعم شاذ حتى قيل إنه لم يثبت)** في الشرح[561]: فإن قلت:

---

[551]- شرح التسهيل: 10/2. وما نقله المؤلف بالمعنى.
[552]- تحفة الغريب: 17/أ، و17/ب.
[553]- في (ب): (حمل ذلك على) بدلا من (حمل على ذلك).
[554]- تحفة الغريب: 17/ب.
[555]- كلمة (الصلاة) زيادة من (ب). والآية رقم 61 من سورة طه.
[556]- سورة طه/62.
[557]- كلمة (لنا) ساقطة من (ف).
[558]- في (ب): (ويؤيده) بالواو.
[559]- الكشاف: 438/2.
[560]- عبارة (يؤيده قول صاحب الكشاف... اتباعهما) ساقطة من (د).
[561]- تحفة الغريب: 17/ب.

كيف يصح جعل القول بعدم الثبوت غاية لشذوذ مجيئها بمعنى (نعم)؟ قلت: يمكن أن يقال: هو غاية لما يستلزمه الشذوذ من معنى الخفاء، فكأنه قيل: قد خفي حتى إنه لم يطلع عليه بعض الناس لما فيه من الخفاء، فقال: إنه لم يثبت. وأقول: لا حاجة إلى هذا التكلف، بل ما بعد (حتى) ههنا مسبب عما قبلها لا غاية له. وعلى ذلك حمل التفتازاني ما وقع لصاحب الكشاف من مثل هذه العبارة. قوله: **(أو بأنها دخلت بعد (إنّ) هذه لشبهها بإن المؤكدة لفظاً)** هذا ثالث الأجوبة عن الاعتراض الثاني على أن (إن) في الآية بمعنى (نعم)، وتقريره: أن اللام دخلت على الخبر في الآية لوقوعه بعد (إن) التي بمعنى (نعم) لشبهها في اللفظ لما[562] يدخل على الخبر بعده، وهو (إن) المؤكدة[563]. ولم يذكر المصنف ضعف هذا الجواب كما ذكر ضعف الأول. والثاني لأن ضعفه ظاهر مما سبق من أول الأمرين اللذين اعترض بهما أولا، لأن مبنى هذا الجواب على أن (إن) في الآية بمعنى (نعم) وذلك الاعتراض هو أن مجيئها بمعنى (نعم) شاذ[17/أ- د]. قوله: **(والثاني أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين)** في الشرح[564]: وجه ذلك أن التأكيد يقتضي الاهتمام بالمؤكد والاعتناء به[16/أ- م]. وحذفه يقتضي عدم الاعتناء بشأنه، فتنافيا. ولقائل أن يقول: إنما يتأتى هذا أن لو كان المؤكد باللام هو المبتدأ المحذوف، وهو ممنوع، وإنما المؤكد نسبة الخبر إلى المبتدأ. سلمنا أن المؤكد هو المبتدأ، لكن لا نسلم التنافي[565]؛ لأن المحذوف لدليل في حكم الثابت. وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد[16/ب- ف] وبقاء التأكيد في نحو: مررت بزيد وجاءني أخوه أنفسهما، بالرفع على تقدير: هما صاحباي أنفسهما. وبالنصب على تقدير أعينهما أنفسهما. وقد يقال: إن مراده أن مقام التأكيد مقام بسط، ومقام الحذف مقام إيجاز واختصار، والجمع بين التأكيد والحذف جمع بين أمرين متنافيين. انتهى. وقال ابن الصائغ: ليس هذا الرد بصحيح؛ لأن المحذوف على قسمين، محذوف كالثابت، ومحذوف كالمعدوم. فإن أراد الأول فممنوع، وإن أراد الثاني فمسلم[566]، لكن المتنازع فيه ليس منه، انتهى. وأقول: ليس هذا الثاني للمصنف كما يُفهم من قوله (فإن أراد)[567] وإنما هو اعتراض لأبي عليّ الفارسي في كتاب الأغفال، ذكره على قول الزجاج

---

[562]- في (ب): (لما).
[563]- في (ف): (المذكورة) بدلا من (المؤكدة).
[564]- تحفة الغريب: 17/ب، 18/أ.
[565]- في (ف): (الثاني).
[566]- في (ف): (فمؤول).
[567]- عبارة (كما يفهم من قوله: فإن أراد) ساقطة من (د).

في[568]: {إن هذان لساحران} إن التقدير: لهما ساحران. قال المصنف في الخاتمة في الشرط الثالث[569] من شروط الحذف معترضاً عليه[570]: وهو مخالف للخليل وسيبويه أيضاً، فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو: مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما، كيف ينطق بالتأكيد؟ فأجابه بأنه يُرفع بتقدير: هما صاحباي أنفسهما. وينصب بتقدير: أعينهما أنفسهما. ووافقهما على ذلك جماعة. قوله: **(وقيل: اسم إن ضمير الشأن وهذا[571] أيضاً ضعيف؛ لأن الموضوع لتقوية الكلام لايناسبه الحذف)** قال ابن الصائغ: ضمير الشأن موضوع للإبهام، ويلزمه التفسير، وإذا فُسّر المبهم صار الكلام له موقع في النفس، هذا كلام الناس، انتهى. وأقول: لا نسلم أن المصنف قصد بالموضوع لتقوية الكلام ضمير الشأن وبالحذف حذفه. بل قصد به (أن) وبالحذف حذف اسمها وبالضمير في حذفه ضمير الشأن. ولو سُلم فمعنى[572] قوله: الموضوع لتقوية الكلام الذي الغرض من وضعه تقوية الكلام، فاندفع ما قال[573] ابن الصائغ؛ لأن ضمير الشأن الغرض منه تقوية الكلام، وإن كان موضوعاً للإبهام. قال أهل المعاني: فائدة ضمير الشأن تمكين ما يعقبه في ذهن السامع، لأنه إذا لم يفهم منه معنى انتظره. ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة شيئا عظيماً. قوله: **(ولأنه لو ذكر)** عطف على قوله: تبعاً[574]. قوله: **(إذ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها)** في التعليق: يرد عليه مثل: يدك ودمك وفيك. وأقول: مراده أن الضمائر ترد الأشياء التي استعملت على غير الأصل إلى أصولها المستعملة. وما ذكر من اليد وأخويه، أصله غير مستعمل، فلا يرد إليه[575]. قوله: **(ألا ترى أن من يقول: لد ولم يك ووالله، يقول: لدنك ولم يكنه وبك لأفعلنّ)** أما الأولان، فلأن من يقول: لد ولم يك، يقول: أصلهما لدن ولم يكن، ووجب[576] ردّ النون فيهما مع الضمير، وليس ثمة ما يمكن نسبة هذا الرد إليه غير الضمير. وأما الثالث، فلأن القسم بالضمير يوجب أن يكون حرفه الباء، وسيأتي في حرف الباء أنها أصل حروف القسم. فقد ردّ الضمير لقسم إلى أصل حروفه وهو الباء[577]. قوله: **(إذ**

568- سورة طه/63.
569- في (د): (الثاني).
570- عبارة (معترضا عليه) ساقطة من (د).
571- في (ف): (وهو).
572- عبارة (لا نسلم أن المصنف... ولو سلم ف) ساقطة من (د).
573- في(د): (اعتراض) بدلا من (ما قال).
574- عبارة (ولأنه لو ذكر عطف على قوله تبعا) ساقطة من (د).
575- في (ب): (عليه).
576- في (ف): (ويوجب).
577- عبارة (ألا ترى من يقول: لد ولم يك... وهو الباء) ساقطة من (د).

الأصل في المبني أن لا تختلف صيغه) يعني: وصيغة نصب (هذان) حينئذ غير مخالفة لصيغة رفعه. قوله: **(وعكسه الياء في{إحدى ابنتي هاتين})** أي: وعكس الألف في {إن هذان لساحران} وإنما كان هذا عكس ذاك؛ لأن المتأخر في (هذا) مناسب للمتقدم، وفي (ذاك) المتقدم مناسب للمتأخر، ولأن الأول حكم بأرجحية الألف على الياء، والثاني بأرجحية الياء على الألف. وحاصل كلامه أن هذا القول يتفرع، ويلزم عليه أن (هذان) في قراءة الأقلين أرجح من (هذين) في قراءة الأكثرين[578]؛ لما ذكره من الأقيسية والمناسبة بينه وبين مابعده وهو (ساحران) في الألف وأن هاتين بالياء في[579]: {إحدى ابنتي هاتين} أرجح منه بالألف لما في هاتين من المناسبة بينه وبين ما قبله وهو (ابنتي) في الياء[580]. وإن أردت تحقيق الكلام فاعلم أن معنى قوله (وقيل هذان مبني) أن (هذان) يقال جراً ونصباً عند البعض، كما يقال رفعاً عند الكل. يدل على هذا قوله: وإن قول الأكثرين (هذين) جراً ونصباً ليس إعراباً، فإن[581] مفهومه: إن قول الأقلين جراً ونصباً (هذان)؛لأن مقول قول الأكثرين هو (هذين) و (ليس إعراباً) خبر (إن). ويدل عليه أيضاً قوله: الأصل في المبني أن لا تختلف صيغه، وحينئذ فالألف في (هذان) في الآية على قول الأقلين أرجح من الياء على قول الأكثرين، لما ذكره من الأقيسية ومناسبة ألف (ساحران) والياء في (هاتين) عكس الألف، فهي على قول الأكثرين أرجح من الألف على قول الأقلين لمناسبة ياء (ابنتي) فليتدبر[582]. قوله: **(فالأقسام إذن عشرة)** في الشرح[583]: لاينبغي للمصنف عدّ بعض الأقسام هنا؛ وذلك لأن الكلام إنما هو في اللفظ المفرد. وقد نبه المصنف فيما بعد على أنه لا ينبغي أن يعدّ من أقسام (أما)[584] مثل قوله: أما أنت ذا نفر. ولا من أقسام (إما) مثل: إما أقمت. ولا من أقسام (إلا) مثل[585]: {إلا تفعلوه) انتهى. وأقول: مبنى اعتراض الشارح على أن المصنف أراد بالأقسام أقسام (إنّ) التي عقد الكلام

---

[578]- ينظر في هذه القراءات: السبعة لابن مجاهد: 419، والمبسوط في القراءات العشر لابن مهران: 249، وكتاب الإقناع لابن الباذش: 699/2.

[579]- سورة القصص/27.

[580]عبارة (ولأن الأول حكم بأرجحية الألف... وهو ابنتي في الياء) كلها ساقطة من نسخة المصنف (م).

[581]- كلمة (فإن) ساقطة من (ب).

[582]- عبارة (ولأن الأول حكم بأرجحية الألف... فليتدبر) هذا المقطع المكون من ثلاثة عشر سطرا ساقط من (د) و (ف).

[583]- تحفة الغريب: 18/أ.

[584]- كلمة (أما) ساقطة من (ف).

[585]- سورة الأنفال/73.

لها، وهو ممنوع. وإنما أراد الأقسام التي وقعت هنا لمطلقها وهي[586] ثمانية على سبيل الاستطراد، ولذا ذكرها في تنبيه، واثنان على سبيل الأصالة، وهما قسيما (إنّ) التي عقد الكلام لها[587].

(أنّ) المفتوحة المشددة

قوله: **(ومن هنا صح للزمخشري أن يدّعي أن (أنما) بالفتح تفيد الحصر كـ(إنما))** في الشرح[588]: فيه نظر؛ إذ لا يلزم من كونها فرعاً إفادتها للحصر من حيث أن الفرع لا تلزم مساواته للأصل في جميع أحكامه. نعم، الموجب في (إنما)-بالكسر- عند القائل به قائم في (أنما)- بالفتح-. وأقول: هذا النظر مبني على أن الإشارة[17/أ- ف] في قوله[589][17/ب- د]: (ومن هنا) راجعة إلى قوله: (إنها فرع عن إن المكسورة) وهو[590] ممنوع، وإنما هي راجعة إلى قوله: (أن يكون حرف توكيد ينصب الاسم[16/ب- م] ويرفع الخبر) والمعنى: ومن أجل أن المفتوحة تكون حرف توكيد. قال الزمخشري: إنها مع (ما) تفيد الحصر كما تفيده المكسورة معها؛ لأن موجب الحصر في المكسورة موجود في المفتوحة، وهو تضمن معنى (ما) و (إلا) أو اجتماع حرفيْ تأكيد. سلمناه، لكن معنى كلامه: ومن أجل أن المفتوحة فرع عن (إنّ)[591] المكسورة صحّ للزمخشري أن يدعي أن (أنما)- بالفتح- تفيد الحصر كـ(إنما) أي: قياساً عليها بجامع بينهما[592]. فإن قيل: الصحيح أنه لا تثبت اللغة بالقياس، وهذا إثبات اللغة به. أجيب- بعد تسليم أن اللغة لا تثبت بالقياس- بأن هذا ليس منه؛لأن ذلك أن لا يُسمى مسكوتٌ[593] عنه باسم إلحاقاً له بمعين سُمّي[594] بذلك الاسم لأجل معنى تدور التسمية معه، كتسمية[595] النبيذ خمراً إلحاقاً له بالعقار لمعنى هو التخمير للعقل، وتسمية النباش سارقاً للأخذ خفية. وما نحن فيه ليس كذلك. قوله: **(وقول أبي حيان هذا**

586- في (ب): (وهو).
587- عبارة (وأقول مبني اعتراض الشارح... الكلام لها) ساقطة من (د).
588- تحفة الغريب: 18/أ.
589- (في قوله) مكررة في (ف).
590- في (ف): (وهي).
591- كلمة (إن) زيادة من (ب).
592- (بجامع بينهما) ساقطة من (د).
593- في (ب): (مسكوتا) بالنصب.
594- في (ب): (يسمى).
595- في (ف): (التسمية).

شئ انفرد به ولا يعرف القول بذلك إلا في إنما- بالكسر- مردود بما ذكرناه) يعني من القياس الصحيح على (إنما) بالكسر. وأبو حيان هو محمد أثير الدين ابن يوسف بن علي بن يوسف، الإمام النحوي اللغوي. ولد بغرناطة من الأندلس في سنة أربع وخمسين وستمائة، ولازم الشيخ بهاء الدين بن النحاس أوّل ما قدم القاهرة. وصنف كثيراً، وتخرّج به أئمة. وله النظم الرائق واليد الطولى في القرآآت، وحفظ منهاج النووي إلا ورقتين. وكان يعقد القاف على لغة الأندلسيين[596] إلا في القرآن العزيز[597]. أضرّ في آخر عمره. وتوفي بالقاهرة في صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة. وفي الشرح[598]: وردّ دعوى أبي حيان أن هذا شئ لم يقل به إلا الزمخشري، وأنه لا يعرف القول بذلك إلا في (إنما)- بالكسر- بأن يثبت أن غير الزمخشري قال بذلك، وأن القول به معروف مشهور عند النحاة، لا بكون المفتوحة فرع المكسورة. وأقول: لما كان قياس المفتوحة على المكسورة صحيحاً، كان القول به كالمشهور المتعدد قائله، فصحّ الردّ به على أبي حيان. قوله: **(فالمعنى ما أوحى إلي في أمر الربوبية إلا التوحيد لا الإشراك)** في عبارته جمع بين العطف بـ(لا) وبين النفي والاستثناء. وقد نصّ صاحب المفتاح على منعه[599]؛ لأن (لا) موضوعة لأن ينفى بها ما أوجبت للمتبوع، لا لأن ينفى بها ما نفيت عنه. لكن قال الطيبي: والحق جوازه على تأكيد ما هو منفي قبلها[600]. وقال التفتازاني[601]: وقد يقع ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم. قوله: **(فإن للنفي وإلا للحصر)** هكذا وقع في بعض النسخ، وفي بعضها: فإن ما للنفي وإلا للحصر. وفي الشرح[602]: عليه سؤال، وهو أن (إلا) ليست بمفردها للحصر. وجوابه أن قوله: (للنفي) ليس خبر (إنّ) وإنما هو متعلق بمحذوف صفة لـ(ما) والخبر قوله للحصر، والتقدير: فإنما الكائنة للنفي و (إلا) للحصر. أو: فإنما عينها كائنة للنفي و (إلا) للحصر. قوله: **(والأصح أيضاً أنها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر)** في عبارته تسامح، وأحسن منها قول الرضي[603]: و (أنّ) المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر، خبرها مضافاً إلى اسمها، فمعنى:

596- في (ف): (الأندلس).
597- في (ف): (العظيم).
598- تحفة الغريب: 18/أ.
599- مفتاح العلوم: 300.
600- عبارة (وقد نص صاحب المفتاح على... قباها) ساقطة من (د).
601- المطول للتفتازاني: 394.
602- تحفة الغريب: 18/أ، 18/ب.
603- شرح الرضي: 341/4.

بلغني أن زيداً قائم، بلغني قيام زيد. وكذا إذا كان الخبر جامداً نحو: بلغني انك زيد، أي: زيديتك. فإن ياء النسبة إذا لحقت آخر الاسم، وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو الفرعية والمضروبية[604]. قوله: **(وزعم السهيلي)** هو أبو القاسم عبد الرحمن بن الخطيب أبي محمد عبد الله، الإمام المشهور، ولد سنة ثمان وخمسمائة بمدينة مالقة، وتوفي بمراكش في شعبان سنة إحدى وثمانين وخمسمائة. وكان مكفوفا[17/ب- ف]، قال ابن خلكان[605]: وهذه النسبة إلى سهيل وهي قرية بالقرب من مالقة، سُمّيت باسم الكوكب لأنه لا يُرى في جميع الأندلس إلا من جهة[606] جبل مطل عليها.

(أم)

قوله: **(وليس منه قول زهير)** هذا ردّ على ابن الشجري، فإنه جعل بيت زهير منه[607]. و إخال- بكسر همزة المضارعة في الأكثر وقد تفتح- بمعنى أظن. وفي البيت اختصاص القوم بالرجال. قوله: **(لما سيأتي)** يعني بعد سطور حيث قال: ومثله بيت زهير. قوله: **(لأن الاستفهام معها على حقيقته)** في الشرح[608]: يرد عليه النقض بصور كثيرة وقعت فيها (أم) متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي[609]، كما إذا كانت للإنكار أو التعجب. فإن قلت: ليس المراد بكون الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دائما، وإنما المراد وجوده في الجملة، فيكون وجه الفرق أن (أم) التي بعد همزة التسوية لا استفهام معها البتة. والتي بعد همزة ليست للتسوية يوجد[610] الاستفهام الحقيقي معها في بعض الصور. قلت: قد وقع للمصنف بعد هذا أن الهمزة إذا كانت للإنكار كانت بمنزلة[18/أ- د] النفي. والمتصلة لا تقع بعده، فعلم أن خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي مناف للمتصلة عنده انتهى. وأقول: ما وقع للمصنف بعد هذا لا يدل على[17/أ- م] أن خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى أي معنى كان مناف لـ(أم) المتصلة، وإنما يدل على أن خروجه إلى الإنكار الإبطالي منافٍ لها، وهو لا يقتضي أن خروجه إلى أي

604- عبارة (والتقدير: فإنما الكائنة للنفي... والمضروبية) هذه الأسطر السبعة ساقطة من (د).
605- وفيات الأعيان: 143/3.
606- كلمة (جهة) ساقطة من (ف). وينظر في ترجمة السهيلي: نكت الهميان: 187، الأعلام: 313/3.
607- ينظر: أمالي ابن الشجري: 406/1.
608- تحفة الغريب: 18/ب.
609- عبارة (يرد عليه النقض... الحقيقي) ساقطة من (ف).
610- في (ب) :(من حد) بدلا من (يوجد).

معنى كان منافٍ لها. والحق أن مراد المصنف أن الاستفهام معها على حقيقته في الجملة لا في جميع الصور، بدليل أنه سيحكي عن الزمخشري في قوله تعالى[611]: {أم كنتم شهداء}جواز كون (أم) متصلة، والهمزة فيه للإنكار التوبيخي، وقوله تعالى[612]{قل أتخذتم عند الله عهداً} جواز كون (أم) بمعنى أي الأمرين، والهمزة فيه للتقرير. ولم يتعقب واحداً منهما. قوله: **(وأم الأخرى تقع بين المفردين)** يعني المفردين اللذين يطلب تعيين أحدهما، سواء انضم إلى الأول ما يصير به كلاما مما ليس بمسؤول عنه، أو إلى الثاني. ولهذا قال: المفردين- بالتعريف-، وإن كان المناسب لقوله: وبين جملتين، التنكير. قال المصنف في أوضح المسالك: وتقع بين مفردين متوسطا بينهما ما لا يُسأل عنه نحو: {أأنتم أشد خلقا[613] أم السماء بناها} أو متأخراً عنهما نحو[614]: {وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون} انتهى. قوله: **(فقمت للطيف... إلخ)** الطيف هنا خيال المحبوبة الذي رآه في النوم. و المرتاع: الخائف. و أرقني: أسهرني. و أهي: بإسكان الهاء بعد الهمزة. وفي شرح التسهيل لمصنفه[615]: إن ذلك لم يجئ إلا في الشعر. و عادني: جائني. و الحلم- بضمتين وقد تسكن لامه- رؤيا النائم. قوله: **(وذلك على الأرجح في هي من أنها فاعل لمحذوف)** لأن الاستفهام عن الفعل أولى من الاستفهام عن الذات. قوله: **(لعمرك ما أدري... إلخ)** شعيث: بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة. قال ابن السيد في شرح الكامل: شعيب: بباء موحدة. وقال ابن سيده: شعيث: إما تصغير شعث أو شعث أو أشعث[616] تصغير ترخيم. ورواه بعضهم: شعيب، وهو تصحيف. و سهم: بفتح السين المهملة. و منقر: بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف وبالراء في آخره. قوله: **(والأصل: أشعيث بالهمزة في أوله والتنوين في آخره فحذفهما للضرورة)** في الشرح[617]: وأما أن الأصل:(شعيث) بالتنوين فممنوع، فقد قال السيرافي عند إنشاد هذا البيت: لا بدّ فيه من تقدير الألف؛ لأنه يهجو هذه القبيلة، يقول: لم تستقر على أب، لأن بعضاً يعزوها إلى منقر، وبعضاً يعزوها إلى سهم. قلت: فيحتمل أن يكون في البيت ممنوعاً من الصرف نظراً إلى أنه اسم القبيلة، فلا يكون حذف تنوينه

611- سورة البقرة/88.
612- في (د) و (ف): (وفي قوله تعالى) ثم عبارة (أم كنتم شهداء جواب... تعالى) ساقطة من (ب). والآية رقم 133 من سورة البقرة.
613- عبارة (قلت: قد وقع للمصنف بعد هذا... أشد خلقا) هذا المقطع موضوع في غير موضعه في (ف) حيث وُضع بعد آية{أأنتم أشد خلقا أم السماء) في الصفحة التالية. والآية رقم 27 من سورة النازعات.
614- سورة الأنبياء/109.
615- شرح التسهيل: 143/1.
616- (أو أشعث) ساقطة من (ف). وينظر: المحكم: 357/1.
617- تحفة الغريب: 19/أ.

ضرورة. والإخبار عنه بـ(ابن) لا يمنع إرادة التأنيث، لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين انتهى.

قوله: **(ومثله بيت زهير السابق)** في الشرح[618]: يريد أن بيت زهير الذي أنشده أوّلاً مثل البيت الذي أنشده آخراً من حيث وقوع (أم) فيه بين جملتين اسميتين. وهو معترض بأنها بحسب الظاهر إنما وقعت بين جملة اسمية ومفرد. فإن قلت: التقدير: أم هم نساء. قلت: هو ممكن، لكن يبقى النظر في تفريقه بين قوله تعالى[619]: {أأنتم أشد خلقاً أم السماء} وبين بيت زهير. فإن (أم) وقعت في كل منهما بين جملة ومفرد بحسب الظاهر، فتقدير جزءٍ[620] تتم به الجملة في البيت دون الآية تحكم انتهى. وأقول: لا تحكم؛ لأن ما بعد (أم) في البيت[18/أ- ف] يجب أن يكون جملة، لكونه معادلاً للمسؤول عنه بالهمزة الذي حقه في البيت أن يكون جملة، لكونه معمولاً في المحل لـ(أدري) الذي هو[18/ب- د] من أفعال القلوب التي تقع معانيها على مضمون الجمل بعد أخذها الفاعل وإن لم يكن معمولاً له في اللفظ لتعليقه عن العمل في لفظه بالهمزة. وأما الآية، فما بعد (أم) فيها مفرد لعدم ما يقتضي كونه جملة، ولا كون المسؤول عنه بالهمزة فيها كذلك حتى يلزم كون معادله جملة. فالسماء في الآية معطوفة على (أنتم)[621] و (أشد خلقاً) خبر غيره[622] مسؤول عنه فليتأمل. قوله: **(حتى جعله من النوع الأول)** الضمير المنصوب[623] يجعل عائداً إلى بيت زهير. والمراد بالنوع الأول: (أم) التي تتقدمها همزة التسوية. قوله: **(فإن قلت: فقد[624] قال ذو الرمة... إلخ)** هذا السؤال وجوابه لابن عصفور في شرح الجمل[625]. والرُّمّة- بضم الراء- قال في الصحاح[626]: هي قطعة من حبل بالية، والجمع: رمم و رمام. وبها سُمّي غيلان ذو الرمة. والمَدْرج- بفتح الميم- مصدر أو اسم مكان من درج إذا مشى. والمتروّح: اسم فاعل من تروّح بمعنى راح رواحاً نقيض غدا غدوّا[627]. والرواح أيضاً اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل. والزوجة: المنكوحة بعقد النكاح. ويقال لها زوج أيضاً، وهو الواقع في التنزيل[628]، كما يقال لبعلها. وجيرة- بكسر الجيم- جمع جار. و

618- تحفة الغريب: 19/أ.
619- سورة النازعات/27.
620- في (د): (خبر) بدلا من (جزء).
621- في (ب): (أأنتم) بزيادة همزة الاستفهام.
622- في (ب): (مميزه) بدلا من (غيره).
623- كلمة (المنصوب) ساقطة من (ف).
624- (فإن قلت فقد) ساقطة من (د).
625- عبارة (هذا السؤال وجوابه لابن عصفور في شرح الجمل) ساقطة من (د).
626- الصحاح: 1937/5.
627- في (د): (يغدو) بدلا من (غدوا).
628- عبارة (وهو واقع في التنزيل) زيادة من (ب) و (ف).

أكثبة- بالمثلثة[629]- جمع كثيب، وهو الرمل المجتمع، كالكوم. و الدهناء: موضع ببلاد تميم، يُمَدّ ويُقصَر، وهو في البيت مقصور. قوله: **(مسألة: إذا عطفت بعد الهمزة بـ(أو) فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياساً)** لأن ما يقتضيه (أو) منافٍ لما تقتضيه التسوية؛ لأن (أو) تقتضي أحد الشيئين أو الأشياء، والتسوية تقتضي نفس الشيئين أو الأشياء. قوله: **(وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: سواء كان كذا أو كذا. وهو[17/ب- م] نظير قولهم: يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا. والصواب العطف في الأول بـ(أم) وفي الثاني بالواو. وفي الصحاح: تقول: سواء عليّ قمت أو قعدت انتهى. ولم يذكر غير ذلك، وهو سهو. وفي الكامل للهذلي أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني:{أو لم تنذرهم} وهذا من الشذوذ بمكان)** جزم المصنف- رحمه الله- بعدم صواب قول الفقهاء، وبسهو صاحب الصحاح، وبشذوذ قراءة ابن محيصن، بناء على ما يقتضي القياس من عدم الفرق بين همزة التسوية وبينها بدون همزة. وعلى[630] قول الفارسي فإنه قال: لا يجوز (أو) بعد (سواء) فلا يقال: سواء علي قمت أو قعدت؛ لأنه يكون المعنى: سواء علي أحدهما، وذا لا يجوز؛ لأن التسوية تقتضي شيئين فصاعداً انتهى. لكن قال الرضي[631]: ويرد عليه أن معنى (أم) أيضاً أحد الشيئين أو الأشياء، فيكون معنى: سواء عليّ أقمت أم قعدت: سواء عليّ أيهما فعلت، أي: الذي فعلت من الأمرين... وهذا أيضاً ظاهر الفساد. وإنما لزمه ذلك في (أو) و (أم) لأنه جعل (سواء) خبراً مقدماً، ما بعده مبتدأ. والوجه أن (سواء) خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمران سواء. ثم بين الأمرين بقوله: أقمت أم قعدت. والجملة سادّة مسدّ جواب الشرط الذي لا شك في تضمين الفعل بعد (سواء) و (ما أبالي) معناه الا ترى إلى إفادة الماضي في مثله معنى المستقبل، وما ذاك إلا لتضمن[632] معنى الشرط انتهى. و[633]قال السيرافي في شرح الكتاب: وسواء إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت (أم) بعدها، كقولك: سواء علي أقمت أم قعدت. وإذا كان بعد (سواء) فعلان بغير استفهام، كان عطف أحدهما على الآخر بـ(أو) كقولك: سواء عليّ قمت أو قعدت[634] انتهى. وهو يقتضي

629- كلمة (بالمثلثة) زيادة من (ب) و (ف).
630- عبارة (ما يقتضي القياس من عدم الفرق... همزة وعلى) ساقطة من (د).
631- شرح الرضي: 413/4.
632- في (ب): (لتضمين).
633- عبارة (قال الرضي: ويرد عليه أن معنى أم... معنى الشرط انتهى و) هذه العبارة ساقطة من (د).
634- بعد كلمة (قعدت) توجد في (د) العبارة التالية: (قال فإذا قلت سواء علي قمت أو قعدت فتقديره إن قمت أو قعدت فهما علي سواء، وعلى هذا يكون سواء خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر).

صحة قول الفقهاء وصاحب الصحاح، وعدم شذوذ القراءة، أعني موافقتها للقياس. وفي الشرح[635]: ثم العجب من إيراد المصنف قول الفقهاء: (سواء كان كذا أو كذا) في المعطوف بعد همزة التسوية. وكذا ما في الصحاح والغرض أن لا همزة في شئ من[636] ذلك، وكأنه توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة (سواء) في أول جملتيها فقدر الهمزة إذ[637] لم تكن مذكورة، وتوصّل بذلك إلى تخطئة الفقهاء وغيرهم[638]. وأقول: لا نسلم أن المصنف أورد[18/ب- ف] قول الفقهاء وصاحب الصحاح على أنه من المعطوف بـ(أو) بعد همزة التسوية، بل إنما ذكره استطراداً بعد ذكر حكم المعطوف بعد همزة التسوية لمناسبة بينهما بناء على قول الفارسي كما قررناه. ونظير ذلك في الاستطراد ذكره قول الفقهاء: أقل الأمرين[19/أ- د] من كذا أوكذا[639]. لكن لما كان هذا بعيد المناسبة قال: وهو نظير قولهم أقل الأمرين من كذا أو كذا. وقد أجيب عن هذا بأن المبين ليس الأمرين حتى يمتنع العطف بـ(أو) وإنما المبين الأقل وهو أحدهما فجاز العطف. قوله: **(فتعطف[640] الأول بأو والثاني بأم)** إذ المراد: أحدهما أفضل من ابن الحنفية أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما. قوله[641]: **(وعند الكيسانية)** هم صنف من الروافض، وهم أصحاب المختار بن أبي عبيد أمير الكوفة من جهة عبد الله بن الزبير، كان يلقب بكيسان. وابن الحنفية هو محمد بن عليّ بن أبي طالب من امرأة منسوبة إلى حنيفة، وهو حنيفة بن الجشم[642] بن صعب بن عليّ بن بكر بن وائل، أبو حيّ من العرب. قوله: **(ولا يجوز أن تجيب بقولك الحسن أو بقولك الحسين)** قيل: هذا معارض لما أجازه من صحة الجواب بالتعيين؛ لأنه جواب وزيادة. وأقول: لا معارضة؛ لأن صحة الجواب بالتعيين في (أو) لأن المخاطب أتى بجوابها، لأن جوابها بأحدهما، وهو يصدق على المعين. وعدم صحته في (أم) لأنه لم يأت بجوابها، لأن جوابها بنفس ما قبلها، أو بنفس ما بعدها. وما قبلها فيما نحن فيه هو مجموع الحسن أو الحسين أفضل. وإنما عبّر عنه بـ(أحدهما) رَوْماً للاختصار، مع أنه[643] بمعناه. والحاصل أن كلمة (أحدهما) في جواب السؤال بـ(أو) نفس الجواب، فجاز أن لا يُذكر، ويقام المعين الذي صدقت عليه

635- تحفة الغريب: 20/أ.
636- كلمة (من) ساقطة من (ب).
637- في (ب): (إذا) بدلا من (إذ).
638- بعد كلمة (وغيرهم) توجد في (د) العبارة التالية: (وهذا مندفع بما مر انتهى).
639- في (ب): (من كذا و كذا) بالعطف بالواو.
640- في (ب): (فيعطف).
641- في (ف): (وأقول).
642- في (ف): (الجفم) بالميم.
643- في (ب) و (ف): (لأنه) بدلا من (مع أنه).

مقامها لدلالته عليها. وفي جواب السؤال[644] بـ(أم) كما في مثالنا نائبة عن الجواب، فلا يجوز أن لا يذكر ويقام المعين الذي صدقت عليه مقامها؛ لأن النائب لا يُناب عنه، ولأن المعين الذي صدقت عليه كلمة (أحدهما) لو كان جواباً في مثالنا لكان جواباً لما لم يسأل عنه، إذ السؤال في مثالنا بـ(أم) وهو جواب للسؤال بـ(أو) وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله: لأنه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحنفية. قوله: **(وفيه بحث كما مرّ)** أشار بهذا إلى قوله في الألف المفردة: ولك أن تقول لا حاجة إلى تقدير معادل في البيت لصحة قولك: لا أدري هل طلابها رشد، وامتناع أن يؤتى لـ(هل)[645] بمعادل[646]. قوله: **(إذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه)** في الشرح[647]: يرد عليه قوله تعالى[648]: {والذين تبوؤا الدار والإيمان} فإن المعطوف محذوف، والتقدير: وألفوا الإيمان. ولعل مراده حذف المعطوف وماله من متعلق إن كان، فلا يرد شئ من ذلك انتهى. وأقول: يمكن أن يقال أيضاً: مراده بالعاطف ما ليس بواو، لما اشتهر من أن الواو انفردت من حروف العطف بأنها تعطف العامل المحذوف الذي بقي معموله كما في الآية. قوله: **(وإنما المعطوف جملة(أنا خير) ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل: أم تبصرون. ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية، والسبب[18/أ- م] مقام المسبب؛ لأنهم إذا قالوا له: أنت خير. كانوا عنده بصراء. وهذا معنى كلام سيبويه)** في الشرح: هذا مأخوذ من كلام الزمخشري... لكن كلام المصنف ظاهر في اتصال (أم)، وكلام الزمخشري نص فيه. وكلاهما مخالف لكلام سيبويه، فإنه قال في الكتاب: هذا باب أم منقطعة، وذلك قولك: أعمرو عندك أم عندك زيد، فهذا ليس بمنزلة: أيهما عندك، ألا ترى أنك لو قلت: أيهما عندك عندك[649]، لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد. ويدلك على أن الآخر منقطع عن الأول قول الرجل: إنها لإبل. ثم يقول: أم شاء يا قوم. فكما جاءت (أم) ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجئ بعد الاستفهام، وذلك أنه حين قال: أعمرو عندك، فقد ظن أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد أن استغنى كلامه. وكذلك أيضاً: إنها لإبل أم شاء، إنما أدركه الشك بعد مُضِيّ كلامه على اليقين، ثم قال ومثل ذلك[650]: {وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا[19/أ- ف] تبصرون أم أنا خير من هذا الذي هو مهين}كأن فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء، فقوله: أم أنا خير من هذا[651]

[644]- عبارة (بـأو نفس الجواب فجاز... وفي جواب السؤال) ساقطة من (ف).
[645]- في (ب): (لها) بدلا من (لهل).
[646]- عبارة (قوله: فيعطف الأول بأو والثاني بأم... بمعادل) هذا المقطع المكون من عشرين سطرا ساقط من (د).
[647]- تحفة الغريب: 20/أ.
[648]- سورة الحشر/9.
[649]- كلمة (عندك) ساقطة من (ف). وينظر: تحفة الغريب: 20/ب.
[650]- سورة الزخرف/51.

مهين}كأن فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء، فقوله: أم أنا خير من هذا[651] بمنزلة: أم أنتم بصراء؛ لأنهم لو قالوا: أنت خير منه، كان بمنزلة قولهم: نحن بصراء. فكذلك: أم أنا خير، بمنزلة: أم أنتم بصراء[652]. ثم قال: ومن ذلك: أزيد عندك أم لا. كأنه حين قال: أزيد عندك، كان يظن أنه عنده، ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال: أم لا. فأنت تراه قد حكم بأن (أم) في الآية منقطعة، وقرر انقطاعها بما رأيت، فكيف يحكم[653] بأن ما ذكره المصنف[654] هو معنى كلام سيبويه مع القول بأن (أم) متصلة، انتهى ما في الشرح. وأقول: إنما يرد هذا لو كانت الإشارة في قول المصنف: (وهذا معنى كلام سيبويه)[655] إلى مجموع ما تقدّم من أن (أم) متصلة عاطفة، وأن ما بعدها قائم مقام المعادل لها، وهو ممنوع. وإنما الإشارة فيه إلى القريب وهو إقامة (أنا خير) مقام (تبصرون) وأنهم إذا قالوا: أنت خير، كانوا عنده بصراء. وهذا المعنى في كلام سيبويه كما ذكرناه. ويدل على أن الإشارة في كلامه إلى إقامة (أنا خير) مقام (تبصرون) تصريحه[656] في حرف (بلى[657]) بأن سيبويه امتنع من جعل (أم) متصلة في قوله تعالى {أفلا تبصرون أم أنا خير}. قوله: **(فإن قلت: فإنهم يقولون: أتفعل هذا أم لا. والأصل: أم لا تفعل)** هذا السؤال وارد على قوله: لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه. قوله: **(قلت: إنما وقع الحذف بعد(لا) ولم يقع بعد العاطف، وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيراً وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل، فكأن الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها)** في الشرح[658]: لو منع المصنف كون[19/ب- د] المعطوف محذوفاً في هذا المثال لاستغنى عن هذا الاعتذار- يعني عن قوله: وأحرف الجواب...إلىآخره - وذلك لأن المعطوف هنا مجموع (لا تفعل) وهذا المجموع لم يحذف، وإنما حذف بعضه، والكلام في الأول لا في الثاني فيتجه على المصنف مؤاخذة من جهة تسليمه للسائل أن المعطوف حذف. وليس كذلك على أن ظاهر كلامه في المثال المذكور أن (أم) متصلة، ولذلك[659] جعلها عاطفة، وإلا فالمنقطعة غير عاطفة كما صرح به المغاربة. وسيبويه يرى أنها في مثل هذا التركيب منقطعة كما مرّ قريباً انتهى.

651- عبارة (الذي هو مهين، كأن فرعون قال: أفلا تبصرون... خير من هذا) زيادة من (د) و (ف).
652- عبارة (لأنهم لو قالوا: أنت خير منه... بصراء) ساقطة من (ف).
653- كلمة (يحكم) ساقطة من (ف).
654- بعد كلمة (المصنف) توجد كلمة (ابن هشام) في (ف).
655- عبارة (مع القول بأن أم متصلة... سيبويه) ساقطة من (ف).
656- في (ب): (بصريحه) بالباء.
657- في (ب): (بل).
658- تحفة الغريب: 21/أ.
659- في (ف): (كذلك).

وأقول: إن حاصل جواب المصنف: لا نسلم أن المحذوف هنا جميع المعطوف الذي كلامنا فيه، وإنما المحذوف هنا بعض من المعطوف أقيم مقامه البعض الباقي، فنبه[660] على أن المحذوف بعض المعطوف بقوله: إنما وقع الحذف بعد (لا) ولم يقع بعد العاطف، ونبه على أن البعض المحذوف أقيم مقامه البعض الباقي بقوله: وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيراً، وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل، فكأن الجملة مذكورة فليتأمل. قوله: **(الثاني أن تكون منقطعة)** سُمّيت بذلك لأن الكلام معها على كلامين، بخلاف المتصلة فإنها مع الهمزة التي قبلها كـ(أي) وجواب المنقطعة (لا) أو (نعم) لأنه استفهام مستأنف. قوله[661]: **(وهي ثلاثة أنواع)** في الشرح[662]: هذا الحصر في الثلاثة منقوض بمثال سيبويه: أعمرو عندك أم عندك زيد؛ فإن (أم) فيه منقطعة مع أنه ليس شيئاً من تلك الأنواع الثلاثة. وأقول: لا نقض، فإن مثال سيبويه داخل في النوع الثاني،لأن (أل) في قوله (مسبوقة بهمزة لغير الاستفهام) للعهد، والمعهود هو الاستفهام المذكور في (أم) المتصلة، وذلك الاستفهام هو الذي للتسوية، والذي يطلب به وبـ(أم) التعيين. والهمزة في مثال سيبويه ليست لواحد منهما كما عرفت فيما نقلناه عنه. قوله: **(ومسبوقة باستفهام بغير[18/ب- م] الهمزة)** أطلق المصنف المسبوقة بغير الهمزة، وهو مقيد كما[663] قال الرضي: فإن كان بـ(هل) جاز كما مثّل، وإن كان باسم استفهام، فإن كان ما بعد (أم) داخلاً في عموم ذلك الاسم نحو: من عندك أم عندك عمرو. أوفي[664] عموم الحكم المنسوب إليه نحو: أين زيد أم عندك عمرو. ولم يجز لأن معنى (أم) مع ما بعدها في الموضعين مستفاد مما قبلها. وإن كان ما بعد (أم) غير داخل في عموم ذلك الاسم نحو: من عندك أم عندك[665] حمار. ولا[666] داخلا في عموم الحكم المنسوب إليه نحو: من عندك أم ضربك عمرو. و: من تضرب أم من تشتم. جاز[667]. قوله: **(ومعنى أم المنقطعة الذي[668] لا يفارقها الإضراب)** هكذا وقع في بعض النسخ. ووجهه أن المنقطعة مجرور صفة[19/ب- ف](أم) والذي لا

660- في (ف): (ففيه) بدلا من (فنبه).
661- عبارة (سميت بذلك لأن الكلام... قوله) ساقطة من (د).
662- تحفة الغريب: 21/أ.
663- كلمة (كما) ساقطة من (ف).
664- في (ب): (وفي) بدلا من (أو في).- وينظر: شرح الرضي: 404/4، 405. وما نقله الشارح بالمعنى.
665- بعد كلمة (عندك) توجد في (ف) العبارة التالية:(في نحو: من عندك أم عندك الحكم المنسوب إليه نحو: أين زيد أم عندك عمرو لم يجز لأن معنى أم).
666- في (ب): (فلا).
667- عبارة (قوله:ومسبوقة باستفهام بغير... جاز) ساقطة من (د).
668- في (د): (التي).

يفارقها في محل رفع صفة معنى، والإضراب خبره. وفي بعضها (التي) بدل (الذي) وهي كالأولى إلا أن هذه اعتبر فيها اكتساب المضاف، وهو معنى من المضاف إليه وهو (أم) التأنيث، فأنث صفته. و في بعضها: (ومعنى أم المنقطعة لا يفارقها الإضراب) ووجهه أن (لا يفارقها) حال من المبتدأ، أعني معنى متوسطة بينه وبين خبره على قول من يجيز ذلك[669]، أو حال من المضاف إليه، أعني (أم) أو من ضميره المستتر في المنقطعة. قوله: **(كذبتك عينك... إلخ)** واسط: بلد بالعراق اختطه الحجاج. والغلس: ظلمة آخر الليل. و الرباب- بفتح الراء وبموحدتين- السحاب الأبيض، واسم امرأة. ولغير أبي عبيدة أن يقول: (أم) في البيت منقطعة، ومعناها الإضراب مع الاستفهام. أو يقول: متصلة والهمزة قبلها محذوفة. قوله: **(والذي يظهر قولهم إذ المعنى في نحو{أم جعلوا لله شركاء} ليس على الاستفهام)** لقائل أن يقول: إن أراد مطلق الاستفهام حقيقياً كان أو غيره كما هو الموافق لجعله (أم) في هذه الآية فيما سبق لمجرد الإضراب فهو ممنوع، بل الآية على معنى الاستفهام التوبيخي. قال صاحب الكشاف[670]: {أم جعلوا}: بل أجعلوا. ومعنى الهمزة الإنكار. وإن أراد الاستفهام الحقيقي فنفيه عن الآية لا يضر البصريين؛ لأنهم أرادوا بمعنى الهمزة أعمّ من الحقيقي وغيره. فإن[671] قلت: لعل مراد البصريين عند المصنف بمعنى الهمزة معناها الحقيقي. قلت[672]: لو كان كذلك لم يلزمهم بالتأكيد في نحو[673]: {أم هل تستوي الظلمات والنور} لأن الاستفهام فيه ليس بحقيقي. قوله: **(ولأنه يلزم البصريين دعوى التأكيد في نحو {أم هل تستوي الظلمات})**[674] في الشرح[675]: التحقيق أن أهل البلدين متفقون على أن (أم) تجئ للإضراب. وإنما الخلاف في تسميتها حينئذ منقطعة، فهو أمر لفظي، وقد صرح[20/أ- د] به[676] التفتازاني في حاشية الكشاف بأن (أم) الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الإضراب بمعنى (بل) وليست متصلة ولا منقطعة. فحينئذ لا يرد على البصريين شئ مما قاله المصنف انتهى. وأقول: لو كان الأمر كما في الشرح لزادوا في أوجه (أم) على القول بأنها لا تسمى حينئذٍ منقطعة وجهاً خامساً، وهو أن تكون حرف إضراب[677].

669- عبارة (على قول من يجيز ذلك) ساقطة من (د).
670- الكشاف: 284/2.
671- في (ف): (قال) بدلا من (فإن).
672- في (ف): (قوله).
673- سورة الرعد/16.
674- عبارة (والنور لأن الاستفهام فيه... الظلمات) ساقطة من (ف).
675- تحفة الغريب: 21/ب.
676- كلمة (به) ساقطة من (د). ولم أعثر على نقل التفتازاني الذي أشار إليه المصنف.
677- عبارة (وأقول: لو كان الأمر كما ... إضراب) ساقطة من (د).

قوله: **(فرده عليه الأصمعي وقال إنه بالنصب)** يُحتمل أن الأصمعي إنما ردّه لأجل الرواية لا لأجل الإعراب. والأصمعي هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، صاحب اللغة والأخبار. سمع من ابن عون وقرة وشعبة، وروى عنه أبو عبيد وأبو حاتم السجستاني والرياشي والصاغاني وغيرهم. قال الشافعي: ما عبّر أحد عن العرب بأحسن من عبارة الأصمعي. وقال الأصمعي: أحفظ ستة عشر ألف أرجوزة. توفي سنة خمس عشرة، وقيل: سبع عشرة، وقيل: ست عشرة ومائتين في عشر التسعين. قوله: **(لأن رنمانها للبو)** الرّنمان- بكسر الراء وإسكان الهمزة- مصدر رنمت الناقة على ولدها إذا عطفت عليه، والبوّ: جلد حوار محشوّ على صورته. قوله: **(لأن في رفعه إخلاء (تعطي) من مفعوله لفظاً وتقديراً)** في الشرح[678]: قد يلتزم ولا محذور فيه؛ لأن الفعل المتعدي قد يكون الغرض منه إثباته لفاعله أو نفيه عنه فقط فينزل منزلة اللازم، ولا يقدّر له مفعول... ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون الضمير من قوله (به) عائداً على (ما) لا على البوّ، وبه يتعلق بـ(تعطي) على أنه مضمّن معنى (تجود) فلا يكون مخلى من مفعوله[679] مع رفع رنمان انتهى. وأقول: فيه إشعار بجواز عود الضمير من (به) على البوّ دون (ما) وفيه نظر؛ لأنه يلزم خلوّ الصلة من ضمير يعود على الموصول. نعم لو كانت (ما) مصدرية جاز ذلك على أن كلام ابن الشجري إنما هو على الظاهر، وهو أن يراد بـ(تعطي) معناه من غير تضمين[680]. وفي حاشية المطول[681]: و (رنمان) يروى مرفوعاً بدلا من (ما)، ومجروراً بدلاً من الضمير المجرور في (به)، ومنصوباً على أنه مفعول (تعطي)، وعلى الأولين ضمّن (تعطي) معنى (تسمح). قوله: **(والجر أقرب إلى الصواب قليلاً)** لصيرورة الرنمان الذي هو عطيتها معمولاً لـ(تعطي) بواسطة إبداله من الضمير الذي هو معموله بواسطة حرف الجر. وفي[19/أ- م] التعليق: لأنه غير محتاج إلى تقدير محذوف بخلاف الرفع فإنه عنده يفتقر إلى[20/أ- ف] تقدير الرابط. وأقول: الضمير المجرور عائد إلى (ما) فما يحتاج إليه الرنمان من الربط على تقدير الإ بدال من (ما) يحتاج إليه على تقدير الإبدال من الضمير. قوله: **(وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه)** في الشرح[682]: هذا مبني

678- تحفة الغريب: 21/ب.
679- في (ب) و (د): (مفعول).
680- عبارة (على أن كلام ابن الشجري... تضمين) ساقطة من (د).
681- حاشية السيد على المطول: 235.
682- تحفة الغريب: 21/ب.

على أنه بدل بعض أو اشتمال. ولا يتعين ذلك، بل يجوز أن يكون بدل كل، فلا يحتاج إلى رابط انتهى. فإن قلت: يتعين أنه بدل اشتمال لأن الباء في (به) للاستعانة بناءً على ما هو الظاهر من عدم تضمين (تعطي)[683] والضمير فيه عائد إلى (ما) والذي تعطي العلوق مستعينة به هو أنفها فيكون إبدال الرئمان من (ما) بدل اشتمال. قلت: فلا يفتقر الرفع وحده حينئذ إلى الاحتياج إلى الضمير، بل يشاركه في ذلك الجرّ على البدل من الضمير؛ لأنه عائد إلى (ما). قوله: **(ما تنقم الحرب العوان... إلخ)** قد يظن أن في هذه الأبيات العيب المُسَمّى في علم القافية بالإكفاء، وهو اختلاف حرف الرويّ بما يقاربه في المخرج، وليس كذلك؛ لأن الروي فيها هو الياء ولم يختلف. و تنقم- بكسر القاف وفتحها-: تكره. والحرب[684] العوان: التي قوتل فيها مرة بعد مرة. والبازل: من بزل البعير إذا انشق نابه، وذلك في السنة التاسعة وربما بزل في الثامنة. قوله: **(لمثل هذه المقطعات والخرافات)** بتخفيف الراء[685]. المقطعات: جمع مقطعة وهو[686] ما نقص عن عشرة أبيات، ويقال لها أيضاً مقطوع. والخرافات- بتخفيف الراء-: الأباطيل والأكاذيب، جمع خرافة، وفي الصحاح[687]: وخرافة اسم رجل من عُذرة استهوته الجن وكان يحدّث بما رأى فكذبوه وقالوا[20/ب- د] حديث خرافة، ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: وخرافة حقّ. والراء فيه خفيفة، ولا تدخله الألف واللام لأنه معرفة علم، إلا أن تريد الخرافات الموضوعة من حديث الليل انتهى. قوله: **(لحصول العلم بكون أحدهما)** يعني بوجود أحدهما معيناً وهو الافتراء. وهذا تعليل لكون الاستفهام تقديرياً. وفي بعض نسخ الكشاف: لحصول العلم بكون آخرهما بالخاء المعجمة والراء، وهو ظاهر. قوله: **(أحاد أم سداس... إلخ)** هذا البيت مطلع قصيدة للمتنبي[688]. المنوطة: المعلقة. والتناد: مصدر تنادوا إذا نادى بعضهم بعضاً، وأصله التنادي بالياء، حذفت لدلالة الكسرة عليها. قوله: **(أيا شجر الخابور... إلخ)** هذا البيت لليلى بنت طريف الخارجية ترثي أخاها، وبعده[689]:

فتى لا يحب الزاد إلا من التقى

683- عبارة (بناء على ما هو الظاهر من عدم تضمين تعطي) ساقطة من (د).
684- في (ف): (الجواب) بدلا من (الحرب).
685- عبارة (تخفيف الراء) زيادة من (ب) و (ف).
686- في (د) و (ف): (وهي).
687- الصحاح: 1349/4.
688- ديوان المتنبي (بشرح البرقوقي): 74/2. والبيت بتمامه: أحاد أم سداس في أحاد ليبلتنا المنوطة بالتنادي
689- ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي: 148/1، شرح أبيات المغني للبغدادي: 274/1.

ولا المال إلا مـن قنـا وسيـوف

وفي الصحاح[690]: الخابور- بالمعجمة- موضع من بلاد الشام. قوله: **(ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو لييلتنا تقديماً واجباً)** قال ابن الصائغ: هلا جعل كل شئ في موضعه فأعرب (أحاداً) مبتدأ و (لييلتنا) خبره. وسوّغ الابتداء بالنكرة الاستفهام المقدر والعطف عليها. وهذه طريقة سيبويه في نحو[691]: من أبوك، و: كيف حالك. وأقول: إنما لم يجعله كذلك لأن طريقة سيبويه[692] إنما في[693] اسم استفهام نكرة بعده معرفة، لا في اسم نكرة قبله همزة استفهام مقدّرة وبعده معرفة. ولو سُلم فالغرض الإخبار عن ليلته لا الإخبار عن واحدة أو ست في واحدة[694]. قوله: **(ثم نظر إلى طولها فشك)** تقدم أن (أم) المنقطعة تكون لمجرد الإضراب، وتكون له مع الاستفهام. وبيت المتنبي على تقدير انقطاع (أم) يحتمل الأمرين، فأشار إلى الأول بقوله ثم نظر إلى طولها فشك، يعني في أنها واحدة فجزم بأنها ست ليالٍ في ليلة فأضرب، يعني عن إخباره بأنها واحدة إضراباً مجرداً عن الاستفهام. وأشار إلى الثاني بقوله: أو شك هل هي ست في ليلة أم لا. فأضرب، يعني عن إخباره بأنها واحدة. واستفهم، يعني عن أنها ست في ليلة. فالاحتمالان اشتركا في الإخبار بأن ليلته واحدة وفي الشك بعد ذلك الإخبار، وافترقا بأنه في الاحتمال الأول حصل له بعد ذلك الشك جزم بأنها ست في واحدة فأضرب عما أخبر به أولاً وأخبر بما جزم به ثانياً. وفي الاحتمال الثاني لم يحصل له بعد ذلك الشك، أعني شكه في أنها ست في واحدة جزمٌ بشئ فأضرب عما أخبر به أولاً، واستفهم عما شك فيه ثانياً[695]. قوله: **(وعلى هذا فلا همزة مقدرة)** يعني على تقدير كون (أم) منقطعة سواء كانت لمجرد الإضراب أو له مع[20/ب- ف] الاستفهام لا همزة مقدرة قبلها؛ لأن (أم) المنقطعة تأتي مسبوقة بالخبر. قوله: **(ومن الاعتراض بجملة أم هي سداس)** فإن قلت: لم لا يكون المبتدأ المذكور لـ(سداس)، والمحذوف لـ(أحاد)، وحينئذ فلا اعتراض. قلت: لأن الحذف من[696] الثاني لدلالة الأول[697] أكثر من الحذف من الأول لدلالة الثاني. وقد ترجم المصنف في الباب الخامس في

690- الصحاح: 642/2.
691- في (ف): (إنما هي في نحو).
692- عبارة (إنما لم يجعله كذلك لأن طريقة سيبويه) ساقطة من (ف).
693- في (ف): (إنما هي في).
694- عبارة: (في واحدة) مكررة في (م).
695- عبارة: (فأضرب يعني عن إخباره بأنها واحدة... شك فيه ثانيا) هذه الفقرة غير واضحة ومرتبكة ارتباكا شديدا في (ف).
696- كلمة (من) ساقطة من (د).
697- بعد كلمة (الأول) توجد في (د) عبارة: (ولو كانت أوليته تقديرية).

الخاتمة لذلك فقال[698]: إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى. قوله: **(ومن الإخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة)** قال ابن الصائغ: في عبارته[19/ب- م] خلل حيث قال: إخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة. وإنما هو إخبار عن ليلته بأنها ليلة واحدة. وقوله: لا فائدة فيه. ممنوع؛ لأن معنى ليلة واحدة عكس القسم الذي انتقل إليه انتهى. وفي التعليق: إنما أخبر عن ليلته بأنها واحدة، والإخبار صحيح باعتبار أنها لم تزد. قوله: **(استعمال أحاد وسداس بمعنى واحد وست)** في الشرح[699]: يحتمل أن المتنبي قصد التقسيم. والمعنى الإخبار عن ليلة فراقه للأحبة بأنها منقسمة إلى واحدة واحدة، أي أن كل جزء[21/أ- د] من أجزائها بمثابة ليلة واحدة، ثم رأى أنها أطول من ذلك فأضرب واستفهم: هل هي باعتبار الأجزاء منقسمة إلى ست ست في كل واحد من أجزاء الليلة. هذا إن جعلت (أم) منقطعة، وإن جعلت متصلة فالمعنى طلب التعيين لأحد هذين الأمرين، فلم يخرج العدد المعدول عن استعماله في معناه انتهى. قوله: **(واستعمال سداس وأكثرهم يأباها)** في الشرح[700]: مثل هذا لا يعد لحناً؛ لأنه ليس بخارج عن كلام العرب بناءً على ما نقله كثيرون من الأئمة، ولو كانت مخالفة الأكثرين لحناً لزم أن يلحن كثير من العلماء الذاهبين إلى ما لم يقل به غير القليل انتهى. وأقول: إنما سمى المصنف هذا لحناً في قوله (لحنات) على سبيل التغليب لوقوعه مع لحنتين، لا لأنه لحنٌ حقيقة. قوله: **(ساعدة بن جؤية)** ساعدة في الأصل اسم للأسد. وجُؤيّة- بضم الجيم وفتح الهمزة وتشديد المثناة التحتية- اسم أمّ هذا الشاعر، وهو في الأصل تصغير جؤوة، قال في الصحاح: و الجؤوة[701] مثال الجعوة: لون من ألوان الخيل والإبل، وهي حمرة تضرب إلى السواد. قوله: **(ذاك خليلي... إلخ)** ذو عند أهل هذه اللغة موصول بمعنى الذي. والسَّلِمة- بفتح السين وكسر اللام- واحدة السّلام- بكسر السين- وهي الحجارة. قوله: **(وفي الحديث ليس من ام بر ام صيام في ام سفر)** أخرج هذا الحديث أحمد في مسنده، والطبراني في الكبير من حديث كعب بن عاصم، ورجاله رجال الصحيح[702]. قال الأزهري: والوجه أن لا يثبت الألف في الكتابة؛ لأنها ميم جعلت كالألف واللام.

698- مغني اللبيب: 619/2.
699- تحفة الغريب: 22/ب.
700- تحفة الغريب: 22/ب.
701- عبارة (قال في الصحاح: والجؤوة) ساقطة من (د). وينظر: الصحاح: 297/6
702- في (ب): (الصحاح).

(أل)

قوله: **(أحدها أن يكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه)** في حاشية التفتازاني: وظاهر كلامه- يعني الزمخشري- بل صريحه في المفصل أن اللام في الذي حرف تعريف وأن اللام التي[703] تعد من الموصولات هي تلك اللام التي كانت في الذي إلا إنها تعد اسماً لا حرفاً؛ لأنها بمنزلة الذي لكونه تخفيفاً له[704]. والجمهور على أن اللام التي هي من الموصولات ليست منقوصة الذي، بل اسم موضوع برأسه، ألزم[705] دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف، وظهر إعرابه في ذلك الاسم فهو اسم في صورة الحرف، وصلته فعل في صورة الاسم. قوله: **(وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين)** في الشرح[706]: هذا إذا لم تكن للعهد أما إذا كانت له كما في قولك: جاءني ضارب فأكرمت الضارب، فلا خلاف في حرفيتها على ما صرح به الرضي. وأقول: وهذا أيضاً إذا لم يكن اسم الفاعل والمفعول بمعنى الثبوت كالمؤمن والصائغ[707]، بل كان بمعنى الحدوث كما يشير إليه قوله قبلُ: والصفات المشبهة. وليس بشئ؛ لأن الصفات المشبهة للثبوت، فلا يؤول بالفعل. وقد[708] صرح بذلك التفتازاني في المطول، وقال[709]: إن كلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع. قوله: **(وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريف)** في التعليق: أما دخولها على الجملة فظاهر في الدلالة على أنها ليست حرف تعريف؛ لأنه لا يدخل إلا على اسم مفرد. وأما دخولها على الظرف، فلا يمنع كونها حرف تعريف. ويحتمل أن يقال[21/أ- ف]: مراده بالظرف المضاف الواقع في الشاهد الذي أنشده، فيمتنع حينئذ كونها أداة تعريف لامتناع مجامعتها للمضاف انتهى. وأقول: بل المراد بالظرف في قوله:(وربما وصلت بظرف) الظرف التام الذي بمعنى الجملة، ودخولها عليه يمنع كونها حرف تعريف، كما يمنع ذلك دخولها على الجملة. قوله: **(صوت الحمار اليجدع)** هذا بعض[710] بيت، وهو:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا

703- كلمة (التي) ساقطة من (ف). ولم أجد في حاشية التفتازاني على الكشاف ما نقله عنه المصنف.
704- كلمة (له) ساقطة من (ب).
705- في (د): (التزم) بدلا من (ألزم).
706- تحفة الغريب: 23/أ.
707- في (ب): (الصانع) بدلا من (الصائغ).
708- عبارة (كما يشير إليه قوله قبل... بالفعل وقد) ساقطة من (د).
709- المطول: 229.
710- في (د): (صدر) بدلا من (صدر). والبيت لذي الخرق الطهوي، كما أشار المصنف عند نقله عن الصحاح بعد ذلك بسطرين، وينظر البيت في: كتاب اللامات للزجاجي: 35، رصف المباني للمالقي: 163، الإنصاف للأنباري: 151/1.

إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

والخنا- بالمعجمة والنون والقصر-: اللفظ القبيح. والنطق: التكلم بالحروف المفهمة، والمراد به هنا خروج الصوت من فم الحيوان. وفي الصحاح: حمار مجدع[711]: مقطوع الأذن، وأما قول ذي الخرق الطهوي:

أتاني كـلام الثعلبي بن ديسـق

ففـي أي هـذا ويـلـه يتنـزع

يقـول الخنـا وأبغض العجم ناطقا

إلى ربنا[712] صوت الحمار[20/أ- م]اليجدع

[21/ب- د]فإن الأخفش يقول[713]: أراد الذي يجدع كما يقول: هو اليضربك، يريد الذي يضربك. وقال ابن السراج[714]: لما احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلا وهو من أقبح ضرورات الشعر انتهى. وابن ديسق: فارس مشهور من فرسان العرب في الجاهلية. ويقال: تنزع إليه بالشر ونزع بمعنى، ورجل نزع، أي سريع إلى الشر والغضب. وفي الشرح: ويجدع- بالدال المهملة- من قولك[715]: جدعته أي سجنته. وذلك أن الحمار إذا حُبس كثر تصويته. وأما إذا جُعل من الجدع الذي هو قطع الأنف أو الأذن أو الشفة فلا يظهر له معنى. قوله: **(خلافا للأخفش وابن مالك في الأخير)** فإنهما أجازا دخول (أل) الاسمية في السعة على المضارع، ولم يقصرا ذلك على الشعر. وبنى ابن مالك ذلك على أن الضرورة مالا مندوحة للشاعر عنه، وللشاعر هنا مندوحة بأن يقول: صوت حمار يجدع[716]. وفي الشرح[717]: وهذا يفضي إلى عدم تحقق الضرورة دائما أو غالبا؛ لأن الشعراء قادرون على تغيير التراكيب، والإتيان بالأساليب... والمختار في تفسير الضرورة عندهم: ما لم يرد إلا في الشعر. وذلك أعم من أن يكون للشاعر عنه مندوحة أولا انتهى. والأخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، الإمام النحوي البصري ذو التصانيف الجليلة، وهو الأخفش الأوسط، أخذ النحو عن سيبويه، وكان أكبر منه سناً، وزاد في العروض بحر

711- في (ب): (يجدع)، وينظر: الصحاح: 1194/3.
712- في (ب): (ربه) بدلا من (ربنا).
713- لم أقف على قول الأخفش في أي من المصادر النحوية أو غيرها.
714- ينظر قول ابن السراج في لسان العرب (جدع)، وقد ترجم المصنف لابن السراج في ص: 197.
715- في (ف): (قوله) بدلا من (قولك).
716- في (ب): (لجدع). وينظر قول ابن مالك في: شرح الكافية الشافية له:300/1، شرح التسهيل له: 202/1.
717- تحفة الغريب: 24/أ.

المتدارك. وكانت وفاته سنة خمس عشرة ومائتين، وقيل: سنة إحدى وعشرين ومائتين[718]. والأخفش هو الصغير العينين مع سوء بصرهما. والأخافشة ثلاثة، هذا والأخفش الأكبر، وهو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد[719]، أخذ عنه سيبويه وأبو عبيدة، والثالث الأخفش الأصغر، وهو علي بن سليمان بن الفضل، روى عنه المبرد[720] وثعلب[721] وغيرهما، ولم يكن متسعاً في علم النحو ولا صنف فيه، وتوفي[722] سنة خمس عشرة وقيل ست عشرة وثلثمائة، فجأة ببغداد. وابن مالك هو الامام الجليل أبوعبدالله الطائي، ولد بجيان من الأندلس وقدم دمشق و تصدر بها لإقراء العربية وقدم حلب أيضاً، وتصدر بها[723] واشتغل بفقه الشافعي، وكان كثير العبادة حسن الصمت، أخذ عنه جماعة منهم النووي، ولد سنة إحدى وستمائة وقيل سنة ستمائة، وتوفي بدمشق ليلة الأربعاء[724] ثاني عشر شعبان سنة احدى وسبعين وستمائة. قوله: **(وعبرة هذه أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها)** في التعليق: وقد يورد عليه قوله تعالى[725]: {وليس الذكر كالأنثى} فإن (أل) في الأنثى للعهد الذكري، ولا يصح حلول الضمير محلها مع مدخولها إذ يمتنع أن يقال: كـ(هي) على الفصيح. وجوابه أن امتناع ذلك بخصوصية كون الجار كافاً، وإلا فلا مانع من سدّ الضمير لو جُرّ بغير الكاف[726] فقيل: مثلها. قوله **(وفيه نظر لأنك تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكر)** قال ابن الصائغ: النقض بـ(لا تشتم الرجل) أخذه من كلام ابن مالك في شرح الكافية ثم قال: ولعل ابن عصفور قصد بـ(أل) التي للحضور ما يكون معها لفظ دال على الحضور، نحو اسم الإشارة ولفظ النداء ولفظ المفاجأة ومادة اللفظ في الآن. قوله: **(ولان التي بعد**[21/ب- ف] **إذا ليست لتعريف شئ حاضر حالة التكلم)** قال ابن الصائغ: وجوابه أن الحضور فيه محكي نظير الحضور في اسم الإشارة في[727]: {هذا من شيعته وهذا من عدوه} انتهى. وأقول: كيف يكون هذا جواباً للمصنف وهو لم ينف الحضور مطلقاً، وإنما نفى الحضور حالة التكلم[728].

---

[718]- ينظر في ترجمة الأخفش: مراتب النحويين لأبي الطيب: 111، أخبار النحويين البصريين: 66، إنباه الرواة للقفطي: 36/2.
[719]- في (ف): (عبد الحميد).
[720]- هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ترجم له المصنف في ص: 104.
[721]- هو أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، أحد أئمة الكوفيين في النحو واللغة، وله مؤلفات كثيرة من أشهرها: كتاب الفصيح، وقواعد الشعر، توفي سنة 904/291. ينظر في ترجمته: إنباه الرواة: 173/1، وبغية الوعاة: 396/1، والأعلام: 267/1.
[722]- في (ف): (في) بغير الواو.
[723]- عبارة (وتصدر بها) ساقطة من (ف).
[724]- في (ب): (الأربع).
[725]- سورة آل عمران/36. وينظر: التعليق للدماميني على مغني اللبيب: 106.
[726]- في (ب): (الكاف) بالتعريف.
[727]- سورة القصص/15.
[728]- عبارة (وأقول كيف يكون... التكلم) ساقطة من (د).

قوله: **(ولأن الصحيح في الداخلة على الآن أنها زائدة)** في الشرح[729]: يحتمل أن يكون ابن عصفور لم يقصد أن (أل) المنطوق بها في (الآن) لتعريف الحضور، وإنما[22/أ- د] أراد (أل) التي بنى هذا الظرف لتضمنه إياها. وأقول: مع أن ابن الصائغ سبقه إلى ذلك فيه نظر، أما أولاً فلأن[730] الذي تضمنه (الآن) معنى (أل) لا نفسها الذي الكلام فيه. وأما ثانياً فلأن قول ابن عصفورفي اسم الزمن الحاضر[731] نحو (الآن) متناول الساعة[732] والحين، ولا يراد باللام فيهما[733] إلا الملفوظ[734]، فكذا (الآن). قوله: **(ولا نعرف أن التي للتعريف وردت لازمة)** فإن قلت: قد ذهب قوم إلى أن تعريف الموصول الذي فيه (أل) بـ(أل) وهي لازمة. قلت: إنما نفى المصنف المعرفة عن نفسه، لأن (نَعرف) بالنون. ونفيها صحيح؛ لأنه لا يرى بمذهب ذلك القوم. ولو سُلم أن (يُعْرَف) بالمثناة التحتية والبناء للمفعول، فنفيها أيضاً صحيح[735] بناءً على عدم الاعتداد بذلك القول، وعدم الاعتبار به، أو بناءً على تقييد كلامه هنا لكلامه في (أل) الزائدة، فيكون مراده: ولا يعرف أن التي للتعريف في غير الأسماء الموصولة وردت لازمة[736]. قوله: **(أو لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي يخلفها (كل) مجازاً)** [20/ب- م] في الشرح[737]: هذا يصدق على الاستغراق العرفي في[738] نحو: جمع الأمير الصاغة، أي صاغة بلده، أو صاغة مملكته، فإن (كلا) تخلف الأداة فيه بتجوّز، وليست لشمول الخصائص، بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ. وأقول: الاستغراق الحقيقي أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة. والعرفي: أن يراد كل فرد مما[739] يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف، كذا في المطوّل[740]. وعلى هذا لم تخلف (كل) في الاستغراق العرفي اللام مجازاً، وإنما خلفتها حقيقة. ولو سُلم فقد صرح ابن سينا وكثير من المحققين بأن الغرض من تفسير الشئ قد يكون تمييزه عن شئ معين، فيكتفى بما يفيد الامتياز عنه، وبأن التعريفات الناقصة يجوز أن تكون أعم من المعرّف. وكتب الأدباء مشحونة بذلك. قوله: **(ومنه ذلك الكتاب)** أي: ومما اللام فيه

729- تحفة الغريب: 24/أ.
730- في (ب): (فإن).
731- وردت العبارة في (ف) هكذا: (في اسم الزمن في الحاضر) بزيادة (في).
732- في (ف): (للساعة).
733- في (ف): (فيها فيها) مكررة بدلا من (فيهما).
734- في (د) و (ف): (الملفوظة).
735- في (ب): (صحيح أيضا).
736- عبارة (أو بناء على تقييد كلامه... لازمة) ساقطة من (د).
737- تحفة الغريب: 24/أ.
738- كلمة (في) ساقطة من (ب).
739- في (ف): (بما) بدلا من (مما).
740- المطول: 228.

لاستغراق خصائص الأفراد: الكتاب، من قوله تعالى[741]: {ذلك الكتاب} وهذا على أنه خبر ذلك، وأن اللام فيه ليست للعهد. قوله: **(وقولك: والله لا أتزوج النساء، أو لا ألبس الثياب، ولذلك[742] يقع الحنث بالواحد منهما)** في الشرح: ولمانع أن يمنع كونها في مثال اليمين الذي ذكره لتعريف الماهية، بل هي للاستغراق. وما استدل به من وقوع الحنث بتزوج واحدة من النساء، ولبس واحد من الثياب منازع[743] فيه. فمذهب الشافعي أنه لا يحنث إلا بتزوج ثلاث[744] كما صرح به الرافعي في الطلاق، كما نقله الشيخ بهاء الدين السبكي بناء على أن معنى الجمع باقٍ مع أداة العموم[22/أ- ف]، وليس مسلوباً كما ذهب إليه قوم/. قال الشيخ بهاء الدين: فحافظوا على الجمع ولم ينظروا إلى جمع الكثرة حتى لا يحنث إلا بإحدى عشرة مثلا انتهى. وأقول: ليس القول بأنه لا يحنث إلا بالثلاث قولاً بأن اللام فيهما للاستغراق، وإلا لما حنث إلا بجميع النساء، وجميع الثياب، وإنما هو قول بأنها للجنسية الجمعية فليتأمل. وفي تلويح التفتازاني في أصول الحنفية[745]: والجمع المعرف باللام مجاز عن الجنس، وهذا ما ذكره أئمة العربية في مثل: فلان يركب الخيل ويلبس الثياب البيض، أنه للجنس للقطع بأنه ليس القصد إلى عهد أو استغراق، فلو حلف لا يتزوج النساء أو لا يشتري العبيد أو لا يكلم الناس يحنث بالواحد؛ لأن اسم الجنس حقيقة فيه بمنزلة الثلاثة في الجمع حتى إنه حين لم يكن من جنس الرجال غير آدم كانت حقيقة الجنس متحققة، ولم تتغير بكثرة أفراده. والواحد هو المتيقن فيعمل به عند الإطلاق وعدم الاستغراق إلا أن ينوي العموم فحينئذ لا يحنث قط، و يصدق ديانة وقضاء؛ لأنه نوى حقيقة كلامه. وعن بعضهم أنه لا يصدق قضاء؛ لأنه نوى حقيقة لا تثبت[22/ب- د] إلا بالنية، فصار كأنه نوى المجاز. ثم هذا الجنس بمنزلة النكرة يخص في الإثبات كما إذا حلف يركب الخيل يحصل البر بركوب واحد. ويعم في النفي مثل: لا تحل لك النساء، أي واحدة منهن. فعلى هذا الوجه، حرف اللام معمول لدلالته على تعريف الجنس. ومعنى الجمعية باق من وجه، لأن الجنس يدل على الكثرة باعتبار أنه مفهوم كلي لا يمنع شركة الكثيرين[746] فيه. ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يحمل على ما يصح إطلاق الجمع عليه حقيقة باعتبار

741- سورة البقرة/2.
742- في (د) و (ف): (ولهذا).
743- في (ب): (متنازع). وينظر: تحفة الغريب: 24/أ.
744- في (ف): (بثلاث).
745- شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني: 53/1.
746- في (ب) و (د) و (ف): (الكثير).

عهديته وحضوره في الذهن، فتكون اللام معمولا، والجمعية باقية من كل وجه، فالصحيح في إثبات كون الجمع مجازاً عن الجنس التمسك بوقوعه في الكلام، كقوله تعالى[747]: {لا يحل لك النساء} انتهى كلامه. فأنت تراه كيف صرّح أولاً بأنه مع نية العموم لا يحنث قط، وأشار آخراً إلى أن الحنث بالثلاث مبني على حمل الجمع المعرف باللام على ما يصح إطلاق الجمع عليه باعتبار عهديته في الذهن. ولا يخفى أن هذا معنى كون اللام للجنسية الجمعية كما قلنا[748]. قوله: **(وبعضهم يقول في هذه)** أي: في (أل) الجنسية التي لا يخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازاً أنها لتعريف العهد. قال ابن مالك في شرح الكافية[749]: ويلحق بالعهد ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية، كقول القائل: اشتر اللحم. فإن قائل هذا إنما يخاطب من هو معتاد بقضاء حاجته، فقد صار ما يبعثه لأجله معهوداً بالعلم، فهو كالمذكور المشاهد انتهى. وقال التفتازاني في التلويح وغيره[750]: اللام بالإجماع للعهد، ومعناه الإشارة والتعيين والتمييز. والإشارة إما إلى حصة معينة من الحقيقة، وهو تعريف العهد سواء كان المعهود مذكوراً صريحاً أو كناية، أو لم يكن مذكوراً بل كان حاضراً كما في صفة المنادى واسم الإشارة، أو لم يكن حاضراً، بل كان معلوماً للمخاطب نحو: ركب السلطان وأغلق الباب. وإما إلى نفس الحقيقة، وذلك قد يكون بحيث لا يفتقر إلى اعتبار الأفراد، وهو تعريف الحقيقة والماهية. وقد يكون بحيث يفتقر إليه، وحينئذ إما أن توجد قرينة البعضية كما في: ادخل السوق، وهو العهد الذهني أو لا، وهو[21/أ- م] الاستغراق. فالعهد الذهني بهذا المعنى، والاستغراق من فروع الحقيقة انتهى. قوله: **(والفرق بين المعرف بـ(أل) هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق)** التحقيق ما قاله السيد في حاشية المطول[751]: إن من يجعل اسم الجنس موضوعاً للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمي فرداً منتشراً، الفرق عنده بين هذا المعرف[752] وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس، نحو: لقيت أسامة، ولقيت أسداً. وهو أن أسد موضوع لواحد من آحاد جنسه، فإطلاقه على الواحد إطلاق على أصل وضعه. وأسامة والمعرف بـ(أل) هذه موضوعان للحقيقة المتحدة في الذهن. وإذا أطلقا على الواحد فإنما أريدت الحقيقة، ولزم من

747- سورة الأحزاب/52.
748- عبارة (فأنت تراه كيف صرح... كما قلنا) ساقطة من (د).
749- شرح الكافية الشافية: 322/1.
750- في (ب): (وفي غيره). وكلمة (غيره) ساقطة من (د). وينظر: شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني: 52/1.
751- حاشية السيد على المطول: 80.
752- في (ف): (المعرفة).

الإطلاق عليها باعتبار الوجود التعدد ضمناً. وأما من يجعل اسم الجنس موضوعاً للماهية من حيث هي، فعنده كل من اسم الجنس وعلم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن، وإنما افترقا من حيث أن علم الجنس يدل بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب، معهودة عنده كما أن الأعلام الشخصية تدل بجوهرها على كون الأشخاص معهودة له. وأما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بجوهره بل بالآلة. قوله: **(مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبين)** لقائل أن يقول: لا نسلم اشتراطهم ذلك في عطف البيان، فقد جعل سيبويه (ذا الجمة) من قولهم: ياهذا ذا الجمة، عطف بيان. مع أن[22/ب- ف] اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى ذي الألف واللام. وقال التفتازاني: لا يلزم في عطف البيان كون الثاني أوضح؛ لجواز أن يحصل الإيضاح من مجموعهما. وذكر المصنف في الجهة[23/أ- د] السادسة من الباب الخامس[753] أن ابن مالك قال في نحو: مررت بهذا الرجل، أن أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضاً في أن الرجل نعت، والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان يكون أخصّ من متبوعه، وليس كذلك؛ فإنه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات. ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت. وقد هُدي ابن السيد إلى الحق في المسألة فجعل ذلك عطفاً لا نعتاً. وكذا ابن جني انتهى. قوله: **(وفي النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت)** لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أعرف، فإن اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج إلى نعت، وإلا زاده من النعت ما يزداد[754] به المخاطب معرفة. قوله: **(وأجاب بأنه إذا قدر بياناً قدرت (أل) فيه لتعريف الحضور)** في هذا الجواب نظر؛ لأن مرادهم من أن لا يكون النعت أعرف من المنعوت أن يكون التعريف الطارئ على مدلول النعت من مرتبة أدنى من مرتبة التعريف الطارئ على مدلول المنعوت، أو من مرتبة مساوية لها. ومرتبة التعريف بالإشارة أعلى من مرتبة التعريف باللام عند الجميع، سواء كان التعريف باللام تعريف حضور أو عهد[755]. قوله: **(فالأولى كـ(التي) في الأسماء الموصولة على القول بأن تعريفها بالصلة)** في الشرح: فيه نظر، فإنها قد تحذف فيقال: لذي، و لذان، و لذين، و لتي، و لاتي، حكاه في التسهيل. وفي كتاب الشواذ لأبي محمد عبد السلام

753- مغني اللبيب: 174/6. وينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: 1193/3.
754- في (ب): (يزاد) بدلا من (يزداد).
755- عبارة (قوله: وفي النعت أن لا يكون أعرف... أو عهد) هذه الفقرة ساقطة من (د).

المقري: صراط لذين. قرأ أبيّ بن كعب وابن السميفع[756] وأبو رجاء بتخفيف اللام، حيث[757] كان جمعاً أو واحداً. وأقول: إن هذا الحذف لقلته وعدم سماعه في باقي الأسماء الموصولة التي فيها (أل) وهي اللائي واللوائي واللواتي واللاء واللواه واللواء واللات، والألى لم يعتبره المصنف، وقال: كالتي في الأسماء الموصولة، بصيغة العموم. هذا إن أريد بالأسماء الموصولة كل فرد منها. وإما إن أريد مطلق الأسماء الموصولة بناءً على أن مثل هذا الجمع للإطلاق الصالح للكل والبعض من غير ظهور في أحدهما على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى[758]: {وإذا طلقتم النساء} وقوله تعالى[759]: {والمطلقات يتربصن} فلا تنافي بينه وبين حذف (أل) في بعض الأسماء الموصولة على ما لا يخفى. وقال ابن الصائغ : قوله (على القول بأن تعريفها بالصلة) يعني: وإن لم يقل بأن تعريفها بالصلة. قال غير زائدة، بل معرفة. ويقال له: وهي لازمة أيضاً، فأين ما ادعيته الآن في (الآن) انتهى. وأقول: يعني بما ادعاه في (الآن) قوله فيه: ولا يعرف أن التي للتعريف لازمة. وقد قررنا كلامه هناك بما لا يرد عليه هذا الذي ذكره[21/ب- م]. قوله: **(وكالواقعة في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها)** في الشرح[760]: فيه نظر؛ لأن العلم بالفرض هو مجموع اللفظ، الألف واللام وما بعدهما، فهي كالجيم من (جعفر) ومثل هذا لا يقال بأنه زائد انتهى. وأقول: بعد تسليم أن العلم بحسب الفرض هو المجموع من (أل) وما بعدها، المراد بـ(أل) الزائدة هي التي لا تدل على تعريف، سواء جعلتْ جزءاً من لفظ أولا، دلت على معنى غير التعريف أو[761] لم تدل على شئ أصلا. قوله: **(كالنضر والنعمان واللات والعزى)** النضر في الأصل اسم للذهب، ثم نقل إلى النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس[762] بن مضر. والنعمان في الأصل اسم للدم، ثم نقل إلى النعمان بن المنذر، ملك العرب. واللات اسم صنم لم أقف على ما نقل عنه، في قراءته بتخفيف التاء وهي قراءة الجمهور. قال قتادة: كان بالطائف، وقال ابن زيد: كان بنخلة، عند سوق عكاظ. وأما قراءته بتشديد التاء، وهي قراءة ابن عباس ومجاهد وابن كثير في رواية. فقال ابن عباس: كان رجل بسوق عكاظ يلت السمن والسويق للحجاج عند صخرة، وقيل على حجر، فلما مات عبدوا ذلك

---

[756]- في (ب): (السميقع) بالقاف. وينظر: تحفة الغريب: 24/أ.
[757]- كلمة (حيث) ساقطة من (د).
[758]- سورة البقرة/231، 232، وسورة الطلاق/1.
[759]- سورة البقرة/228.
[760]- تحفة الغريب: 24/ب.
[761]- في (ب): (أم) بدلا من (أو).
[762]- كلمة (الياس) زيادة من (ب) و (ف).

الحجر وسَمّوه باسمه. وقيل: كان رجل عند ذلك الصنم يلت السويق ويطعمه للحجاج فسُمّي ذلك الصنم باسمه. فعلى هذا يكون المنقول عنه في التشديد اسم فاعل من (اللت). ويمكن أن يكون المنقول عنه في التخفيف كذلك، لكن بعد تخفيف التاء[763]. والعزّى في الأصل تأنيث الأعزّ، ثم نقل إلى صنم كان لبني كنانة. وقيل إلى سَمُرَة[764] كانت لغطفان يعبدونها، وكانوا بنوا عليها بيتاً وأقاموا عليها سدنة، فبعث إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فهدم البيت وأحرق السّمُرَة[765] وهو يقول: يا عزّى كفرانك لا سبحانك أني رأيت الله قد أهانك. وتمثيل المصنف بالنعمان لما قارنت (أل) فيه لنقله موافق لتمثيل ابن مالك به في شرح التسهيل لذلك. وقد اعترض عليه بأنه مثل به في الخلاصة لما[766](أل) فيه للمح أصله[767]، وهو ما نقل مجرداً من (أل). وجوابه أن الممثل به لما قارنت (أل) نقله غير الممثل به لما لم يقارنه[768]، وإن كانا في اللفظ واحداً، وذلك أن الممثل به لما قارنته[769] علمٌ على ملك العرب ابن المنذر. ولم يسمع بدونها، والممثل به لما لم يقارنه غير ذلك العلم مما نقل إليه اسم النعمان مجرداً عن (أل) ودخلت عليه للمح أصله[770]. قوله: **(كالسموءل)** مثله اليسع. والسموءل- بالمهملة والميم المفتوحتين بعدها واو ساكنة فهمزة- اسم لابن عادياء- بالمد- وهو يهودي من شعراء العرب. واليسع، قال ابن مالك[23/أ- ف]: قارنت (أل) فيه ارتجاله[771]. وقيل: مضارع (وسع) سُمّي به، ولا ضمير فيه، فأعرب ثم نكر وعُرّف بـ(أل)[772]. وفي الصحاح[773]: يسع، من أسماء العجم، وقد أدخل عليه الألف واللام، وهما لا يدخلان على نظائره نحو: (يعمر) و (يزيد) و (يشكر)، إلا في ضرورة الشعر. قوله: **(على علم منقول من مجرد[23/ب- د] صالح لها ملموح أصله)** أراد بالمجرد المجرد من (أل)، واحترز بقوله (صالح لها) عن المنقول من فعل نحو (يشكر) و (يزيد) فإنه لا يصلح لـ(أل)[774] إلا في الضرورة. وأراد

763- عبارة (في قراءته بتخفيف التاء... بعد تخفيف التاء) ساقطة من (د).
764- في (ب): (شجرة)
765- في (ب): (الشجرة).
766- بعد (لما) توجد كلمة (قارن) زائدة في (ف).
767- في (د): (الصفة) بدلا من (أصله). ومانكره الشارح عن ابن مالك في الخلاصة يشير به إلى قوله في الألفية:

وبعض الأعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عليه دخلا
كالفضل والحارث والنعمان فذكر ذا وحذفه سيان

768- في (ف): (قارنته) بدلا من (لم يقارنه).
769- عبارة (الممثل به لما قارنت... قا نته) غير مقروءة في (م).
770- عبارة (وجوابه أن الممثل به... للمح أصله) ساقطة من (د).
771- شرح الكافية الشافية لابن مالك: 329/1، وشرح التسهيل: 261/1.
772- عبارة (ابن مالك: قارنت أل... وعرف بـ أل و) ساقطة من (د).
773- الصحاح: 1298/3.
774- كلمة (لأل) ساقطة من (ب).

بـ(أصله) المنقول[775] عنه، سواء كان مصدراً أو اسم عين أو غيرهما، وهو الصفة. فالمصدر كـ(فضل) واسم العين كـ(نعمان) والصفة كـ(حارث)[776]. قوله: **(باعَد أمّ العَمْر... إلخ)** العَمر- بفتح العين- لغة في العُمر- بضمها- إلا أنه لا يكاد يستعمل إلا في القسم. وهو أيضاً اسم لواحد عمور الأسنان[777]، وهو اللحم الذي بينها. وللشنف وهو- بفتح المعجمة وسكون النون- القرط الأعلى. وللنخل الطويل. فـ(عمرو) العلم[778] منقول من أحد هذه الأشياء. والقصور: جمع قصر، وهو كل بيت من حجر. قوله: **(رأيت الوليد... إلخ)** هذا البيت لابن ميّادة، شاعر متقدم. وميادة: أمه. وقبله[779]:

هممت بقول صادق أن أقولـه

وأني على رغم العذول لقائله

والوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، تولى الخلافة بعد عمه هشام في ربيع الآخر سنة خمس وعشرين ومائة، وكان فاسقاً متهتكاً لهجاً بالشرب والغناء، جباراً عنيداً، فقام المسلمون مع ابن عمه يزيد بن الوليد بن عبد الملك، المعروف بالناقص؛لأنه لما تولى نَقصَ من أرزاق الجند، فأخذ دمشق، وكان الوليد بناحية تدمر يتصيد. ثم جهزوا عسكراً إليه فحاربوه، وأمسكوه وذبحوه، وذلك في جمادى الآخرة، سنة ست وعشرين ومائة. والأعباء: جمع عبء- بكسر المهملة وسكون الموحدة بعدها همزة- وهو الحمل. والكاهل الحارك، وهو ما بين فروع الكتفين. قال عليه الصلاة[780] السلام: تميم كاهل مضر، وعليها المحمل. كذا في الصحاح[781]. قوله: **(علا زيدنا يوم النقا... إلخ)** الأبيض هنا السيف. والماضي: القاطع. والشفرتان: حدّ السيف. واليمان: نسبة إلى اليمن، والألف عوض من[782] ياء النسبة[783] فلا تجامعها، وحكى سيبويه أن بعضهم يقول: يماني[784]. قوله: **(ولقد جنيتك أكمؤاً... إلخ)** جنيت الثمرة: قطعتها، والمراد هنا أعطيتك أو جنيت لك، فحذف الجار والمجرور. وأصل الفعل بالمجرور. والأكمؤ:

775- عبارة (من فعل نحو يشكر ويزيد... المنقول) مكررة في (د).
776- عبارة (وهو الصفة فالمصدر... كحارث) ساقطة من (د).
777- في (ب) و (د): (الإنسان).
778- في (ب): (نعم و العلم) بدلا من (فعمرو العلم).
779- ينظر البيت في: أمالي ابن الشجري: 236/1 ، الإنصاف في مسائل الخلاف: 317/1 ، شرح شواهد المغني للسيوطي: 164/1.
780- كلمة (الصلاة) ساقطة من (ب).
781- الصحاح: 1814/5.
782- في (ف): (عن).
783- في (ب) و (ف): (النسب).
784- الكتاب: 227/3، 340.

جمع كمء، وهو نبت معروف، يقال للواحدة كمء، ويجمعه كمأة على غير قياس. والعساقل: جمع عسقول- بضم العين- وهو الكمأة الكبار البيض. وبنات أوبر: كمأة صغار مُزغّبة على لون التراب. قوله: **(ورَدّه السخاوي)** هو المقرئ الكبير شارح المفصل والشاطبية، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد المصري السخاوي الملقب علم الدين[785]، اشتغل بالقاهرة على الشاطبي ثم انتقل إلى دمشق واشتهر بها، وكان للناس فيه اعتقاد عظيم. قال ابن خلكان[786]: رأيته بدمشق والناس يزدحمون عليه في الجامع لأجل القراءة ولا يصح لواحد منهم نوبة إلا بعد زمان، ورأيته وهو راكب على بهيمة يصعد إلى جبل الصالحين وحوله اثنان وثلاثة، وكل واحد يقرأ في موضع غير الآخر، والكل دفعة واحدة، وهو يرد على الجميع[22/أ- م]. توفي- رحمه الله- بدمشق ثاني عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وأربعين وستمائة، وقد نيف على تسعين سنة. والسخاوي: نسبة إلى (سخا) بليدة بالغربية من أعمال مصر، وقياسه: سخوي، ولكن الناس أطبقوا على سخاوي. قوله: **(لأنه قد أمن فيه التنوين)** لأن (أل) لا تجامع التنوين[787]، فلم يسقط الجر من (أوبر)؛لأن سقوطه من غير المصرف إنما هو للدلالة من أول الأمر على أن سقوط التنوين منه لمنع الصرف لا لغيره. وهذا بناءً على أن سقوط الجرّ من غير المنصرف تبعٌ لسقوط التنوين منه لا بالأصالة كما قال بعضهم، لأنه لو لم يكن تبعاً له لما عاد في قوله: أعد ذكر نعمان؛ لأن الضرورة إنما ترتكب بقدر الحاجة، وهي هنا إعادة التنوين لأجل الوزن دون الجرّ.[788] قوله: **(وابن اللبون إذا ما لزّ... إلخ)** ابن اللبون- بفتح اللام- ولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية. و لزّ- بضم اللام وتشديد الزاي- شُدّ. والقرَن- بالقاف وفتحتين- حبل يقرن به البعيران. و البزل- بضم الموحدة وإسكان الزاي- جمع بازل، وهو من الإبل ما طلع نابه. و القناعيس: جمع قنعاس، وهو العظيم من الإبل. قوله: **(ويردّه أنه لم يُسمع: ابن أوبر إلا ممنوع من الصرف)** في الشرح[789]: يعني لو[790] كان نكرة لصرف، إذ ليس فيه إلا وزن الفعل فقط، إذ هو اسم بالفرض وليس[24/أ- د] وصفاً. قلت: ولا يلزم من كونه لم يُسمع إلا ممنوع الصرف أن لا يكون نكرة؛ فسيبويه يرى في (أحمر) علماً ونحوه أنه يمنع من الصرف بعد التنكير

785- عبارة (الملقب علم الدين) مكررة في أول الترجمة في (ب).
786- وفيات الأعيان: 340/3. وينظر في ترجمة السخاوي: إنباه الرواة: 311/2، بغية الوعاة: 192/2، الأعلام: 332/4.
787- كلمة (التنوين) ساقطة من (ب).
788- عبارة (قوله: لأنه قد أمن فيه... دون الجر) هذه الفقرة ساقطة من (د).
789- تحفة الغريب: 25/أ.
790- في (ب): (ولو).

اعتباراً للصفة الأصلية[791]، لزوال المانع من اعتبارها، وهو العلمية. و (ابن أوبر) يمكن مثل ذلك فيه، فإن (أوبر) صفة في الأصل، يقال: هذا أوبر، أي: كثير الوبر. فإذا جُعل علماً منع من الصرف للعلمية والوزن. وإذا نكر منع أيضاً اعتباراً للصفة الأصلية مع الوزن، فيمكن أن تكون[23/ب- ف] (أل) فيه للتعريف. نعم ما قاله المصنف يتمشّى على رأي الأخفش[792] القائل بأن مثل (أحمر) علماً إذا نكر بعد التسمية صرف. وللمبرّد أن لا يلتزمه[793]، فلا يتمّ الردّ عليه. ولا يخفاك أن الأعلام الإضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علماً[794] وحده كـ(أوبر) و (هريرة) من ابن أوبر وأبي هريرة، فلا يستنكر قولنا: إذا جُعل (أوبر) علماً، من جهة أن الكلام فيما إذا كان جزء علم انتهى. وأقول: في تخريج الشارح قول المبرد هذا على قول سيبويه في المسألة الخلافية بينه وبين الأخفش نظر؛ فإن تلك المسألة في اسم وُجد فيه علمية سبقها كون ذلك الاسم صفة، وتأخر عنها كونه نكرة، والمبرد لا يرى أن ابن أوبر علم في وقت من الأوقات، بل يرى أنه مع (أل) معرف بها، وبدونها نكرة. بل الجواب عن ما ردّ به المصنف قول المبرد، أن يقال: لا يلزم من كونه لم يُسمع إلا ممنوع الصرف أن لا يكون نكرة؛ لجواز أن يكون ممنوع الصرف للوزن والصفة الأصلية، فإن طروء الاسمية على الصفة الأصلية لا يخرجها عن كونها علة لمنع الصرف، كـ(أسود) للحية و (أدهم) للقيد[795]. وهذا الجواب كما تراه يتمشّى على قول سيبويه وغيره[796]، فليحافظ عليه. قوله: **(الجماء الغفير)** الجماء من الجم، وهو الكثير، والغفير: من الغفر، وهو الستر،أي: الجماعة الكثيرة الساترة. قوله: **(كتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبي يوسف)** هكذا تُذكر هذه الحكاية في المجاميع الأدبية، وهي مذكورة في المبسوط- وهو كتاب في فقه أبي حنيفة- على خلاف هذا، وهو: وذكر ابن سماعة أن الكسائي كتب إلى محمد بن الحسن فتوى فدفعها إليّ فقرأتها عليه، ما قول القاضي الإمام فيمن قال لامرأته... وذكر البيتين. فكتب محمد جوابه: إن رفع (ثلاثا) تقع واحدة، وإن نصب تقع ثلاث؛ لأنه إذا رفع ثلاثاً فقد تمّ الكلام بقوله: أنت طالق[797]، ثم ابتدأ: والطلاق عزيمة ثلاث.

---

[791]- الكتاب: 198/3.
[792]- ينظر رأي الأخفش في: المقتضب للمبرد: 312/3، ومجالس العلماء للزجاجي: 70، 71.
[793]- المقتضب للمبرد: 312/3.
[794]- في (ب): (ما لو كان ثم علما).
[795]- في (ب): (للعبد).
[796]- ينظر في هذه المسألة: المقتصد للجرجاني: 179/2، وأسرار العربية للأنباري: 310، 311، وشرح ابن يعيش: 70/1، والإيضاح لابن الحاجب: 151/1.
[797]- في (ب): (طلاق).

وإذا نصب (ثلاثاً)، فكأنه قال: فأنت طالق ثلاثاً، ثم ابتدأ: والطلاق عزيمة. قوله: **(فإن ترفقي يا هند... إلخ)** الرفق: ضدّ العنف، يقال: رفق- بفتح القاف- يرفق- بضمها. وفي الصحاح[798]: الخَرْق: مصدر الأخرق، وهو ضدّ الرفيق، وقد خرق- بالكسر- يخرق خرقاً، والاسم الخرق- بالضم-. وفي القاموس[799]: خرق كفرح، وخرق ككرم. والأيمن: من اليمن، وهو البركة. والأشأم: من الشؤم، وهو ضدها. قوله: **(ولا تكون للجنس الحقيقي)** قال ابن الصائغ: يقال له: ما المانع من أن يكون بمعنى الكل المجموعي لا كل فرد فرد و يصير المعنى أن مجموع أفراد الطلاق ثلاث لأن الواقع من الطلاق في العقود ثلاث انتهى. وأقول: ليس الكل المجموعي[22/ب- م] معنى من معاني اللام وإن كان معنى من معاني (كل) ولا يلزم[800] من كون اللام بمنزلة (كل) في بعض معانيها، وهو الكل[801] الإفرادي أن يكون بمنزلته في البعض الآخر، وهو الكل المجموعي. و قولهم: اللام التي للجنس الحقيقي يخلفها (كل) حقيقة، مرادهم: كل الإفرادية[802]، بدليل ما يمثلون به لذلك، وقد صرح به[803] التفتازاني في مطوله فقال: إن المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد، و لهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور، وإن حكاه الأخفش[804] في نحو الدينار[24/ب- د] الصفر و الدرهم البيض انتهى. على أنه لا يصح جعل اللام هنا بمعنى مجموع أفراد الطلاق لأن مجموع أفراد الطلاق أكثر من الثلاث بما لا يحصى اللهم إلا أن يراد مجموع أفراد الطلاق في عقد واحد. قوله: **(فعلى العهدية تقع الثلاث)** يعني إذا علم أن العهدية مراد الشاعر تقع الثلاث، فاندفع قول ابن الصائغ: يقال له: هذا الكلام من يتعقب على هذين الإمامين، أين قاعدة الشرع إذا احتمل اللفظ وقوع الثلاث و الواحدة فإنما تقع الواحدة انتهى كلامه. ووجه اندفاعه أن تلك القاعدة إذا لم يعلم أن المراد الثلاث. والحق أن كلام المصنف إنما هو بالنظر إلى ما يقتضيه اللفظ مع قطع النظر عن نية أو قاعدة شرعية كما يفصح عنه قوله آخراً هذا ما يقتضيه معنى اللفظ مع قطع النظر عن شئ آخر[805]. قوله: **(وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق وحينئذ يقتضي**

---

[798]- الصحاح: 1468/4.
[799]- القاموس المحيط: 790.
[800]- في (د): (يلزمه).
[801]- في (د): (الكلي).
[802]- في (ب): (الأفراد به) بدلا من (الإفرادية).
[803]- كلمة (به) زيادة من (ب) وهي ساقطة من (م). وينظر: المطول: 233.
[804]- قال ابن مالك في شرح التسهيل(259/1): (وحكى الأخفش: أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض).
[805]- عبارة (والحق أن كلام المصنف إنما... شئ آخر) ساقطة من (د).

وقوع الثلاث) لقائل أن يقول: إنما يقتضي كونه مفعولا مطلقاً وقوع الثلاث إذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الأول أو للطلاق الثاني واللام للعهد. وأما إذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الثاني واللام للجنس فلا يقتضي ذلك. قوله: **(ولأن يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة و حينئذ لا يلزم وقوع الثلاث)** في الشرح[806]: فيه نظر؛ لأن الكلام محتمل لوقوع الثلاث على تقدير العهد أيضاً، بأن يجعل للعهد الذكرى. و أقول: قد سبقه إلى ذلك ابن الصائغ، و جوابه أن المصنف لم يلزم الواحدة على تقدير الحال من الضمير في عزيمة، وإنما نفى لزوم الثلاث وهو يصدق باحتمال الثلاث وذلك على تقدير أن تكون اللام للعهد و باحتمال الواحدة[24/أ- ف] وذلك على تقدير أن لا تكون له. قوله: **(فإنما يقع ما نواه)** هذا جواب سؤال نشأ من قوله إن الصواب أن كلا من الرفع و النصب محتمل لوقوع الثلاث و لوقوع الواحدة، وذلك السؤال هو: فما[807] يقع من الطلاق حينئذ؟. فأجاب بأنه إن ما يقع ما نواه[808]. قوله[809]: **(وخرجوا على ذلك {فإن الجنة هي المأوى})** وذلك أن هذه الجملة خبر {من خاف مقام ربه}[810] فلو لم تكن[811](أل) في المأوى نائبة عن الضمير، لخلت الجملة الواقعة خبراً من عائد على المبتدأ. قوله: **(ومررت برجل حسن الوجه و ضرب زيد الظهر و البطن إذا رفع الوجه و الظهر و البطن)** أما قيام (أل) مقام الضمير في الوجه إذا رفع فلأنها لو لم تقم مقامه، لزم خلو الصفة من عائد على موصوفها. لا يقال: في الصفة ضمير مستتر، لأنا نقول: لو كان فيها ضمير مستتر لكان مرفوعاً بها، والوجه مرفوع بها أيضاً، فتكون الصفة رافعة لاسمين من جهة واحدة، وذلك لا يجوز في الفعل فكيف في الشبيه به. وأما عدم قيام (أل) مقام الضمير في الوجه إذا جُرّ أو نُصِبَ، فلأنه لا ضرورة إذ ذاك إلى جعل اللام نائبة عن الضمير؛ لأن في الصفة حينئذ ضميرا مرفوعا بها عائدا على موصوفها. وأما قيام (أل) مقام الضمير في الظهر و البطن إذا رفعا، فلأنهما في الأصل بدل بعض أجريا مجرى التأكيد بـ(كل) إذ[812] المعنى: ضرب زيد جميعه. وبدل البعض والتأكيد بـ(كل) لابد في كل منهما من عائد على المتبوع. وأما عدم قيام (أل) مقام الضمير في الظهر و البطن إذا لم يرفعا في هذا التركيب، فلأنهما يكونان حينئذ

806- تحفة الغريب: 25/أ.
807- في (ب): (وما).
808- عبارة (قوله: فإنما يقع ما نواه هذا ... ما نواه) ساقطة من (د).
809- كلمة (قوله) زيادة من (ب) وهي ساقطة من (م).
810- سورة النازعات/40.
811- في (ب): (يكن).
812- في (م): (إذا) بدلا من (إذ) والصواب من (ب).

منصوبين على الظرفية، والظرف لا يفتقر فيه إلى عائد، فلا ضرورة إلى جعل اللام فيهما نائبة عن الضمير. قوله: **(و قال الزمخشري في {وعلم آدم الأسماء كلها})** عبارة الزمخشري: أي أسماء المسميات، فحذف المضاف إليه لكونه معلوما مدلولاً عليه بذكر[813] الأسماء؛ لأن الاسم لا بدّ له من مسمى، وعوّض عنه اللام، كقوله تعالى[814]: {واشتعل الرأس شيبا} انتهى. قال التفتازاني في حاشيته[815]: إنما احتاج إلى اعتبار هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم، وينتظم معه[816]: {أنبئوني بأسماء هؤلاء} ولم يجعل المحذوف مضافاً، أي: مسميات الأسماء، لينتظم تعليق الإنباء بالأسماء فيما ذكر بعد التعليم. ثم قال: وقد نفى أن تكون (أل) نائبة عن المضاف إليه في قوله تعالى[817]: {فإن الجحيم هي المأوى} فوجب أن يحمل كلامه هنا على أن الأصل أسماء[25/أ- د] المسميات، وأن الأسماء أريد بها أسماء معروفة معهودة، فأتى بالتعريف[23/أ- م]اللامي قائما مقام التعريف الإضافي. وليست اللام عوضاً من المضاف إليه توفيقاً بين كلاميه انتهى.

(أما) بالفتح والتخفيف

قوله: **(أو تحذف الألف مع ترك الإبدال)** تحذف- بالمثناة الفوقية في أوله- عطفاً على (تبدل). وأراد بالإبدال إبدال الهمزة هاء أو عيناً. وهذا الوجه يصير به في (أما) الاستفتاحية ست لغات[818]: الهمزة في أوله مع ثبوت الألف في آخره، أو حذفها وإبدال الهمزة هاءً أو عيناً مع ثبوت الألف، أو حذفها[819]. قوله: **(أحقاً أن جيرتنا استقلوا)** هذا صدر بيت، عجزه[820]:

فنيتنا ونيتهم فريق

813- كلمة (بذكر) مكررة في (ف). وينظر: الكشاف: 62/1.
814- سورة مريم/4.
815- حاشية التفتازاني على الكشاف: 93/ب.
816- سورة البقرة/31.
817- سورة النازعات/39.
818- في (ب) و(ف): (ستة أوجه) بدلا من (ست لغات).
819- من أول الكلام حتى هنا ساقط من (د).
820- هذا البيت مختلف في قائله اختلافا كبيرا، ينظر في البيت: الكتاب: 136/3، الجنى الداني:391، شرح شواهد المغني للسيوطي: 170/1.

أي: متفرقة. والجيرة: جمع جار. واستقلوا: ارتحلوا. قوله: **(ألفي الحق أني مغرم بك هائم)** هذا صدر بيت، عجزه[821]:

وأنك لا خلٌ هواك ولا خمر

ويقع في بعض النسخ هذا البيت بتمامه. والمغرم: اسم مفعول من أغرم فلان بكذا، إذا أولع به ولزمه. والغرام: الشر الدائم والعذاب، كذا في الصحاح[822]. والهائم: اسم فاعل من هام على وجهه هيماً وهيمانا ذهب من العشق أو غيره. قوله: **(وقد يدّعَى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري، مثلها في ألم و ألا، وأنّ (ما) نافية)** في الشرح[823]: قد ذكر مثل ذلك ابن أم قاسم، لكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض. وأقول: لا نسلم فوات معنى الطلب من هذه الألفاظ عند جعل الهمزة للتقرير و (ما) للنفي؛ لأن المراد التقرير بما بعد النفي. وتقرير الشخص بأن يفعل فعلاً لم يفعله بعد حمل له على أن يفعل ذلك الفعل حتى لا يكون كاذباً في إقراره. والحمل على الفعل هو معنى الطلب. وفي المطول ما يوافق ما قاله المصنف مع زيادة، وهو: وأما العرض فمولد من الاستفهام، أي ليس باباً على حدة، فالهمزة فيه همزة استفهام دخلت على المنفي، وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام؛ لأنه يعرف عدم النزول مثلاً، فالاستفهام عنه يكون طلباً للحاصل[824]. فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه. وهي في التحقيق همزة الإنكار، أي: لا ينبغي لك أن لا تنزل. وإنكار النفي إثبات. وفيه أيضاً: ومن مجئ الهمزة للإنكار[825]: {أليس الله بكاف عبده} أي: الله كافٍ؛ لأن إنكار النفي نفي له، ونفي النفي إثبات. وهذا المعنى مرادُ مَن قال إن الهمزة فيه للتقرير بما بعد النفي، لا بالنفي. وهكذا[826]: {ألم نشرح لك صدرك} و[827]: {ألم[24/ب- فـ] يجدك يتيماً} وما أشبه ذلك. فقد يقال: إن الهمزة للإنكار. وقد يقال: إنها للتقرير. وكلاهما حسن. انتهى. قوله: **(ما ترى الدهر قد أباد معدّ... إلخ)** أباد: أهلك. ومعدّ: هو معد بن عدنان، أبو العرب[828]. والسراة- بفتح السين-: السادات. وفي الصحاح[829]:

---

[821]- ذكر السيوطي أن قائل هذا البيت هو عابد بن المنذر العصيري، ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي: 172/1، شرح أبيات مغني ابن هشام للبغدادي: 356/1.
[822]- الصحاح: 5: 1996.
[823]- تحفة الغريب: 26/ب.
[824]- في (ب): (للحامل). وينظر: المطول: 429.
[825]- سورة الزمر/36. وينظر: المطول: 422.
[826]- سورة الشرح/1.
[827]- سورة الضحى/6.

هو معد بن عدنان، أبو العرب[828]. والسراة- بفتح السين-: السادات. وفي الصحاح[829]: وجمع السري سراة، وهو جمع عزيز أن يجمع (فعيل) على (فعلة). وفي القاموس[830]: أنه اسم جمع.

(أما) بالفتح والتشديد

قوله: **(رأت رجلاً... إلخ)** عارضَتْ: ارتفعت. و يُضْحِي: يبرز للشمس، وهو بفتح الحاء المهملة، وفي الماضي بكسرها وفتحها. و يخصر- بالخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة-: مضارع خَصِر- بكسر الصاد- إذا آلمه البرد في أطرافه. قوله: **(وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد)** قال الرضي[831]: اعلم أن (أما) موضوعة لمعنيين، لتفصيل مجمل، نحو قولك: هؤلاء فضلاء أما زيدٌ ففقيه وأما عمرو فمتكلم. إلى آخر ما يُقصَد[832]. ولاستلزام شئ لشئ، أي استلزام الشرط للجزاء، كما في الظروف المبنية. والمعنى الثاني أي استلزام الشرط للجزاء لازم[833] لها في جميع مواقع استعمالها. انتهى. وهو موافق لظاهر كلام المصنف[834]. وفي الشرح: قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص: (أما) من الأدوات التي يحصل بها التعليق، وليست شرطاً. وبذلك صرح شيخنا أبو حيان، ونقل عنه بعض أصحابه أنها حرف إخبار مُضَمّن معنى الشرط. ولو كانت أداة الشرط لاقتضت فعلاً بعدها، لكنها أغنت عن الجملة الشرطية، وعن أداة الشرط، وهي من أغرب الحروف؛ لقيامها مقام أداة شرط وجملة شرطية، ولكونها[25/ب- د] تدل على الشرط، حُكِمَ على[835] أنّ معنى (أما زيد فذاهب)، الإخبار بأنه سيذهب في المستقبل؛لأن (زيد ذاهب) جواب الشرط، ولا يكون جوابه إلا مستقبلاً. هذا كلامه. وصرح غير واحد من النحاة بأن (أما)[836] ليست بحرف شرط، بل فيها معنى الشرط[837]... باعتبار تضمنها لمعنى الشرط،

828- ينظر: جمهرة أنساب العرب: 7، والبداية والنهاية لابن كثير: 446/1.
829- الصحاح: 2375/6.
830- القاموس المحيط: 1165.
831- شرح الرضي: 466/4.
832- في (ب): (يفصل) بدلا من (يقصد).
833- في (ب): (اللازم) بالتعريف.
834- عبارة (وهو موافق لظاهر كلام المصنف) ساقطة من (د).
835- كلمة (على) ساقطة من (ف). وينظر: تحفة الغريب: 27/أ.
836- عبارة (وصرح غير واحد من النحاة بأن أما) ساقطة من (د) ويوجد مكانها العبارة التالية:(وعلى هذا فكلام المصنف معترض وقد يجاب بأنه جعلها حرف شرط) وكذلك توجد هذه الزيادة في (ف).
837- عبارة (بل فيها معنى الشرط) زيادة من (ف).

لا باعتبار أنها موضوعة للشرط، والإضافة تكون بأدنى ملابسة. انتهى ما في الشرح. قوله: **(فبدليل لزوم الفاء بعدها)** قال الرضي[838]: إنما وجب الفاء في جواب (أما) ولم يجز الجزم، وإن كان فعلاً مضارعاً؛ لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه، قبح أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط ولما لم تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط[839]، وجبت الفاء. قوله: **(ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها)** قال ابن الصائغ: لا يمتنع أن تكون زائدة وقد[840] لزمت، من أين هذا الامتناع؟ كم من[841] زائد يلزم كالباء في آخر صيغة التعجب، وهي صيغة[842](أفعل به). وأقول: صحة الاستغناء عن الزائد أعم من جواز حذفه؛ لأن المراد منها أن يكون معنى الكلام مع وجود الزائد كهو مع عدمه. وهذا معنى قولهم: الزائد دخوله في الكلام كخروجه. وليس المراد من صحة الاستغناء[23/ب- م] عن الزائد جواز حذفه، حتى يقال إن الزائد قد يكون لازماً فلا يجوز حذفه. وفيه نظر؛ إذ لا يفهم من صحة الاستغناء هنا إلا جواز الحذف. ألا ترى إلى قول المصنف: فإن قلت: قد استغني عنها فإن معناه قد حذفت[843]. قوله: **(فأما القتال لا قتال لديكم)** هذا صدر بيت، عجزه[844]:

ولكن سيراً في عراض المواكب

العراض- بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة في آخره-: الشق والناحية. قوله: **(من يفعل الحسنات الله يشكرها)** هذا صدر بيت، عجزه[845]:

والشر بالشر عند الله مثـلان

قوله: **(وربّ شئ يصح تبعاً ولايصح استقلالا، كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف، ولو صلى أحد عن غيره ابتداءً لم يصح على الصحيح)** يعني من قول العلماء في هذه المسألة[846]. قال ابن الصائغ: تلخص من كلامه أن الفاء لا تحذف إلا مع القول. وقد ثبت في الصحيح أنه عليه الصلاة[847] والسلام قال:

---

[838]- شرح الرضي: 469/4.
[839]- عبارة (الذي أبعد منها من الشرط) زيادة من (ب).
[840]- في (ب): (فقد).
[841]- كلمة (من) ساقطة من (ب).
[842]- كلمة (صيغة) ساقطة من (د) و (ف).
[843]- عبارة (وفيه نظر إذ لا يفهم... حذفت) ساقطة من (د).
[844]- هذا البيت للحارث بن خالد المخزومي، وينظر فيه: المقتضب للمبرد:71/2، شرح المفصل لابن يعيش: 134/7، شرح أبيات المغني للبغدادي: 369/1.
[845]- ينسب هذا البيت لعبد الرحمن بن حسان، وينظر فيه: الكتاب:65/3، شرح المفصل لابن يعيش: 3/9، شرح شواهد المغني للسيوطي: 178/1.
[846]- من قوله (ولو صلى أحد) من النص الأصلي إلى (هذه المسألة) ساقط من (د).
[847]- كلمة (الصلاة) ساقطة من (ب) و (ف).

أما بعد ما بال رجال يشترطون. وأقول: جاز أن يكون هذا الحديث مما حذف فيه الفاء تبعاً للقول، والتقدير: فأقول: ما بال رجال. فالأولى النقض بقوله صلى الله عليه وسلم: أما موسى كأني أنظر إليه ينحدر في الوادي. وبقول عائشة رضي الله عنها: وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً. وبقول البراء بن عازب: أما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يُوَلّ. ولذلك قال ابن مالك في التسهيل[848]: ولا بُدّ مع (أما) من ذكر الفاء إلا في ضرورة أوندور. ثم قال ابن الصائغ: وتمثيله للمحذوف تبعاً بمسألة الحاج عن غيره، كان الأليق أن يمثل بمسألة النسب إلى (فعيلة)، فإنك تحذف فيه الياء تبعاً لحذف التاء، وفي (فعيل) لا تحذف. وأقول: إنما نظر بمسألة الحاج لظهورها في أن الشئ قد يصح بطريق التبعية، ولا يصح بطريق الاستقلال[25/أ- ف]، بخلاف مسألة النسب إلى (فعيلة) ؛لأن تبعية حرف بحرف في الحذف أمرٌ اعتباري غير حقيقي. فلقائل أن يقول عليه لا نسلم أن الياء حذفت تبعاً للتاء لم لا يجوز أن تكون حذفتا معاً من غير أن يتبع أحدهما الآخر. قوله: **(هذا قول الجمهور)** الإشارة بهذا[849] إلى حذف فاء الجواب، إما تبعاً لحذف القول المستغنى عنه بمقوله. قوله: **(وزعم بعض المتأخرين)** في حواشي بعض النسخ أنه الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني، أحد مشايخ الشام. قوله: **(لا تحذف في غير الضرورة أصلاً)** يعني لا استقلالاً، ولا تبعاً لمدخولها إذا كان قولا[850]. قوله: **(وعلى هذا فالوقف على قوله: إلا الله)** لأن[851]: {والراسخون في العلم} منقطع عما قبله، قائم مقام القسم الثاني. قال التفتازاني[852]: والحق إنْ أريد بالمتشابه ما لا سبيل إليه للمخلوق، فالحق الوقف على (إلا الله)، وإن أريد ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل والمؤول، فالحق العطف[853]. قوله: **(وقد تأتي لغير تفصيل أصلاً)** يعني لا لفظاً ولا تقديراً. وهذا غير الغالب الذي فُهم من قوله: (وأما التفصيل فهو غالب حالها). قال الرضي[854]: وقد التزم بعضهم لزوم التفصيل فيها، وجواز السكوت على معنى قولك: أما زيد فقائم، يدفع دعوى لزوم التفصيل. وفي الشرح[855]: قوله: وقد تأتي لغير تفصيل أصلاً مخالفٌ لما ذكره في حواشيه

---

[848]- شرح التسهيل: 328/1.
[849]- في (ب): (لهذا).
[850]- كلمة (قولا) ساقطة من (ب).
[851]- سورة آل عمران/7.
[852]- حاشية التفتازاني على الكشاف: 205/أ.
[853]- عبارة (قوله: لا تحذف في غير الضرورة... فالحق العطف) هذه الفقرة ساقطة من (د).
[854]- شرح الرضي: 467/4.
[855]- تحفة الغريب: 27/ب.

على التسهيل؛ فإنه قال فيها: والظاهر أن (إما زيد فمنطلق) لا يقال إلا إذا وقع تردد في شخصين نسباهما أو أحدهما إلى ذاك، فهي على هذا للتفصيل، أي: وأما غيره فليس كذلك. وهذا مقتضى إطلاق المصنف، يعني ابن مالك وغيره أنها للتفصيل. نعم، الذي هو غير لازم التكرار، إلى هنا كلامه انتهى. وأقول: وجه التوفيق بين كلاميه أن كلامه في الحواشي بالنظر إلى إطلاق ابن مالك وغيره، وكلامه في المغني بالنظر إلى ما هو الصحيح، وهو أنها قد تتخلف عن التفصيل. قوله: **(ويفصل[26/أ- د] بين (أما) والفاء بواحد من أمور ستة)** يعني لا يفصل بأكثر منه؛ لأن الضرورة داعية إلى الفصل بين (أما) والفاء لاستكراه دخول أداة الشرط على فاء جوابه. وهذه الضرورة تندفع بالواحد، فلا يزاد عليه. قوله: **(أحدها المبتدأ)** قال الرضي: أصل (أما زيد فقائم) مهما[856] يكن من شئ فزيد قائم. أي: إن يقع في الدنيا شئ يقع قيام زيد. فهذا جزم بوقوع قيامه، وقطع به، لأنه جعل حصول قيامه لازماً لحصول شئ في الدنيا، ومادامت الدنيا فلا بُدّ من حصول شئ فيها. ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة لزوم القيام لزيد، حذف الملزوم الذي هو الشرط، أعني (يكن من شئ) وأقيم ملزوم القيام، وهو (زيد) مقام ذلك الملزوم، وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر؛ لأن فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها. فحصل لهم من حذف الشرط وإقامة بعض الجزاء موقعه شيئان[24/أ- م] مقصودان، أحدهما: تخفيف الكلام بحذف الشرط. والثاني: قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم، أعني الشرط. وحصل أيضاً من قيام بعض الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيّز واجب الحذف بشئ[857] آخر. وحصل أيضاً بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها. قوله: **(والثالث: جملة شرط نحو:{فأما إن كان من المقربين فروح})** في الشرح: جعل المصنف الجواب لـ(أمّا)[858] داخلة عليه الفاء، وجملة الشرط فاصلة بينهما فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوفا مدلولا عليه بالشرط الأول وجوابه. وإنما كان الجواب المذكور لاما دون الشرط الآخر لوجهين، أحدهما: أن القاعدة أنه إذا اجتمع شرطان، ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد فإنه يجعل لأولهما. الثاني: أن شرط (أما) قد حذف، فلو حذف جوابها لحصل من ذلك[859] إجحاف بها، كذا في حواشي التسهيل للمصنف. قلت: ظاهره امتناع حذف جواب (أما)

856- في (م) و (د) و (ف): (ما) بدلا من (مهما) والصواب من (ب). وينظر: شرح الرضي: 4/468،467.
857- في (ب): (لشئ). وعبارة (واجب الحذف لشئ آخر) مكررة في (ب).
858- بعد كلمة (لـ(أما)) توجد كلمة (ما) زائدة في (د). وينظر: تحفة الغريب: 27/ب، 28/أ.
859- في (د): (بذلك) بدلا من (من ذلك).

للإجحاف، وقد أجازه الزمخشري كما ستقف عليه قريباً. ولقائل أن يقول: لا نسلم أن ثم شرطين اجتمعا تحقيقاً، بل الجواب المذكور للثاني، وهو وجوابه جواب الأول، والفاء المؤخرة داخلة على الشرط الثاني تقديراً انتهى ما في الشرح. وأقول: إذا كانت (أما) موضوعة للشرط أو متضمنة لمعناه، وهي بمنزلة إنْ يكن من شئ، وقد وليها {إن كان من المقربين}[860] وهو شرط آخر، لزم اجتماع شرطين تحقيقاً بحسب الظاهر، وكان منع ذلك مكابرة. إلا أن يكون المراد: لا نسلم أن ثم شرطين اجتمعا وبعدهما جواب واحد، فحينئذ يكون[25/ب- ف] المنع موجهاً[861]. وقوله (بل الجواب المذكور للثاني... إلى آخره) وهو[862] كلام بدر الدين بن مالك في شرح الألفية، حيث قال[863]: فإن كان الجواب شرطياً فُصِلَ بجملة الشرط كقوله تعالى[864]: {فأما إن كان من المقربين...الآية} التقدير: مهما يكن من شئ فإن كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح وريحان. ثم قدم الشرط على الفاء فالتقى فاءان، فحذفت الثانية منهما حملا على أكثر الحذفين نظائر انتهى. لكن في كلام الرضي ما يوافق كلام المصنف، ويستدل به عليه، حيث قال[865]: قد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة أجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى : {فأما إن كان من المقربين فروح} أي: إنْ يكن شئ فإن كان من المقربين فله روح وريحان فقوله (فروح) جواب (أما) استغنى به عن جواب (أن) والدليل على أنه ليس جواب (أن) عدم جواز: أما إن جئتني أكرمك، بالجزم ووجوب: أما إن جئتني فأكرمك، مع أن نحو: إن ضربتني أكرمك، بالجزم أكثر من نحو: إن ضربتني فأكرمك، انتهى. وفي التعليق: في كلام الرضي تدافع؛ فإن[26/ب- د] صدره يقتضي أن (فروح) جواب الشرط الثاني، لأنه جعل جملة الشرط من جملة أجزاء جزاء[866] الشرط الأول، فتكون بقية أجزاء أجزائه هو[867] جواب الثاني، وآخر كلامه يقتضي أن الجواب المذكور للأول لا للثاني. وأقول: لا تدافع في كلامه؛ فإن صدره بحسب الأصل، وقبل وقوع الشرط المذكور مع كلمته مقام الشرط المحذوف، وعجزه بحسب

860- سورة الواقعة/88.
861- عبارة (إلا أن يكون المراد... موجها) ساقطة من (د).
862- في (ف): (هو) من غير الواو.
863- شرح الألفية لابن الناظم: 716.
864- سورة الواقعة/88.
865- شرح الرضي: 4/469،468.
866- كلمة (جزاء) ساقطة من (ف).
867- كلمة (هو) زيادة من (ب). وكلمة (أجزائه) التي قبلها وردت في (د): (جزائه) من غير الألف.

وقوع ذلك. وبهذا يقع التوفيق أيضاً بين كلام المصنف وابن مالك[868]. وقال أبو حيان: والصحيح أن أداة الشرط جوابها محذوف، لدلالة جواب (أما) عليه، ولذلك لزم أن يكون فعل الشرط بعد (إنْ) ماضيا، ولا يلزم مضيه إلا عند حذف الجواب. كأنه قيل: مهما يكن من شئ فروح إن كان من المقربين، فالفاء جواب الشرط الذي تقدم، وجواب (إنْ) محذوف، وهذا مذهب سيبويه. وزعم الأخفش أن الجواب المذكور لـ (أما) والشرط معاً، فالأصل عنده: مهما يكن من شئ فإن كان من المقربين فروح، ثم أنيب (أما) مناب مهما، والفعل الذي بعدها على الفاء، فصار(فروح) قدمت (إن) والفاعل الذي بعدها على الفاء فصار: أما إنْ كان من المقربين، فالتقت الفاءان فأغنت أحدهما عن الأخرى فصار (فروح) قال: وهذه كلها تقادير عجيبة، ومع ذلك هي باطلة، وقد أبطل أبو علي ظاهر كلام الأخفش بأنا لم نجد الفاء تكون جواباً لشيئين، وتأول كلامه على أنها لما كانت جواباً لآخرهما وأغنت عن الثاني صارت كأنها جواب لهما. قال: واضطرب قول أبي علي، فمرة قال: لا يفصل في (أما) إلا بمفرد، فالفاء جواب (إن) وجواب (أما) محذوف، وهذا لا يصح؛ لأنه متى اجتمع طالبا جواب كان الجواب للأول منهما، ومرة قال بقول سيبويه وقال: الجملة إذا لم تستقل صارت بمنزلة مفرد، قال: وهذا هو الصحيح. فإذن في المسألة ثلاثة مذاهب، مذهب سيبويه، ومذهب الأخفش، ومذهب أبي عليّ في أحد قوليه، انتهى[869]. قوله: **(والرابع: اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب)** قال الرضي[870]: ويقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به أوالظرف، نحو[871]: {فأما اليتيم فلا تقهر} و: وأما يوم الجمعة فأنا ذاهب. إذا قُصِد أنهما ملزومان[872] لحكم. والمعنى: أن عدم القهر ينبغي أن يكون لازماً لليتيم، وذهابي لازماً ليوم الجمعة. وكذا يقدم الحال نحو: أما مجرداً فإني ضاربك، والمفعول المطلق نحو: أما ضرب الأمير فإني ضاربك، والمفعول له نحو: أما تأديباً فإني ضاربك. ولا يستنكر عمل ما بعد الفاء السببية فيما قبلها، وإن كان ذلك[873] ممتنعاً في غير هذا الموضع؛ لأن تقديم المعمولات المذكورة لأجل هذه الأغراض المهمة، انتهى. قوله: **(لأن**

---

[868]- عبارة (وبهذا يقع التوفيق أيضا بين كلام المصنف وابن مالك) ساقطة من (ب) و (د). وفي (ف) وردت عبارة (وابن مالك): (وكلام ابن مالك).

[869]- عبارة: (وقال أبو حيان: والصحيح... انتهى) هذه الأسطر الستة عشر ساقطة من نسخة المصنف (م) ومن (د) وهي من (ب) و (ف). وينظر النقل عن أبي حيان في البحر المحيط: 95/10.

[870]- شرح الرضي: 468/4.

[871]- سورة الضحى/9.

[872]- في (ب): (أنها ملزومات) بدلا من (إنهما ملزومان).

[873]- كلمة (ذلك) ساقطة من (ب).

(أما) نائبة عن الفعل، فكأنها فعل والفعل لا يلي الفعل) تقدم من المصنف حكمان، أحدهما: تقدير العامل بعد الفاء. والآخر: تقديره قبل ما دخلت عليه الفاء. وهذا الذي ذكره المصنف علة الأول. وأما علة الثاني، فهو أن المفسر يكون متقدماً على المفسر. ولقائل أن يقول: ما ذكره المصنف[24/ب- م] إنما يمنع تقدير الفعل متقدماً على الفاء والمعمول معاً. ولا يمنع تقديره متقدماً على الفاء وحدها. فينبغي أن يقال: لما كان القصد من نحو: أما زيد[874] فاضربه، كون زيد ملزوماً للضرب، والضرب لا زم له. وعلى[875] ما قررناه فيما سبق لم يكن التقدير: أما ضرب زيد فاضربه[876]. ولا: أما زيد الضرب فاضربه[877]؛ لفوات الدلالة على لزوم الضرب لزيد؛ لأن الدال على لزومه إنما هو وقوعه بعد الفاء. وعلى[878] هذا التقدير لم يقع بعدها، وإنما يقع[879] بعدها مفسرة. وفي شرح الألفية لولد مصنفها[880]: ولا يفصل بين (أما) والفاء بفعل؛ لأن (أما) قائمة مقام حرف شرط وفعل شرط، فلو وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط، ولم يعلم بقيامها مقامه. قوله: **(ولهذا أهملها بنو تميم إذ قالوا: ليس الطيب إلا المسك، بالرفع)** يعني: ولأجل أن (ليس) فعل يشبه الحرف، أعني (ما) النافية، لم يعملها بنو تميم في المثال المذكور. وفي الشرح[881]: وقد يقال على كلام المصنف: إذا كان ضعف الفعل بمشابهة الحرف يوجب اغتفار مباشرته لفعل آخر، فهلا اغتفر ذلك في (أما) مع عراقتها في الحرفية، انتهى. وأقول: إذا شُبّه شئ بشئ، أو ناب شئ عن شئ يكون التشبيه والنيابة مقصودين، فيعطى المشبه والنائب حكم المشبه به، والمنوب عنه لا حكم نفسه. ألا ترى أن (ما) لما شُبّهت بـ(ليس) أخذت حكم (ليس). والمفعول به لما ناب عن الفاعل أخذ حكم الفاعل. فلهذا اغتفر في (ليس) مباشرة الفعل لشبهها بالحرف، ولم يغتفر في (أما) مباشرتها الفعل لنيابتها عن الفعل، فتأمل فإنه من المحاسن. قوله: **(وأجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير إعمال الخبر)** لأن الغرض المهم من قولك: أما زيداً فإني ضارب، مثلاً لما كان جعل خبر (إن) لازماً لمعموله، قدّم المعمول على الفاء المتقدمة على (إن)، ولم يبال بعمل ما بعد (إن) فيما قبلها، كما لم يبال بعمل (ما) بعد الفاء فيما قبلها.

874- في (ف): (زيداً) بالنصب.
875- في (م) و (ف): (على) بغير الواو، وما أثبته من (ب) ولا يستقيم الكلام إلا به.
876- في (م) و (د) و (ف) وردت هذه الجملة هكذا: (أما اضرب زيداً فاضربه) ولا وجه لها، وما أثبته من (ب).
877- في (د) و (ف) وردت هذه العبارة هكذا: (ولا أما زيداً اضرب فاضربه).
878- في (د) و (ف): (وهو) بدلا من (وعلى).
879- في (د) و (ف): (وقع) بالماضي.
880- شرح الألفية لابن الناظم: 716.
881- تحفة الغريب: 28/أ.

والمبرد، هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أخذ الأدب عن أبي عثمان المازني وأبي حاتم السجستاني، وأخذ عنه[26/أ- ف] نفطويه. وكان كثير الأمالي، حسن النوادر، يحب المناظرة مع أبي العباس أحمد الملقب بـ(ثعلب)، صاحب كتاب الفصيح. وثعلب يكره ذلك؛ لأن المبرد كان فصيح العبارة، ظاهر[27/أ- د] البيان. فإذا اجتمعا[882] حُكِمَ للمبرد في الظاهر، إلا أن يعرف الباطن. توفي المبرد سنة ست وقيل خمس وثمانين ومائتين ببغداد[883]. قوله: **(الأول: أنه سُمِعَ: أما العبيد فذو عبيد، بالنصب)** قال الرضي: والوجه[884] فيه الرفع في جميع اللغات، معرفاً كان أو لا. وروى يونس عن بعض العرب نصبه، قال سيبويه: هي ضعيفة قليلة. قال: ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف، إلا إذا كان غير معين؛ ليكون في موضع الحال، كما في: الجماء الغفير. وأما إذا أردت بـ(العبيد) عبيداً معينة، فلا يجوز فيه إلا الرفع. قال الرضي: أما الحمل على الحال في[885] مثله فضعيف، ولا معنى[886] له، بل هو على أنه مفعول به لما بعد الفاء؛ لأن معنى (ذوعبيد) أي: يملكهم. وذلك كما روى الكسائي: أما قريشاً فأنا أفضلهم. أي: أغلبهم في الفضل. قوله: **(والتي في البيت هي(أن) المصدرية و(ما) المزيدة)** قال ابن الصائغ: قد تقدم عند[887] الكلام على (أنّ)[888] أنّ الأرجح عنده ثبوت (إن) شرطية، ورجحه بأمور، منها: دخول الفاء بعدها، واستشهد لهذا البيت. وقد رجع هنا بالنقض على بدئه. والرجوع إلى الحق خير من التمادي على الغي، انتهى. وأقول: إنه لم يقل فيما سبق إن كون (إن) شرطية أرجح عنده، وإنما قال: ويرجحه عندي أمور، وذكرها. ولا يلزم من ذكر مرجحات عند شخص لقول أن يكون ذلك القول عنده أرجح من غيره، بل جاز أن يكون غيره أرجح منه؛ لأن مرجحاته أكثر وأقوى من مرجحات ذلك القول. وقد تقدم نظير هذا في آخر الكلام على (أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون. وأيضاً لم يسق المصنف في البيت فيما سبق شاهداً على مجئ (إن) شرطية، وإنما ساق شاهداً على مجئ الفاء بعدها. وصرح بعد ذلك بأسطر بأن الصواب أنها مصدرية، فراجعه وتأمل.

882- في (د): (اجتمع).
883- ينظر في ترجمة المبرد: أخبار النحويين البصريين: 105، وطبقات النحويين واللغويين: 101، ومعجم الأدباء: 111/19.
884- في (د) و (ف): (الوجه) بغير الواو. وينظر: شرح الرضي: 473/4، 474.
885- كلمة (في) ساقطة من (ب). وينظر: شرح الرضي: 474/4.
886- في (ب): (ولا معين).
887- في (ب): (مبدأ) بدلا من (عند).
888- كلمة (أن) ساقطة من (ب).

(إما) المكسورة المشددة

قوله: **(وقد تفتح همزتها)** من شواهد ذلك قوله[889]:

يلقحـهـا أما شمـال عـريـة

وأما صبا جنح العشيّ هبوب

يُلقحُها- بضم أوله وسكون ثانيه- من ألقح الريح السحاب. والبيت من الطويل، دخل (فعولن) في أوله الخرم- بالخاء المعجمة والراء-، وإنما لم يجعله بفتح اللام وتشديد القاف وكسرها ليسلم من الخرم؛ لأن (لقح) بالتضعيف، لا يستعمل في الريح، بل في الشجر[890]. والشمال: الريح تهب من ناحية القطب. العَريّة: الباردة، نسبة إلى العراة- بفتح المهملة وقصر الألف- وهي شدة البرد. والصبا: ريح مهبها القويم مطلع الشمس إذا اعتدل الليل والنهار. وجُنح الليل- بضم الجيم وكسرها- طائفة منه. قوله: **(سقته الرواعد... إلخ)** هذا البيت للنمر بن تولب. ومذهب سيبويه[891] أنه حذف منه أما أولا وما ثانيا. والرواعد جمع راعدة، يقال: رعدت السحاب وأرعدت إذا سمع منها صوت الرعد. والصيّف- بتشديد الياء- مطر الصيف. قوله: **(لأن المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال)** قال الأعلم[892]: وصف وعلاً في روضة مخصبة[25/ب- م] في جبل حصين لا يوصل إليه، والأمطار ملازمة له لا تقيه، فلا يحتاج إلى أن يسهل فيصاد، انتهى. والوعل- بفتح الواو مع فتح العين وكسرها-: تيس الجبل. قوله: **(ومع الشرط لا يلزم ذلك)** يعني وصف الوعل بالري على كل حال؛ لأن مدخول (إن) الشرطية مشكوك فيه غير مجزوم بوقوعه ولا بعدم وقوعه، وبهذا اندفع قول ابن الصائغ إن هذا بناءٌ على القول بالمفهوم، وفيه كلام، انتهى. وفي الشرح: لا نسلم أن المقصود وصف الوعل بالري على كل حال، وإنما الغرض وصف حاله بحسب الواقع، فأخبر أولاً بما وقع من سقي سحائب الصيف له، وذلك مقتضٍ لريه منها. ثم أخبر بأن سحائب الخريف إنْ سقته بعد ذلك حصل له الري المستمر. ولو سُلم أن المقصود ما ذكر من وصفه

889- يروى البيت لأبي القمقام، وينظر في البيت: رصف المباني للمالقي: 184، المقرب لابن عصفور: 231/1.

890- عبارة (والبيت من الطويل... في الشجر) زيادة من (ب) وهي ساقطة من (م) و (ف) و (د) إلا أن السقط من (د) يبدأ من قوله (يلقحها).

891- ينظر: الكتاب لسيبويه: 267/1.

892- ينظر: تحصيل عين الذهب (مطبوع بحاشية كتاب سيبويه) للأعلم: 135/1. والأعلم هو يوسف بن سليمان بن عيسى، المعروف بالأعلم الشنتمري، أحد أعلام الأندلس البارزين في اللغة وعلومها، توفي سنة 1083/476. ينظر في ترجمته: إنباه الرواة للقفطي: 4/ 65، ومعجم الأدباء لياقوت: 60/20، ونكت الهميان للصفدي: 313.

بالري دائماً، فمع الإتيان بـ(إما) التي هي لأحد شيئين لا يلزم ذلك، انتهى. وأقول: لا نسلم أن (إما) في هذا البيت لمجرد أحد الشيئين، بل هي لتفصيل المسقي منه، وحينئذ مع الإتيان بها يلزم الري دائماً. قوله: **(وقال أبو عبيدة إن في البيت زائدة)** رُدّ هذا بأن زيادتها لم تثبت بعد العاطف، وثبت[27/ب- د] حذف (إما) و (ما). وأبو عبيدة هو معمر بن المثنى، قال الجاحظ[893]: لم يكن في الأرض خارجي ولا جماعي أعلم بجميع العلوم منه. وقال ابن قتيبة: كان مع معرفته ربما يكسر البيت إذا أنشده، وكان يخطئ إذا قرأ القرآن نظراً، وكان يبغض العرب، وألف في مثالبها، وكان يرى رأي الخوارج. توفي سنة تسع ومائتين، وولد سنة عشر ومائة. قوله: **(وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى)** وأن العطف إنما هو بالواو التي قبلها، وهي جائية لمعنى من المعاني المستفادة بـ(أو) . قال الرضي: ومنع أبو عليّ وعبد القاهر من كونها عاطفة؛ لأن الأولى داخلة على ما ليس بمعطوف على شئ. والثانية مقترنة بواو العطف، فلا يصلحان للعطف. وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى (أو) العاطفة. ولا يلزم ذلك؛ فإن معنى (أن) المصدرية هو معنى (ما) المصدرية، والأولى تنصب المضارع بخلاف الثانية[894]. قوله: **(ووافقهم ابن مالك لملازمتها غالباً الواو العاطفة)** في الشرح: قلت: وفي شرح المفصل لابن الحاجب[26/ب- ف] أن مجموع قولنا: (وإما) هو العاطف في: جاء إما زيد وإما عمرو. قال: ولا يبعد أن تكون صورة الحرف مستقلة حرفاً في موضع، وبعض حرف في موضع آخر، كـ(يا)[895] في (أيا)، وعلى هذا لا يتم ما قاله فتأمله، انتهى. وأقول: يريد الشارح أن هذا الدليل الذي استدل به المصنف أعم من الدعوى؛ لأن الدعوى أن (إما) الثانية ليست بعاطفة، وإنما العاطف الواو المقارنة لها، والدليل- وهو ملازمتها للواو في الغالب- يصدق بأن العاطف هو الواو وحدها، وبأنه مجموع الواو و (إما) كما قال ابن الحاجب. ويمكن أن يقال: إن قوله (لملازمتها غالباً الواو العاطفة) لا يصدق إذا كان العاطف مجموع الواو و (إما)، وإنما يصدق ملازمتها الواو من غير تقييد بالعاطفة. ولو سُلّم فالإيراد المذكور إنما يتجه لو كان قوله (لملازمتها) دليلا على كون الواو هي العاطفة، وليس كذلك، وإنما هو دليل على كون (إما)

---

[893]- في (ف): (الحافظ). وينظر ما قاله الجاحظ في البيان والتبيين: 347/1.
[894]- عبارة (وقال الرضي: ومنع أبو... الثانية) ساقطة من (د). وينظر: شرح الرضي: 403/4.
[895]- في (ب): (كما) بدلا من (كيا). وينظر: تحفة الغريب: 28/ب.

غير عاطفة، كما هو صريح كلام المصنف، فليتأمل[896]. قوله: **(يا ليتما أمنا شالت نعامتها... إلخ)** هذا البيت لسعد بن قرط[897] بن سيّار، وكان عاقاً لأمه، وكانت بارة به. والنعامة: جماعة القوم. وشالت نعامتهم: ذهبوا وتفرقوا، قيل: تحولوا عن دارهم، وقيل: قلّ خبرهم وذلت أمورهم. والمعنى: ليت أمنا فارقتنا بالموت. وفي الشرح[898]: النعامة: باطن القدم. وشالت نعامة فلان: كناية عن موته؛ لأن الإنسان إذا مات ارتفعت نعامة قدمه. قال المصنف في حاشية التسهيل، عند قوله (وربما استغني عن واو وإما) لا أحفظ ذلك إلا مع تخفيف كلمة (إما) على البدل، نحو: يا ليتما أمنا...البيت. قوله: **(وعطف الحرف على الحرف غريب)** أي: غير موجود، أو لم يقل به أحد[899]. قال الرضي: وقال الأندلسي[900]: (إما) الأولى مع الثانية حرف عطف قدّمت تنبيهاً على أن الأمر مبني على الشك، والواو جامعة بينهما عاطفة لـ(إما) الثانية على الأولى حتى يصيرا حرفاً واحداً، ثم يعطفان معاً ما بعد الثانية على ما بعد الأولى. وهذا عندي بارد من وجوه؛ لأن تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه، وعطف بعض العاطف[901] على بعضه، وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم. فالحق أن الواو هي العاطفة و (إما) مفيدة لأحد شيئين غير عاطفة. والواو في نحو: إما إلى جنة إما[902] إلى نار، مقدرة[903]. قوله: **(ولـ(إما) خمسة معان)** يعني بحسب القرائن، والأمور الخارجية. وأما بحسب الأصل فمعناها أحد الشيئين أو الأشياء. قال الرضي[904]: وهذه[25/ب- م] المعاني تعرض في الكلام لا من قبل (إما) و (أو) بل من قبل أشياء أخر. فالشك من قبل جهل المتكلم، والإبهام والتفصيل من حيث قصده إلى ذلك، والإباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة، والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك. قوله: **(ووهم ابن الشجري فجعل من ذلك{إما يعذبهم وإما يتوب عليهم})** بيان وهمه من وجهين، أحدهما: أن معنى التخيير والإباحة بـ(إما) وبـ(أو) إنما يكون بعد ما يدلّ على الطلب، كما صرّح به غير واحد من النحاة. وثانيهما: أن (إما) التخييرية إذا

---

[896]- عبارة (لا يصدق إذا كان العاطف... فليتأمل) ساقطة من (د) ويوجد مكانها العبارة الآتية: (ليس المقصود منه إثبات هذا المذهب لأنه أثبته بقوله: كالأولى، حيث قاس الثانية على الأولى، وإنما المقصود منه إبطال المذهب الأول، أعني مذهب الأكثر وكونه عاطف).

[897]- في (م): (سعد بن سعد) بدلا من (سعد بن قرط) والصواب ما أثبته من (ب).

[898]- عبارة (وفي الشرح) ساقطة من (د). وينظر: تحفة الغريب: 28/ب.

[899]- عبارة (أو لم يقل به أحد) زيادة من (د).

[900]- الأندلسي هو القاسم بن أحمد، أبو محمد الأندلسي، خرج من الأندلس إلى المشرق وتنقل في الأقطار، ومن تصانيفه: المحصل في شرح المفصل، وشرح الشاطبية، توفي سنة 1262/661. ينظر في ترجمته: معجم الأدباء: 234/16، وبغية الوعاة: 250/2، والأعلام: 172/5.

[901]- في (ب): (المعاطيف) بدلا من (العاطف). وينظر: شرح الرضي: 403/4.

[902]- في (ب) و (ف): (أيما) وكذلك (أما) التي قبلها.

[903]- عبارة (قال الرضي: وقال الأندلسي: إما... مقدرة) ساقطة من (د).

[904]- شرح الرضي: 398/4.

وقع الفعل بعدها تكون معه (أن). قال أبو البقاء في إعرابه[905]: (إما) ههنا للشك، والشك راجع إلى المخلوق، وإذا كانت (إما) للشك جاز أن يليها الاسم، وأن يليها الفعل. فإن كانت للتخيير ووقع الفعل بعدها، كانت معه (أن) كقوله تعالى: {إما أن تلقي}، انتهى. وهذا الثاني هو مراد المصنف؛ لأن ما ذكره من هذه الآية لا يخالف ما مثّل به قبله إلا بعدم (أن) معه[906]. وهذا مع ظهوره خفي على بعضهم فقال: وجه الوهم أن التخيير يستدعي مخيراً، ويمتنع ذلك على الله تعالى. وأجاب بأنه يجوز أن يكون تخييره تعالى من ذاته[907]. قوله: **(وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة)** وهي الحال التي يكون حصول مضمونها متأخراً عن حصول مضمون عاملها؛ لأن معنى الهداية نصب الدليل، ولا شك في تأخر الشكر والكفر عنه، فهي كالحال في قوله تعالى[908]: {طبتم فادخلوها خالدين} ويجوز أن يكون صاحب الحال السبيل، ووصفه بالشكر والكفر مجاز. والمعنى: بينا السبيل مقسوماً إلى هذين القسمين. والعدول في الآية عن (كافر) مع أنه مطابق لـ(شاكر) إلى (كفور) إما للمحافظة على الفواصل، وإما للإشعار بأن الإنسان لا يخلو عن كفران في الغالب. وإنما المأخوذ به المتوغل[28/أ- د] فيه. قوله: **(ولا يجيز البصريون أن يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره)** لفظ الشرط يطلق على تعليق أمر بآخر، وعلى نفس المعلق عليه. والمراد به في أداة الشرط المعنى الأول، وبضميره العائد إليه من يفسره المعنى الثاني على حد قول الشاعر[909]:

إذا نـزل السمـاء بـأرض قـــــوم

رعيناه وإن كانوا[27/أ- ف] غضابا

حيث أراد بالسماء المطر، وبضميره العائد إليه من رعيناه النبت. ويسمى هذا في فن البديع الاستخدام[910]. قوله: **(قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذبا)** هذا صدر بيت للنعمان بن المنذر، عجزه:

فما اعتذارك من شئ[911] إذا قيلا

905- التبيان في إعراب القرآن: 659/2.
906- في (ف): (منه).
907- عبارة (وهذا الثاني هو مراد المصنف... من ذاته) ساقطة من (د).
908- سورة الزمر/73.
909- ينظر في هذا البيت: الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني: 502.
910- في (ب): (بالاستخدام). وعبارة (قوله: و لا يجيز البصريون أن يلي... الاستخدام) هذه الفقرة ساقطة من (د).
911- في (ف): (قول) بدلا من (شئ). وينظر في هذا البيت: الكتاب: 260/1، شرح الحماسة لابن الشجري:96/2، شرح شواهد المغني لسيوطي:188/1.

قوله: **(إلا أن(إما) يبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله من شك وغيره)** يعني أن الفرق بين (إما) و (أو) في هذه المعاني الخمسة أن (إما) لتكررها يدل الكلام معها من أول وهلة على ما أتي بها لأجله من شك أو غيره، بخلاف (أو)، فإن الكلام معها أولاً دال على الجزم، ثم يؤتى بـ(أو) دالة على ما جئ بها لأجله. قال بدر الدين بن مالك[912]: وغالب استعمال (إما) أن تكون مكررة، لتشعر من أول وهلة بقصد التخيير أو الإباحة أو التقسيم أو الإبهام أو الشك، انتهى. وقال الرضي[913]: مبنى الكلام مع (إما) على أحد الشيئين أو الأشياء. وأما (أو) فإن تقدم (إما) على المعطوف عليه، نحو: جاءني إما زيد أو عمرو، فالكلام مبني على ذلك. وإن لم يتقدم جاز أن يعرض للمتكلم معنى أحد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلاً: قام زيد، قاطعاً بقيامه، ثم يعرض الشك أو يقصد الإبهام فيقول: أو عمرو. ويجوز أن يكون شاكاً أو مبهماً من أول الأمر. وإن لم يأت بحرف دال عليه كما تقول مثلاً: جاءني القوم، وأنت عازم من أول الأمر على الاستثناء بقولك: إلا زيداً[914]. قوله: **(وقول المثقب العبدي: فإما أن تكون... إلخ)** في الشرح[915]: المثقب: بضم الميم وفتح النون وكسر القاف المشددة. والعبدي: بفتح المهملة وسكون الموحدة، وأظن أنه نسبة إلى عبد شمس، انتهى. وأقول: إنما هو بضم الميم وفتح المثلثة وكسر القاف. قال صاحب الصحاح في فصل الثاء المثلثة من حرف الباء الموحدة[916]: والمثقب- بكسر القاف- لقب شاعر من عبد شمس، سُمّي بذلك لقوله:

أرين محاسنا وكنن أخرى

وثقبن الوصاوص للعيون

انتهى. وقال في باب الصاد المهملة[917]: والوصاوص: البرقع الصغير، قال المثقب العبدي:

ظهرن بكلة وسدلن أخرى

وثقبن الوصاوص للعيـون

912- شرح الألفية لابن الناظم: 536.
913- شرح الرضي: 401/4.
914- عبارة (وقال الرضي: مبنى الكلام مع إما... إلا زيداً) ساقطة من (د).
915- تحفة الغريب: 29/ب.
916- الصحاح: 94/1.
917- الصحاح: 1061/3.

والكلة: الستر الرقيق يُحَاط كالبيت يتوقى من البق، أي البعوض. وغثّ اللحم يغث- بالكسر[918]- ويغث- بالفتح- غثاثة وغثوثة، فهو غث وغثيث، إذا كان مهزولاً. و (أتقيك وتتقيني) إما صفة (عدواً) مُراعَى بها المعنى، والأصل: يتقيك وتتقيه، وإما جواب سؤال، كأنه قيل: فماذا يكون إذا اتخذتك عدواً؟ فقال: أتقيك وتتقيني. قوله: **(تلم بدار... إلخ)** تلم: أي تنزل. وعهدها: ما يُعْهَد منها.

(أو)

قوله: **(أحدها الشك)** قال التفتازاني عند قوله تعالى[919]: {أو كصيب من السماء}: التحقيق أن (أو) لأحد الأمرين، والشك هو المتبادر إلى الفهم من إطلاقها في الخبر مثل جاءني زيد أو عمرو، وإن كان يحتمل التشكيك والإبهام على السامع، أو المبالغة في تفخيمه كقوله تعالى[920]: {وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو أقرب}. قوله: **(الثاني الإبهام نحو{وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين} الشاهد في أو الأولى)** في الشرح[921]: لا أدري لم امتنع كون الشاهد في (أو) الثانية أيضاً، والمعنى: وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين. وأقول: لا يخفى أن معنى الإبهام فيه زيادة على معنى أحد الشيئين أو الأشياء، وأن معنى أحد الشيئين أو الأشياء في جميع معاني (أو) ما عدا معنى (بل) ومعنى الواو، كما سيقوله المصنف في التنبيه الآتي، فلا يلزم من كون معنى الآية أن أحد الأمرين ثابت لأحد الفريقين، أن تكون (أو) فيها للإبهام، بل لابد من زيادة اعتبار، وهو قصد المتكلم إلى الإبهام، وقد اعتبر ذلك في (أو) الأولى، فلا حاجة إلى اعتباره في (أو) الثانية؛ لأن اعتباره في أحدهما يغني عن اعتباره في الآخرى. فإن قلت: فهلا اعتبر الإبهام في الثانية دون الأولى. قلت: اعتبر في الأولى لتقدمها، ولأن الغرض إبهام محل الهداية والضلال، والأولى هي الواقعة بين محليهما. ألا ترى أنه لو قيل: وإنا وإياكم لعلى هدى[922]، لكان الإبهام[923]. وفي الكشاف[924]: والمعنى وإن

---

[918]- كلمة (بالكسر) وكلمة (بالفتح) التي بعدها زيادة من (ب).
[919]- سورة البقرة/19. وينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف: 66/ب.
[920]- سورة النحل/77.
[921]- تحفة الغريب: 29/ب.
[922]- في (ب) توجد عبارة (لو أنه لم يقل أو في ضلال) بدلا من عبارة (لو قيل: وإنا أو إياكم لعلى هدى).
[923]- عبارة (ألا ترى أنه لو قيل... الإبهام) ساقطة من (د).
[924]- الكشاف: 259/3.

أحد الفريقين من الذين يوحدون الرازق من السموات والأرض بالعبادة ومن الذين يشركون به الجماد الذي لا يوصف بالقدرة لعلى أحد الأمرين من الهدى والضلال، وهذا من الكلام المنصف الذي كل من سمعه قال لمن خوطب به: قد أنصفك صاحبك، وفي درجه بعد تقدمه ما قدم من التقرير البليغ دلالة غير[925] خفية على من هو من الفريقين على الهدى، ومن هو في[28/ب- د] الضلال المبين. ولكن التعريض أوصل[926] بالمجادل إلى الغرض وأهجم به على الغلبة... وإنما خولف بين حرفي الجر الداخلين على الحق والضلال؛ لأن صاحب الحق كأنه مستعلٍ على فرس جواد يركضه حيث شاء. والضال[927] كأنه منغمس في ظلام مرتبك لا يدري أين يتوجه، انتهى. وقال[27/ب- ف] أبوحيان: (أو) على موضوعها؛ لكونها لأحد الشيئين أو الأشياء، وخبر (إنا أو إياكم) هو (لعلى هدى أو في ضلال مبين[928])، ولا يحتاج إلى تقدير؛ إذ المعنى: أن أحدنا لفي أحد هذين الأمرين كقولك زيد أو عمرو في القصر أو في المسجد. وقيل خبر (إنا) محذوف، لدلالة (لعلى هدى) وهو خبر (إياكم) عليه. وقيل: خبر إياكم محذوف، لدلالة المذكور وهو خبر (إنا) عليه، ولا حاجة إلى هذا التقدير مع ما يصلح أن يكون خبراً، انتهى. قوله: **(نحن أو أنتم الألى... إلى آخره)** السُحق- بالضم- البعد، وكذا السحق مثل عشر وعشر، وقد سحق الشئ- بالضم- فهو سحيق أي: بعيد، وأسحقه الله أي: أبعده. قوله: **(نحو: {ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً})** في الشرح[929]: انظر كيف يصح التمثيل بهذه الآية الشريفة لما كانت (أو) للإباحة قبل دخول الناهي، وكيف يصح قول المصنف (وتلخيصه أنها تدخل للنهي عما كان مباحاً) وهذه في الآية غير متأت البتة؛ لأن طاعة الآثم أو الكفور في الإثم أو الكفر[930] لا تباح أصلاً، بل تحرم، ولعل الإباحة إنما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من أن طاعة الآثم والكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها، انتهى. وأقول: توهم الشارح أن المراد بالإباحة هنا الإباحة الشرعية، التي هي أحد الأحكام الخمسة، وليس كذلك؛ لأن الكلام في معنى (أو) بحسب اللغة قبل ظهور الشرع. وإنما المراد بها الإباحة بحسب العقل أو بحسب العرف في أي وقت كان، وعند أي قوم كانوا. وقول المصنف (عما كان مباحاً) يعني بحسب إفادة الكلام ودلالته لو لم يكن فيه حرف النهي. ولا شك أنه لو قيل: أطع آثماً أو كفورا، أفاد الكلام الإباحة ودل

925- كلمة (غير) ساقطة من (د) و (ف).
926- في (ب): (أفضل) بدلا من (أوصل).
927- في نسخة المصنف (م): (والضلال) بدلا من (والضال).
928- كلمة (مبين) ساقطة من (ب).
929- تحفة الغريب: 29/ب، 30/أ.
930- عبارة (أو الكفر) ساقطة من (د).

فيه حرف النهي. ولا شك أنه لو قيل: أطع آثماً أو كفورا، أفاد الكلام الإباحة ودل عليها وإن لم تكن ثمة إباحة. وفي حاشية التفتازاني عند قوله تعالى[931]: {أو كصيب من السماء}: وأما قوله تعالى[932]: {ولا تطع منهم آثماً أو كفورا}، فذهب كثير من المحققين إلى أنها لأحد الأمرين، والعموم إنما جاء من قبل الوقوع في سياق النفي، كأنه قيل: ولا تطع واحداً منهما. وبه يشعر كلامه في المفصل. وذكر- يعني الزمخشري- ههنا أن ذلك من قبل كونها مستعارة للتساوي في غير الشك. ومبناه على تعلق المفعول بالنفي دون المنفي[26/ب- م] كأنه قيل: اعص هذا أو ذاك، فهما متساويان في وجوب العصيان. وذكر في سورة الإنسان ما يشير إلى[933] أن ذلك من قبل دلالة النص حيث قال إنما ذكر بـ(أو)؛ لأن الناهي عن طاعة أحدهما يكون عن طاعتهما، انتهى. وذهب الظاهريون إلى أنها بمعنى الواو، وإنما يصح إذا اعتبر عطف النفي[934] على النفي، لا المنفي على المنفي انتهى. قوله: **(وفاقاً للسيرافي)** هو بكسر السين المهملة وسكون المثناة التحتية نسبة إلى مدينة سيراف، وهي من بلاد فارس على ساحل البحر مما يلي كرمان. وهو أبوسعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان[935] المعروف بالقاضي، سكن بغداد، وولي القضاء بها نيابة عن ابن معروف، وقرأ اللغة على ابن دريد، والنحو على ابن السراج، وكان حسن الأخلاق معتزلياً، لكنه لم يظهره، وكان لا يأكل إلا من كسب يده وهو النسخ، وكان أبوه مجوسياً فأسلم، توفي- رحمه الله[936] تعالى- في رجب سنة ثمان وستين وثلثمائة. قوله: **(والتقدير)** أي: بيان المقدار، وهو مجرور بالعطف على التشبيه. قوله: **(والجرمي)** بفتح الجيم وسكون الراء، نسبة إلى جرم، وهي قبائل نزل بواحدة منها فنسب إليها. وهو أبو عمر صالح بن اسحق من البصرة، قدم بغداد وأخذ النحو عن الأخفش، ولقي يونس بن حبيب ولم يلق[29/أ- د] سيبويه، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة، وكان ورعاً ديناً عالماً بالنحو واللغة، توفي سنة خمس وعشرين ومائتين. قوله: **(واحتجوا بقول توبة وقد زعمت... إلى آخره)** توبة- بالمثناة من فوق- منقول من مصدر تاب من الذنب، وهو[937] علم لابن الحمير- بضم المهملة وفتح الميم وتشديد الياء المكسورة- صاحب ليلى الأخيلية، وهي ليلى بنت الأخيل من عقيل كانت من أشعر النساء،

931- سورة البقرة/19. وينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف: 66/ ب.
932- سورة الإنسان/24.
933- كلمة (إلى) ساقطة من (ب).
934- في (ب): (المنفي) بدلا من (النفي).
935- في (ب): (المرزبا).
936- في (ب): (توفي إلى رحمة الله). وتنظر ترجمة السيرافي في: تاريخ بغداد: 341/7، ونزهة الألباء: 227. وإشارة التعيين: 93.
937- عبارة (وهو) ساقطة من (ف).

وهجت[938] النابغة الجعدي، ودخلت على عبدالملك بن مروان وقد أسنّتْ فقال لها: ما رأى توبة فيك حتى أحبك؟ قالت: ما رأى الناس فيك حتى ولوك الخلافة. وتاءها بدل من واو كما في تراث. قوله: **(جاء الخلافة... إلى آخره)** فاعل (جاء) ضمير الممدوح. و (قدراً) أي: مقدرة من غير سعي. قال ابن عصفور في شرح الجزولية: ويحتمل أن يكون (أو) فيه للشك، كأنه شك هل الممدوح نال الخلافة لما أرادها وطلبها، أو قدرت على من غير طلب اعتناء من الله تعالى به. والبيت في مدح عمر بن عبد العزيز، وقبله[939]:

أصبحت للمنبر المعمور مجلسه

زيناً وزين قباب الملك والحجـر

قوله: **(وكان سيان... إلى آخره)** سرحتُ الإبل أسرحها- بالفتح فيهما- إذا رعيتها، وسرحتْ هي إذا رعت، يستعمل متعدياً ولازماً. والسوح: جمع ساحة، وهي الناحية أو الفضاء بين الدور. واغبرارها: عدم النبات فيها. قوله: **(وإنما[28/أ- ف] قدرنا (كان) شأنية لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة)** لأن (أن) مع صلتها في تأويل مصدر معرفة. وفي الشرح[940]: ولقائل أن يقول: الإخبار بالمعرفة عن النكرة مغتفر في الضرورة، وما نحن فيه شعر فلا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه، على أن ابن مالك قال بجوازه مطلقاً. يعني في النظم والنثر في بابيْ (كان) و (إن). وأقول: يمنع من كون (سيان) اسم كان، أن المقصود الإخبار عن السرح وعدمه بالاستواء، لا عن الاستواء بالسرح[941] وعدمه. قوله: **(وقول الراجز: إن بها أكتل... إلى آخره)** أكتل: بمثناة من فوق على وزن افعل. ورزام- براء مكسورة وزاي- علمان لرجلين. وخويربين: تثنية خويرب تصغير خارب، وهو اللص. وينقفان- بمثناة من تحت فنون فقاف ففاء- من النقف،وهو كسر الهامة أي الرأس. وفي الشرح: فإن قلت[942]: الراجز الذي ينظم الشعر من بحر الرجز، وعادتهم أنهم لا يقولون الراجز إلا إذا كان المقول من هذا البحر، وما أنشده من مشطور السريع المكشوف كقوله:

938- في (د) و (ف): (وهاجت).
939- البيت لجرير، وهو في ديوانه: 211.
940- تحفة الغريب: 30/أ.
941- عبارة (بالسرح) ساقطة من (ف).
942- عبارة (فإن قلت) ساقطة من (د). وينظر: تحفة الغريب: 30/ب.

يا صاحبي رحلي أقلا عذلي

قلت: لا مانع من أن يكون من الرجز بأن يكون من عروضه الأولى وضربها الثاني الذي على زنة (مفعولن) وقد دخله الخبن، اللهم إلا أن يكون قبله أو بعده ما ينفي ذلك، انتهى جوابه بمعناه[943]. قوله: **(قالت ألا ليتما... إلى آخره)** بعد هذين البيتين[944]:

فكم مائة فيها حمامتها

وأسرعت حسبة في ذلك العدد

وقبلهما:

واحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت

إلى حمام سراع وارد الثمد

يحفه جانبا نيق وتتبعه

مثل الزجاجة لم تكحل من الرمد

وفتاة الحي هنا هي زرقاء اليمامة. والحمام ذوات الأطواق، كالفاخت والقمري والقطا، والثمد- بالمثلثة والميم المفتوحتين- الماء القليل الذي لا مادة له. والنيق-بكسر النون بعدها[27/أ- م] مثناة من تحت ساكنة فقاف[945]-: الجبل. و (فقدٍ) أي: فحسب. وحَسّبوه- بتشديد السين المهملة[946]- أي: عَدّوه. وكانت هذه المرأة ترى من مسيرة ثلاثة أيام، وكان لها قطاة واحده، فمر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت:

ليت الحمام ليه إلى حمامتيه

أو نصف قديه تم الحمام ميه

فنظروا إلى ذلك القطا وارداً على الماء فإذا هو ست وستون. قوله: **(قوم إذا سمعوا الصريخ... إلى آخره)** الصريخ: صوت المستصرخ. والسافع- بالسين المهملة- الآخذ بالناصية[29/ب- د]، ومنه قوله تعالى: {لنسفعا بالناصية}. وإنما كانت (أو) هنا بمعنى الواو؛ لأن (بين) تقتضي الإضافة إلى متعدد.

943- عبارة (انتهى كلامه بمعناه) ساقطة من (د).
944- الأبيات للنابغة الذبياني في ديوانه: 14.
945- في (ب): (شقاق) بدلا من (فقاف).
946- كلمة (المهملة) ساقطة من (د).

وفي الشرح[947]: ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون بين فريق يلجم أو فريق سافع فتكون (أو) لأحد الأمرين و(بين) مضافة إلى متعدد. قوله: **(لأنه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان المأمور به مجالستهما ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسته أحدهما)** في الشرح[948]: هذا مشكل؛ فأي عهدة على المخاطب مع أن الأمر للإباحة لا إلزام فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك؟ وأقول: لا إشكال، فإن المصنف يرى أن الأمر مع الواو ليس للإباحة، وأن هذا هو المعروف من كلام النحويين، ولهذا رد بهذا الكلام على قول ابن مالك إن (أو) التي للإباحة حالة في محل الواو، ورد على قول الزمخشري إن الواو تأتي للإباحة نحو: جالس الحسن وابن سيرين، بأنه لا يُعْرَف لنحوي، ولو سُلِّم فمراده بالعهدة فعل ما أريد بهذه الصيغة. قوله: **(وإنه إنما جئ بالفذلكة دفعا لتوهم إرادة الإباحة)** قال التفتازاني: الفذلكة في الحساب أن يذكر تفاصيل ثم يجمل فيقال فذلك كذا انتهى. وهذا الذي ذكر، فائدة الفذلكة عند من يقول إن الواو للإباحة، وأما من يقول إنها لا تأتي للإباحة، فيقول: جئ بالفذلكة ليعلم العدد جملة كما علم تفصيلاً، فإن أكثر العرب لم يحسنوا الحساب، وليعلم أن المراد بالسبعة العدد المخصوص دون الكثرة، فإنه يطلق لهما. وقوله تعالى[949]: {كاملة} صفة مؤكدة لإفادة المبالغة في محافظة هذا العدد، أو صفة مبينة وكاشفة؛ فإن العشرة تمام مرتبة الآحاد، أو صفة مقيدة تقيد كمال بدلية العشرة من الهدي. قوله: **(وقلده في ذلك صاحب الإيضاح البياني)** هو قاضي القضاة جلال الدين محمد بن عبدالرحمن بن عمر القزويني، صاحب تلخيص المفتاح، قدم دمشق من بلاده مع أخيه قاضي القضاة إمام الدين، وناب في القضاء عن أخيه، ثم ولي خطابة دمشق فأقام بها مدة ثم ولي قضاء القضاة بالشام ثم قضاء القضاة بالديار المصرية، ثم عزل عنها وأعيد إلى قضاء الشام. توفي بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبعمائة[950]. قوله: **(ولا تعرف هذه المقالة لنحوي)** في الشرح[951]: بل هي معروفة لبعض النحاة، فقد قال السيرافي في شرح الكتاب: ومما يقع فيه الواو و (أو) بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الإباحة، كرجل أنكر على ولده مجالسة مجالسة ذوي الزيغ والريب، وأراد أن يعدل[28/ب- ف] به إلى مجالسة غيرهم فقال: دع مجالسة أهل الريب

---

[947]- تحفة الغريب: 30/ب.
[948]- تحفة الغريب: 31/أ.
[949]- سورة البقرة/196.
[950]- ينظر في ترجمة القزويني: البداية والنهاية: 196/14، وبغية الوعاة: 156/1، والبدر الطالع: 83/2.
[951]- تحفة الغريب: 31/أ.

وجالس الفقهاء أو القراء أو أصحاب الحديث، أو قال: جالس الفقهاء والقراء وأصحاب الحديث، فذلك كله بمعنى. هذا كلامه، وقد رجع المصنف عما قاله هنا، فقال في حواشيه على التسهيل: إن (أو) تأتي للجمع كالواو، ثم قال: فإن قلت: كيف وافقت على أن (أو) في الإباحة بمنزلة الواو مع تفريق جماعة من حذاقهم بين: جالس الحسن وابن سيرين، وقولك: أو ابن سيرين؟ قلت: الصواب أن لا فرق؛ فإنه إذا قيل بالواو، كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل، وهو إباحة المجالسة، وكأنه قيل: أبحت لك مجالستهما، ومن أبحت له المجالسة لم تلزمه ولم يمتنع عليه إفراد أحدهما ولا الجمع بينهما؛ لأن معنى كون الشئ مباحاً أنه لا حرج في فعله ولا في تركه. وإذا أبيح شيئان جاز لنا فيهما أربعة أوجه. وكذلك إذا ذكرت (أو)، وكلهم ينص على ذلك مع (أو). وقد بيّنا أنه مع الواو كذلك؛ لأن الإباحة إنما استفيدت من الأمر. قالوا: وجمعت بين الشيئين، انتهى مافي الشرح. قوله: **(وإعادة العامل)** يعني مع حرف النفي أو[30/أ-د] حرف النهي. قوله: **(وابن برهان)** هو بفتح الموحدة ومنع الصرف، أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي البغدادي، سيبويه[27/ت- م] عصره، ولد سنة أربع وتسعين وأربعمائة، وتوفي سنة تسع وستين وخمسمائة[952]. قوله: **(ماذا ترى في عيال...إلى آخره)** عيال الرجل: من يعوله، أي: ينفق عليه ويقوم بمصالحه، وواحد العيال عيّل بفتح المهملة وتشديد الياء، والجمع عيايل مثل (جيد) و (جيايد). وبرمت- بفتح الموحدة التحتانية وكسر الراء- بمعنى سئمت. و (بعداد) مستثنى مفرّغ في محل نصب على الحال، أي: لم أحص عدتهم في حال من الأحوال إلا حال استعانتي بعداد. قوله: **(وقراءة أبي السمّال)** هو بسين مهملة مفتوحة وميم مشددة ولام. وفي الكشاف[953]: (أو كلما) الواو للعطف على محذوف، معناه: أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا. وقرأ أبو السمّال بسكون الواو على أن (الفاسقون) بمعنى الذين فسقوا، فكأنه قيل: وما يكفر بها إلا الذين فسقوا ونقضوا عهد الله مرارا كثيرة، انتهى. قال التفتازاني[954]: فجعل (أو) في قراءة أبي السمّال عاطفة الجملة التي بعدها على صلة الموصول الذي هو اللام في (الفاسقون) ميلا إلى جانب المعنى، كأنه قيل: إلا الذين فسقوا أو نقضوا، وإن لم يصح ابتداء وقوع صريح الفعل بعد

952- هذه ترجمة ابن الدهان وليس ابن برهان، ولعل الأمر اشتبه على الشارح.
وينظر في ترجمة ابن الدهان: إنباه الرواة: 47/2، وبغية الوعاة: 587/1، والأعلام: 100/3.
أما ابن برهان، فهو عبد الواحد بن علي ابن برهان الأسدي العكبري، من أهل بغداد، عالم بالأدب والنحو والفقه، توفي سنة 456هـ.
وينظر في ترجمته: إنباه الرواة: 213/2، وبغية الوعاة: 120/2، والأعلام: 176/4.
953- الكشاف: 85/1. وتنظر قراءة أبي السمال في الصحفحة نفسها من الكشاف.
954- حاشية التفتازاني على الكشاف: 119/ب.

اللام، سيما مع تقدم معموله. و (أو) في مثل هذه المواضع تفيد تساوي الأمرين في الوقوع مع أن الثاني أبعد، وأليق بأن لا يقع فيحمل على أنها بمعنى (بل) وقد أثبتا الثقات، وشهد بها الاستعمال، ودلت عليها ههنا القرينة، أعني قوله[955]: {بل أكثرهم لا يؤمنون} ترقياً إلى الأغلظ فالأغلظ. قوله: **(فقال الفراء: بل يزيدون)** فإن قلت: كيف جاز الإضراب في كلامه تعالى؟ قلت: قال الرضي[956]: إنما جاز لأنه تعالى أخبر عنهم بأنهم مائة ألف، بناءً على حزر الناس مع كونه تعالى عالماً أنهم يزيدون، ثم إنه أخذ في التحقيق مضرباً عما يغلط فيه الناس. وكذا قوله تعالى[957]: {كلمح البصر أو هو أقرب} انتهى. قوله: **(نقله ابن الشجري عن سيبويه، وفي ثبوته عنه نظر، ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما)** هذا بيان لوجه النظر، وحاصله أن التخيير لا يصح إلا بين أمرين لم يقع واحد منهما. والأمران هنا وقع أحدهما، فلا تخيير بينهما. وإنما قلنا وقع أحدهما؛ لأنهم كانوا أزيد من مائة ألف على ما نقلناه عن الرضي. وقلنا إن التخيير لا يصح إلا بين أمرين لم يقع واحد منهما؛ لأنه لا يكون إلا بعد الطلب، والطلب يستدعي مطلوباً غير واقع، لئلا يلزم تحصيل الحاصل. وجواب النظر أن التخيير على هذا التفسير بين أن يقول الرائي: هم مائة ألف، وأن يقول: هم أكثر. ولم يقع واحد من هذين القولين، وإن وقع أنهم أكثر؛ لأن المراد أنهم بهذه الحيثية، لا أن[958] ذلك قيل فيهم. وابن الشجري هو الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي الحسني البغدادي، كان إماماً في النحو والأدب، كامل الفضائل، ولد في رمضان سنة خمسين وأربعمائة، وتوفي في رمضان سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة، ودفن في بالكرخ من بغداد، ولما حج الزمخشري جاء إلى ابن الشجري وسلم عليه، ووقع بينهما كلام. وفي الشرح[959]: لا يحسن أن يكون وجه النظر أنها إنما تكون للتخيير بعد الطلب على ما مرّ في المتن، ولا طلب هنا؛ لأن النزاع في هذا الشرط مأثور، فلعل سيبويه ممن لا يعتبره. وأقول: إن كون التخيير والإباحة بـ(أو) لا يكون إلا بعد الطلب أمر مقرر عند النحاة، لا يحكون فيه خلافاً سوى قول ابن مالك إن (أو) التي للإباحة يسبقها فير الطلب. قال السفاقسي[29/أ- ف] في قوله تعالى[960]: {أو كصيب من السماء} وقال الزجاج: للتخيير.

955- سورة البقرة/100.
956- شرح الرضي: 396/4.
957- سورة النحل/77.
958- في (ب): (لأن) بدلا من(لا أن). ثم إن عبارة (وإنما قلنا وقع أحدهما لأنهم كانوا... لا أن ذلك قيل فيهم) ساقطة من (د).
959- تحفة الغريب: 31/ب.
960- سورة البقرة/19. وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد للسفاقسي: 135.

وقيل: للإباحة. وضعف القولان بأن (أو) إنما تكون للإباحة أو التخيير في الأمر أو في معناه، لا في الخبر، انتهى. ثم في الشرح[961]: والظاهر أن المصنف أشار إلى وجه النظر بقوله: ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما. يعني أن حال هؤلاء المرسل إليهم دائر بين أن يكونوا مائة ألف، فكيف يسوغ الإخبار عنهم بأنهم أزيد منها، وبين أن يكونوا أزيد من ذلك، فكيف يسوغ الإخبار عنهم بأنهم مائة ألف. ولقائل أن يقول: صاحب هذا[30/ب- د] الرأي لا يلتزم أن عدد هؤلاء منحصر في هذين القسمين، بل يجوز أن لا يكون عددهم في نفس الأمر[28/أ- م] شيئاً منهما، ولكنهم عدد كثير جداً بحيث إذا رآهم الرائي كان له أن يقول هم مائة ألف، وكان له أن يقول أزيد من مائة ألف، يريد أنهم كثيرون كثرة مفرطة، ولا يقصد العدد المخصوص على أنه الموجود الواقع، انتهى ما في الشرح. وفي الكشاف: أو يزيدون في مرأى الناظر، أي: إذا رآهم[962] الرائي قال: هي مائة ألف أو أكثر. والغرض الوصف بالكثرة، انتهى. قوله: **(ذكره ابن جني)** هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، قرأ على أبي علي الفارسي، وكان أبوه جني مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي، وقرأ ديوان المتنبي على صاحبه وشرحه، وكان قعد أول أمره للإقراء بالموصل، فاجتاز عليه أبو علي وهو في حلقته فقال له: تزببت وأنت حصرم، وفترك الحلقة ولازمه حتى تمهر. وكانت ولادته بالموصل قبل الثلاثين والثلثمائة، ووفاته في صفر سنة اثنتين[963] وتسعين وثلثمائة. قال ابن خلكان[964]: وجني- بكسر الجيم وتشديد النون بعدها ياء، انتهى. وفي الشرح في غير هذا الموضع: هو بإسكان الياء، وليس منسوباً، وإنما هو معرب (كني)، كذا في شرح المفصل للإسفنداري[965]، انتهى. قوله: **(ومثل بنحو: {إن يكن غنياً أو فقيراً} و {قالوا كونوا هوداً أو نصارى})** في الشرح[966]: فإن قلت: كان من حقه أن يأتي بالعاطف فيقول: ونحو قالوا؛ إذ ليس هذا موضع حذفه. قلت: يحتمل أن تكون الواو عاطفة من كلام المصنف، والتمثيل بـ{قالو كونوا هوداً أو نصارى}[967]. فإن قلت: التلاوة إنما هي بالواو فكيف حذفت؟ قلت: قد وقع مثله في أحاديث،

---

[961]- تحفة الغريب: 31/ب.
[962]- في (ب)و (ف): (رآها)، وينظر الكشاف: 311/3. وعبارة (وفي الكشاف: أو يزيدون في مرأى الناظر) ساقطة من (د) ويوجد بدلا منها العبارة الآتية: (وأقول: هذا المعنى صرح به صاحب الكشاف ومن تبعه وعبارته).
[963]- في (ب): (اثنين). ينظر في ترجمة ابن جني: يتيمة الدهر للثعالبي: 137/1، تاريخ بغداد: 311/11، إنباه الرواة: 335/2.
[964]- وفيات الأعيان: 248/3.
[965]- في (د)و (ف): (الإسفندري).
[966]- تحفة الغريب: 31/ب، مع بعض التصرف والاختصار.
[967]- سورة البقرة/135.

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الخمر: ما أنزل عليّ فيها شئ إلا هذه الآية الجامعة الفاذة[968]: {فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره} كذا في مواضع من صحيح البخاري. قوله: **(قال: وهذا أولى من التعبير بالتقسيم)** في الشرح[969]: لم أتحقق إلى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان متباينين حتى إذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتاً في محل يسوغ الإتيان بما شئت من الواو و (أو)، ولكن[970] استعمال الواو أجود، انتهى. وأقول: يمكن أن يقال: الفرق بينهما أن التقسيم جعل الشئ أقساماً. وذلك يستدعي تقدم ما يتناول الأقسام سواء كان كلياً نحو: الكلمة اسم وفعل وحرف. أو كلاً نحو: لنا ثنتان، صدور رماح أو سلاسل. وأما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيئن أو أكثر، وذلك لا يستدعي تقدم ما يتناول الأقسام[971] فهو أعم من التقسيم عموماً مطلقاً. وبعبارة أخرى: التقسيم يقع في كلي المذكورات أو كلها، والتفريق يقع في المذكورات نفسها. قوله: **(كما الناس مجروم عليه وجارم)** هذا عجز بيت لعمرو بن براقة الهمداني- بسكون الميم-، وبراقة: أمه. واسم أبيه منبه. وصدر البيت[972]:

وننصر مولانا ونعلم أنه

ومعنى (مجروم عليه وجارم):مجني عليه وجان. قوله: **(وقالوا لنا ثنتان... إلى آخره)** أشرعت الرمح نحو العدو- بالشين المعجمة- إذا صوبته إلى جهته، وكنى بذلك عن الطعن، وبالسلاسل عن الأسر. قوله: **(ومجئ الواو في التقسيم أكثر لا يقتضي أن (أو) لا تأتي له)** هذا اعتراض على ابن مالك، ويمكن الجواب عنه بأن مراده أن التقسيم لما كان في الواو أكثر، جعله فيها معنى مستقلاً، ولما كان في (أو) أقل، لم يجعله كذلك، بل أتى بالتعريف المجرد ليكون داخلاً فيه إظهاراً لحطّ رتبته في (أو) عن رتبته في الواو[973]. قوله: **(إذ المعنى: وقالت اليهود كونوا هوداً وقالت النصارى كونوا نصارى)** يعني: فلف[974] بين القولين ثقة بأن السامع يرد إلى كل فريق قوله. قال التفتازاني عند قوله تعالى[975]: {وقالوا لن يدخل الجنة}: ولقائل أن يقول: لما كان اللف بطريق الجمع، كان المناسب أن يكون النشر كذلك؛ لأن ردّ

968- سورة الزلزلة/7.
969- تحفة الغريب: 31/ب.
970- في (ب): (لكن).
971- كلمة (الأقسام) زيادة من (ب). ثم إن عبارة (الأقسام فهو أعم من التقسيم عموما مطلقا) ساقطة من (د).
972- ينظر في هذا البيت: شرح الكافية الشافية لابن مالك: 1225/3، شرح ابن عقيل: 35/3، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي:57/2.
973- عبارة: (قوله: ومجئ الواو في التقسيم... في الواو) ساقطة من (د).
974- في (ب): (لف). وفي (ف): (الفريقين) بدلا من (القولين).
975- سورة البقرة/111. وينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف:121/ب.

السامع مقول كل فريق إلى صاحبه فيما إذا كان الأمران مقولين[976]، وكلمة (أو) لا تفيد إلا مقولية أحد الأمرين. والجواب[29/ب- ف]: أن مقول المجموع لم يكن دخول الفريقين، بل دخول أحدهما، لكن بعضهم[31/أ- د] هذا بالتعيين، وبعضهم ذلك بالتعيين. قوله: **(الثامن أن تكون بمعنى(إلا) في الاستثناء، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار(أن))** قال الرضي[977]: معنى (أو) في الأصل لأحد الشيئين أو الأشياء، فإذا قصدت مع إفادة هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين[28/ب- م]، التنصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر، وأن الأول امتد إلى حصول الثاني، نصبت ما بعد (أو)، فسيبويه يقدر بـ(إلا)، وغيره بـ(إلى)، والمعنيان يرجعان إلى شئ واحد، فإن فسرته بـ(إلا) فالمضاف بعده محذوف، وهو الظرف، أي: لألزمنك إلا وقت أن تعطيني، فهو في محل نصب على أنه ظرف لما قبل. وعند من يفسره بـ(إلى)، ما بعده بتأويل مصدر مجرور بـ(أو) التي بمعنى (إلى). وقال ابن مالك[978]: تقدير (إلا) و (حتى) في موضع (أو) تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب، والتقدير الإعرابي أن يقدر قبل (أو) مصدر، وبعدها (أن) الناصبة[979] للفعل. وهما في تأويل مصدر معطوف بـ(أو) على المقدر قبلها. فتقدير (لأنتظرنه أو يقدم): ليكونن انتظارٌ أو قدوم. وقال ابنه[980]: فإن قلت: فلم نصبوا الفعل بعد (أو) حتى احتاجوا إلى هذا التأويل؟ قلت: ليفرقوا بين (أو) التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك، وبين (أو) التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في ذلك، فإنهم كثيراً ما يعطفون الفعل المضارع على مثله بـ(أو) في مقام الشك في الفعلين تارة، وفي مقام الشك في الثاني منهما فقط أخرى. فإذا أرادوا المعنى الأول رفعوا ما بعد (أو)، وإذا أرادوا المعنى الثاني نصبوا ما بعد (أو) ليؤذن النصب بأن ما قبل (أو) ليس مثل ما بعدها في الشك؛ لكونه محقق الوقوع أو راجحه. ولم يجز أن يكون الناصب (أو) لعدم اختصاصها، فتعين أن تكون (أن) مضمرة. قوله: **(وكنت إذا غمزت... إلى آخره)** الغمز- بالمعجمة والزاي-: مصدر غمزت الشئ بيدي. والقناة: الرمح، وقيل: كل عصا مستوية[981]، وقيل: كل عصا مستوية أو معوجة. وكعوب الرمح: النواشز في أطراف الأنابيب. والبيت من قصيد لزياد الأعجم في

976- في (ف): (مقولان).
977- شرح الرضي: 75/4. مع بعض الاختصار.
978- شرح الكافية الشافية لابن مالك: 1541/3.
979- في (ب): (الناصب).
980- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: 674، 675. مع بعض الاختصار.
981- عبارة (وقيل: وكل عصا مستوية) ساقطة من (ب).

هجاء شاعر كان بينه وبينه مهاجاة. وقيل له أعجم للكنة كانت في لسانه. ثم قيل: المعنى، إذا اشتد على جانب قوم رأيت تليينهم حتى يستقيموا؛ إذ لوأنفذ الكسر لم يستقم بعد. وقيل: المعنى، من لم يصلح له الملاينة توليناه بالمخاشنة إلا أن يستقيم. وقيل: المعنى، إذا هجوت قوماً أبيدهم بالهجاء إلا أن يتركوا هجائي. قوله: **(وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى: {لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة})** كذلك حمله الزمخشري. قال التفتازاني[982]: فإن قيل: لمَ لمْ تجعل (أو) عاطفة لـ(تفرضوا) على (تمسوهن) ويكون المعنى: ما لم يكن المسيس ولا فرض المهر؛ لما تقرر من أن (أو) في سياق النفي تفيد العموم؟ أجيب بأن يوهم تقدير إعادة حرف النفي،أي: أو لم تفرضوا، فيفيد أن شرط عدم وجوب المهر أحد المنفيين، لا نفي أحد الأمرين، أعني نفي كل، وليس كذلك. وفيه نظر؛ لأن محل الوهم هو اللفظ، وسواء جعلها ناصبة أو عاطفة فهو بحاله، وكما لا وهم في تقديرها ناصبة، فكذا في تقديرها عاطفة على المنفي المجزوم بـ(لم). ويمكن الجواب بأن عموم (أو) في سياق النفي مما فيه نوع خفاء، وقد أمكن هنا وجه سائغ لا اشتباه[983] فيه، فحمل الكلام عليه على أن مساق قوله[984]: {وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم} أنسب بأن يكون بعد الحكم بأنه لا مهر إذا كان الطلاق قبل المسيس إلا أن يوجد، أو إلى أن توجد تسمية المهر، أي: فإذا كان كذلك حين وجدت التسمية فالواجب نصف المسمى، بخلاف ما لو قيل: لا مهر ما لم يوجد شئ من الأمرين. فإن المناسب حينئذ أن يقال: فإن وجد هذا فالحكم كذا أو ذاك فكذا. قوله: **(لكانت الممسوسات والمفروض لهن مستويات في الذكر)** يعني بطريق المفهوم، ولو كن مستويات في ذلك لترك ذكر المطلقات المفروض لهن، بناء على ذكرهن بطريق المفهوم، كما ترك ذكر الممسوسات بناء على ذكرهن كذلك[985]. قوله: **(وفيها قول آخر سيأتي)** يعني في ثالث سطر من هذا الكلام. قوله: **(والتاسع أن تكون بمعنى إلى)** قال بدر الدين بن مالك[986]: (أو) التي انتصب المضارع بعدها[30/أ-ف]، إن كان ما قبلها مما ينقضي شيئاً فشيئاً فهي بمعنى (إلى)، وإلا فهي بمعنى (إلا). قوله: **(لاستسهلن**

982- حاشية التفتازاني على الكشاف: 184/ب.
983- في (ب): (استثناء) بدلا من (اشتباه).
984- سورة البقرة/237.
985- عبارة (قوله: وحمل عليه بعض المحققين... كذلك) هذه الأسطر الثمانية عشر ساقطة من (د).
986- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: 673. مع بعض التصرف.

الصعب... إلى آخره) المُنى: جمع مُنيَة، وهو ما يتمناه الإنسان. والآمال: جمع أمل، وهو الرجاء، والمراد هنا المأمولات. وانقيادها: حصولها. وفي الشرح[987]: وأنت خبير بأن جعل (أو) على بابها لعطف أحد الشيئين أو الأشياء ممكن في بعض ما جعلوها فيه بمعنى (إلا) أو (إلى) نحو: لأقتلنه أويسلم، و: لألزمنك أو تقضيني حقي، وهذا البيت؛ إذ المضارع في الكل منصوب بـ(أن) مضمرة فتؤول مع صلتها بمصدر، وتعطف هذا المصدر على مصدر مُتصيّد من الفعل المتقدم. أي: ليكونن قتل مني أو إسلام منه، وليكونن لزوم مني أو قضاء منه، وليكونن استسهال مني أو إدراك للمُنى، انتهى. وأقول قد ذكرنا عن ابن مالك أن هذا هو التقدير الإعرابي في هذا الباب[988]، وذكرنا عن الرضي أن (أو) التي بمعنى (إلا) أو (إلى) مفيدة لأحد الشيئين أو الأشياء، مع القصد إلى أمر آخر. وعلى هذا فتخصيص إمكان كونها لأحد الشيئين أو الأشياء ببعض ما جعلوها فيه بمعنى (إلا) أو (إلى) فيه نظر[989]. اللهم إلا أن يريد مجرد أحد الشيئين أو الأشياء. قوله: **(تنبيه: التحقيق أن (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء وهو الذي[31/ب- د] يقوله المتقدمون)** قال السفاقسي[990]: قال السهيلي وابن الصائغ: (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء، وإنما وقعت في الخبر المشكوك، من جهة أن الشك تردد بين أمرين من غير ترجيح، لا أنها موضوعة للشك، ولهذا تكون في الخبر من غير شك إذا أريد الإبهام على المخاطب. وأما التي للتخيير فعلى أصلها؛ لأن المخبر إنما يريد أحد الشيئين. وأما التي زعموا أنها للإباحة، فلم تؤخذ الإباحة من لفظ (أو) ولا معناها، وإنما أخذت من صيغة الأمر مع قرائن الأحوال انتهى. قوله: **(ومن العجب أنهم ذكروا أن من معاني صيغة أفعل التخيير والإباحة ومثلوه بنحو: خذ من مالي درهماً[29/أ- م] أو ديناراً، وجالس الحسن وابن سيرين، ثم ذكروا أن (أو) تفيدهما ومثلوا بالمثالين المذكورين)** وأقول: لاعجب، فإن كلاً من التخيير والإباحة قد يضاف إلى صيغة الأمر، وقد يضاف إلى (أو) ولا تكون (أو) التخييرية بين شيئين أو اكثر[991]، ولا الإباحية لشيئين أو أكثر، إلا مسبوقة بصيغة الأمر، ولا صيغة الأمر التخييرية ولا الإباحية، إلا متأخراً (أو) عنها أو معناها، فلزم اتحاد مثاليهما[992] فحيث مثل بالمثالين للصيغة قطع النظر

---

[987]- تحفة الغريب: 32/أ.
[988]- عبارة (ذكرنا عن ابن مالك أن هذا هو التقدير الإعرابي في هذا الباب) ساقطة من (د).
[989]- في (ب): (فيه نظر للمصنف). والعبارة التي بعدها: (اللهم إلا أن يريد أحد الشيئن أو الأشياء) ساقطة من (د).
[990]- المجيد في إعراب القرآن المجيد: 134.
[991]- عبارة (بين شيئن أو أكثر) زيادة من (ب).
[992]- عبارة (ولا تكون أو التخييرية بين شيئين أو أكثر... مثاليهما) ساقطة من (د).

فيهما عن (أو)، وحيث مثل بهما لـ(أو) قطع النظر فيهما عن الصيغة. قال التفتازاني في التلويح[993]: إن التخيير والإباحة قد يضافان إلى صيغة الأمر، وقد يضافان إلى كلمة (أو)، والتحقيق أن كلمة (أو)لأحد الأمرين أو الأمور، وأن جواز الجمع وامتناعه، إنما هو بحسب محل الكلام ودلالة القرائن، انتهى. قوله: **(إذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع أو مستبعد)** الإشارة بذلك عائدة إلى اشتباه السلام بالتوديع. قوله: **(والحق أن الفعل الذي قبلها على معنى حرف الشرط)** في الشرح: يحتمل أن يكون هذا من قبيل الحال المقدرة، أي:لأضربنه مقدراً حياته أو موته، والمعنى: لأضربنه[994] على كل حال. ولا حاجة إلى تقدير الشرط ولا إلى تقدير (قد) على ما اختاره ابن مالك وجماعة، انتهى.

(ألا) بفتح الهمزة والتخفيف

قوله: **(أحدها[995] أن تكون للتنبيه)** قال ابن الحاجب: تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها بحروف الاستفتاح؛ لأن إضافة الحرف في التسمية إلى المعنى المختص به في الدلالة أولى من إضافته إلى أمر ليس من دلالته، والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح، ألا ترى أن حروف الاستفهام وحروف التحضيض[996] ونظائرها لا تُرى إلا مستفتحاً بها، ولم تُسَمّ حروف الاستفتاح[997]، انتهى. قوله: **(وإفادتها التحقيق[998] من جهة تركبها من الهمزة و (لا)، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق نحو:{أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى})** يعني أن إفادة (ألا) تحقيق ما بعدها من جهة تركبها من الهمزة التي للإبطال و (لا) التي للنفي. وهمزة الإبطال إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق. وإنما لم يقيّد[999] الهمزة والاستفهام، اعتماداً على ما حققه في بحث الهمزة. وعلى تمثيله بـ[1000]: {أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى}. وهذا الذي قاله هو قول صاحب الكشاف، وعبارته[1001]: و (ألا)

---

993 - شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني: 111/1.
994- في (ب): (لا ضربته). وينظر: تحفة الغريب: 32/ب.
995- في (ب): (أحدهما).
996- في (ب): (التخصيص).
997- في (ب): (ولم يسم حرف الاستفتاح). ولم أقف على نص ابن الحاجب الذي نقله المصنف في أي كتاب من كتبه المتاحة.
998- في (ب): (تحقيق) من غير أداة التعريف.
999- في (ب): (تفد).
1000- سورة القيامة/40.
1001- الكشاف: 33/1.

مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي لإعطاء معنى التنبيه على تحقق[30/ب- ف] ما بعدها، ولكونها بهذا المنصب لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مُصَدّرة[1002] بنحو ما يتلقى به القسم. قال التفتازاني[1003]: يريد أن الهمزة للاستفهام بطريق الإنكار المنفي، وإنكار النفي في قوة تحقيق الإثبات، لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا يدخل عليه كلمة (لا) مثل: ألا إن زيداً قائم. وكذا الكلام في (أما) والأكثر على أنهما حرفان موضوعان لا تركيب فيهما، انتهى. وقال السفاقسي بعدما ذكر كلام الزمخشري[1004]: واعترض بأن الأصل عدم التركيب، وبأن الكلام الذي وقعت فيه (ألا) غير صالح[32/أ- د] للنفي، لو قلت: ألا إن زيداً منطلق لم يصلح فيه: لا إن زيداً منطلق؛ إذ ليس من تركيبهم، بخلاف:[1005] {أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى}، لو قلت: ليس ذلك بقادر، صح، وبأنها وقعت قبل (رُبّ) وقبل (ليت) وقبل النداء، ولا يصح فيها النفي ولا أن تكون جواباً للقسم. وأجاب عن كون الأصل عدم التركيب بأنه معارض بأن الأصل عدم إحداث لفظ آخر، وعن كون الكلام الذي رُكبت معه غير صالح للنفي بأنها إنما ركبت معه بعد تغير معناها، وعن كونها لا تكون جواباً للقسم بأنه لا ينقض عليه؛ لأن كلامه يقتضي الأكثرية، انتهى. قوله: **(لا تكاد تقع الجملة بعدها)** اسم (يكاد) الجملة، و (يقع) خبرها مقدم على اسمها متحمل لضميره، ولا يصح أن يكون اسم (يكاد) ضميراً عائداً على (ألا) لأنه يلزم أن يكون خبر (يكاد) غير رافع لضمير اسمها، وهو ممتنع. قوله: **(وطلائعه)** طلائع الجيش: مقدمته وما يطلع قبله[1006]. قوله: **(أما والذي لا يعلم الغيب غيره)** هذا صدر بيت، عجزه[1007]:

ويحيي العظام البيض وهي رميم

ويقع في كثير من النسخ هذا البيت بتمامه، وبعده:

لقد كنت أختار الجوى طاوي الحشا

محافظة من أن يقال لئيم

1002- كلمة (مصدرة) زيادة من (ب) و (ف).
1003- حاشية التفتازاني على الكشاف: 53/أ، ب.
1004- المجيد في إعراب القرآن المجيد: 113، 114.
1005- سورة القيامة/40. وعبارة (على أن يحيي الموتى) زيادة من (ف).
1006- عبارة: (قوله: (وطلائعه) طلائع الجيش: مقدمته وما يطلع قبله) زيادة من (ف) و (د).
1007- هذه الأبيات لحاتم الطائي في ديوانه: 124.

وفي الصحاح[1008]: رمّ العظم يرم- بالكسر- رمة، أي بلي[1009] فهو رميم، وإنما قال الله تعالى[1010]{من يحيي العظام وهي رميم} لأن فعيلاً وفعولاً قد يستوي فيهما المذكر والمؤنث والجمع، مثل رسول وعدو وصديق، انتهى. وفي الكشاف: الرميم[1011]: اسم لما بلي من العظم كالرمة والرفات، فلهذا لم يؤنث[29/ب- م]. والجوى خلو البطن. ويروى: القرى، وهو الإحسان إلى الضيف. والحشا- بالحاء المهملة والشين المعجمة-: ما اشتملت عليه الضلوع. والطاوي: الجائع، من طوي- بالكسر- يطوي- بالفتح- طوى: جاع. واللئيم: الدنئ الأصل الشحيح النفس. قوله: **(والثاني: التوبيخ والإنكار)** أي التوبيخ على النفي، والإنكار عليه. وفي الشرح: المفيد للإنكار التوبيخي هو الهمزة لا مجموع (ألا)، والنفي المفاد بـ(لا) باقٍ على حاله. ففي البيتين عدم الطعان وعدم عدو[1012] الفرسان وعدم الارعواء أمرٌ ثابت، والتوبيخ مسلط على ذلك، وحينئذ فهما حرفان كل منهما مفيد معنى يختص به، فأين الحرف الواحد الذي يفيد التوبيخ؟ وأقول: الهمزة تفيد الإنكار التوبيخي، وكلمة (لا) تفيد النفي، فمجموع (ألا) تفيد الإنكار التوبيخي على المنفي[1013]، وهو مراد المصنف. وفيه نظر؛ لأن ظاهر كلامه أن كل وجه من هذه الوجوه (ألا) فيه حرف واحد دال على ما ذكره له لا حرفان على ما يشهد له قوله: (وفي هذا البيت ردّ على من أنكر وجود هذا القسم؛ إذ لا ينكر أحد وجود اجتماع حرف الاستفهام مع حرف النفي). ولكن[1014] في هذا نظر؛ فقد قال المصنف في أوضح المسالك: إنه قليل حتى توهم الشلوبين أنه غير واقع، وقال[1015] الرضي[1016]: قال الأندلسي: يعني الشلوبين: لا أعرف أحداً يقول تلحق ألف الاستفهام أداة النفي فتكون الألف لمجرد الاستفهام، بل لابدّ أن تكون إما للإنكار أو للتوبيخ أو للتمني[1017] أو للعرض. قوله: **(ألا طعان... إلخ)** الطعان مصدر طاعن بالرمح. والعادية من العدو، وهو الإسراع، أي: مسرعة إلى الحرب، أو من العدوان وهو الظلم، أي: ظالمة لخصومها. والتجشؤ- بالجيم والشين المعجمة- خروج النفس من

[1008]- الصحاح: 1937/5.
[1009]- عبارة (أي بلي) زيادة من (ب). وكلمة (رمة) ساقطة من (ف) و (د).
[1010]- سورة يس/78.
[1011]- في (ف): (رميم) من غير تعريف. وينظر الكشاف: 294/3.
[1012]- كلمة (عدو) ساقطة من (د). وينظر: تحفة الغريب: 33/أ.
[1013]- في (ب): (النفي).
[1014]- كلمة (لكن) زيادة من (ب)
[1015]- عبارة (المصنف في أوضح المسالك... واقع وقال) زيادة من (ب) وهي ساقطة من نسخة المصنف (م).
[1016]- شرح الرضي: 170/2.
[1017]- في (ب) : (للنهي) بدلا من (للتمني). ثم إن عبارة (وفيه نظر؛ لأن ظاهر كلامه... للتمني أو للعرض) هذه الأسطر الثمانية ساقطة من (د).

الفم عن امتلاء المعدة. والتنانير جمع تنور، وهو ما يخبز فيه. قوله: **(ألا ارعواء... إلخ)** ارعوى فلان عن القبيح أي انكف عنه. وفي الصحاح: والشباب أيضاً الحداقة[1018]، وكذلك الشبيبة، وهو خلاف الشيب، تقول: شبّ الغلام يشب- بالكسر- شباباً وشبيبة[1019]. وفي المطول: والشباب في الحقيقة عبارة عن[1020] كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية فيه مشبوبة، أي قوية مشتعلة، انتهى. وهذا مأخوذ من كلام الأطباء. ولفظ الشباب عليه[1021] من قولهم[1022]: شبت النار أي قويت، قالوا: وهو سن[1023] الوقوف، ويكون في نحو ثلاثين إلى نحو خمس وثلاثين أو أربعين سنة بحسب الأمزجة والأقاليم. والمشيب قال الأصمعي هو دخول الرجل في حد الشيب، والشيب بياض الشعر. والهرم: كبر السن. قوله: **(ألا عمر ولى[31/أ- ف]... إلخ)** يرأب- بمثناة تحتية فراء ساكنة فهمزة مفتوحة فموحدة- أي يصلح. وأثأت- بمثلثة بين همزتين وفي آخره تاء تأنيث- أي أفسدت. قوله: **(وفي هذا البيت ردّ على من أنكر وجود هذا القسم وهو الشلوبين)** وجه الردّ أن الهمزة فيه للاستفهام سواء كانت (أم) فيه منقطعة بأن يكون استفهم عن عدم الاصطبار ثم أضرب عنه واستفهم عن الجلد، أو متصلة بأن يكون طلب تعيين أحد[32/ب- د] هذين الأمرين. وفي الشرح[1024]: وفي كلام المصنف نظر من وجهين، الأول: أنه أخبر بأن الاستفهام عن النفي من معاني (ألا) وليست (ألا) استفهاماً عن النفي أصلاً، وإنما الاستفهام عنه بالهمزة وحدها. الثاني: أن الاستفهام متى كان مفاداً بالهمزة، والنفي مفاداً بـ(لا) لزم أن يكون مجموع (ألا) كلمتين. والكلام إنما هو في الحروف المفردة بالأصالة أو التي حصل لها بالتركيب معنى تعدّ به في المفردات. وأقول: الجواب عن الأول أن النفي في كلامه بمعنى المنفي، والهمزة إذا كانت للاستفهام و (لا) للنفي كان مجموعهما للاستفهام عن المنفي. ولا يخفى ما فيه[1025]. وعن الثاني بعد[1026] تسليم أنها لم يحصل لها بالتركيب معنى تعدّ به من المفردات، أنا لا نسلم أن المصنف إنما يذكر الحروف المفردة بالأصالة والتي حصل لها بالتركيب معنى تعدّ به من المفردات، بل يذكر أيضاً غير ذلك، لكن على سبيل التبعية لذلك لا

[1018]- في (ف): (الحداثة). وينظر: الصحاح: 151/1.
[1019]- عبارة (وفي الصحاح: والشباب... وشبيبة) ساقطة من (د).
[1020]- عبارة (وفي المطول: والشباب في الحقيقة عبارة عن) ساقطة من (د) ويوجد مكانها العبارة الآتية: (وهو في كتب الطب).
[1021]- عبارة (انتهى. وهذا مأخوذ من كلام... عليه) ساقطة من (د).
[1022]- كلمة (قولهم) زيادة من (د).
[1023]- في (ب): (حسن). وفي (د): (زمان).
[1024]- تحفة الغريب: 33/ب.
[1025]- عبارة (ولا يخفى ما فيه) ساقطة من (د).
[1026]- في (م) و (ب) و (د): (وعن الثاني في بعد) بزيادة (في). وما أثبته من (ف).

على سبيل الأصالة بأن يترجم له. قوله: (**وعلى هذا فيكون**) في الشرح: (يكون) معطوف على محذوف يدل عليه السياق، والتقدير: وعلى هذا يفصل الكلام فيكون. وقد يقال إن قوله (وعلى هذا) منظور فيه لمعنى الشرط؛ إذ معناه: وإن بنينا على هذا فتكون الفاء رابطة للجواب. لكن يقدح فيه بأن الجواب متى صلح لجعله شرطاً امتنعت الفاء، ويكون صالحاً[1027] لوقوعه شرطاً. فإن قلت: هو كقوله تعالى[1028]:{ومن عاد فينتقم الله منه} قلت: ليس كذلك فإن الفعلية الواقعة بعد الفاء في الآية خبر مبتدأ محذوف هو ضمير يعود إلى (من) فالجواب إذن جملة اسمية، فمن ثم دخلت الفاء. ومثل هذا في تركيب المصنف متعذر. فإن ذهبت إلى تقدير مبتدأ هو ضمير الشأن ارتكبت ممتنعاً. وأقول: في كلامه نظر، أما أولاً فلأنا[30/أ- م] إن سلمنا أن قوله (وعلى هذا) منظور فيه لمعنى الشرط فلا نسلم أن كل ما نظر[1029] فيه إلى معنى الشرط يأخذ حكم صريح الشرط. وأما ثانياً فلأنا لا نسلم أن الجواب متى صلح لجعله شرطاً امتنعت الفاء منه، بل إذا كان مضارعاً مثبتاً أو منفياً بـ(لا)[1030]، يجوز فيه إثبات الفاء وعدمها. قال ابن الحاجب في كافيته[1031]: وإذا كان الجزاء ماضياً بغير (قد) لفظاً أو معنى لم تجز الفاء. وإن كان مضارعاً مثبتاً أومنفياً بـ(لا) فالوجهان، وإلا فالفاء. وقال الرضي[1032]: المضارع المجرد والمصدّر بـ(لا) يجوز فيهما الفاء وتركه. أما الفاء فلأنهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الأداة في معناهما تأثيراً ظاهراً كما أثرت في فعلت، وأما تركه فلأنهما كانا صالحين للحال والاستقبال على الصحيح، والاداة خصتهما بالاستقبال، وهو نوع تأثير، قال[1033]: وقوله تعالى: {ومن عاد فينتقم الله منه} مذهب سيبويه تقدير مبتدأ فيه لتكون الجملة اسمية. وقال المبرد: لا حاجة إليه. قال ابن جعفر: مذهب سيبويه أقيس؛ إذ المضارع صالح للجزاء بنفسه، فلولا أنه خبر لمبتدأ[1034] لم تدخل عليه الفاء. قال الرضي[1035]: وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور للأقيسية، ثم قال: وإن ثبت نحو: إن غبت فيموت زيد، لم يكن لمذهب سيبويه وجه؛ إذ لا يمكن في مثله

[1027]- في (ف) و (د): (صالح). وينظر: تحفة الغريب: 33/ب.
[1028]- سورة المائدة/95.
[1029]- في (ف): (كل منظور).
[1030]- في (ب): (فلا) بدلا من (بلا) وهو تصحيف يقلب المعنى.
[1031]- الكافية: 200.
[1032]- شرح الرضي: 112/4.
[1033]- شرح الرضي: 112/4.
[1034]- في (ب): (مبتدأ).
[1035]- شرح الرضي: 112/4.

تقدير مبتدأ إلا ضمير الشأن، ولا يجوز إلا بعد (أنْ) المخففة قياساً، وإن وأخواتها ضرورة، انتهى. وأقول: بهذا الكلام الأخير ظهر معنى قول الشارح: وإن[1036] ذهبت إلى تقدير مبتدأ هو ضمير الشأن ارتكبت ممتنعاً. قوله: **(والجملة صفة على اللفظ)** يعني فتكون في محل نصب. وإنما جاز النصب حملاً على الحركة البنائية لمشابهتها للإعرابية لعروضها بعروض (لا) وزوالها بزوالها، فكأنها عاملة محدثة لها. قوله: **(ولا يكون مستطاع خبراً أو نعتاً على المحل)** يعني على محل اسم (لا) المرفوع، وكذا لا يجوز نصبه نعتاً على محله المنصوب[1037]؛ لأن (لا) تعمل عمل (إن) فمحل اسمها المبني[31/ب- ف] رفع ونصب، كذا قال الرضي. قوله: **(وتختص(ألا) هذه بالفعلية)**[33/أ- د] يعني الخبرية. و سيصرح المصنف به بعد هذا في أول الكلام على (ألا) بالفتح والتشديد[1038]. قال ابن الحاجب في شرح المفصل[1039]: هذه الحروف- يعني حروف التحضيض- معناها الأمر إذا وقع بعدها المضارع، والتوبيخ إذا وقع بعدها الماضي. ولما كان معناها في وجهها ذلك افتقرت إلى وقوع الفعل بعدها. وقال الرضي[1040]: ولا يكون التحضيض في الماضي الذي فات إلا أنها كثيراً ما تستعمل في لوم المخاطب على تركه في الماضي شيئاً يمكن تداركه في المستقبل، فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على ما فات، وقلما تستعمل في المضارع أيضاً إلا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يُطلب منه، فإن خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض، انتهى. قوله: **(ألا رجلا جزاه الله خيراً... إلخ)** قال السيرافي: تبيث- بالمثلثة- ومعناه تستخرج الذهب من تراب المعدن، من باث الشئ أي استخرجه. ورُدّ بأن بعده[1041]:

ترجل لمتـي وتقـم بيتـي

وأعطيها الإداوة إن نصيت

1036- في (ف): (فإن).

1037- عبارة (يعني على محل اسم لا... المنصوب) وردت في (د) هكذا: (يعني لا على محل اسم لا المنصوب ولا على محل المرفوع).

1038- عبارة (في أول الكلام على (ألا) بالفتح والتشديد) ساقطة من (د).

1039- الإيضاح في شرح المفصل: 234/2.

1040- شرح الرضي: 434/4.

1041- هذا البيت لعمرو بن قنعاس المرادي، وينظر: الكتاب: 308/2، الخزانة الأدبية: 51/3، الطرائف الأدبية: 73.

ورويّه بالمثناة الفوقية. ويجاب بأن كون رويّ ما بعده المثناة الفوقية لا يرد كون (تبيث) بالمثلثة؛ لاحتمال أن يكون دخل هذا الشعر الإكفاء، وهو اقتران الرويّ- وهو الحرف الذي ينسب إليه القصيدة- برويّ مقارب له في المخرج أو الصفة، كقول الشاعر[1042]:

بنـي إن البـر شـئ هيّـن

المنطـق الليـن والطعيّـم

حيث قرن[1043] رويّ الأول- وهو النون- بروي الثاني- وهو الميم- وهما متقاربان بالمخرج[1044]. وفي الصحاح[1045]: المحصلة: المرأة التي تحصل تراب المعدن، وأنشد هذا البيت، وقال: تبيث، أي تفعل كذا، والبيت مضمن، يعني فيه العيب المسمى بالتضمين، وهو افتقار آخر البيت إلى ما بعده، ورواه برفع (رجل) ثم قال: ويروي: ألا رجلاً، بمعنى هات لي رجلا، ويروى: ألا رجل، بمعنى أما من رجل. وفي الشرح[1046]: والذي يظهر في توجيه الرفع أن يكون (رجل) فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور، أي: ألا يدل رجل، وفي توجيه الجر أن يكون على تقدير: ألا دلالة رجل، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله، كما في قراءة من قرأ[1047]: {والله يريد الآخرة} بالجر، أي ثواب الآخرة، انتهى. وتبيت- بالمثناة-: مضارع بات من أخوات (كان) و (ترجل) خبره[1048]. قال ابن السكيت: شعر رجل ورجل إذا لم يكن شديد الجعودة ولا سبطاً، تقول منه: رجّل شعره[1049]. واللمة- بكسر اللام وتشديد الميم-: الشعر يجاوز شحمة الأذن. وتقم- بالقاف المضمومة-: تكنس، من قممت البيت كنسته. والإداوة: المطهرة. ونضا ثوبه: خلعه. وأعطاه الإداوة: كناية عن مؤالفته إياها[1050]. قال الأزهري: والبيتان لأعرابي لم يرد الفجور، وإنما أراد امرأة تمنعه. قوله: **(وألا على هذا للتنبيه)** لأن مابعدها ليس بمضارع ولا ماض معنى[1051] إنما هو دعاء. قوله: **(لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة، وإنما قصد طلبه)** في

[1042]- ينظر في هذا البيت: المقتضب للمبرد:217/1.
[1043]- كلمة (قرن) زيادة من (ب).
[1044]- عبارة (ورويّه بالمثناة الفوقية... بالمخرج) هذه الأسطر الثمانية ساقطة من (د).
[1045]- الصحاح: 1669/4.
[1046]- تحفة الغريب: 34/أ.
[1047]- سورة الأنفال/67.
[1048]- عبارة (وترجل خبره) ساقطة من (ف).
[1049]- عبارة (من أخوات كان و... شعره) ساقطة من (د).
[1050]- عبارة (وأعطاه الإداوة كناية عن مؤالفته إياها) زيادة من (ب) و (ف) وهي ساقطة من نسخة المصنف (م) و (د).
[1051]- في (ب): (يعني) بدلا من (معنى).

الشرح[1052]: فيه نظر؛ لأن الدعاء يشعر بالطلب في بعض المقامات، يعني طلب غير المدعو به كقول السائل: رحم الله امرءاً أعانني[30/ب- م]، وهو هنا متأتٍ، انتهى. وأقول: فرق بين إشعار الكلام بشئ وبين كونه مقصوداً منه، وكلام المصنف في الثاني لا في الأول. ولا شك في أن حذف الفعل الدعائي على شريطة التفسير وافتتاح الكلام معه بـ(ألا) يقتضي الاعتناء بالدعاء والقصد إليه، وإن أشعر ذلك بطلب الرجل المدعو له. وقد ذكر المصنف هذا البيت في الجهة العاشرة من الباب الخامس، وذكر إضمار الخليل وإضمار غيره، وقال[1053]: إن إضمار غيره أولى؛ لأن إضمار الخليل تقدير فعل غير مذكور، واعترض على إضمار غيره بثلاثة أمور وأجاب عن الأول منها والثاني دون الثالث، وهو أن طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له. قوله: **(فمردود بقوله تعالى[1054]{إن امرؤ هلك ليس له ولد})** لأن (ليس له ولد) صفة امرئ، وقد فصل بينه وبين موصوفه بجملة (هلك) المفسرة. وفي الشرح[1055]: وفيه نظر؛ لاحتمال أن يكون (ليس له ولد) حالا من الضمير المستتر في (هلك) كما صرح به بعض المعربين، انتهى. وأقول: الذي صرح به هو[1056] أبو البقاء، فإنه قال[1057]: ليس له ولد، الجملة في موضع الحال من الضمير المستتر في (هلك) انتهى. لكن صاحب الكشاف لم يرض ذلك، فإنه قال[1058]: ومحل(ليس[32/أ- ف] له ولد) الرفع على الصفة لا النصب على الحال. ووافقه أبو حيان على ذلك[1059]. وقال التفتازاني[1060]: لأن المعنى وإن كان على التقييد لكن ذو الحال إما امرؤ[33/ب- د]، وهو نكرة غير مخصوصة، وإما ضمير هلك وهو مفسر غير مقصود. وربما يدعي أنه لا ضمير فيه؛لأنه تفسير للفعل فقط. قوله: **(ثم الفصل بالجملة لازم وإن لم تقدر مفسرة، إذ لا تكون صفة لأنها إنشائية)** في الشرح[1061]: فيه نظر؛ إذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة؛ لجواز أن تقدر معمولة لمحذوف هو صفة لـ(رجلا) أي: ألا رجلا مقولا فيه جزاه الله خيراً. وأقول: يجاب عن هذا بأن كلام

1052- تحفة الغريب: 34/أ.
1053- المغني: 600/2.
1054- سورة النساء/176.
1055- تحفة الغريب: 34/أ.
1056- كلمة (هو) ساقطة من (ب).
1057- التبيان في إعراب القرآن: 413/1.
1058- الكشاف: 319/1.
1059- البحر المحيط: 150/4.
1060- حاشية التفتازاني على الكشاف: 394/ب.
1061- تحفة الغريب: 34/ب.

المصنف بناه على الأصل وعدم الحذف. وعن ما قال المصنف بأن الفصل هنا بالجملة على تقدير أن لا تكون مفسرة اعتراض بجملة دعائية بين الصفة وموصوفها، وذلك سائغ بخلاف الفصل بينهما بالجملة المفسرة، ولا نسلم أن (هلك) في قوله تعالى: {إن امرؤ هلك} جملة، بل هو مفرد؛ لأنه مفسر لمفرده[1062].

(إلا) بالكسر والتشديد

قوله: **(وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الأصح)** هذا مذهب المبرد والزجاج. وممن صرح بأنه الأصح بدر الدين بن مالك[1063]. ووجه[1064] ما قاله الرضي أن (إلا) مقومة لمعنى الاستثناء محصلة له والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي، وأن (إلا) نائبة عن أستثني كما أن حرف النداء نائب عن أنادي. وقال البصريون: العامل الفعل المتقدم أو معناه بتوسط (إلا) لأنه شئ يتعلق به الفعل معنى، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول. قوله: **(ويبعده أنه لا ضمير معه في نحو: ما جاءني أحد إلا زيد)** قال الرضي[1065]: قال بعضهم: لو كان بدل البعض وجب الضمير... والجواب أنه لم يحتج إلى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لإفادته أن المستثنى بعض المستثنى منه، انتهى. قوله: **(وأنه مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب)** هذا الاعتراض لثعلب[1066]، وقد أجاب عنه السيرافي بأنه بدل في عمل العامل فيه، وتخالفهما في النفي والإيجاب لا يمنع ذلك، كما لا يمنع تخالف الموصوف والصفة فيهما نحو: مررت برجل لا كريم ولا لبيب، والمعطوف والمعطوف عليه نحو: يقوم زيد لا عمرو. وأجاب عنه أيضاً ابن عصفور بأن (إلا) مع ما بعدها بمنزلة (غير) فإذا قلت: ما قام القوم إلا زيد، كأنك قلت: ما قام زيد. قوله: **(الثاني أن تكون[1067] بمنزلة غير)** لا يريد أن (إلا) بمنزلة (غير) من كل وجه، ولا بمنزلتها في الاسمية، لما في حاشية التفتازاني عند قوله تعالى[1068]: {لا فارض ولا بكر} أنه لا قائل باسمية (إلا) التي بمنزلة

[1062]- عبارة (وأقول: يجاب عن هذا بأن كلام... لمفرده) ساقطة من (د).
[1063]- شرح الألفية لابن الناظم: 294.
[1064]- في (ب): (وجهه) بدلا من (ووجه) وفي (ف): (ووجهه). وينظر: شرح الرضي: 80/2.
[1065]- شرح الرضي: 97/2. مع الاختصار.
[1066]- ينظر رأي ثعلب في شرح الكافية للرضي: 97/2.
[1067]- في (ب): (يكون).
[1068]- سورة البقرة/68. وينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف: 110/أ.

(غير) وإنما يريد أنها بمنزلة (غير) في مغايرة ما بعدها لما قبلها ذاتاً أو صفة. قال الرضي[1069]: أصل (غير) أن تكون صفة مفيدة[1070] لمغايرة مجرورها لموصوفها إما بالذات نحو: مررت برجل غير زيد، وإما بالصفة نحو: دخلت بوجه غير الذي خرجت به. وأصل (إلا) التي هي أمّ أدوات الاستثناء مغايرة ما بعدها لما قبلها نفياً أو إثباتاً، فلما اجتمع ما بعد (إلا) وما بعد (غير) في معنى المغايرة حملت (إلا) على (غير) في الصفة، فصار ما بعد (إلا) مغايراً لما قبلها ذاتاً أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفياً أو إثباتاً، وحملت (غير)[1071] على (إلا) في الاستثناء فصار ما بعدها مغايراً لما قبلها نفياً أو إثباتاً من غير اعتبار مغايرته له ذاتاً أو صفة إلا أن حمل (غير) على (إلا) أكثر من حمل (إلا) على (غير)؛ لأن (غير) اسم، والتصرف في الاسماء أكثر منه في الحروف، فلذلك تقع (غير) في جميع مواقع (إلا). قوله: **(لو قلت: قام رجال إلا زيداً، لم يصح اتفاقاً)** هكذا وقع ذكر الاتفاق في غالب النسخ، واعترض عليه بأن عدم صحته إما من جهة أن الجمع المنكرفي الإثبات[31/أ- م] لا يستغرق، وهو ليس بمتفق عليه، وإنما هو مذهب الأكثر كما صرح به التفتازاني في التلويح[1072]. وأما من جهة أن المستثنى يجب دخوله في المستثنى منه، وهو أيضاً ليس بمتفق عليه؛ فإن بعض الأصوليين والمبرد يكتفون بجواز دخول المستثنى في المستثنى منه ولا يشترطون وجوب ذلك. ويمكن أن يجاب بأن عدم صحته من جهة أن الجمع المنكر في الإثبات لا يستغرق، لكن لما كان القول باستغراقه في غاية من الضعف لم يعتد به المصنف، وصرح بالاتفاق. قوله: **(ويرده أنهم لا يقولون: لو جاءني ديّار أكرمته، ولا: لو جاءني من أحد أكرمته. ولو كانت بمنزلة[32/ب- ف] النافي لجاز ذلك)** يمكن[34/أ- د] الجواب عن هذا بأن التفريغ والبدل في الاستثناء اتسع فيهما ما لم يتسع في (ديّار) و (من) الزائدة، فلا يلزم من امتناع وقوع (ديّار) و (من) الزائدة بعد (لو) امتناع وقوع التفريغ والبدل في الاستثناءبعدها. وإنما قلنا إنه اتسع في التفريغ والبدل ما لم يتسع في (ديّار) و (من) الزائدة؛ لأن (ديّاراً) يشترط فيه صريح النفي، و (من) الزائدة يشترط فيها صريح النفي أو النهي أو الاستفهام بـ(هل)، والتفريغ والبدل في الاستثناء يشترط فيهما كون الكلام غير موجب، وفُسّر غير الموجب بالنهي والاستفهام والنفي الصريح أو المؤول. وقال ابن الصائغ: قد يمنع

1069- شرح الرضي: 125/2.
1070- في (ب): (مقيدة) بالقاف.
1071- بعد كلمة (غير) توجد كلمة (إلا) زائدة في (ب).
1072- ينظر: شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني: 29/2.

عدم الجواز وخصوصاً في الثاني على قول من جَوّز دخول (لو) في حيّز الشرط، وجعل الشرط كالنفي. ولو سلّم عدم الجواز، فقد يقال إن (لو) وإن أفادت النفي فهي مع ذلك تفيد أن جوابها بحيث يقع على تقدير وقوع شرطها. وكما يمتنع وقوع الألفاظ المختصة بالنفي مع الإيجاب يمتنع وقوعها مع النفي المقدر فيه الإيجاب، انتهى. وفي الشرح[1073]: للمبرد أن يقول: قد أجمعنا على إجراء (أبى) مجرى النفي الصريح، وأجزنا التفريغ فيه، قال الله تعالى[1074]{فأبى أكثر الناس إلا كفورا} وقال تعالى[1075]{ويأبى الله إلا أن يتم نوره} مع أنه لا يجوز أن يقال: أبى ديار المجئ، و: أبى من أحد الذهاب. فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا، انتهى. وقال الرضي[1076]: أجاز المبرد رفع (الله) على البدل؛ لأن في (لو) معنى النفي، إذ هو لامتناع الشئ لامتناع غيره. وهذا كما أجرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى[1077]: {فلولا كانت قرية آمنت} مجرى النفي، فأجاز البدل في (قوم يونس)، والأولى عدم إجراء الشرط والتحضيض في جواز الإبدال والتفريغ معهما مجرى النفي، إذ لم يثبت، انتهى. وسيذكر المصنف قول المبرد وما فيه بأبسط مما[1078] ذكره هنا في الباب الخامس في الجهة الأولى[1079]. قوله: **(وابن الضائع)** هو بضاد معجمة وعين مهملة، عليّ بن محمد بن عليّ بن يوسف الكناني[1080] الأشبيلي، قال أبو حيان: سمعت عليه دروساً من كتاب سيبويه وكان قد أخذ الكتاب عن الشلوبين بين قراءة وسماع، وصنف شرح الجمل أمعن[1081] فيه، وجمع بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن، ولم يتزوج قط، وكان مواظباً على الصلاة في جماعة، حسن الأخلاق، توفي في شهر ربيع الأول سنة ثمانين وستمائة. هكذا رأيت بخط والدي رحمه الله. قوله: **(وهذا هو المعنيّ)** الإشارة بـ(هذا) إلى البدل والعوض، واللام في المسألة للعهد، والمعهود كون (إلا) صفة بمنزلة (غير) وغلبنا- بضم أوله وكسر ثانيه- إن أريد مدح زيد، وبفتحهما إن أريد ذمه[1082]. قوله: **(قلت: وليس كما قالاه)** لأن المعنى يصح بدون كون (إلا) بمعنى (غير) التي يراد

[1073]- تحفة الغريب: 35/أ.
[1074]- سورة الفرقان/50، و سورة الإسراء/89.
[1075]- سورة التوبة/32.
[1076]- شرح الرضي:130/2، 131.
[1077]- سورة يونس/98.
[1078]- في (ف): (ما)
[1079]- عبارة (وسيذكر المصنف... الأولى) ساقطة من (د).
[1080]- في (ب): (الكاني). وينظر في ترجمة ابن الضائع: بغية الوعاة: 204/2، الأعلام: 333/4.
[1081]- في (ب): (أتقن).
[1082]- عبارة (هكذا رأيت بخط والدي... ذمه) ساقطة من (د).

بها البدل والعوض؛ لأن الوصف بـ(إلا) في الآية مؤكد صالح للاستغناء عنه فيكون فساد السماء والأرض الذي هو كناية عن فساد العالم مرتباً على تعدد الآلهة ووجود الشريك، وهو المعنى المراد[1083]، ولأنه لو كانت (إلا) في الآية بمعنى (غير) التي يراد بها البدل والعوض لفسد معنى الآية؛ لأنه[1084] يصير معناها حينئذ: لو كان فيهما عدد من الآلهة بدل[1085] وعوض منه تعالى لفسدت السماء[1086] والأرض، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما اثنان هو تعالى أحدهما لم يفسدا[1087]، وذلك باطل. والجواب عن هذا أن معنى الآية حينئذ لا يقتضي هذا المفهوم؛ لأن معناها: لو كان فيهما عدد من الآلهة دونه أو به تعالى[1088] بدلاً منه وحده تعالى لفسدت السماء والأرض. وذلك ظاهر[1089]. قوله: **(أنيخت فألقت... إلخ)** أناخ الجمل: أبركه. والبلدة الأول الصدر والثاني الأرض. وبغام الناقة- بضم الموحدة التحتية وبالمعجمة-: صوتها التي لا تفصح به. قوله: **(لو كان غيري... إلخ)** سليمى[1090]: منادى محذوف الأداة. والدهر، نصب على الظرف، وهو خبر كان. والصارم: السيف القاطع. والذكر والمذكر[1091] من السيوف: ما كان ذا ماء ورونق. قوله: **(وهو لا يجري (لو) مجرى النفي كما يقول المبرد)** هذا جواب عن سؤال مقدر، هو أن تمثيل سيبويه بـ: لو كان معنا رجل إلا زيد. لا يقتضي أنه لا يشترط كون الموصوف بـ(إلا) جمعاً أو شبهه؛ لأن (رجلا) نكرة في سياق (لو) الجارية مجرى النفي فتعم كل رجل، فيكون شبه جمع. قوله: **(ونظيرها في ذلك الجمل والظروف، فإنها تقع صفات، ولا يجوز[33/أ- ف] أن تنوب عن موصوفاتها)** يعني إلا إذا كان الموصوف بعضاً من مجرور بـ(من) أو مجرور بـ(في) متقدم[31/ب- م]. فالأول نحو: منا ظعن ومنا أقام. أي: منا فريق ظعن ومنا فريق أقام. ومنه قوله تعالى[1092]: {ومنا دون ذلك} أي: ومنا فريق دون ذلك. والثاني كقوله:

لو قلت ما في قومها لم تيثـم

1083- عبارة (لأن المعنى يصح بدون... المراد) ساقطة من (د).
1084- عبارة (لفسد معنى الآية لأنه) ساقطة من (ف).
1085- عبارة (عدد من الآلهة بدل) وردت في (د) هكذا: (آلهة بدل الله).
1086- في (د): (السماوات).
1087- عبارة (اثنان هو تعالى أحدهما لم يفسدا) ساقطة من (د) وفي موضعها العبارة الآتية: (آلهة فيهم الله لم يفسدا).
1088- كلمة (تعالى) ساقطة من (ب) و (ف).
1089- عبارة (والجواب عن هذا أن معنى... ظاهر) ساقطة من (د).
1090- في (ب): (سلمى).
1091- كلمة (والمذكر) ساقطة من (ب).
1092- سورة الجن/11.

يفضلها في نسب[1093] وميسم

[34/ب- د]أي: لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم فحذف الموصوف وهو (أحد) وكسر حرف المضارعة من (تأثم) وأبدل الهمزة ياءً وقدم جواب (لو) فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور، والمبتدأ المؤخر وهو (أحد) المحذوف. والميسم- بكسر الميم وفتح المهملة-: المكواة والجمال، وهذا هو المراد هنا، يقال: امرأة ذات ميسم، إذا كان عليها أثر الجمال[1094]. قوله: **(والثاني أنها لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء)** قال الرضي[1095]: مذهب سيبويه جواز وقوع (إلا) صفة مع صحة الاستثناء، قال: يجوز في قولك: ما أتاني أحد إلا زيد، أن يكون (إلا زيد) بدلاً وصفة، وعليه أكثر المتأخرين، تمسكاً بقوله[1096]:

وكـل أخ مفـارقـــه أخـــوه

البيت. وقوله عليه الصلاة والسلام: (الناس كلهم هالكون إلا العالمون). قوله: **(فيجوز: عندي درهم إلا دانق)** الدانق- بدال مهملة ونون مكسورة وقد تفتح، قد[1097] يقال داناق بالألف بعد النون- هو سدس الدرهم. فإن قيل: كم مقدار ما اعترف به قائل هذا الكلام؟ أجيب بأنه درهم كامل. فإن قيل: ينبغي أن يكون درهماً ينقص سدساً؛ لأن ما بعد (إلا) وهو دانق مطابق في الإفراد لما قبلها وهو درهم. وقد سبق من المصنف أن ما بعد (إلا) إذا طابق ما قبلها فالوصف مخصص، وإذا كان الوصف هنا مخصصاً كان معترفاً بدرهم ينقص سدساً. أجيب بأن الدرهم لما كان ستة دوانق، لم يطابق ما بعد (إلا) لما قبلها فكان الوصف مؤكداً لا مخصصاً. قوله: **(وقد يقال إنه مخالف لقولهم في{لو كان فيهما آلهة... الآية} ولمثال سيبويه)** يعني أن كون (إلا) لا يوصف بها إلا حيث يصبح الاستثناء مخالف لقول النحاة في قوله تعالى[1098]: {لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا} أن (إلا) صفة، ولتمثيل سيبويه لـ(إلا) الصفة بـ: لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا. فإن كلا من الآية والمثال لا يصح الاستثناء فيه. قوله: **(وكل أخ مفارقه أخوه... إلخ)** الفرقدان: نجمان معروفان قريبان من القطب الشمالي. وقيل (إلا) هنا للاستثناء على لغة من يلزم

[1093]- في (ف): (حسب).
[1094]- عبارة (والميسم- بكسر الميم... الجمال) ساقطة من (د).
[1095]- شرح الرضي: 129/2.
[1096]- هذا صدر بيت لعمرو بن معديكرب الزبيدي، وعجزه: لعمر أبيك إلا الفرقدان. والبيت في ديوانه: 181.
[1097]- في (ف): (وقد يقال).
[1098]- سورة الأنبياء/22.

المثنى الألف في الأحوال كلها. وقال الرضي[1099]: قال الكسائي: حذف منه الموصول الحرفي وبقي بعض صلته، والتقدير: إلا أن يكون الفرقدان، وردّ بأن الحرف الموصول لا يحذف إلا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع، انتهى. قوله: **(والوصف هنا مخصص)** وذلك لأن ما قبل (إلا) كل أخوين يتفارقان، فما قبل (إلا) مطابق لما بعدها في التثنية. قوله: **(حراجيج... إلخ)** الحراجيج- بمهملة فراء فجيمين بينهما مثناة تحتية-: جمع حرجوج- بضم المهملة- وهي الناقة الطويلة. والخسف[1100]: الذل. ونرمي[1101]: عطف على مناخة. والمراد بالبلد هنا الأرض. والقفر: المفازة لا ماء فيها ولا نبات. قوله: **(وابن مالك وحمل عليه)** كذا وقع في غالب النسخ بـ(واو) قبل (حمل). وإنما لم يذكر ابن مالك مع الأصمعي قبل البيت؛ لأن ابن مالك لم يقل بزيادة (إلا) في البيت السابق. وفي بعض النسخ: وابن مالك حمل، بغير واو. قوله: **(أرى الدهر إلا منجنونا بأهله)** هذا صدر بيت، عجزه[1102]:

وما صاحب الحاجات إلا معذبا

والمنجنون: الدولاب الذي يدور بما عليه. والتقدير: إلا يدور دوران منجنون، وإلا يعذب معذبا، أي: تعذيباً. كذا ذكر المصنف في أوضح المسالك. قوله: **(ثم إن ثبتت روايته فيتخرج على أن (أرى) جواب لقسم مقدر)** يعني ليكون حذف (لا) النافية على القياس. وفي الشرح: وقوله (فيتخرج) خبر مبتدأ محذوف يعود إلى الرواية. أي: إن ثبتت[1103] روايته فهي تتخرج على حد قوله[1104]: {ومن عاد فينتقم الله منه}. وأقول: قد عرفت ما في مثل هذا الكلام في (إلا) المخففة عند قوله: (وعلى هذا فيكون) فلا نطول بإعادته. قوله: **(فقيل غلط)** قال الأصمعي[1105]: إن ذا الرمة غلط؛ إذ لا تقول: جاء زيد إلا راكباً. قوله: **(ومناخة حال)** يعني من الضمير في (تنفك) وقد جاء بالرفع أيضاً على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: إلا هي مناخة. قوله[35/أ- د]: **(وهذا فاسد لبقاء الإشكال)** يعني الذي لأجله جُعلت (إلا) في البيت زائدة، وهو وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب. فإن قيل[33/ب- ف]: ليس الإشكال بباق؛ فإن الاستثناء

[1099]- شرح الرضي: 130/2.
[1100]- في (ب): (الحنف) بدلا من (الخسف).
[1101]- في (ب): (ترمي) بالتاء.
[1102]- ذكر السيوطي في شرح شواهد المغني: 219/1 أن البيت لأحد بني سعد، وينظر البيت في: المحتسب لابن جني: 328/1، شرح ابن يعيش: 75/8، مبسوط الأحكام للتبريزي: 907/3.
[1103]- في (ب): (ثبت) بتاء واحدة. وينظر: تحفة الغريب: 36/أ.
[1104]- سورة المائدة:/ 95
[1105]- ينظر رأي الأصمعي في شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: 109/2.

المفرغ يقع في الإيجاب إذا حصلت الفائدة وكان المستثنى فضلة كما صرح به ابن الحاجب[1106]. وإذا كان (مناخة) حالاً كان فضلة، وكان الكلام مفيداً. قلنا: يلزم عليه عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها؛ لأن (على الخسف[1107]) متأخر عن (مناخة)، وهو حينئذ خبر (تنفك)[1108][32/أ- م]. وما قبل (إلا) لا يعمل فيما بعدها إلا إذا كان المستثنى أو المستثنى منه أو صفته. ويلزم تقدم الحال على عاملها[1109] المعنوي إن كان (مناخة) حالاً من المستتر في الجار والمجرور. قوله: **(ومن العجب أن ابن مالك على إمامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام إلا)** أقول[1110]: لم يقل ابن مالك: وأقسام إلا ولا قال: وإلا على أقسام. وذكر من تلك الأقسام: إلا تنصروه. وإنما قال عند الكلام على تعريف المستثنى بأنه المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بـ(إلا) أو ما بمعناها[1111]: وقولي (بإلا) متعلق بالمخرج، واحترزت بذلك من (إلا) التي بمعنى (غير) والتي بمعنى الواو على مذهب الأخفش، والتي بمعنى إن لم، كقوله تعالى[1112]: {إلا تنصروه} والزائدة[1113] على مذهب الأصمعي وابن جني، انتهى.

(ألاّ) بالفتح والتشديد

قوله: **(فهلا كان هو أي الشأن)** فإن قيل: قد قال المصنف في (إنّ) المكسورة المشددة: إن ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام، فلا يناسبها[1114] الحذف. أجيب بأن ذلك في الحذف استقلالاً لا تبعاً، وهنا الحذف تبع لـ(كان). قوله: **(وعلى الأول فهي بدل من كتاب)** ويجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوف، أي هو أن لا تعلوا عليّ[1115]. قوله: **(واللام متعلقة بيهتدون)** ويجوز أن يتعلق بـ(صدهم) وأن يتعلق بـ(زين) واللام

[1106]- شرح الكافية لابن الحاجب: 548/2.
[1107]- في (ب): (الحتف).
[1108]- عبارة (لأن على الخسف... تنفك) ساقطة من (د) ويوجد مكانها العبارة الآتية: (إن كان مناخة حالا من الضمير في تنفك لأن على الخسف متأخر عن تنفك وهو حينئذ خبره).
[1109]- في (ب): (عامله).
[1110]- كلمة (أقول) ساقطة من (ب).
[1111]- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 268/2. وما نقله الشارح إنما هو فحوى كلام ابن مالك ومعناه.
[1112]- سورة التوبة/40.
[1113]- في نسخة المصنف (م) وردت: (الزائدة) من غير الواو.
[1114]- في (ف): (يناسبه).
[1115]- كلمة (عليّ) زيادة من (ب).

الداخلة على (أن) داخلة على مفعول له، أي علة تزيين الشيطان لهم أو صدهم عن السبيل هي خوفه أن يسجدوا لله[1116].

(إلى)

قوله: (**نحو قرأت القرآن من أوله إلى آخره**) القرينة هنا ذكر الآخر وجعله غاية. وفي الشرح[1117]: القرينة هنا كون الكلام مسبوقاً لحفظ القرآن كله، وذلك مناف لخروج الغاية، انتهى. وما قلناه أولى؛ لتناوله نحو بعتك هذا الحائط من أوله إلى آخره. ومما دلت القرينة على دخول ما بعدها قوله تعالى[1118]: {من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى} والقرينة هي العلم بأنه لا يسري به إلى البيت المقدس ولا يدخله[1119]. قوله: (**أو على خروجه نحو ثم أتموا الصيام إلى الليل**) القرينة هنا نص منفصل عن هذا النص، هو النهي عن الوصال والمنع منه، فلو لم يخرج الليل عن حكم الصوم لدخل فيه، لأنه هنا غاية للصيام[1120]، لكونه مما يمتد لا للإتمام؛ لأنه فعل الجزء الأخير وهو لا يمتد، والمغيا لابد أن يكون ممتداً. قوله: (**ونحو { فنظرة إلى ميسرة}**) فإن الغاية لو دخلت هنا في حكم ما قبلها لوجب الانظار حالة الميسرة أيضاً، وذلك يؤدي إلى عدم المطالبة وتفويت حق الدائن. قوله: (**وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر**) يعني في كونه محكوماً به على شئ أو محكوماً عليه بشئ أو متعلقاً بشئ، سواء كان من جنسه أو لم يكن. قوله: (**ولا يجوز إلى زيد مال تريد مع زيد**) لأن زيداً لم يضم إلى آخر في شئ مما ذكرنا أنه يضم إليه فيه. فإن قيل لم لا يكون قوله (ولا يجوز إلى زيد مال) اعتراضاً على كون إلى بمعنى مع، فكأنه قال: ولا يجوز إلى زيد مال، تريد مع زيد مال، ولو كانت (إلى) بمعنى (مع) لجاز ذلك؟ قلنا: إنما جعلناه لبيان ما احترز عنه بقيد[1121] الضم لأنه وقع إخراجه به في كلام الفراء فإنه قال: وإنما يجعل (إلى) كـ(مع) إذا ضممت شيئاً إلى شئ كقول العرب الذود إلى الذود إبل فإن لم يكن ضم لم تكن (إلى) كـ(مع) فلا يقال في

[1116]- عبارة (واللام الداخلة... لله) ساقطة من (د).
[1117]- تحفة الغريب: 36/ب.
[1118]- سورة الإسراء/ 1.
[1119]- عبارة (ومما دلت القرينة على... ولا يدخله) ساقطة من (د).
[1120]- في (ف): (للصوم).
[1121]- في (ب): (تفيد) بدلا من (بقيد).

(مع فلان مال كثير): إلى فلان مال كثير، انتهى. قال الرضي: و التحقيق أن (إلى) هذه يعني التي قيل إنها بمعنى (مع) للانتهاء ففي قوله تعالى[1122]: {ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم} أي: تضيفوها[1123]، وقوله تعالى[1124]: {إلى المرافق}أي مضافة إليها، وقولهم الذود إلى الذود[35/ب- د] إبل، أي: الذود مضافة إلى الذود، انتهى. والذود من الإبل ما بين الثلاث إلى العشرة، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها، وذاله الأولى معجمة والثانية مهملة. وفي الجنى الداني: وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على تضمين العامل وإبقاء (إلى) على أصلها، والمعنى في قوله تعالى[1125]: {من أنصاري إلى الله}: من يضيف نصرته إلى نصرة الله. و (إلى) في هذا أبلغ من (مع)؛ لأنك لو قلت: من ينصرني مع فلان، لم يدل على أن[34/أ- ف] فلاناً وحده ينصرك ولابد، بخلاف (إلى)، فإن نصرة ما دخلت عليه محققة واقعة مجزوم بها، إذ[1126] المعنى على التضمين: من يضيف نصرته إلى نصرة فلان، انتهى. قوله: **(بعد ما يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل)** يعني بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل من الحب أو البغض، ففي العبارة أدنى تسامح. وقد يقال: المراد ما يفيد بالوضع، فلا تسامح، وإنما بيّنا كلامه بهذا لما[1127] قال ابن مالك في شرح التسهيل[1128]: ونبهت بقولي (وللتبيين) على المتعلقة في تعجب أو تفضيل بحب أو بغض مبينة لفاعلية مصحوبها. قوله: **(فلا تتركني[32/ب- م] بالوعيد... إلى آخره)** الوعيد: التهديد. والمطلي: المدهون. وفي الصحاح[1129]: والقار: القير، وقيّرت السفينة طليتها بالقار. قوله: **(قال ابن مالك ويمكن أن يكون منه ليجمعنكم إلى يوم القيامة)** إنما قال يمكن؛ لاحتمال أن يكون (إلى) في الآية للانتهاء، وضمن(يجمعنكم) معنى الضم، وهو مما يتعدى بـ(إلى). قوله: **(فحذف وقلب)** لأنه حذف الحال، أعني (مضافاً) وأدخل الباء على غير ما حقها أن تدخل عليه؛ لأنه أدخلها على الضمير الذي كان مستتراً في (مطلي) ورفع (القار) بـ(مطلي)، وكان حقها أن تدخل على (القار) ويرفع الضمير بـ(مطلي). وهذا على رواية رفع (القار). وأما على رواية جره فهو بدل من الضمير المجرور، ولا قلب فيه[1130]. قوله: **(وقال**

[1122]- سورة النساء/2.
[1123]- في (ب): (تضيفونها). وينظر: شرح الرضي: 271/4. بالمعنى.
[1124]- سورة المائدة/6.
[1125]- سورة آل عمران/52، وسورة الصف/14.
[1126]- في نسخة المصنف: (إذا)، وفي (ب): (ذا)، وما أثبته وهو (إذ) من الجنى الداني: 386، ولا يصح المعنى إلا به.
[1127]- عبارة (وقد يقال: المراد... بهذا لما) ساقطة من (د).
[1128]- شرح التسهيل: 142/3.
[1129]- الصحاح: 801/2.
[1130]- عبارة (وهذا على رواية رفع... فيه) ساقطة من (د).

ابن عصفور هو على تضمين مطلي معنى مبغض) قال الرضي[1131]: إن معنى مطلي به القار أجرب: مكرّه، والتكريه يعدى بـ(إلى) قال الله تعالى[1132]: {وكره إليكم الكفر}. وفي الشرح[1133]: ولو قيل بأن (إلى) متعلقة بمحذوف، هو حال من اسم (كان) كما في قوله[1134]:

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً

على وكرها العناب والحشف البالي

أي: كأنني في حالة كوني مبغضاً إلى الناس بسبب الوعيد جمل أجرب طلي به القار، أي: جعل فيه أو ألصق به. ويدل على (مبغضاً) المحذوف ما ذكر بعده من الصفات الموجبة للتكريه، لكان وجهاً، انتهى. وأقول: هذا بعينه هو التأويل الذي نقله المصنف عن بعضهم، إلا أن ذلك التأويل فيه قلب، وتأويل الشارح لا قلب فيه[1135]. والحال المقدرة في ذلك التأويل (مضافاً)، وفي تأويل الشارح (مبغضاً). قوله: **(تقول وقد عاليت... إلى آخره)** عاليت: علوت. والكور- بضم الكاف وبالراء-: الرحل. ويسقي: بالمثناة التحتية المضمومة والسين المهملة الساكنة والقاف المفتوحة. ويروي- بفتح المثناة التحتية والواو- مضارع روى- بكسر الواو- بمعنى زال عطشه. والمعنى: أيركبني فلا يمل ركوبي. قوله: **(أم لا سبيل... إلىآخره)** الرحيق من أوصاف الخمر. والسلسل- بمهملتين ولامين-: السهل الدخول في الحلق. وفي الشرح[1136]: معنى أشهى إليّ: أحب إليّ. وقد عرف أن (إلى) المتعلقة بما يفهم حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل معناها التبيين، فعلى هذا تكون (إلى) في البيت مبينة لفاعلية مجرورها وليست قسماً آخر، انتهى. وأقول قد قررنا فيما سلف أن إلى التي للتبيين متعلقة بفعل تعجب أو اسم تفضيل من نفس الحب أو البغض أو من لفظ موضوع لمعنى أحدهما[1137] و (إلى) في البيت ليست كذلك بل متعلقة باسم تفضيل من الشهوة. قوله: **(وفيه نظر لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل)** أجاب ابن الصائغ عن هذا بأن سكون الياء في (تهوي) عارض للاستثقال وأصلها الحركة. وأقول: في هذا الجواب نظر؛

1131- شرح الرضي: 272/4.
1132- سورة الحجرات/7.
1133- تحفة الغريب: 37/أ.
1134- البيت لامرئ القيس في ديوانه: 129.
1135- بعد قوله (لا قلب فيه) وردت في (ب) هذه العبارة: (والحال المقدرة في ذلك التأويل فيه قلب وتأويل الشارح لا قلب فيه) وفيها خلط وتكرار.
1136- تحفة الغريب: 37/أ، 37/ب.
1137- عبارة (أو من لفظ موضوع لمعنى أحدهما) ساقطة من (د).

لأن سكون (تهوي) العارض للاستثقال، هو سكونه عن الحركة الإعرابية، وتلك عارضة ليست هي له في الأصل؛ لأن الكلمات قبل التركيب ليست بمعربة[1138][36/أ- د].

(إيْ) بالكسر والسكون

قوله: **(وإذا قيل إي والله ثم أسقطت الواو جاز إسكان الياء وفتحها وحذفها)** أما سكونها، فقال الرضي: للمبالغة في المحافظة على حرف الإيجاب بصون آخرها عن التحريك والحذف، وإن كان يلزم ساكنان على غير حدّه لأنهما في كلمتين إجراءً[1139] لهما مجرى كلمة واحدة كالضالين كما في هاالله وهو أيضاً من خصائص لفظة الله، انتهى. وأما فتحها فتبييناً لحرف[1140] الإيجاب وأما حذفها فللساكنين. قوله: **(وعلى الأول فيلتقي ساكنان على غير حدهما)** أي على غير حد التقائهما؛ لأن الحد لالتقاء الساكنين[34/ب- ف] لا لهما، وحد التقائهما أن يكونا في كلمة ويكون الأول منهما حرف لين والثاني منهما مدغماً في آخر، نحو دابة وخُوَيصة. وحروف اللين: الألف والواو والياء السواكن، سواء كان قبل الواو والياء حركة[1141] من جنسهما أو لم يكن.

(أيْ) بالفتح والسكون

قوله: **(ألم تسمعي... إلى آخره)** عبد: مرخّم عبدة. والرونق: الحسن. والضحى: وقت إشراق الشمس يذكر نظراً[1142] إلى أنه اسم كصرد ونغر، ويؤنث نظراً إلى أنه جمع ضحوة. والهديل- بالمهملة- صوت الحمام. وفي بعض النسخ الهدير- بالراء- وهو أيضاً صوت الحمام. قوله: **(وقد تمد ألفها)** حكى ذلك الكسائي[1143]، وقال بعضهم: يجوز مدها إذا بعدت المسافة فيكون المد فيها دليلاً على البعد. قوله:

[1138]- في (ب): (بمعدية).
[1139]- في (ب): (أجرى). وينظر: شرح الرضي: 430/4.
[1140]- في (د): (بحرف).
[1141]- عبارة (سواء كان قبل الواو والياء حركة) وردت في (د) و (ف) هكذا: (سواء كان قبلها حركة).
[1142]- كلمة (نظراً) ساقطة من (د).
[1143]- ينظر رأي الكسائي في: الجنى الداني للمرادي: 233.

(وحرف تفسير) وهي أعم من (أن) المفسرة؛ لأنها تدخل على الجملة سواء[1144] المفرد بعد القول وغيره بخلاف (أن) فإن لها شروطاً تقدم الكلام عليها. وذهب قوم إلى أن (أي) التفسيرية اسم فعل معناه عوا وافهموا. قوله[33/أ- م]: **(لأنا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشئ على مرادفه)** إنما قال دائماً لأن الواو تصلح للسقوط في بعض الأوقات، وذلك إذا وقعت بين الأخبار نحو زيد كاتب وشاعر، أو بين الصفات نحو[1145]:

إلى الملك القرم وابن الهمام

وليث الكتيبة في المزدحم

وإنما قال ملازماً لأن العاطف قد يعطف الشئ على نفسه نحو[1146]: {وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين} وقد يعطف الشئ على مرادفه نحو[1147]:

وألفى قولها كذباً ومينا

قوله: **(وترمينني بالطرف... إلى آخره)** ترمينني بالطرف أي تشيرين إليّ به. وتقلينني: أي تبغضينني، يقال قلاه قلى وقلاء- بكسر القاف مع القصر والمد. قوله: **(لأن إذا ظرف لتقول)** يعني وفاعل تقول المخاطب فكذلك يكون الفاعل فيما أضيف إليه (إذا). وفي حاشية التفتازاني عند كلام الزمخشري على قوله تعالى[1148]: {وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا}: إذا أريد تفسير الفعل المسند إلى ضمير المتكلم، فإن أتى بكلمة أي: كان ما بعدها تفسيراً لما قبلها فيجب تطابقهما، ويجوز في صدر الكلام ويقول على الخطاب ويقال على المبني للمفعول، وإن أتى بكلمة (إذا) كان صدر الكلام في موضع الجزاء، فيجب أن يكون ما بعد (إذا) على لفظ الخطاب، ولا يستقيم في صدر الكلام يقال إلا إذا قدر أن القائل هو المخاطب لكنه عبارة قلقة[1149]. قوله: **(إذا كنيت بأي... إلى آخره)** كنيت سترت والباء في بأي للمصاحبة أو الاستعانة وهي متعلقة بمحذوف دل عليه (تفسره[1150]) وذلك المحذوف مع فاعله في محل نصب على

1144- كلمة (سواء) ساقطة من (د) و (ف).
1145- ينظر البيت في: الإنصاف للأنباري:469/2، المعجم المفصل في شواهد النحو:809/2.
1146- سورة الانفطار/17، 18.
1147- ينظر في هذا البيت: شرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي:776/2، المعجم المفصل في شواهد النحو:991/2.
1148- سورة البقرة/14. وينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف: 54/ب.
1149- عبارة: (وفي حاشية التفتازاني عندكلام الزمخشري... قلقة) هذه الأسطر الست زيادة من (ب) و (ف) وهي ساقطة من نسخة المصنف (م) و (د).
1150- في (ب) و (ف): (تفسيره) وكذلك في الموضع الذي يليه.

الحال من فاعل (كنيت)، ولا يجوز أن تكون متعلقة بـ(تفسره) المذكور لأنه يلزم تقدم معمول الصفة على موصوفها لأن تـ(فسره) المذكور صفة لـ(فعلا)، ولا أن تكون متعلقة بـ(كنيت)؛ لأن (أي[1151]) ليست مكنياً بها عن شئ؛ لأن الكناية في الفعل الذي قبلها لا فيها و (فعلا) منصوب بـ(تفسره) المحذوف بناء على إن كنيت منزل منزلة اللازم، أو على التنازع بينه وبين المحذوف وإعمال الثاني وهو المحذوف كما هو المختار عند البصريين، قال ابن الصائغ: وفي قوله (وإن تكن بإذا يوماً تفسره) مناقشة، وهي أن التفسير ليس بـ(إذا)، بل بما بعدها وجوابها أن الباء فيه للمصاحبة.

(أيّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء

قوله: **(تنظرت نصراً.... إلى آخره)** هذا البيت للفرزدق. وتنظرت: بمعنى تفكرت. ونصراً- بالمهملة- هو نصر بن سيار ملك العراقين. والسماكان: كوكبان يقال لأحدهما: السماك الأعزل، وللآخر: السماك الرامح. واستهلت: صبت. والمواطر: جمع ماطرة. والضمير[36/ب- د] في (أيهما) يعود على الأمرين اللذين أحدهما نصر والآخر السماكان. قوله: **(وموصولاً نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد التقدير لننزعن الذي هو أشد قاله سيبويه)** وعلة بنائه حينئذ أن الصدر[1152] لما حذف صار (أي) مبنياً كأخواته الموصولة قال الرضي: وذلك لأن شيئاً إذا فارق أخواته لعارض فهو شديد النزوع إليها، فبأدنى سبب يرجع إليها. وبنى على الضم تشبيهاً بـ(قبل[1153]) و (بعد) لأنه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه كما يحذف من قبل وبعد المضاف إليه المبين[35/أ- ف] للمضاف، قال: وقال سيبويه أيضاً: الإعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وقد جاء في الشواذ:[1154]{أيهم أشد} بنصب (أيهم) وذلك أنه لم تحذف الصلة بكمالها، بل حذف أحد جزأيها وبقى ما هو[1155] معتمد الفائدة وهو الخبر. قوله: **(وخالفه الكوفيون)** يعني خالفوا سيبويه في أن (أيا) في نحو الآية موصولة على قراءة الضم، أو في أن (أيا) الموصولة إذا

1151- في (ب): (أيا).
1152- في (ب): (المصدر).
1153- كلمة (قبل) مكررة في (م). وينظر: شرح الرضي: 61/3. مع الاختصار.
1154- سورة مريم/69.
1155- كلمة (هو) ساقطة من (م).وأثبتها من (ب).

أضيفت وحذف صدر صلتها تبنى على الضم، لا في أن (أيا) يكون موصولاً. يدل على ذلك قوله: لأنهم يرون أن أيا الموصولة معربة دائماً. قوله: **(فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت)** قال الرضي[1156]: قال الجزولي[1157]: إعرابه مع حذف المضاف إليه دليل على أنه كان مع المضاف إليه أيضاً معرباً؛ لأن حذف المضاف إليه يرجح جانب الحرفية، كما في قبل وبعد. قوله: **(وزعم هؤلاء)** أي مخالفوا سيبويه وهم الكوفيون وجماعة من البصريين. قوله: **(وعلقت ننزع)** علقت بفتح المهملة واللام المشددة وفاعله مستتر عائد على (أي). ويجوز أن يكون عائداً على الجملة، وصح نسبة التعليق إليها لحصوله من صدرها، ويحتمل أن تكون بضم المهملة وكسر اللام المشددة مبنياً للمفعول، وأنث لأن المراد كلمة تنزع[1158]. قوله: **(ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب)** هذا رد على يونس. وفيه نظر؛ لأن مذهب يونس جواز التعليق في غير أفعال القلوب. وقوله وأنه لا يجوز: لأضربن الفاسق بالرفع، رد على الخليل. وقوله: وأنه لم يثبت زيادة من في الإيجاب، رد على الكسائي والأخفش في قولهما: تجوز زيادة (من) في الإيجاب. فالعبارة فيها لف ونشر غير مرتب. قوله: **(وقول الشاعر)** هذا عطف على فاعل (يرد)، وجملة (يروي) في محل نصب على الحال، وهو رد على الجميع، أو هو مبتدأ وجملة (يروي) خبره، والجملة مستأنفة للرد عليهم ثانياً. وقوله: **(وحرف الجر، لا يُعَلّق)** بيان للرد على يونس. وقوله: **(ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته)** للرد على الخليل. وقوله:[33/ب- م]**(ولا يستأنف ما بعد الجار)** للرد على الكسائي والأخفش؛ لأنهما قالا: إن (أيا) وما بعدها جملة استفهام مستأنفة. قوله: **(وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب)** في الشرح[1159]: لا أعرف المحل الذي وقف فيه المصنف، على أن الزمخشري يجعل ضمة (أي) في هذه الآية إعرابية، على التقدير المذكور. والذي في الكشاف بنصه: واختلف في إعراب {أيهم أشد} فعن الخليل أنه مرتفع على الحكاية تقديره: لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد. وسيبويه على أنه مبني لسقوط صدر الجملة التي هي صلته حتى لو جئ به لأعرب وقيل أيهم هو أشد ويجوز أن يكون

[1156]- شرح الرضي: 62/3.

[1157]- هو عيسى بن عبد العزيز الجزولي، من أئمة علم النحو، ومن مصنفاته: المقدمة الجزولية والأمالي في النحو، توفي سنة 607/1210. وينظر في ترجمته: وفيات الأعيان: 488/3، وبغية الوعاة: 236/2، وشذرات الذهب: 26/5.

[1158]- عبارة: (قوله: وعلقت ننزع.. تنزع) هذه الفقرة ساقطة من (د).

[1159]- تحفة الغريب: 38/ب.

النزع واقعاً على من كل شيعة كقوله تعالى[1160]: {ووهبنا لهم من رحمتنا} أي لننزعن بعض كل شيعة، وكأن قائلاً يقول: من هم؟ فقيل: أيهم أشد عتياً، هذا كلامه، وليس فيه تعرض إلى ضمة (أيهم) هل هي ضمة إعراب أو بناء؟ انتهى. وأقول: لا نسلم أن قول المصنف مع أن الضمة إعراب من كلام الزمخشري، وإنما هو من كلام الجماعة الذين ذكرهم معه، وإضافة هذه المقالة مع غيرها إلى الزمخشري وغيره لا تقتضي أنها من كلام الزمخشري؛ لجواز أن تكون من كلام غيره. ولو سلم، فيجوز أن يكون المصنف اطلع عليه في غير الكشاف كحواشيه[1161]، ولو سلم[37/أ- د] فيجوز أن يكون المصنف[1162] أخذه من قوله (ويجوز أن يكون النزع واقعاً على من كل شيعة) إلى آخره؛ فإن قوله هذا بعد ما نقل عن الخليل ارتفاع (أي) في الآية على الحكاية، وعن سيبويه: على البناء كالنص على أن المراد جواز ارتفاعها على الإعراب على تقدير الموصولية. قوله: **(وفيه تعسف ظاهر)** هو تقدير السؤال عن البعض وتقدير المبتدأين المكتنفين بالموصول. وفي الشرح[1163]: والظاهر أن لا تعسف؛ لأن كلاً من هذه الأمور التي اجتمعت جار على القواعد. وأقول: ليس المراد بالتعسف هنا مخالفة القواعد حتى يقال إن كلاً من هذه الأمور التي اجتمعت جار على القواعد[1164]، وإنما المراد به كثرة الاعتبارات والتقديرات وإن كان كل واحد منهما جارياً على القواعد وكثيراً ما يطلق على ذلك تعسف. قوله: **(ولا أعلمهم استعملوا(أيّا) الموصولة مبتدأ)** وفي الشرح[1165]: هذا الكلام إن كان من تمام الاعتراض على الزمخشري فمشكل؛ لأن (أيهم) على رأيه خبر لا مبتدأ، وإن كان إخباراً[35/ب- ف] عن حكم من أحكام أي الموصولة فهو غير مناسب؛ لأنه إدخال أمر أجنبي بين أمور متناسبة. وأقول: هو جواب عن إيراد يرد على المصنف في تقرير كلام الزمخشري بأنه حذف من الآية مبتدآن مكتنفان لاسم موصول وذلك الإيراد هو أن هذا مبني على كون أي خبر المبتدأ محذوف، وليس ذلك بمتعين لجواز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، فأجاب بأن (أيّا) الموصولة لا تكون مبتدأ. قوله: **(وهذا باطل برسم الضمير متصلاً بأي)** قيل عليه: كم في الرسم من أشياء خارجة عن القياس فيجوز أن يكون هذا منها. قوله: **(والخامس أن**

[1160]- سورة مريم/50.
[1161]- كلمة (كحواشيه) زيادة من (د).
[1162]- عبارة (ولو سلم فيجوز أن يكون المصنف) ساقطة من (ب).
[1163]- تحفة الغريب: 38/أ.
[1164]- عبارة (حتى يقال إن كلاً من هذه الأمور التي اجتمعت جار على القواعد) ساقطة من (ب).
[1165]- تحفة الغريب: 38/ب.

تكون وصلة إلى نداء ما فيه أل نحو يا أيها الرجل) وذلك لأنهم استكرهوا اجتماع آلتَيْ التعريف، فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج إلى ما يزيل إبهامه، فيصير المنادى في الظاهر ذلك المبهم وفي الحقيقة ذلك المخصص الذي يزيل الإبهام ويعين الماهية، فوجدوا ذلك الاسم (أيّا) إذا اقتطع عن الإضافة واسم الإشارة حيث وضعا مبهمين مشروطاً إزالة إبهامهما، إلا أن اسم الإشارة قد يزال إبهامه بالإشارة الحسية، فلا يحتاج إلى الوصف بخلاف (أي) فكان أدخل في الإبهام، فلهذا جاز: ياهذا، ولم يجز: يا أيّ، بل لزم أن يردفه ما يزيل إبهامه، وذلك اسم الجنس؛ لأنه الدال على تعيين الماهية ويجري مجراه الذي ومجموعه ومؤنثهما وقد يجري مجراه اسم الإشارة الموصوف بذي اللام نحو يا أيّهذا الرجل. قوله: **(ويرده أنه ليس لنا عائد يجب حذفه)** قال ابن الصائغ: أبو الحسن الأخفش يقول بوجوب الحذف هنا؛ لأن ما بعد (أي) عوض عن ذلك المحذوف، والحذف لعوض كلا حذف. قوله: **(وله أن يجيب عنهما بأن ما في قولهم لا سيما زيد بالرفع كذلك)** يعني موصولاً وجب حذف عائده ووجب كون صلته جملة اسمية. وفي الشرح[1166]: ولقائل أن يقول لا نسلم وجوب وصل ما الموصولة في لاسيما بالجملة الاسمية فقد نص في التسهيل على أنها[34/أ- م] توصل بظرف... وبجملة فعلية. وأقول: هذا عجب من الشارح؛ لأن الذي نقض به المصنف إنما هو ما في: لاسيما زيد بالرفع، لا في: لاسيما مطلقاً حتى يقال إن (ما) في لاسيما قد توصل بظرف وقد توصل بجملة فعلية. قوله: **(ولا تكون أي غير مذكور معها مضاف إليه البتة)** يعني لا لفظاً ولا معنى وهذا رد آخر على الأخفش في قوله أن أيا تكون نكرة موصوفة كمن لأن قوله ذلك يقتضي أنها غير مضافة لفظاً ومعنى. قوله: **(أرأيت أي سوالف... إلى آخره)** السوالف: جمع سالفة وهي ناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط إلى قلت الترقوة. والقلت- بفتح القاف وسكون اللام وفي آخره مثناة-: النقرة، يقال قلت العين[37/ب- د] لنقرتها. والترقوة: العظم الذي بين نقرة النحر والعاتق، وهو (فعلوة)، ولا تقل: ترقوة- بالضم- كذا في الصحاح[1167]. واللوى- بكسر اللام والقصر، وزرود- بفتح الزاي-: موضعان. و (برزت) خبر (أي). والجملة علق عنها فعل الرؤية بالاستفهام. قوله: **(وهي حال مقدرة)** في الشرح[1168]: ويمكن أن يكون من قبيل الحال المقارنة، على أن

[1166]- تحفة الغريب: 38/ب.
[1167]- الصحاح: 1453/4.
[1168]- تحفة الغريب: 38/ب، 39/أ.

يكون التقدير: لم ترعني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعده، أي: بعد الوصال. والمعنى: ما سررتني يوما[1169] بوصال إلا في حالة كونك تخيفني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعد ذلك اليوم. فالإخافة مقارنة لمضمون العامل، وهو السرور، وكذا الخوف إن قدّرت الحال من المفعول، انتهى. وأقول: هذا التقدير يقتضي أن ثلاثة معمول الصدود، ويلزم على ذلك تقديم معمول المصدر عليه، وهو لا يجوز. نعم قال الرضي[1170]: الأظهر أن ذلك جائز، إذا كان المعمول ظرفاً أو شبهه. قوله: **(وفيه بعد)** أي في عطف الجملة الثانية في البيت على الأولى بفاء محذوفة؛ لأن ذلك[1171] إن سُلّم ثبوته في سعة الكلام، ليس بقياسي حتى يحمل عليه كلام المتنبي. قوله: **(لخلو ترعني من ضمير ذي الحال)** في الشرح[1172]: يجوز أن يكون التقدير: لم ترعني ثلاثة منك بصدود، فيحصل الربط باعتبار المحذوف، انتهى. ولا يخفى أن كلام المصنف إنما هو بناء على ما هو الأصل من عدم التقدير[1173].

(إذ)

قوله: **(ولها أربعة استعمالات)** وفي[36/أ- ف] بعض النسخ: أربع بغير تاء، وجه الأولى أن استعمالات جمع لاستعمال، والثانية أنه جمع لاستعمالة. فإن قيل: قوله: أحدها والثاني والثالث والرابع، يرجح الأولى. أجيب بأنه يجوز أن يكون أنث أولاً باعتبار، وذكر ثانياً باعتبار آخر. قوله: **({وإذ قال ربك للملائكة})** في الكشاف[1174]: و (إذ) نصب بإضمار (اذكر). ويجوز أن ينتصب بـ(قالوا)، انتهى. قال أبو حيان: والذي أذهب إليه أن استعمال (إذ) مفعولاً بها لا يجوز؛ إذ لا يوجد من كلامهم نحو: أجبت إذ قدم زيد. ويخرج ما ورد مما يوهم ذلك على أن يكون (إذ) ظرفاً لمحذوف يدل عليه المعنى، أي: اذكروا حالتكم أو قصتكم أو أمركم. وقد جاء بعض ذلك مصرحاً به قال الله تعالى[1175]: {واذكروا نعمة الله عليكم

[1169]- كلمة(يوما) ساقطة من (د).
[1170]- شرح الرضي: 406/3. بالمعنى.
[1171]- عبارة (محذوفة لأن ذلك) ساقطة من (د).
[1172]- تحفة الغريب: 39/أ.
[1173]- عبارة (باعتبار المحذوف... التقدير) ساقطة من (د).
[1174]- الكشاف: 61/1.
[1175]- سورة آل عمران: 103.

إذ كنتم أعداء}. وقال التفتازاني[1176]: و (إذ) نصب بإضمار (اذكر) بقرينة المقام، حيث لم يُذكر له عامل ولم يناسب شئ سوى ذلك مع كثرة استعماله معه. فإن قيل: هو من الظروف فكيف يقع مفعولاً به؟ قلنا: جوزوا كونه اسماً مجروراً بإضافة الظرف إليه مثل (يومئذ) و {بعد إذ نجانا الله} ونحو ذلك ومنصوباً بكونه مفعولاً به مثل: أتذكر إذ من يأتنا نكرمه[1177]. ولم يجوزوا رفعه على الفاعلية لبعدها عن الظرفية التي تلزمه في الغالب. ومنهم من يأبى المفعولية أيضاً، إذ لا يوجد في الكلام فيحمل مثل هذا على: اذكر الحادث يوم كذا. ثم الأحسن أن يجعل هذا الأمر عطفاً على محذوف قبله، أي: اشكر النعمة في خلق الأرض والسماء واذكره، و إما[1178] على تقدير انتصابه بـ(قالوا) فهو ظرف، والجملة بما فيها عطف على ما قبلها عطف القصة على القصة. قوله: **(والرابع أن يكون مضافاً إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو يومئذ)** في الشرح[1179]: عن ابن مالك أن هذه الإضافة من إضافة المؤكد إلى التأكيد، انتهى. وفي شرح الرضي[1180]: وأما نحو: يومئذ وساعتئذ، فقالوا إن الظروف مضافة إلى المضاف في المعنى إلى جملة محذوفة مبدلة منها التنوين. وفي ذلك تعسف من حيث المعنى؛ إذ قولك: حين وقت كذا، ويوم الوقت، وساعة الوقت ونحو ذلك، غريب الاستعمال مستهجن المعنى، بخلاف قوله تعالى[1181]:{بعد إذ أنتم مسلمون} إذ معناه: بعد ذلك الوقت. وأما:[1182]{يوم الوقت المعلوم}، فذكر أبو علي في الحجة أن الوقت بمعنى الوعد.... ولا يجوز أن يراد بالوقت الأوان؛ لأن قوله: اليوم إما وضح النهار وإما برهة من الزمان. ولو قلت: أي[1183] برهة من الزمان[34/ب- م] أو يوم الزمان، لم يكن ذلك بالسهل[38/أ- د]، هذا كلام أبي علي. قال الرضي[1184]: والذي يبدو لي أن هذه الظروف التي كأنها في الظاهر مضافة إلى (إذ) ليست بمضافة[1185] إليه، بل إلى الجمل المحذوفة، إلا أنهم لما حذفوا تلك الجمل، لدلالة سياق الكلام عليها، لم يحسن أن يبدل منها تنوين لاحقة بهذه الظروف، كما أبدلت في (كل) و (بعض) و (إذ)؛ لأن

[1176]- حاشية التفتازاني على الكشاف: 92/أ، ب.
[1177]- في (ب): وردت هذه الجملة هكذا: (أتذكر إذ مر بنا بكر).
[1178]- في (ب): (وانكروا إما) بدلا من: (وانكره وإما).
[1179]- تحفة الغريب: 39/أ.
[1180]- شرح الرضي: 177/3.
[1181]- سورة آل عمران: 80.
[1182]- سورة الحجر/38، وسورة ص/81.
[1183]- في (ب): (أتى) بدلا من (أي).
[1184]- شرح الرضي: 177/3.
[1185]- في (ب): (مضافة) من غير باء الجر.

(كلا) وأخواتها لازمة للإضافة معنى، فيستدل بالمعنى على حذف المضاف إليه، ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام، فيكمل المراد. وأما هذه الظروف فليست بلازمة للإضافة معنى. فلو قلت: كنا حيناً كذا، وقصدت حذف المضاف إليه وإبدال تنوين (حيناً) منه، لم يكن ظاهراً في ذلك المعنى، بل ظاهره أن التنوين فيه للتنكير، فلما خافوا التباس تنوين العوض في (يوماً) و (حيناً) و (ساعة) بغيرها من تنوين التمكين[1186] والتنكير، توصلوا إلى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف إليها هي في الأصل بأن أبدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفاً لازماً للإضافة إلى الجمل، خفيفاً في اللفظ صالحاً لجميع أنواع الأزمنة.... متعوداً بحذف الجمل المضاف إليها هو مع إبدال التنوين منها كقوله:

وأنت إذ صحيح

فجئ به بعد هذه الظروف بدلاً منها مع تنوين العوض، ليكون[1187] التنوين كأنه ثابت في الظروف المبدل منها؛ لأن بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى، مطلق على ما أطلق عليه، فكأنه هو وألزم (إذ) الكسر لالتقاء الساكنين. قوله: **(وفي نحو إذ انتبذت ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف)** هكذا رأيناه في نسخ معتمدة. واللام في المفعول للعهد، والمعهود المفعول الموجود في الآية، أعني مريم عليها السلام[1188]. وفي الشرح: والذي ثبت في النسخ التي رأيتها وفي نحو إذ انتبذت ظرفاً لمضاف إلى مفعول محذوف ولو حذفت إلى وقيل ظرف لمضاف مفعول لكان حسناً فإن القصة المقدرة هي لفظ مضاف إلى مريم وهو محذوف وما[36/ب- ف] ثبت في النسخ يمكن تصحيحه بأن محذوف صفة لمضاف والمراد بالمفعول ما هو مفعول بعد الحذف وهو لفظ مريم عليها السلام[1189]، لكن لو عرف وقيل إلى المفعول لكان حسناً، انتهى. قوله: **(ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم لمن منّ الله)** عبارة الزمخشري في الكشاف: وقرئ:[1190] {لقد منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم} وفيه وجهان: أن يراد لمن منّ الله على المؤمنين منه أو بعثه[1191] إذ بعث فيهم فحذف لقيام الدلالة أو يكون إذ في محل الرفع كإذا في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً. أي: من منّ الله على المؤمنين وقت بعثه، انتهى. قال

1186- في (د): (التمكن).
1187- في (ب): (فيكون).
1188- عبارة (عليها السلام) ساقطة من (ب) و (د) و (ف).
1189- عبارة (عليها السلام) ساقطة من (ب) و (د). وينظر: تحفة الغريب: 39/ب.
1190- سورة آل عمران/164. وينظر: الكشاف: 228/1.
1191- عبارة (أو بعثه) زيادة من (ب).

التفتازاني[1192]: مبني الوجهين على إن كلاً من (إذ) و (إذا) كما يستعمل ظرفاً يستعمل اسماً. فعلى الظرفية ههنا المبتدأ محذوف، أي منه أو بعثه والظرف متعلق به ومن منّ الله خبره والدال على المحذوف هو الخبر إن قدر منه والظرف إن قدر بعثه وكذا في المثال يكون الخبر محذوفاً والظرف دالاً عليه أي أخطب أكوان الأمير وأوقاته حاصل إذا وجد قائماً وعلى الاسمية لا حذف لأن إذ مرفوع على الابتداء ومن منّ الله خبره أي من منّ الله وقت بعثه على طريقة نهاره صائم وإذا مرفوع على الخبرية أي أخطب أوقات الأمير وقت كونه قائماً وما ذكر من لزوم حذف الخبر إنما هو على تقدير ظرفية إذا، انتهى. وبيان أنه على طريقة: نهاره صائم أن (من منّ الله) خبر عن الوقت، وهو في الحقيقة خبر عما أضيف الوقت[1193] إليه، وهو بعثه، كما أن (صائم) خبر عن النهار، وهو في الحقيقة خبر عما أضيف النهار إليه[1194]. قوله: **(ولا نعلم بذلك قائلاً)** يرد عليه أنه لا يلزم من عدم العلم بقائل قول عدم قائله ولا من عدم قائله فيما مضى عدم صحته على أن في شرح اللب وضوء المصباح ما يقتضي أن لذلك قائلاً، وهو و (إذ) و (إذا) لا يلزمان الظرفية، نص على ذلك سيبويه في الكتاب، وأجاز: إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو، بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو، فأوقع (إذا) ههنا مبتدأ وخبراً، انتهى. لكن في نسبة هذه المقالة إلى[38/ب- د] سيبويه نظر؛ فإن ابن جني وهو إمام مطلع، نقل ذلك في شرح الحماسة عن المبرد، ولم ينسبه إلى غيره، وأيضاً الرضي إمام مطلع ولم[1195] ينسبها لسيبويه، بل قال[1196]: وعن بعضهم أن (إذا) الزمانية تقع اسماً صريحاً نحو: إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو، أي: وقت قيام زيد وقت قعود عمرو، وأنا لم أعثر على شاهد على ذلك من كلام العرب،انتهى. نعم سيذكر المصنف في بحث إذا في الرابع من الأمور التي ترد قول الأكثرين أن العامل في إذا ما في جوابها من فعل أو شبهه أن أبا الحسن ومن تابعه يقولون بتصرف إذا ووقوعها مبتدأ وذكر ذلك أبو البقاء أيضاً[1197] عند قوله تعالى[1198]: {فإذا نقر في الناقور}. قوله: **(وكان حقه أن يقول إذ كان)** في الشرح[1199]: عدل عن ذلك ليفيد أن

[1192]- حاشية التفتازاني على الكشاف: 238/أ.
[1193]- كلمة (الوقت) ساقطة من (ف). وفي (ب): (النهار) بدلا من الوقت.
[1194]- عبارة: (وبيان أنه على طريقة ... النهار إليه) ساقطة من (د).
[1195]- في (ب) و (ف): (لم) من غير الواو.
[1196]- شرح الرضي: 193/3.
[1197]- وردت عبارة (وذكر ذلك أبو البقاء أيضاً) في (د) هكذا: (وذكر ذلك أيضاً أبو البقاء) بتقديم (أيضاً). وينظر مانكره أبو البقاء في التبيان في إعراب القرآن:1249/2.
[1198]- سورة المدثر/8.
[1199]- تحفة الغريب: 39/ب.

كلا[35/أ- م] من إذ وإذا كما يستعمل ظرفاً يستعمل اسماً غير ظرف، انتهى. وأقول يفهم من قول المصنف بعد هذا: فقاس الزمخشري إذ على إذا، أنه إنما عدل للقياس على إذا. قوله: **(ثم ظاهره أن المثال يتكلم به كذا)** يعني أن كلام الزمخشري ظاهره في أن: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، يتكلم به، وإن كان يحتمل احتمالاً مرجوحاً أنه لا يتكلم به، بأن يكون مراده في قولك عند القصد إلى إبراز ما يقدر في هذا المثال. وفي الشرح[1200]: ويظهر لي أن في كلام الزمخشري إشارة إلى أن العرب لا تنطق به هكذا؛ وذلك لأنه قال: في قولك، ولم يقل: في قولهم. وأقول: إنما قال في قولك، لأنه لو قال: في قولهم، لزم أن يكون العرب تكلموا بهذا المثال بخصوصه، وذلك غير معلوم. ولا يلزم من عدم تكلم العرب به بخصوصه عدم تكلمهم بنظيره، فليس في عدول الزمخشري عن قولهم إلى قولك دلالة على أن العرب لا تنطق به هكذا. قوله: **(والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب)** أي والذي اشتهر بين النحاة من استعمال العرب في كلامهم هو وجوب حذف الخبر إذا كان المبتدأ أفعل تفضيل مضافاً إلى مصدر وبعده حال لا تصح أن تكون خبراً عن ذلك المبتدأ وأنت خبير بأن فيما نقلناه آنفاً عن التفتازاني جواباً عن هذا الاعتراض وهو قوله وما ذكر من لزوم حذف الخبر إنما هو على تقدير ظرفية (إذا). قوله: **(ولكن جوّز[37/أ- ف] عبد القاهر كونها)** أي كون إذا المقدرة في هذا المثال في موضع رفع بناء على تقدير زمان مضاف إلى ما يكون بخلاف نحو أكثر شربي ونحو ضربي زيداً وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية زماناً وكثرة وقوع الزمان مسنداً إليه الفعل نحو[1201]:

وما ليل المطي بنائم

فيكون التقدير: أخطب أوقات ما يكون الأمير وقت كونه قائماً، بجعل الوقت أخطب كما في: نهاره صائم. ولا يجوز على هذا التقدير أن تكون (إذا) ظرفاً لخبر محذوف؛ لما سيأتي في فصل خروج (إذا) عن الظرفية[1202]. قوله: **(وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى:{فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم})** في الشرح: فيه نظر؛ إذ لا مانع من أن يتأول هذا بما تأول به الجمهور[1203]{يومئذ أخبارها} فيقال: إنه من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وحرف التنفيس ليس بصاد عن ذلك، انتهى. وأقول: لأجل

[1200]- تحفة الغريب: 39/ب.
[1201]- هذا البيت لجرير، وهو بتمامه: لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى ونمت وما ليل المطي بنائم
[1202]- عبارة (وأنت خبير بأن فيما نقلناه... الظرفية) هذه الأسطر العشر ساقطة من (د).
[1203]- سورة الزلزلة/4. وينظر: تحفة الغريب: 39/ب.

هذا قال المصنف وقد يحتج من غير جزم وسننقل[1204] عن الرضي عند قوله: ومما حملوه على التعليل ما إذا عطفته إلى هنا نفعك في كون التنفيس ليس بصاد عن تنزيل المستقبل منزلة الماضي. وينبغي أن يعلم أن تنزيل المستقبل منزلة الماضي خلاف الأصل، وأن الآية إذا أولت على ذلك يلزم مخالفة الأصل في موضعين، أحدهما: إذ الأغلال في أعناقهم وهو مستقبل معنى. وثانيهما: فسوف يعلمون وهو مستقبل لفظاً ومعنى. ويلزم في هذا ما ذكره المصنف في حرف الراء في الكلام على (رب)[1205] وقال: إنه تكلف، وهو أن الفعل المستقبل عبر به عن ماضٍ متجوز به عن مستقبل. ومن هنا يتبين أن المانع عند المصنف من تنزيل المستقبل منزلة الماضي في هذه الآية هو التكلف[1206]. قوله: **(أي:[1207]ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب)** فإن ومعمولاها في محل رفع على الفاعلية بمعنى ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب كما ينفع الواقعين في أمر صعب اشتراكهم في تحمل أثقاله. قوله: **(وإنما يرتفع السؤال على القول الأول)** اللام في (السؤال) للعهد، والمعهود هو السؤال المفهوم من قوله(فإنه لو قيل لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم.... إلى آخره) وتقرير ذلك السؤال أن (إذ) لو كانت ظرفاً، والتعليل مستفاد من قوة الكلام، لكان التعليل مستفاداً إذا ذكر ظرف بمعناها في موضعها، لكنه غير مستفاد. وفي الشرح[1208]: يعني بالسؤال ما أورده في المتن بعد هذا من الإشكال وهو أن (إذ) لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين، انتهى. وأقول فيه نظر أما أولاً: فلأن تعبيره أولاً بالسؤال. وثانياً: بإشكال الآية يشعر بمغايرتهما. وأما ثانياً: فلأنه لا معنى حينئذ لقوله: فإنه لو قيل لن ينفعكم... إلى آخره، ولا لترتبه على ما قبله بالفاء. وأما ثالثاً: فلأن قوله: ويبقى إشكال الآية، يشعر بتمام ما سبق والشروع في خلافه، وأن[1209] ما سبق لا يخص الآية بل يعمها وغيرها. قوله: **(لاختلاف زمني الفعلين)** يجوز أن يريد الفعلين اللغويين وهما النفع[39/أ- د] والظلم، وأن يريد الاصطلاحيين، وهما ينفع وظلم. وبما قاله عرف الجواب عن إفادة: (ضربته إذ أساء) للتعليل، وهو أن زمن الضرب والإساءة واحد. قوله: **(لأن معمول خبر الأحرف الخمسة لا يتقدم عليها)** يريد بالأحرف الخمسة (إن) المكسورة الهمزة و (كأن) و (ليت) و (لكن) و (لعل)، والمعنى أن معمول

[1204]- في (ب): (وستنقل) بتاء المخاطب.
[1205]- في (ب): (رب العالمين) بزيادة (العالمين). وينظر: مغني اللبيب: 137/1.
[1206]- عبارة (وينبغي أن يعلم... التكلف) هذه الأسطر السبعة ساقطة من (د).
[1207]- كلمة (أي) ساقطة من (ب).
[1208]- تحفة الغريب: 39/ب.
[1209]- في (د) و (ف): (بأن).

خبر[1210] هذه الأحرف الخمسة لا يتقدم عليها، فلا يتقدم معمول خبر (أن) المفتوحة الهمزة؛ لأنها فرع عن أختها[1211] وهو (إن) المكسورة الهمزة، وإلا كان الفرع أقوى من أصله فيما هو فرع فيه. قوله: **(ولأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول)** [35/ب- م] لأن تقديم معمول الصلة على الموصول كتقديم جزء من الشئ المترتب الأجزاء عليه وهذه العلة بالنظر إلى نفس (أن) والتي قبلها بالنظر إلى أنها فرع عما لا يتقدم عليه معمول ما في حيزه. وفي الشرح: يتجه على المصنف أحد الأمرين إما أن يسقط العلة الثانية ويقال الأحرف الستة[1212] أو يسقط العلة الأولى وذلك لأن العلة في امتناع تقديم معمول خبر الأحرف الخمسة عليها أن لها صدر الكلام والعلة في ذلك بالنسبة إلى المفتوحة كونها موصولاً، لا هذه[37/ب- ف] العلة فإنها مسلوبة الصدرية بدليل: أعجبني أنك محسن، وكرهت أنك مسئ. فنقول: إن أراد خصوص الخمسة، فلا معنى لذكرها في هذا المقام، وإن أراد الخمسة مع ما يتفرع عن بعضها لتدخل المفتوحة، فلا معنى للجمع بين الأمرين المذكورين؛ إذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة إلى المفتوحة أمرين كونها من الأحرف المشبهة بالفعل وكونها موصولاً حرفياً، بل العلة هي الثانية فقط ، انتهى. وأقول: فيه نظر من وجوه: الأول: أن قوله إن العلة في امتناع تقديم معمول خبر الأحرف الخمسة عليها، أن لها صدر الكلام ممنوع، لم لا تكون العلة في ذلك أنها من العوامل التي لا قوة لها على تقديم خبرها وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر؟ الثاني: أنا نختار أنه أراد خصوص الخمسة قوله[1213]: (لا معنى لذكرها في هذا المقام) قلنا: بل له معنى وهو إعطاء مثل حكمها في فرعها كما بيناه آنفاً. الثالث:أن قوله إذ ليست العلة في الحكم بالنسبة إلى المفتوحة أمرين كونها من الأحرف المشبهة وكونها موصولاً حرفياً بل العلة هي الثانية فقط ممنوع لم لا يجوز أن تكون العلة الأمرين كما بينا[1214]، وما المانع من أن يكون في كلمة جهتان مقتضيتان لإجراء حكم من الأحكام عليها. قوله: **(ومما حملوه على التعليل وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فاووا إلى الكهف)** لم يحمل الرضي هاتين الآيتين على التعليل بل قال: وأما قوله تعالى[1215]: {وإذ لم يهتدوا به فسيقولون}

1210- كلمة (خبر) ساقطة من (ف).
1211- في (ف): (أحدها) بدلا من (أختها).
1212- عبارة: (ويقال الأحرف الستة) ساقطة من (د). وينظر: تحفة الغريب: 40/أ. مع بعض التصرف والاختصار.
1213- بعد كلمة (قوله) توجد كلمة (بالرفيع) زائدة في (ب) و (د).
1214- عبارة (كما بينا) ساقطة من (د).
1215- سورة الأحقاف/11.

وقوله[1216]: {وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فاووا} وقوله تعالى[1217]: {فإذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة} فلإجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكره سيبويه في نحو زيد حين لقيته فأنا أكرمه وهو في إذا مطرد ويجوز أن يكون من باب[1218]{والرجز فاهجر} أي: مما أضمر فيه (أما). وإنما جاز أعمال المستقبل الذي هو (سيقولون) و (أووا) و (أقيموا) في الظروف الماضية التي هي إذ لم يهتدوا وإذ اعتزلتموهم وإذ لم تفعلوا وإن كان وقوع المستقبل في الزمن الماضي محالاً؛ لما ذكرنا في نحو[1219]: أما زيد فمنطلق، من أن الغرض المعنوي هو قصد الملازمة، حتى كأن هذه الأفعال المستقبلة وقعت في الأزمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة، انتهى. وأعلم أن (ما) في قوله تعالى: {وما يعبدون إلا الله} يجوز أن يكون موصولاً اسمياً في محل نصب بالعطف على الضمير المنصوب في (اعتزلتموهم) والخطاب من بعضهم لبعض والاستثناء متصل لأنهم كانوا يعبدون الله ويعبدون الأصنام، وأن يكون موصولاً حرفياً والتقدير: وإذ[39/ب- د] اعتزلتموهم وعبادتهم إلا عبادة الله، وأن تكون نافية وتكون الجملة للإخبار من الله تعالى عن الفتية بتوحيدهم معترضة بين (إذ) وجوابها لتحقق[1220] اعتزالهم. قوله: **(فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم... إلى آخره)** هذا البيت للفرزدق من قصيد[1221] في مدح عمر بن عبدالعزيز حين ولي المدينة ونعمتهم هي الملك وقريش هم ولد النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن مالك بن كنانة وسموا بذلك لتقرشهم أي تكسبهم وقيل غير ذلك. قوله: **(إن محلا... إلىآخره)** السفر- بسكون الفاء-: جمع سافر، كصحب وصاحب عند الأخفش، واسم مفرد موضوع لمعنى الجمع عند سيبويه. والخلاف في كل ما يجئ من تركيب لفظ يقع على المفرد كشرب في شارب[1222] وركب في راكب وأما ما لا يجئ كالغنم والرهط فلا خلاف في أنه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع[1223] والسافر الذي خرج للسفر. والمهل- بفتح الهاء-: التؤدة وعدم العجلة. قوله: **(وإنما يصح ذلك كله على القول بأن التعليلية حرف)** في الشرح[1224]: عدم الصحة في آية الأحقاف {وإذ لم يهتدوا به فسيقولون}، وآية الكهف

[1216]- سورة الكهف/16.
[1217]- كلمة (تعالى) ساقطة من (ب). وينظر: سورة المجادلة: 13.
[1218]- سورة المدثر/5.
[1219]- كلمة (نحو) ساقطة من (ب). وينظر: شرح الرضي: 475/4.
[1220]- في (ف): (لتحقيق).
[1221]- في (ب): (قصيدة) بالتاء.
[1222]- في (ب): (كشيب) بدلا من (كشرب في شارب).
[1223]- عبارة (عند الأخفش واسم... الجمع) ساقطة من (د).
[1224]- تحفة الغريب: 40/ب.

{وإذ اعتزلتموهم} قد يظهر للتنافي بين المضي والاستقبال، وأما في البيتين، فكون التعليلية فيهما ليست بظرف محل نظر، انتهى. وأقول لو كانت (إذ) في البيت الأول ظرفاً لكانت ظرفاً لـ(أعاد)؛ إذ لا معنى لظرفيتها لـ(أصبحوا)، ولو كانت ظرفاً لـ(أعاد) لاقتضى ذلك أنهم قبل عود النعمة لم يكونوا قريشاً، وهو خلاف الواقع، وأنهم قبل[36/أ- م] عودها مثلهم بشر، وهو خلاف المراد من مدحهم[38/أ- ف] بعدم[1225] المماثلة مطلقاً. ولو كانت (إذ) في البيت الثاني ظرفية لكانت ظرفاً (لمهلاً)؛ إذ لا معنى لظرفيتها لـ(السفر) على ما لا يخفى، ولو[1226] كانت ظرفاً لـ(مهلا)، يلزم تقدم معمول المصدر عليه، وهو ممتنع ولو كان المعمول ظرفاً كما هو المشهور. وفي هذا- أعني[1227] لزوم كون إذ ظرفاً لمهلاً من نفي كونها ظرفاً للسفر- نظر؛ لجواز أن يكون ظرفاً بدلاً من الجار والمجرور أعني في السفر فليتأمل. قوله: **(وقيل المعنى إذ ثبت ظلمكم)** يعني عندكم؛ لأن ثبوت ظلمهم عندهم في يوم القيامة، فلم يختلف الزمان. وليس المعنى: إذ ثبت ظلمكم في نفس الأمر؛ لأن ثبوت ظلمهم في نفس الأمر وقت وقوعه منهم، وهو قبل يوم القيامة، فيختلف الزمان. قوله: **(وعليهما أيضاً فإذ بدل من اليوم)** يعني أن إذ على هذين القولين بدل من اليوم كما أنها بدل منه على قول أبي علي[1228]. قوله: **(وليس هذا التقدير مخالفاً لما قدمناه في بعد إذ هديتنا)** هذا إشارة إلى جواب سؤال يقع ههنا، وهو أن كون التقدير بعد إذ ظلمتم يقتضي جواز حذف بعد والاستغناء عنها بـ(إذ)، وهو مناف لما تقدم في الرابع من وجوه إذ أن(بعد) من الظروف[1229] التي تضاف إلى(إذ) ولا يستغنى عنها. قوله: **(وإذا لم نقدر إذ تعليلاً فيجوز أن تكون أن وصلتها تعليلاً والفاعل مستتر)** يعني (وإذ ظلمتم) بدل من (اليوم)؛ لأنهما في حكم الله سواء. أو لأن المراد بالظلم ثبوته عندهم. أو لأن التقدير: بعد إذ ظلمتم. قوله: **(وهي الواقعة بعد بينا أو بينما)** قال الرضي: أصل (بين) أن تكون مصدراً بمعنى الفراق، فتقدير: جلست بينكما: مكان فراقكما، وتقدير[1230]: قلت بين خروجك ودخولك: زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. وهو ملازم للإضافة إلى المفرد، بنى لما[1231] قصد إضافته إلى الجملة؛ لأن الإضافة إليها كلا إضافة؛

1225- في (ب): (بعد) بدلا من (بعدم).
1226- في (ب): (فلو).
1227- عبارة (هذا أعنى) ساقطة من (ب).ثم إن عبارة (أعني لزوم كون إذ ظرفاً لمهلا من نفي كونها ظرفاً للسفر) ساقطة من (د).
1228- عبارة (قوله: وعليهما أيضاً فإذ بدل... أبي علي) ساقطة من (د).
1229- في (د): (أن تعد من الظرف) بدلا من (أن بعد من الظروف).
1230- كلمة (تقدير) ساقطة من (د). وينظر: شرح الرضي: 196/3.
1231- في (د): (فبني ولما). ثم إن جملة (وهو ملازم للإضافة إلى المفرد) التي قبلها ساقطة من (د).

لأن الإضافة في المعنى ليست إليها، بل إلى المصدر الذي تضمنته[1232] وزادوا عليه (ما) الكافة؛ لأنها التي تكف المقتضى عن الاقتضاء، وأشبعوا الفتحة فتولدت الألف لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه، كأنه وقف عليه والألف قد يؤتى بها للموقف كما في (أنا) و (الظنونا)، انتهى. قوله: **(استقدر الله خيرًا وارضين به[1233]... إلى آخره)** استقدر الخير: اطلب تقديره. والمياسير: جمع ميسور بمعنى اليسر. روى أبوبكر محمد بن القاسم الأنباري بسنده إلى هشام بن الكلبي قال: عاش عبيد بن شريّة[1234] الجرهمي ثلثمائة سنة وأدرك الإسلام فأسلم ودخل على معاوية بالشام وهو خليفة، فقال: حدثني بأعجب ما رأيت، فقال: مررت ذات يوم بقوم يدفنون ميتاً لهم فلما انتهيت إليهم اغرورقت عيناي بالدموع فتمثلت بقول الشاعر:

ياقلب إنك من أسماء مغرور

فاذكر وهل ينفعنك اليوم تذكير

قد بحت بالحب ما تخفيه عن أحد

حتى جرت بك أطلاقاً محاضير

فلست تدري وما تدري أعاجلها

أدنى لرشدك أم ما فيه تأخير[40/أ- د]

فاستقدر الله خيراً وارضين به

فبينما العسر إذ دارت مياسير

وبينما المرء في الأحياء مغتبط

إذا هو الرمس يعفوه الأعاصير

يبكي عليه غريب ليس يعرفه

وذو قرابته في الحي مسرور

[1232]- عبارة (لأن الإضافة إليها كلا إضافة لأن الإضافة في... تضمنته) ساقطة من (د) ويوجد مكانها العبارة التالية: (التي هي كلا إضافة وهو ملازم للإضافة إلى مفرد).

[1233]- عبارة (وارضين به) ساقطة من (د) و (ف).

[1234]- في (ب): (شربة). وينظر في هذه القصة والأبيات: شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: 168/2.

قال: فقال لي رجل: أتعرف من قال هذا الشعر؟ قلت: لا، قال: إن قائله هو الذي دفناه الساعة، وأنت الغريب تبكي عليه ولست تعرفه، وهذا الذي خرج من قبره أمس الناس رحماً به وأسرهم بموته. فقال له معاوية: لقد رأيت عجباً! فمن الميت؟ قال: هو عنبر بن لبيد العذري، انتهى. وأطلاقاً: جمع طلق- بفتحتين- يقال جرى الفرس طلقاً أو طلقين أي: شوطاً أو شوطين. والمحاضير: جمع محضير- بكسر الميم- وهو الفرس الكثير العدو. والرمس: تراب القبر، وهو في الأصل مصدر رمست الميت وأرمسته دفنته، ورمسوا قبر فلان إذا كتموه وسووه مع الأرض. والأعاصير: جمع إعصار وهو ريح تثير الغبار ويرتفع إلى السماء[38/ب- ف] كأنه عمود، ويقال هي[1235] ريح تثير سحاباً ذات ريح ورعد وبرق[1236].

قوله: **(وإنما عاملها محذوف)** مرجع الضمير هو بينا وبينما وكذلك الضمير في قوله بدل منهما. قوله: **(والثاني التحقيق كـ(قد) وحملت عليه الآية)** في الشرح: يريد بها قوله تعالى[1237]: {ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم} ولا يريد بها قوله تعالى[1238]: {وإذ قال ربك للملائكة} لقوله بعد هذا: وعلى القول بالتحقيق في الآية، فالجملة[36/ب- م] معترضة بين الفعل والفاعل، ولا جملة معترضة في {وإذ قال ربك للملائكة}.

قوله: **(وليس القولان بشئ)** يريد بالقولين المعنيين الآخرين اللذين ذكرا لـ(إذ)، وإنما كانا ليس بشئ؛ لأن الأصل عدم الزيادة وتقليل الاشتراك مع أن كل ما قيل فيه أحدهما يمكن أن يكون من المعاني السابقة.

قوله: **(مسئلة: تلزم إذ الإضافة إلى جملة)** في الشرح: يجوز ضبط الإضافة بالنصب على المفعولية فـ(إذ) فاعل[1239]، وبالرفع على الفاعلية فـ(إذ) مفعول، انتهى. وأقول: لقائل أن يقول[1240]: يتعين رفع الإضافة؛ لأنها لازمة لـ(إذ) و (إذ) ملزومة لها، لأنه[1241] كلما وجدت (إذ) وجدت الإضافة المذكورة، أو ما هو عوض عنها، وهذا شأن اللازم مع ملزومه أنه كلما وجد الملزوم وجد اللازم، ولو نصبت الإضافة اقتضى ذلك أن (إذ) لازمة والإضافة ملزومة، وليس كذلك؛ لأنه ليس كلما وجدت الإضافة المذكورة وجدت (إذ). قوله: **(إما اسمية نحو واذكروا إذ أنتم قليل)** أطلق المصنف الاسمية ولم يقيدها بأن لا يكون خبرها ماضياً؛ لأن ذلك قيد في حسن إضافة إذ وهو ذاكر ما تضاف إليه إذ سواء كانت الإضافة حسنة أم

[1235]- كلمة (هي) ساقطة من (ف).
[1236]- عبارة (والرمس: تراب القبر... وبرق) ساقطة من (د).
[1237]- سورة الزخرف/39. وينظر: تحفة الغريب: 40/ب. وقد نقل الشارح كلام الدماميني بالمعنى.
[1238]- سورة البقرة/30.
[1239]- عبارة (فإذ فاعل) ساقطة من (د). وينظر: تحفة الغريب: 40/ب.
[1240]- عبارة (ولقائل أن يقول) ساقطة من (د).
[1241]- في (ب): (لأنها).

لا[1242]، قال الرضي: واعلم أنه يقبح[1243] أن يليها اسم بعده فعل ماض نحو: إذ زيد قام، بل الفصيح: إذ قام زيد؛ لأن (إذ) موضوع للماضي، فإيلاؤه[1244] الماضي أولى. ولا يرد عليه: إذا زيد يقوم؛ لأن (إذا) على مذهب سيبويه داخل على (يقوم) المفسر بهذا الظاهر. وأما على مذهب من أجاز دخولها على اسمية خبرها فعل، فهذا وارد عليه، ولا مخلص[1245] له إلا استقباح استعمال مثل هذا أيضاً، أعني: إذا زيد يقوم[1246]. فالحق أنه قبيح قليل الاستعمال، انتهى. قوله: **(إذ هما في الغار)** في الشرح[1247]: ينبغي أن يتعين في إذ هما في الغار تقدير عامل الجار والمجرور اسم فاعل أو فعلاً مضارعاً لئلا يؤدي إلى التركيب المستقبح على ما مر آنفاً، انتهى. وفي التعليق: ويحتمل أن يقال: إنما استقبحوه مع التلفظ بالفعل، انتهى. قوله: **(وفيهما وفي إبدال الثانية نظر)** ضمير فيهما عائد إلى كون الثالثة بدلاً ثانياً، وكونها ظرفاً لـ(ثاني اثنين). وقوله: لأن الزمن الثاني والثالث غير الأول، بيان لوجه النظر في إبدال الثانية والثالثة من الأولى. وقوله: ثم لا يعرف أن البدل يتكرر إلا في بدل الإضراب، بيان آخر لوجه النظر في إبدال الثالثة من الأولى. وقوله: ومعنى ثاني اثنين... إلى آخره، بيان لوجه النظر في كون الثالثة[40/ب- د] ظرفاً لـ(ثاني اثنين). فتحصل في كون الثالثة بدلاً من الأولى نظر من وجهين وظهر أن قوله ثم لا يعرف أن البدل يتكرر معناه والمبدل منه واحد فسقط اعتراض ابن الصائغ بأن تكرار البدل في غير الإضراب معروف نحو: لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا، فإن الأول يختار[1248] فيه الإتباع على البدل والثاني بدل أيضاً، انتهى. ووجه سقوطه أن إلا الفتى إلا العلا ليسا بدلين من الأول كما هو المراد، وإنما الفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى كذا أعربه المصنف في أوضح المسالك. واعلم أن المصنف لم يجوز في الثانية أن تكون ظرفاً لـ(أخرجه)؛ لأن المراد به إخراج الرسول من مكة، ولم يكن ذلك وقت كونهما في الغار، ولا أن تكون ظرفاً لـ(ثاني اثنين)؛ لأنه قيد لـ(أخرجه) لكونه حالاً من مفعوله، وقد امتنع أن يكون ظرفاً له فيمتنع أن يكون ظرفاً لقيده. فإن قيل: إنما يلزم من امتناع كونه ظرفاً لـ(أخرجه) امتناع كونه ظرفاً لقيده، لو كان وقت قيده وقته، بأن يكون[39/أ- ف] قيده حالاً مقارنة، وهو ممنوع؛ لجواز أن

[1242]- في (د): (حسنة أو قبيحة).
[1243]- في (ب): (يصح) بدلا من (يقبح). وينظر: شرح الرضي: 201/3.
[1244]- في (ب): (فالازم) بدلا من (فايلاؤه).
[1245]- في (ب): (تخلص).
[1246]- في (د): (يعني: إذ زيد يقوم). وفي شرح الرضي: (أعني إذا يقوم زيد).
[1247]- تحفة الغريب: 41/أ.
[1248]- في (ب): (مختار).

يكون متأخراً عنه بأن يكون حالاً مقدرة نحو (محلقين) في قوله تعالى[1249]: {لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم} أجيب بأن ذلك القيد حاصل في وقت الإخراج وفي وقت الكون في الغار وهو بالنسبة إلى الوقت الأول حال مقارنة وبالنسبة إلى الوقت الثاني حال مقدرة والحالان متقابلتان فوجب المصير فيه إلى الأصل منهما وهو الحال المقارنة وهذا كله إذا لم يقل بتنزيل الوقتين المتقارنين منزلة الوقت الواحد وأما إذا قيل به فيجوز أن تكون إذ الثانية ظرفاً لأخرجه وأن تكون ظرفاً لقيده[1250].

قوله: **(هل ترجعن ليال... إلى آخره)** في الشرح: الأفنان جمع فنن- بفتحتين- وهو الغصن الملتف أو جمع فن وهو الحال أو الضرب من الشئ وهو منصوب على الحال من ليال وإن كانت نكرة لتخصيصها[1251] بالجملة التي بعدها صفة لها وعامل (إذ) منقلب، واسم الإشارة الأول للعيش باعتبار حاله، والثاني المحذوف لحال الأفنان، والجملة المقترنة بالواو حال من ضمير مضين. والمعنى: هل ترجع لياليا حال كونها مثل الأغصان في نضارتها، أو حال كونها ذات أنواع من الحسن، وهذه الليالي اللاتي مضين حالة أن عيشنا منقلب من طور إلى طور؛ إذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الأغصان في الرونق، أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن، انتهى. وأقول الظاهر أن الأفنان جمع فن وأنه حال من الضمير في منقلب، كما أن (إذ) ظرف له، ولظهور هذا لم يتعرض المصنف لإعراب هذا البيت مع تعرضه للأبيات الأخر[37/أ- م]. قوله: **(ولا تكون إذ الثانية خبراً عن نحن لأنه زمان ونحن اسم عين)** قال الرضي[1252]: اعلم أن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن اسم عين، ولا حالاً منه، ولا صفة له؛ لعدم الفائدة إلا في موضعين، أحدهما: أن تشبه العين المعنى في حدوثها وقتاً دون وقت نحو: الليلة الهلال. الثاني: أن يعلم إضافة معنى إليه تقديراً نحو: اليوم خمر، أي: شرب خمر. ولو قلت: زيد يوم السبت، لم يجز؛ لأنه لا فائدة لتخصيص حصول شئ بزمان هو في غيره حاصل مثله، انتهى. وزاد ابن مالك[1253] موضعين آخرين: أحدهما: أن يكون المبتدأ[1254] عاماً واسم الزمان خاصاً نحو: نحن في شهر كذا، ثانيهما: أن يكون اسم الزمان[1255] مسئولاً به عن خاص نحو في أي الفصول نحن. وإنما لم يذكر الرضي هذين الموضعين

[1249]- سورة الفتح/27.
[1250]- عبارة (واعلم أن المصنف لم يكن... لقيده) هذه الأسطر الاثنا عشر ساقطة من (د).
[1251]- في (د) و (ف): (لتخصصها). وينظر: تحفة الغريب: 41/أ.
[1252]- شرح الرضي: 248/1.
[1253]- شرح التسهيل: 320/1.
[1254]- كلمة (المبتدأ) ساقطة من (ب).
[1255]- بعد كلمة (الزمان) توجد كلمة (مؤديه) في (ب).

وذكرهما ابن مالك؛ لأن كلام الرضي في المنصوب على الظرف وكلام ابن مالك في اسم الزمان، سواء كان منصوباً على الظرف أو مجروراً بـ(في)؛ لأن الجمهور على أنه لا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن العين، سواء نصب على الظرف أو جر بـ(في). وفي الشرح: لا مانع من أن تكون إذ الثانية خبراً عن نحن على أن يكون قائماً مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه في المعنى كما في قولهم: أكل يوم ثوب تلبسه، أي: تجدد ثوب. والتقدير في البيت: إذ تألفنا إذ ذاك، أي: إذ تألفنا كائن في زمان وجود التجاور[1256]. ولقائل أن يقول: لا يحتاج إلى الحذف أيضاً؛ لأن من جملة الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان: نحن[1257] في شهر كذا، وهو عين ما في البيت، انتهى. وأقول: فيه نظر، أما أولاً: فلأن ما أثبته الشارح بقوله: لا مانع ...إلى آخره، غير ما نفاه المصنف؛ لأن الذي نفاه المصنف أن تكون (إذ) الثانية خبراً عن نفس نحن والذي أثبته الشارح أن تكون خبراً عن مضاف محذوف أقيم المضاف إليه مقامه، وأما ثانياً: فلأن كون ما في البيت عين قولهم نحن في شهر كذا ممنوع؛ لأن ذاك زمان خاص مجرور بـ(في) أفاد الإخبار به بخلاف ما في البيت. قوله: **(أو للخبر المقدر)** يعني الذي تعلق به إذ الثانية وهو متألفون. قوله: **(أو لحال من إخواناً محذوفة)** يعني حذفت تلك الحال وأقيم هذا الظرف مقامها. يدل على أن هذا مراده، الاعتراض الثاني الذي سيشير إليه. قوله: **(ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال[41/أ- د])** اعترض على أن (دون) ظرف لحال محذوفة أقيم هو مقامها باعتراضين، أحدهما: أن (إخواناً) نكرة، وتنكير الاسم يمنع أن ينتصب عنه حال. وأجيب بأن ذلك إذا لم تتخصص النكرة، وههنا تخصصت بتقديم الحال عليها، وثانيهما: أن الحال خبر في المعنى عن صاحبها فيمتنع كونها[1258] ظرف زمان وصاحبها اسم عين كما يمتنع[1259] ذلك في الخبر. وأجيب بأن (دون) هنا ظرف مكان لا ظرف زمان. قوله: **(لمية موحشاً طلل)** هذا صدر بيت عجزه:

يلوح كأنه خلل

[1256]- في (ب): (التجاورد) بزيادة دال. وينظر: تحفة الغريب: 41/أ.
[1257]- في (د): (نحو) بدلا من (نحن).
[1258]- في (ب): (كونه).
[1259]- في (ب): (لا يمتنع) بدلا من (كما يمتنع).

ومية اسم امرأة والموحش الذي لا أنيس به[1260]. والطلل: ما شخص من آثار الديار. والخلل- بكسر المعجمة- جمع خلة- بكسرها- أيضاً وهي بطانة كانوا[39/ب- ف] يغشون بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب أو غيره، وهي أيضاً سيور تلبس ظهور سبتي القوس. وفي الشرح[1261]: والخلل: من الأضداد يطلق على العظيم والحقير والمراد هنا الثاني، انتهى. وأقول: لا معنى لتشبيه آثار الديار بالحقير بأن يقال: تلوح كأنها حقير، مع أن[1262] الذي يطلق على العظيم والحقير إنما هو الجلل[1263]- بالجيم المفتوحة- ، والمعروف في البيت إنما هو بالخاء المعجمة المكسورة. قوله: **(ولا كونه)** هو بالرفع معطوف على فاعل (يمنع) والضمير عائد على صاحب الحال، وهو إشارة إلى الاعتراض الثاني. وقوله: لأن (دون) ظرف مكان، إشارة إلى جوابه، كما أن قوله: ولا يمنع، إشارة إلى الاعتراض الأول، وقوله: لتأخره، إشارة إلى جوابه. قوله: **(وقالت الخنساء... إلى آخره)** الخنساء- بالمعجمة المفتوحة والنون الساكنة والسين المهملة وفي آخره همزة ممدودة- اسم امرأة، كأنه مأخوذ من الخنس وهو انخفاض الأنف. والحمى: الممنوع الذي لا يقرب منه. وعز: غلب. وبزّ: سلب. وبعد هذا البيت[1264]:

ومن ظن ممن يلاقي الحروب

بأن لا يصاب فقد ظن عجزا

قوله: **(ورد بأن بناءها لوضعها على حرفين)** لما كان استدلال الأخفش على إعراب (إذ) في يومئذ بزوال افتقارها إلى الجملة يقتضي أن العلة في بنائها هو افتقارها إلى الجملة، رد ذلك بأنا لا نسلم أن العلة في بناء (إذ) مشابهتها للحرف في الافتقار بل العلة في ذلك مشابهتها له في الوضع على حرفين سلمناه لكن المراد الافتقار في المعنى لا في اللفظ[37/ب- م] وهو موجود في إذ عند حذف ما أضيف إليه سلمناه لكن لا نسلم زوال افتقار إذ عند حذف الجملة إلى لفظها لأن التنوين في يومئذ عوض عن لفظ الجملة والحذف لعوض كلا حذف. قوله: **(وبقوله نهيتك... إلى آخره)** هذا رد لاستدلال الأخفش على أن كسرة إذ من يومئذ كسرة إعراب بأن اليوم مضاف إليها، وحاصل الرد أن (إذ) في هذا البيت مكسورة

[1260]- في (ب): (له) بدلا من (به). وينظر في البيت السابق: الخصائص لابن جني:492/2، شرح المفصل لابن يعيش: 50/2.
[1261]- تحفة الغريب: 41/ب.
[1262]- عبارة (لا معنى لتشبيه آثار... مع أن) ساقطة من (د).
[1263]- في (ب): (الجليل).
[1264]- ديوان الخنساء: 277.

ولم يضف إليها شئ، فلو كانت الكسرة[1265] في يومئذ للإضافة لم تكن إذ في هذا البيت مكسورة. والطلاب- بكسر المهملة- بمعنى الطلب وعاقبة كل شئ آخره فمعنى بعاقبة: في آخر الشأن[1266]، وهو متعلق بـ(نهيتك)، وهذا على أنه بالقاف. وفي الشرح: و (بعافية) حال من الكاف الأولى أو الثانية والمعنى حالة كونك متلبساً[1267] بعافية والاسمية حال ثانية من الكاف أيضاً ويحتمل أن يكون بعافية ظرفاً لغوا يتعلق بالفعل من(نهيتك) أي: نهيتك في حال عافية والاسمية حال من التاء، انتهى. وهو بناء على أنه بالفاء[1268]. قوله: **(وضياء مبتدأ خبره حيث)** جوز ابن الحاجب أن تكون (حيث) مبتدأ وضياء خبره على المبالغة أي المكان الذي تحلين فيه ضياء أو ذو ضياء وهو مبني على أن حيث ظرف متصرف.

(إذا)

قوله: **(أن تكون للمفاجأة)** يقال: فاجأه بكذا- بهمزة بعد الجيم غير ممدودة- أي: هجم عليه بغتة. قوله: **(فتختص بالجمل الاسمية)** وقيل: تدخل على الاسمية والفعلية. وقيل: على الاسمية والفعلية المقترنة بـ(قد). قوله: **(ولا تقع في الابتداء)** يعني في صدر الكلام؛ لأنها للدلالة على أن ما بعدها يعقب ما قبلها. قوله: **(ومعناها الحال)** يعني باعتبار ما قبلها. قوله: **(ويرجحه قولهم: خرجت فإذا إن زيداً بالباب بكسر إن)** لأن (إذا) لو كانت فيه اسماً لم يكن لها بد من عامل، وعاملها هو الخبر الذي بعدها. والخبر الذي بعدها[1269] هنا لا يصح أن يعمل فيها[1270] لأن (إن) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. وأجاب[1271] الشلوبين عن ذلك بأنه يمكن أن يكون العامل في الظرف مع كسر (إن) معنى الكلام الذي فيه (إن) فلا حاجة[41/ب- د] في كسر (إن) بعد (إذا) إلى أن إذا حرف، انتهى. وقيل: العامل محذوف، تقديره في (خرجت فإذا إن عمراً منطلق): فإذا انطلاق عمرو، إنه منطلق. وهذا[1272] المحذوف مبتدأ، وإن وما بعدها مفسرة له دالة

1265- في (ب): (المكسورة).
1266- عبارة (في آخر الشأن) ساقطة من (ب) و (ف) وفي موضعها العبارة التالية: (يذكرني عاقبة هذا الطلب لك وما يصير إليه فيه أمرك).
1267- في (ف): (ملتبساً). وينظر: تحفة الغريب: 41/ب.
1268- عبارة (وهو متعلق بنهيتك وهذا على... بالفاء) ساقطة من (د).
1269- عبارة (والخبر الذي بعدها) ساقطة من (ب) و (د).
1270- عبارة (لأن إذا لو كانت فيه... فيها) ساقطة من (د).
1271- في (م) و (د): (أجاب) من غير الواو. وينظر: شرح المقدمة الجزولية للشلوبين: 810/2. وما نقله الشارح بالمعنى.
1272- كلمة (هذا) ساقطة من (د).

عليه. وإنما قال بكسر إن؛ لأن قولهم ذلك بفتحها لا يكون مرجحاً لحرفية (إذا) لأن المفتوحة مع معموليها حينئذ مبتدأ، وخبره المقدر عامل في (إذا) لأن ما بعد المفتوحة إذا كان غير معمولها يعمل فيما قبلها؛ لأنها ليس لها الصدر بخلاف المكسورة. وإنما قلنا: غير معمولها؛ لأن معمولها لا يعمل فيما قبلها؛ لأنها موصول حرفي، وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول[1273]. قوله: **(وظرف مكان عند المبرد)** قال الرضي: فعلى قوله يجوز أن تكون[1274] خبر المبتدأ الذي بعدها.... ولا يجوز أن تكون مضافة إلى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر؛ إذ لا يضاف من[40/أ- ف] ظروف المكان إلى الجملة إلا (حيث). قال[1275]: وما ذهب إليه لا يطرد في جميع مواقع (إذا) المفاجأة؛ إذ لا معنى لقولك: فبالمكان السبع بالباب، في تأويل قولهم: خرجت فإذا السبع بالباب[1276]. وفي الشرح[1277]: وفيه نظر؛ لجواز أن يكون (بالباب) بدلا من المكان، لكن فيه الفصل بالمبتدأ بين البدل والمبدل منه، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، انتهى. ولا يخفى أن كلام الرضي إنما هو على الظاهر وعدم الحذف[1278]. قوله: **(وظرف زمان عند الزجاج)** قال الرضي[1279]: فعلى قوله، يجوز أن تكون في قولهم (فإذا السبع) خبراً عما بعدها بتقدير مضاف، أي: فإذا حصول السبع، أي: ففي ذلك الوقت حصوله؛ لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة. ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً و (إذا) ظرف لذلك الخبر غير سادّ مسده، أي: ففي ذلك الوقت السبع بالباب، فحذف (بالباب) لدلالة قرينة (خرجت) عليه. ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافاً إلى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصنف[1280]، أي: ففاجأت وقت وجود السبع بالباب، إلا أنه إخراج لـ(إذا) عن الظرفية؛ إذ هو حينئذ مفعول لـ(فاجأت)، ولا حاجة إلى هذه الكلفة، فإن (إذا) الظرفية غير متصرفة على الصحيح، انتهى. قوله: **(والثالث الزمخشري وزعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة)** في الشرح: لم أقف للزمخشري على كلام صريح في أنه يقول إن (إذا) الفجائية تكون ظرف زمان، وظاهر كلامه في مواضع من الكشاف أنها اسم للزمان لا ظرف، قال في تفسير قوله تعالى[1281] {فإذا حبالهم

[1273]- عبارة (وإنما قال بكسر... الموصول) هذه الأسطر الخمسة ساقطة من (د).
[1274]- في (ب): (تكون) بالتاء، ولا يصح السياق بها. وينظر: شرح الرضي: 273/1. مع الاختصار.
[1275]- شرح الرضي: 273/1.
[1276]- عبارة (في تأويل قولهم: خرجت فإذا السبع بالباب) ساقطة من (د).
[1277]- تحفة الغريب: 42/أ.
[1278]- عبارة (ولا يخفى أن كلام الرضي... الحذف) ساقطة من (د).
[1279]- شرح الرضي: 273/1.
[1280]- عبارة (على ما قال المصنف) ساقطة من (ب) و (د) و (ف).
[1281]- سورة طه/66 . وينظر: تحفة الغريب: 42/أ.

وعصيهم يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى} ما نصه[1282]: يقال في (إذا) هذه إذا المفاجأة، والتحقيق فيها أنها إذا الكائنة بمعنى الوقت، الطالبة ناصباً لها وجملة تضاف إليها، خصت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلا مخصوصاً وهو فعل المفاجأة والجملة ابتدائية لا غير، فتقدير قوله{فإذا حبالهم وعصيهم}: ففاجأ موسى وقت تخييلهم سعي حبالهم وعصيهم. وقال[1283] في قوله تعالى[1284]{ثم إذا أنتم بشر تنتشرون}: وإذا للمفاجأة، أي: ثم فاجأتم وقت كونكم بشراً منتشرين في الأرض، انتهى. وظاهر كل من هذين الموضعين أنه جعلها اسم زمان مجرداً عن الظرفية مفعولاً به لفعل المفاجأة، وهو كلام ابن الحاجب حيث قال: التقدير في (خرجت فإذا السبع بالباب): خرجت ففاجأت وجود السبع بالباب. ولم أر في الكشاف في الآية التي تلاها المصنف شيئاً مما ذكره[38/أ- م]، وإنما فيه[1285]: فإن قلت: فما الفرق بين (إذا) و (إذا)؟ قلت: الأولى للشرط[1286] والثانية للمفاجأة، وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط. ولعل المصنف عثر[1287] على ما حكاه عنه في كلام آخر، انتهى ما في الشرح[1288]. وأقول: قول صاحب الكشاف: (والتحقيق...إلخ) صريح في أن (إذا) الفجائية هي التي بمعنى الوقت، الطالبة ناصباً لها، وهذه هي الوقتية الظرفية، وفي أن فعل المفاجأة ناصب لها على الظرفية؛ لأنه لم يغاير بينهما إلا بكون العامل في الفجائية فعل المفاجأة، وتكون الجملة التي بعدها ابتدائية، والتقديران اللذان ذكرهما الشارح عنه يصح حملهما على نصبهما على الظرفية فيحملان عليه توفيقاً بين كلاميه. أما التقدير الأول فبأن يكون وقت تخييلهم الذي هو موضع (إذا) الفجائية ظرفاً لـ(فاجأ) ويكون (فاجأ) و (تخييلهم) تنازعا سعي حبالهم كلٌ يطلبه مفعولا به، وأعمل الثاني وأهمل الأول كما هو المختار عند البصريين. وأما التقدير الثاني فبأن يكون وقت كونكم الذي هو في موضع (إذا) الفجائية ظرفاً لـ(فاجأ) ويكون مفعول (فاجأ) محذوفاً، فلدلالة الكلام عليه. وكونه غير مقصود في هذا التقدير، والأصل: ثم فاجأتم الانتشار وقت كونكم بشراً. وأما ما نسبه المصنف إلى الزمخشري أنه قال في {إذا أنتم تخرجون) أن التقدير: فاجأتم الخروج في ذلك

1282- الكشاف: 439/2.
1283- الكشاف: 200/3.
1284- سورة الروم/20.
1285- الكشاف: 202/3.
1286- في (ب): (الشرطية).
1287- في (ب): (عسر).
1288- عبارة (ما في الشرح) ساقطة من (د).

الوقت، فصحيحة؛ لأنه قال مثله في نظير ذلك الموضع ولم يقل به فيه لخصوصيته[1289]، بل لإعطاء حكم (إذا) الفجائية في أي موضع كانت. قوله: **(قدم على البرامكة)** هو جمع برمكي، نسبة إلى برمك وهو جدّ يحيى بن خالد، كان من مجوس بلخ، وكان يخدم النوبهار، وهو معبد كان للمجوس بمدينة بلخ توقد فيه النيران، ثم إن ابنه خالداً ساد وتقدم في الدولة العباسية حتى ولي الوزارة لأبي العباس السفاح، ثم إن يحيى بن خالد دفع[40/ب- ف] إليه المهدي ولدَه هارون الرشيد وجعله في حجره، فلما استخلف هارون قلد يحيى الأمر ودفع له خاتمه وجعل إصدار الأمور وإيرادها إليه إلى أن نكب بهم وقتل ابنه جعفر وحبسه وابنه الفضل في الرقة القديمة إلى أن مات فجأة سنة تسعين ومائة، ودفن في شاطئ الفرات[1290].

قوله: **(فقال له الكسائي: العرب ترفع كل ذلك وتنصبه)** قال الرضي- تبعاً للأندلسي-[1291]: إن الكسائي قال: لا يجوز: إلا إياها. وفي الشرح[1292]: وأظن أن الصواب ما حكاه المصنف، فإن الكسائي لو أنكر الرفع[42/أ- د] لكان سيبويه بسبيل من أن يخطئه في الحال بما ورد في القرآن من الرفع. قوله: **(حازم)** هو- بمهملة وزاي مكسورة- القرطاجني- بقاف مفتوحة وراء ساكنة وطاء مهملة وألف وجيم مفتوحة ونون فياء- للنسبة[1293] إلى قرطاجنة الأندلس لا قرطاجنة تونس، مات سنة أربع وثمانين وستمائة. قوله: **(إذ قال في منظومته في النحو)** هي منظومته امتدح بها الملك المنصور صاحب أفريقية. وضمنها مسائل من علم النحو، ولعله أتى فيها على جميع أبوابه، ومطلعها:

الحمد لله معلي قدر من علما

وجاعل العقل في سبل الهدى علما

ومنها في المديح:

أدام قول نعم حتى إذا اطردت

نعماه من غير وعد لم يقل نعما

[1289]- في (ب): (بخصوصية) بدلا من (لخصوصيته).

[1290]- عبارة (قول صاحب الكشاف: والتحقيق... إلخ صريح في أن... الفرات) هذه الأسطر الواحدة والعشرون ساقطة من (د) ويوجد في موضعها العبارة التالية: (بعد تسليم أن الزمخشري لم يجعل إذا الفجائية ظرف زمان، وإنما جعلها اسم زمان ليس مراد المصنف من الثالث خصوصية كون إذا ظرف زمان، وفي جعلها معمولة لفاجأت وهو متعد وجعل الثالث في مقابلة الأول وهو كونها حرف ربما يكون إشارة).

[1291]- شرح الرضي: 194/3. وليس فيه ذكر للأندلسي.

[1292]- تحفة الغريب: 42/أ.

[1293]- في (ب): (نسبة).

قوله: (**والعرب قد تحذف... إلى آخر الأبيات**) العرب- بضم العين وسكون الراء- خلاف العجم، وهم سكان الأمصار، وكذلك العرب- بفتحتين-، وأما الأعراب فسكان البادية. وعنت: قصدت[1294]. والفجأة كالبغتة وزناً ومعنىً. ودهِم- بكسر الهاء-: بغت.[1295] والوجه معروف، وقد يطلق بمعنى الطريقة. وأراد بالحقيقة الحق في كون الضميرين مرفوعين، أو الأول مرفوعاً والثاني منصوباً. والغمم- بفتحتين-: سيلان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا. ويحتمل أن يكون شبّه وجه الحقيقة، أي طريق الحق[1296] بصورة لها غمم على طريق الاستعارة بالكناية، فيكون إثبات الغمم استعارة تخييلية، وذكر الوجه إيهاماً أي تورية؛ لأن له معنيين، قريباً وبعيداً، وأريد البعيد منهما وأن يكون شبه الحقيقة بصورة حسنة على طريق الاستعارة بالكناية، فيكون إثبات الوجه استعارة تخييلية، وذكر الغمم ترشيحاً، ولا تورية في الوجه؛ لأن المراد به المعنى القريب. وهذا على مذهب صاحب التلخيص في الاستعارة بالكناية، وقد ذكرنا تحرير المذاهب فيها في شرح الخطبة. فإن قلت: سيقول المصنف: إن الغمم كناية عن الساتر[1297]، وهذا التقدير يقتضي أن تكون حقيقية مراده. قلت: ليس بين الكناية وإرادة المعنى الحقيقي منافاة؛ فإن الكناية استعمال اللفظ في لازم معناه مع جواز إرادة معناه. وأعيت: صعبت. والحتف: الموت. ويقال إن هذه الواقعة كانت سبب علة سيبويه التي مات بها. والغمم- بضم المعجمة-: جمع غمة، وهي الكربة. وحمى- بضم المهملة وتخفيف الميم-: جمع حمة، وهي سمّ العقرب، وأصلها: حمو، أو حمي. واختصما، إما بضم المثناه مبني للمفعول، والنائب عن الفاعل ضمير المصدر، والألف للإشباع، وإما بفتحها مبني للفاعل والألف ضمير الفاعل عائد إلى سيبويه والكسائي. والمنتحِب- بكسر الحاء المهملة-: الباكي أشد البكاء. وضمير (أهله) الأول يعود إلى (عمرو) الأول، وهو سيبويه. وضمير (أهله)[38/ب- م] الثاني يعود إلى عليّ الثاني، وهو ابن أبي طالب رضي الله عنه. و (دِما) الأول- بكسر المهملة- جمع دم- بفتحها- قصره للضرورة. و (دَما) الثاني- بفتح المهملة- مفرد، والألف فيه للإشباع، أو (دما) الأول بفتح المهملة، والثاني بكسرها. والأنقاس- بالنون والقاف والسين المهملة-: جمع نقس- بكسر النون- وهو

[1294]- في (د): (فصدت) بدلا من (قصدت).
[1295]- بعد كلمة (بغت) توجد في (د) العبارة التالية (وربما في البيت مخففة الباء). وهي عبارة مضروب عليها في نسخة المصنف (م).
[1296]- عبارة (أي طريق الحق) ساقطة من (د).
[1297]- في (ب): (الإشكال والخفا) بدلا من (الساتر).

المداد. والطرس: الصحيفة. وسحّ- بمهملتين-: سال. وسجم وانسجم[1298] مثله. والتنافس: الرغبة. وشجاه: أحزنه. والمحنة: البلية. وأبرح: أشد حزناً. والشجو: الحزن. واعلم أن بين البيت الذي أوله (كفجعة ابن زياد) والبيت الذي أوله (وأصبحت) أبياتاً عديدة لم يذكرها المصنف. قوله: **(وعمرو وعلي الأولان: سيبويه والكسائي)** أما سيبويه، فعمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، طلب الآثار والفقه ثم صحب الخليل، وبرع في النحو، وهو مولى لبني الحارث بن كعب، ويكنى[42/ب- د] أيضاً أبا الحسن، وتفسير (سيبويه) بالفارسية رائحة التفاح، قال إبراهيم الحربي: سمي بذلك لأن وجنتيه كانتا كأنهما تفاحتان. قال المبرد: كان سيبويه وحماد بن سلمة أعلم بالنحو من النضر بن شميل والأخفش. وقال ابن عائشة: كنا نجلس مع سيبويه في المسجد، وكان شاباً[41/أ- ف] جميلا نظيفاً قد تعلق من كل علم بسبب مع حداثة سنه. وقال أبو بكر العبدي النحوي: لما ناظر سيبويه الكسائي ولم يظهر سأل من يرغب من الملوك في النحو، فقيل له طلحة بن طاهر، فشخص إليه إلى خراسان فمات في الطريق. ذكر بعضهم أنه مات سنة ثمانين ومائة، وهو الصحيح، كذا قال الذهبي. وقيل سنة أربع وتسعين ومائة. ويقال: كان سنه اثنين وثلاثين سنة[1299]. وأما الكسائي فعليّ بن حمزة الأزدي[1300]، أبو الحسن، من الكوفة واستوطن بغداد، وكان يعلم بها الرشيد ثم الأمين، قرأ على حمزة الزيات ثم اختار لنفسه قراءة. قال عبد الرحيم ابن موسى: قلت للكسائي: لم سمّيت الكسائي؟ فقال: لأني أحرمت في كساء. وقيل: لما قرأ على حمزة كان يلتف في كساء، فقال أصحاب حمزة له الكسائي. وعن حرملة قال: سمعت الشافعي يقول: من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي. وقال ابن الأنباري: كان واحد الناس في القراءات، يكثرون عليه فيجمعهم ويجلس على كرسي ويتلو وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ. مات سنة تسع وثمانين ومائة، ويقال قبل ذلك. قوله: **(المرسل في قتله الحسين)** سين (المرسل) هنا مكسورة؛ لأن ابن زياد لما بلغه قرب الحسين من الكوفة في نحو تسعين إنساناً لكتب وردت عليه من أهل الكوفة بأنهم معه، وذلك بعد موت معاوية، أرسل عمر بن سعيد في جماعة من أهل الكوفة لقتال الحسين، فأبطأ عمر عن قتاله، فأرسل شمر بن جوشن وقال له: إن تقدم عمر بن سعيد وقاتل وإلا فاقتله وكن مكانه، فذهب

[1298]- في (ف): (السجم) بالتعريف.
[1299]- ينظر في ترجمة سيبويه: مراتب النحويين: 106، أخبار النحويين البصريين: 63، وفيات الأعيان: 463/3.
[1300]- في (د) و (ف): (الأسدي). وينظر في ترجمة الكسائي: نزهة الألباء: 67، إنباه الرواة: 256/2، بغية الوعاة: 163/2.

إليه وكان ما كان من قتل الحسين. ويجوز أن تكون مفتوحة بأن يكون المعنى المرسل على الكوفة في زمن قتلة الحسين؛ وذلك أن معاوية لما مات كان على الكوفة النعمان بن بشير الانصاري، فقدم مسلم بن عقيل من المدينة إلى الكوفة يبايع الناس للحسين[1301]، فقال النعمان بن بشير: يا معاشر المسلمين ابن بنت رسول الله أحب إلينا من ابن بنت بحدل[1302]- يعني يزيد-، فبلغ ذلك يزيد فأرسل ابن زياد على الكوفة، وعزل النعمان بن بشير[1303]. قوله: **(وأضم كغضب وزناً ومعنى وإعجام ضاد)** في الشرح[1304]: وأضم أيضاً بمعنى حقد أو حسد، والوصف منهما كالأول، وكلاهما متأت في البيت، فإن جعلته من الحسد كان تأكيداً لفظياً، وإن جعلته من الحقد كان صفة. وأما (أضم) الواقع في القافية، فهو فعل، ويمكن حمله على كل من المعاني الثلاثة. قوله: **(وأصله: أبو)** في الصحاح[1305]: والأب أصله أبو- بالتحريك- ؛ لأن جمعه آباء مثل قفا وأقفاء، ورحى وأرحاء، فالذاهب[1306] منه واو؛ لأنك تقول في التثنية أبوان، وبعض العرب تقول: أبان على النقص، وفي الإضافة: أبيك. فإذا جمعت بالواو والنون قلت: أبون. وكذلك أخون وحمون وهنون..... وعلى هذا قرأ بعضهم {إله أبيك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق} يريد جمع (أب) أي: أبينك، فحذف النون للإضافة، انتهى. قوله: **(وإذا[1307] بنينا مثله)** يعني باعتبار أصله، وما يقتضيه من الاعتداد بالمحذوف. قوله: **(وهكذا اتفق لسيبويه)** فإن أصل (أب) عند الفراء: أبو- بسكون الوسط، وعند سيبويه: أبو- بفتحه. قوله: **(إن ثبت فخارج عن القياس)** إن هذه وصلية، فلا تحتاج لجواب. وفائدة الإتيان بها الإشعار بالتردد في ثبوت مثل هذا التركيب. قوله: **(وهو أن إذا[39/أ- م] ظرف فيه معنى وجدت ورأيت)** لأن معنى مفاجأة الشئ وجدانه ورؤيته فجأة. قوله: **(لأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة)** فإن قلت: هذا لا يطابق قول ابن الخياط إن الناصب (إذا) بما فيها من معنى (وجدت). قلت: بل يطابقه؛ لأن المراد بالمعاني هنا الألفاظ الجوامد التي فيها معنى الفعل وليست اسمه. قوله: **(ولأنها تحتاج- على زعمه- إلى فاعل ومفعول آخر)** يمكن أن يجاب عن هذا بأن الحاجة داعية إلى عامل لهذا المنصوب فقط، وما تدعو الحاجة إليه فيقدر بقدرها على أن كلا من (وجد) و (رأى) الذي معناه في إذا، يمكن أن

[1301]- كلمة (للحسين) ساقطة من (ب).
[1302]- في (ب): (بجدل) بالجيم، ولعله تصحيف.
[1303]- عبارة (قوله: المرسل في قتله الحسين... بشير) هذه الأسطر العشر ساقطة من (د).
[1304]- تحفة الغريب: 43/ب.
[1305]- الصحاح:2260/6.
[1306]- في (ب): (فالمذاهب).
[1307]- في (ب): (فإذا). ثم إن كلمة(قوله التي قبلها ساقطة من (ف).

يكون متعدياً لواحد، تقول: وجد فلان مطلوبه يجده ويجُده بالضم لغة عامرية. ورآه، أي: أبصره[1308].

قوله: **(وتشهد له قراءة الحسن{إياك تُعبد})** في إعراب السفاقسي[1309]: والجمهور بفتح النون، وقرئ بكسرها، وهي لغة[1310]، وقرئ بالياء مبنياً للمفعول[1311][41/ب- ف]، واستشكلت؛ لأن (إيا) ضمير نصب، ولا ناصب له، وخرّجت على أن ضمير النصب وضع موضع ضمير الرفع، أي: أنت، ثم التفت بالإخبار عنه إخبار الغائب فقيل: يُعبد. واستغرب وقوعه في جملة واحدة. ويشبهه قول الشاعر:

أأنت الهلالي الذي كنت مرة

سمعنا به والأرحبي المعلف

انتهى. وأقول: بهذا التقدير ظهر أن (يعبد) في هذه القراءة بالمثناة التحتية، وسقط ما في الشرح، وهو:لا أتحقق الآن هل تعبد بالتاء الفوقية، وهذا ظاهر؛ إذ المعنى: أنت تعبد، أو بالياء التحتية، وهذا لا يحتاج إلى حذف، أي: أنت إله يُعبد. والظاهر الأول، انتهى[1312]. قوله: **(أو زعم أن إذا تعمل عمل وجدت، وأنها رفعت عبد الله)** يعني في قولهم: خرجت فإذا عبد الله القائم. وقد ذكر المصنف هذا المثال فيما سبق، وهو الذي أورده الكسائي حين ناظر سيبويه. قال الرضي[43/أ- د]: والكوفيون يجوّزون[1313]: خرجت فإذا عمرو القائم، بنصب القائم على أن (عمرو) مرفوع بالظرف؛لأن إذا المفاجأة عندهم ظرف مكان. وأما نصب (القائم) فقالوا لأن إذا المفاجأة تدل على معنى (وجدت) فتعمل عمله، فالتقدير: خرجت فوجدت عمراً القائم. فالقائم ثاني مفعوليه. قال الزجاجي مشنعاً عليهم[1314]: فإذا عندهم كالنعامة قيل لها احملي، قالت: أنا طائر، قيل لها: طيري، قالت: أنا جمل. إن كانت (إذا) كسائر الظروف لزمهم أن يرفعوا بعدها اسماً واحداً، وإن أعملوها عمل (وجدت) طالبناهم بفاعل ومفعولين. بلى[1315] يجوز: فإذا عمرو قائماً، على أن (إذا) خبر (عمرو) و (قائماً) حال. وأما مع المعرف، فلا يجوز عند البصريين إلا الرفع، انتهى. قوله: **(ونظيره قراءة عليّ[1316]{لئن أكله الذئب ونحن عصبة} بالنصب، أي: نوجد عصبة، أو: نرى**

1308- عبارة (قوله: ولأنها تحتاج على زعمه... أبصره) ساقطة من (د).
1309- المجيد في إعراب القرآن المجيد: 61.
1310- ينظر في هذه القراءة: تفسير البيضاوي(بحاشية الشهاب): 190/1.
1311- ينظر في ذلك: حاشية الشهاب على البيضاوي: 191/1.
1312- عبارة: (وأقول: بهذا التقدير ظهر... انتهى) ساقطة من (د). وينظر: تحفة الغريب: 43/ب.
1313- في (ب): (يجرون) بدلا من (يجوزون). وينظر: شرح الرضي: 3/ 194.
1314- ينظر رأي الزجاجي في: شرح الرضي: 194/3. وفي (د): (الزجاج) بدلا من (الزجاجي).
1315- في (ب): (بل) بدلا من (بلى).
1316- كلمة (علي) ساقطة من (ف).

عصبة) يعني أن نظير هذا المثال الثاني في كونه من حذف الخبر الفعلي وإبقاء معموله. هذه القراءة فإنها حذف منها الخبر الفعلي وبقي منصوبه على الحال. وإنما حمل الآية على التنظير دون التمثيل؛ لتصريحهم بأن هذه القراءة من باب حذف الخبر وإبقاء منصوبه على الحال، وما نحن فيه من إبقاء منصوبه على المفعولية. قال أبو البقاء[1317]: وقرئ في الشاذ: (عصبة) بالنصب، وهو بعيد، ووجهه أن يكون حذف الخبر ونصب هذا على الحال، أي: ونحن نتعصب، أو نجتمع عصبة. وقال بدر الدين بن مالك: ومتى صحّ جعل الحال خبراً للمبتدأ لم يجز أن تسدّ مسد خبره، وإن حذف معها فعلى[1318] وجه الجواز، حكى الأخفش: زيد قائماً، و: خرجت فإذا زيد جالساً. و رُوي عن عليّ- رضي الله عنه-: ونحن عصبة، أي: ونحن نُرى، أو نكون عصبة، انتهى. قوله: **(وأما قوله تعالى{والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم})** هذا اعتذار عن تركه التمثيل بهذه الآية، متضمن للرد على هذا الوجه بأن فيه إضماراً ليس بالسهل، وتقديره أن الآية ليست مما نحن فيه؛ فإن الفعل فيها قولي، وإضمار القول فيها[1319] سهل عندهم، وفيما نحن فيه غير قولي، وإضماره غير سهل. وإنما قال[1320]: إذا قيل: إن التقدير: يقولون ما نعبدهم، احترازاً عما لو قيل: إن التقدير: قولهم: ما نعبدهم، بأن يكون (ما نعبدهم) خبراً عن مبتدأ محذوف، فإنه إذا قيل[1321] ذلك، لم تكن الآية مما الكلام فيه، وهو ما حذف منه الخبر الفعلي وبقي مفعوله. ثم إنه إذا كان التقدير: يقولون ما نعبدهم، لا يتعين أن يكون هذا المقدر[1322] خبراً عن المبتدأ، بل جاز أن يكون بدلا من (اتخذوا) وأن يكون حالاً من فاعله، والخبر[1323] على هذين الأخيرين أن الله يحكم بينهم. وهذا على أن يكون المراد بالذين اتخذوا المشركين، وأما إذا كان المراد به معبوداتهم، بأن يكون عائداً لموصول محذوفاً، ويكون التقدير: والذين اتخذوهم أولياء، فيتعين الوجهان الأخيران. فكان على المصنف أن يقول: وجعل هذا[39/ب- م] المقدر خبراً[1324]. وفي الشرح: وإنما قيد الآية بما ذكره ليكون على وفق المسألة، وهو حذف خبر المبتدأ إذا كان فعلياً، وإلا فإذا قلنا بأن (الذين اتخذوا) مبتدأ، و

[1317]- التبيان في إعراب القرآن: 725/2.
[1318]- في (ب): (فعل) بدلا من(فعلى). وينظر: شرح الألفية لابن الناظم: 124.
[1319]- كلمة (فيها) زيادة من (ب).
[1320]- عبارة (هذا اعتذار عن تركه التمثيل... وإنما قال) ساقطة من (د).
[1321]- كلمة (ذلك) ساقطة من (د).
[1322]- في (ب): (القدر).
[1323]- في (ب): (والجبر) بدلا من (والخبر).
[1324]- عبارة (فكان على المصنف أن يقول: وجعل هذا المقدر خبرا) ساقطة من (د).

(يقولون) المقدر حال من فاعل (اتخذوا) والخبر (إن الله يحكم بينهم) خرجت الآية عن أن تكون من قبيل ما نتكلم فيه[1325] البتة. وأقول: إذا ذُكر قيد في الكلام، كان للاحتراز عما يقابله، والذي يقابل تقدير الجملة فعلية هو تقديرها اسمية لا تقدير[42/أ- ف] الجملة الفعلية حالا، فليتأمل. قوله: **(وأما سيبويه فقال هذا قبيح)** الإشارة بـ(هذا) إلى ما انبنى[1326] عليه انتصاب الضمير على الحال. قوله: **(ومنه قولهم: تفرقوا أيادي سبأ، وأيدي سبأ)** أي: ومن انتصاب المعرفة على الحال بتقدير (مثل)، وسبأ في الأصل بهمزة غير ممدودة اسم رجل هو أبو عامة قبائل اليمن، وهو سبأ بن يشجب- بالشين المعجمة والجيم- ابن يعرب- بالعين المهملة والراء- ابن قحطان. قال الرضي[1327]: معنى (أيدي سبأ): أولاد سبأ بن يشجب، وليس اسم قبيلة كما أوّل في قوله تعالى: {لقد كان لسبأ} وقوله تعالى: {وجئتك من سبأ}، والأيدي: كناية عن الأبناء؛ لأنه في التقوي والبطش[43/ب- د] بهم بمنزلة الأيدي، ويجوز أن يكون في الأصل انتصابه على الحال على حذف مضاف، وهو (مثل)، ويجوز أن يكون على المصدر، والمعنى: مثل تفرق أيدي سبأ، وسكّن همزة سبأ ثم قلبت ألفاً، انتهى. قوله: **(وإنما سكنت الياءان[1328] مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والإعلال)** أي: لثقل أيادي وأيدي بتركيبهما مع سبأ، وكون آخر كل منهما حرف علة[1329]. وفي الشرح: فإن قلت: إذا كان أيدي سبأ وأيادي سبأ مركبين فهما مبنيان، فليست الياء منهما محلاً للنصب، بل المجموع هو في[1330] محل النصب. قلت: نقل المصنف في حواشيه على التسهيل أنه يقال: أيادي سبأ وأيدي سبإٍ- بالتنوين-، فهو مضاف، ويقال بغير تنوين، قال: ولك فيه حينئذ البناء على أنه مركب تركيب خمسة عشر، والإعراب بناءً على أنه مضاف ومضاف إليه، وترك تنوين (سبأ) لأنه غير منصرف ولم تظهر الفتحة على الياء[1331] استصحاباً للتركيب الأصلي. وعليه يتمشى ما قاله هنا، ويكون مراده بالتركيب التركيب الإضافي، انتهى ما في الشرح. فإن قلت: ما يريد المصنف بالتركيب الأصلي في قوله في حواشيه: (استصحاباً للتركيب الأصلي)؟ قلت: يريد التركيب الذي بين أيدي أو أيادي وبين سبأ؛ فإنه سابق على التركيب الذي بين العامل وبين هذا المركب. قوله: **(كما في معد يكرب وقالي قلا)**

1325- في (د): (به). وينظر: تحفة الغريب: 44/أ.
1326- في (ب): (ابتنى) بدلا من (انبنى).
1327- شرح الرضي: 140/3.
1328- في (ب): (الياء)، وكذلك في المغني:92/1.
1329- عبارة (أي: لثقل أيادي وأيدي... علة) ساقطة من (د).
1330- كلمة (في) ساقطة من (د). وينظر: تحفة الغريب: 44/أ.
1331- في (ب): (الباء).

المركب الأول علم على رجل، والثاني على بلد. قوله: **(فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل)** في التعليق: قد عاب المصنف في الباب السابع الذي عقده للتحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم: إذا ظرف لما يستقبل من الزمان؛ فإنه يوهم أن (إذا) ظرف مظروفه الزمان. وقد وقع هنا في عين ما عابه هناك. وفي الشرح: يعني ظرفاً للحدث المستقبل، أي: المستقبل زمانه، فاندفع كون هذا معارضاً لما عابه على المعربين[1332] من قولهم: (إذا ظرف لما يستقبل من الزمان) بأنه يوهم أن (إذا) ظرف مظروفه الزمان. وأقول: لا حاجة إلى هذا التكلف؛ لأن الظرف هو الاسم الموضوع لزمان أو مكان مضمن معنى (في) باطراد، فكأنه قال: فالغالب أن تكون اسماً موضوعاً للزمان المستقبل، وعلى هذا فاللام في المستقبل متعلقة بما في (ظرفاً) من معنى الوضع[1333]. والحق أن المصنف جرى هنا على سنن القوم، وإن كان الصواب عنده خلافه، فاندفع ما في التعليق[1334]. قوله: **(ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً)** قال الرضي[1335]: لأن الماضي أقرب إلى القطع بالوقوع نظراً إلى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع، وإن كان بالنظر إلى المعنى على الاستقبال؛ لأن (إذا) الشرطية تقلب الماضي إلى معنى المستقبل مثل (إن). قوله: **(خلافاً للأخفش)** في الشرح[1336]: الأخفش يُجَوّز كونه مبتدأ ولا يمنع كونه فاعلا، وظاهر عبارة المصنف لا تفيد هذا. وأقول: بل ظاهر عبارة المصنف تفيده؛ لأن الظاهر أن قوله (خلافاً) راجع إلى ما يليه، وهو قوله: (لا مبتدأ)، فيكون الأخفش غير مانع من كونه فاعلا لكون (خلافاً) ليس براجع إليه، ومجيزاً كونه مبتدأ لكونه راجعاً للابتداء[1337][40/أ- م]. قوله: **(إذا باهلي... إلخ)** الباهلي: منسوب إلى باهلة، وهي قبيلة من قيس عيلان- بالعين المهملة والمثناة التحتية- معروفة بالخسة. وأصل (باهلة) اسم امرأة من همدان كانت تحت معن[1338] بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان- بالمهملة- وليس في عيلان

1332- في (د): (لما عليه المعربون) بدلا من: (لما عابه على المعربين). وينظر: تحفة الغريب: 44/أ.

1333- توجد في (د) بعد كلمة الوضع العبارة التالية: (على تقدير ما قدره الشارح لا يدفع إيهام أ إذا ظرف مظروفه الزمان، وإنما يدفع ذلك التصريح بالمقدر) وهي مضروب عليها في نسخة المصنف (م).

1334- عبارة (فاندفع ما فيه التعليق) ساقطة من (د).

1335- شرح الرضي: 183/3 فما بعدها. وما نقله الشارح إنما هو بالمعنى وليس نص الرضي.

1336- تحفة الغريب: 44/ب.

1337- عبارة (وأقول: بل ظاهر عبارة المصنف... للابتداء) وردت في (د) بالصياغة التالية: (وأقول: عبارة المصنف صريحة في أن الأخفش يخلف في أن الاسم في نحو: إذا السماء انشقت، فاعل لا مبتدأ، وذلك محتمل بوجهين، أحدهما: أن يقول: يجوز أنه فاعل ومبتدأ، والآخر: أن يقول: بأنه مبتدأ لا فاعل. لكن عدم ما يمنع أنه فاعل يرجح الاحتمال الأول).

1338- في (ب): (معز). وينظر في ذلك: جمهرة أنساب العرب لابن حزم:245.

غيره[1339] فنسب ولده إليها[1340]. والحنظلية: منسوبة إلى حنظلة، وهي أكرم قبيلة من تميم[1341]. والمذرّع- بالذال المعجمة والعين المهملة- هو الذي أمه أشرف من أبيه. نقلت من خط شيخنا الشيخ كمال الدين الدميري الشافعي: نقلت من كتاب الخالديين: حدّث ابن دريد عن أبي سالم قال: قال الأصمعي: لقيت صبياً من الأعراب في بعض الفلوات ما أظنه ناهز الاحتلام فجاورته فإذا هو من أفصح الناس، فقلت متعنتاً: هل تقول الشعر؟ فقال: وأبيك إني لأقوله وأنا دون الفصال، يعني الفطام، فأخرجت درهماً وقلت: امدحني وخذه. فقال: إني والله محتاج إليه ولكن كلفتني شططاً فزدني معرفة. فقلت: أنا الأصمعي. فقال:

ألا قل لباغي اللؤم حيث لقيته

عليك عليك الباهلي بن أصمعا

متى تلق يوماً أصمعياً تجد له

من اللؤم سربالا جديدا وبرقعا

اقذف الدرهم لا آخذه من يد لئيم، فقذفته فأخذه[1342]. قوله: **(ولا تعمل إذا الجزم إلا في الضرورة)** قال الرضي[42/ب- ف]: لما كان حدث (إذا) الواقع فيه مقطوعاً به في أصل الوضع، لم يرسخ فيه معنى (إن) الدال على الفرض[1343]، بل صار عارضاً على شرف الزوال، فلهذا لم يجزم إلا في الشعر مع إرادة معنى الشرط، وكونه بمعنى[44/أ- د] (متى) انتهى. قوله: **(استغن ما أغناك... إلخ)** ما: مصدرية ظرفية. والخصاصة: الفقر والحاجة. وتجمل: إما بالجيم، أي: أظهر الجمال بالتعفف، أو: كلْ الجميل، أي الشحم المذاب تعففاً، وإما بالحاء المهملة، أي تكلف المشقة. قوله: **(زعم أبو الحسن في{حتى إذا جاؤها} أن إذا جر بحتى)** وقد تبعه في ذلك ابن مالك[1344]، وجوّزه الزمخشري[1345] مع الوجه الذي سيذكره المصنف عن الجمهور. وقال ابن أم قاسم في شرح التسهيل: وعلى هذا يكون تقدير الغاية {وسيق الذين كفروا إلى جهنم}[1346]: إلى وقت مجيئهم لها، وهي على هذا لا جواب لها؛ لأنها معمولة لما قبلها، فيكون

1339- عبارة (بالمهملة وليس في قيس عيلان غيره) زيادة من (ب).
1340- عبارة (والمثناة التحتية... ولده إليها) ساقطة من (د).
1341- ينظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم: 222.
1342- عبارة (نقلت من خط شيخنا الشيخ كمال الدين الدميري... فأخذه) هذه الأسطر الأحد عشر زيادة من (ب). وهي ساقطة من (م) و (د) و (ف).
1343- في (ب): (الغرض). وينظر: - شرح الرضي: 187/3.
1344- شرح التسهيل: 201/2.
1345- لم أقف للزمخشري على رأي في ذلك في كتبه.
1346- سورة الزمر/71.

قوله (فتحت) استئنافاً[1347] وجواب سؤال، كأنه قيل: فما[1348] جرى إذ ذاك؟ فقيل: فتحت أبوابها، انتهى. قوله: **(فيمن نصب{خافضة رافعة})** قيّد به لأن (إذا) فيمن رفعهما ظرف لما دلّ عليه[1349]{ليس لوقعتها كاذبة} أي: إذا وقعت لم تكذب. أو ظرف لخافضة ورافعة. أي: إذا وقعت خفضت ورفعت. أو ظرف لرجتْ، وإذا الثانية تكرير للأولى، أو بدل منها، أو ظرف لما دلّ عليه[1350]{فأصحاب الميمنة} أي[1351]: إذا وقعت بانت أحوال الناس فيها. وكاذبة بمعنى الكذب كالعافية، والعاقبة أي ليس لوقعتها كذب، أو صفة لمحذوف، أي: لا تكون حين تقع نفس تكذب على الله أو تكذب في نفيها كما تكذب الآن. فاللام بمعنى (في) كما في قوله تعالى[1352]:{ياليتني قدمت لحياتي} إذا كان المعنى: لحياتي في الدنيا. أوليس[1353] لأجل وقعتها نفس كاذبة، فإن من أخبر عنها صدق. فاللام للتعليل. وقيل: التقدير: ليس لها حالة كاذبة، أي مكذوب فيها، وخافضة رافعة خبر مبتدأ محذوف، أي هي خافضة قوماً رافعة آخرين. قوله: **(والمنصوبين حالان)** وصاحب الحال إما الضمير في (وقعتها[1354])، وإما فاعل (وقعت). قوله: **(ونابت ما المصدرية عنها)** أي: عن الأوقات، وذلك لكثرة وقوع (ما) المصدرية موقع الظرف. قوله: **(ثم نابت الحال عن الخبر)** لأن الخبر هنا ظرف، وفي الحال معنى الظرفية؛ إذ معنى: جاءني زيد راكباً: جاءني زيد في وقت ركوبه. قوله: **(لأن الزمان لا يكون محلا للزمان)** بيان لزوم كون الزمان محلا للزمان على تقدير (إذا) في المثال الأول في موضع نصب، وتقدير نصب يوم الجمعة في المثال الآخر أن أفعل التفضيل كما تقرر في بابه بعض مما يضاف إليه فيكون (أخطب) في المثالين وقتاً؛ لأضافته إلى الوقت، وقد أخبر عنه بالحصول في وقت، والحصول في وقت هو الحلول فيه، فيكون الوقت الذي هو أخطب حالا في وقت وجود الأمير قائماً في المثال الأول، وفي يوم الجمعة في المثال الثاني. قوله: **(وبعد غد... إلخ)** بعد غد: ظرف لـ(يروحون) مقدراً. ويالهف: كلمة يتحسر بها على مافات. وأصحاب: جمع صحب،

1347- في (د): (استئناف) بالرفع.
1348- في (ب): (فماذا).
1349- سورة الواقعة/2.
1350- سورة الواقعة/8.
1351- كلمة (أي) ساقطة من (ب).
1352- سورة الفجر/24.
1353- في(ب): (وليس) ولا يستقيم السياق بها.
1354- في (د): (كاذبة) بدلا من (وقعتها).

كأفراخ جمع فرخ. وصحب: جمع صاحب، كركب جمع راكب، وقيل: اسم جمع لصاحب[1355] . قوله: **(وأن حتى في نحو {حتى إذا جاؤها} حرف ابتداء داخل على الجملة[1356] بأسرها ولا عمل له)** في التعليق: قال أبو حيان: كان بعض الأذكياء يستشكل مجئ هذه الجملة الشرطية من إذا وجوابها بعد (حتى) ويقول: كيف تكون (حتى) غاية وبعدها جملة الشرط؟ فقلت: الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب مرتباً على فعل الشرط، فالتقدير المعنوي الإعرابي في آية الزمر مثلا {وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا} إلى أن يفتح أبوابها وقت مجيئهم فينقطع السَّوق، انتهى. وفي شرح التسهيل لابن أم قاسم: ويجوز أن يخرج على أن (حتى) بمعنى الفاء كما قدّرها النحويون في قولهم: سرت حتى أدخل المدينة، برفع (أدخل) وتقدير كونه قد وقع، قالوا: والتقدير: سرت فدخلت[44/ب- د]. قال في البسيط: كأنك قلت في قولك (اجلس حتى إذا جاء زيد أعطيتك): اجلس فإذا جاء زيد، انتهى. قوله: **(وجوابها محذوف لفهم المعنى)** قال ابن أم قاسم: ويجوز أن يكون الجواب (فأصحاب الميمنة) وما بعده، أي: فأصحاب الميمنة[43/أ- ف] ما أعظمهم وما أنجاهم، وأصحاب المشأمة ما أحقرهم وما أشقاهم. قوله: **(وذلك كقوله تعالى{ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم})** في الشرح[1357]: يعني أن هذا إخبار بقضية وقعت في الزمان الماضي فتكون(إذا) له[40/ب- م]. قال شارح التسهيل القاضي محب الدين ناظر الجيش: ويمكن أن يقال في هذه الآية أن المراد حكاية حالهم حين ابتدؤا في الفعل، وإذا كان كذلك كان المحل حينئذ موقع (إذا) دون (إذْ). قلت: إنما يكون المحل لـ(إذا) حيث يكون المراد الاستقبال، والمعنى على ما أول به على الحال، وليست (إذا) له. انتهى. وأقول: المعنى على ما أول به على الحال باعتبار ابتداء الفعل، وهو يستلزم الاستقبال باعتبار انتهائه وتمامه، فيكون المحل لـ(إذا) بهذا الاعتبار[1358]. قوله: **({وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها})** في الشرح: في هذا إخبار بقضية العير التي قدمت المدينة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة، فتفرقوا عنه حتى لم يبق معه إلا اثنا[1359] عشر رجلا، وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية، فتكون (إذا) فيها للماضي. وقال ناظر الجيش: المراد من ذلك حكاية ما كانوا

[1355]- عبارة (و صحب: جمع صاحب، كركب جمع راكب، وقيل: اسم جمع لصاحب) زيادة من (د).
[1356]- بعد كلمة (الجملة) توجد كلمة (الشرطية) في (ب).
[1357]- تحفة الغريب: 45/أ.
[1358]- عبارة (وأقول: المعنى على ما أول به... الاعتبار) ساقطة من (د).
[1359]- في (ب) و (د): (اثني) بالياء. وينظر: تحفة الغريب: 45/أ.

عليه وما هو شأنهم وديدنهم، والمعنى: حال هؤلاء أنهم إذا رأوا تجارة أو لهواً كان منهم ما ذكر. ولو أتى بـ(إذ) في هذا المحل لصار المعنى الإخبار عن واقعة وقعت منهم، ولا يلزم الإخبار بذلك أن يكون ذلك من شأنهم. قلت: لا نسلم أن المراد الإخبار بأن ذلك شأنهم وديدنهم، وكيف وهؤلاء المخبر عنهم من الصحابة الذين هم خير القرون بشهادة الصادق المصدوق، ولا يليق بهم اعتياد مثل هذا الفعل الذي اتخاذه عادة وديدناً من الخصال الذميمة القبيحة، انتهى مافي الشرح. وأقول: مراد ناظر الجيش أن هذه الحالة وهو أنهم إذا رأوا تجارة، أي عيراً أقبلت أو سمعوا لهواً، أي طبلا ونحوه انفضوا إليه كانت شأنهم وديدنهم من قبل الإسلام إلى هذه القضية ونزول هذه الآية، وهذا لا غبار عليه. وفي معالم التنزيل للبغوي: قال مقاتل: قدم دحية بن خليفة الكلبي بتجارة من الشام إلى المدينة، وكان يقدم إذا قدم بكل ما يُحتاج إليه من دقيق وبر وغيره، فينزل عند أحجار الزيت، وهو مكان في سوق المدينة، ثم يضرب الطبل ليؤذن الناس بقدومه، فتخرج إليه الناس ليبتاعوا منه، فقدم ذات جمعة، وكان ذلك قبل أن يسلم، ورسول الله صلى الله عله وسلم قائماً يخطب فلم يبق في المسجد إلا اثني عشر رجلا وامرأة، فأنزل الله تعالى هذه الآية. وقيل: كانت العير إذا قدمت المدينة استقبلوها بالطبل والتصفيق سروراً بها. وقيل إن الباقين معه العشرة المشهود لهم بالجنة وامرأة. واختلف في الثاني عشر، فقيل عمار بن ياسر، وقيل ابن مسعود[1360]. قوله: **(وندمان... إلى آخره)** الندمان هنا النديم. ويزيد: بالزاي. والكأس: مهموزة مؤنثة، قال تعالى[1361]:{بكأس من معين بيضاء}، وقال ابن الأعرابي: لا يسمى الكأس كأساً إلا وفيها الشراب. وتغورت النجوم: غربت. وفي الشرح[1362]: ويجوز أن لا يكون (إذا) هنا للماضي بأن تكون (سقيت) بمعنى (اسقي) وهو دليل جواب (إذا). وأقول: سبقه إلى هذا ابن الصائغ. قوله: **(لأن قسم الله قديم)** هذا تعليل لقوله (لا إخبار)[1363]. ولقائل أن يقول: إن أراد القسم اللفظي، فقد تقرر في علم الكلام أن الكلام اللفظي المؤلف من الحروف الملفوظة المسموعة ليس بقديم. ومعنى إضافته إلى الله تعالى أنه مخلوق له تعالى ليس[1364] من تأليفات المخلوقين، وإن أراد النفسي، فقد تقرر أيضاً أن الكلام النفسي صفة واحدة في

[1360]- عبارة (وأقول: مراد ناظر الجيش أن هذه الحالة... مسعود) هذا المقطع كله المكون من ثمانية عشر سطراً زيادة من (ب) وهو ساقط من نسخة المصنف (م).
[1361]- سورة الصفات/45.
[1362]- تحفة الغريب: 45/ب. مع بعض التصرف.
[1363]- عبارة (هذا تعليل لقوله لا إخبار) ساقطة من (د).
[1364]- كلمة (ليس) ساقطة من (د).

الأزل ليست بمنقسمة فيه إلى أقسام الكلام التي هي الخبر والأمر والنهي والقسم وغير ذلك، وإنما ينقسم إليها عند حدوث المتعلقات. نعم ذهبت الكرامية وبعض الحنابلة إلى أن كلامه تعالى من جنس الحروف والأصوات المترتبة المسموعة، وهو مع ذلك قديم. وذهب العضد في كتابه المواقف- وقد سبقه إلى ذلك محمد الشهرستاني في كتابه نهاية الإقدام- إلى أن المعنى في قول الأشعري وغيره: (كلام الله معنى قديم)، ليس في مقابلة اللفظ حتى يراد به مدلول اللفظ ومفهومه، بل في مقابلة المعنى[1365]، والمراد به ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات، لا كما زعمت الكرامية من قدم النظم المرتب الأجزاء، فإنه بديهي الاستحالة، بل بمعنى أن اللفظ القائم بالنفس ليس بمرتب كالقائم بنفس الحافظ من غير ترتب الأجزاء. والترتب إنما يحصل في التلفظ لاحتياجه إلى الآلة. أما القائم بذاته تعالى فلا ترتب في حتى أن من سمع كلامه تعالى سمعه غير مرتب الأجزاء؛ لعدم احتياجه إلى الآلات. قال التفتازاني في بحث الاستثناء في حاشية العضد[1366]: وفيه نظر؛ لأنا لا نعقل قيام[45/أ- د] اللفظ بذاته تعالى سواء كان مرتب الأجزاء أو غير مرتبها، انتهى. ويمكن على قول الجمهور من أهل الحق[1367] أن يقال في جواب الترديد السابق: نختار أنه أراد القسم اللفظي، لكن أراد بالقديم ما ليس بآت، لا مالا أول لوجوده بقرينة ذكره[1368] في ردّ القول بأن (اقسم) إخبار عن قسم يأتي. أو نختار أنه أراد القسم النفسي[1369]، وهو قديم في حدّ ذاته[43/ب- ف]، ومع قطع النظر عن صيرورته قسماً عند حدوث التعلق[1370]. قوله: **(لأن الحال والاستقبال متنافيان)** يعنى فلا يتصف بهما ذلك الكون المحذوف. وفي جعل (إذا) ظرفاً له اتصافه بهما. أما الحال، فلكونه المفروض. وأما الاستقبال، فلكون (إذا) التي هي ظرف مستقبل ظرفاً له. وفيه نظر؛ لأن الحال المنافية للاستقبال هي الحال بمعنى الزمان الحاضر المفسّر[1371] بأجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل، لا الحال الذي أريد هنا، وهي الفضلة المبينة لهيئة ما هي له؛ لأن هذه تجامع كلاً من الأزمنة الثلاثة، وذلك[41/أ- م] أنها تكون مقارنة لزمان وقوع مضمون عاملها وزمان وقوع ذلك المضمون، وقد يكون ماضياً، وقد يكون حالا، وقد يكون مستقبلا. ويجاب عنه بأنهما متنافيان في

[1365]- في (م) و (د) و (ف): (العين) بدلا من (المعنى)، وما أثبته من (ب).
[1366]- في (ب) وردت عبارة (في حاشية شرح مختصر ابن الحاجب للعضد) بدلا من (في حاشية العضد).
[1367]- عبارة: (على قول الجمهور من أهل الحق) زيادة من (ب).وهي ساقطة من (م).
[1368]- في (ب): (بقرينة ما نذكره).
[1369]- في (ب): (المنفي) بدلا من (النفسي).
[1370]- عبارة (أو نختار أنه أراد القسم... التعلق) ساقطة من (د).
[1371]- في (ب): (المعتبر).

الظاهر دون الحقيقة، ولهذا التزموا تجريد صدر الجملة الحالية المصدرة بمضارع مثبت عن علامة الاستقبال[1372]. قوله: **(تعين أنه ظرف لأحدهما)** يعني لـ(أقسم)، أو لكون محذوف هو حال من الليل والنجم. قوله: **(والصحيح أنه لا يصح التعلق[1373] بأقسم الإنشائي)** يعني سواء كان المراد بـ(إذا) الحال أو الاستقبال، وهو ردّ لكون (إذا) مراداً به الحال ظرفاً لفعل القسم الإنشائي. كما أن[1374] قوله: (وأنه لا يمتنع التعلق بكائنا) ردّ لامتناع كون (إذا) ظرفاً مستقبلا لكون محذوف هو حال من الليل والنجم. قوله: **(لأن القديم لا زمان له)** هذه المقدمة هي كبرى الدليل، وصغراه محذوفة للعلم بها. وتقرير الدليل اقسم الإنشائي هنا قديم، والقديم لا زمان له. وقد أسمعناك من قريب أن الحق عند أهل الحق أن الكلام اللفظي ليس بقديم. والأزلي صفة قديمة لا تكثر فيها، وانقسامها إلى الإنشاء والإخبار ليس في الأزل، بل فيما لا يزال، وعند التعلق. وفي الشرح[1375]: ليس ما قاله خاصاً بالإنشاء، بل قد يجري في الخبر أيضاً؛ لأن كلام الله تعالى قديم لا يوصف بزمان من الأزمنة، وإخباره لا يتعلق بزمان، والمتعلق بالزمان هو المخبر عنه، فيلزم إذن أن لا يتعلق ظرف بفعل خبري في كلام الله تعالى لأنه قديم، والقديم لا زمان له. وأقول: اللازم على هذا أن لا يتعلق ظرف بأخباره تعالى، لا أن يتعلق ظرف بفعل خبري في كلام الله تعالى؛ لأن الفعل الخبري مخبر عنه، والمخبر عنه يتعلق بالزمان كما اعترف هو به. قوله: **(وأوضح منه أن يقال: المعنى مريداً به الصيد غداً)** قال ابن الصائغ: إذا قدّر صائداً بمريداً، كان غداً معمولا له، وهو لا يريد مريداً غداً، مع أن الكلام ينتقل إلى مريداً الآن، فالإرادة التي يقدر بها على الفعل لا يتأخر الفعل عنها. ثم لم تظهر أوضحية تقدير مريداً على تقدير مقدّرا، انتهى. وأقول: أراد مريداً الآن. قوله[1376](الإرادة التي يقدر بها على الفعل لا يتأخر الفعل[1377] عنها)، قلنا: الذي لا يتأخر الفعل عنه هو القدرة التي هي صفة يخلقها الله تعالى في الحيوان عند قصد اكتسابه الفعل بعد سلامة الأسباب والآلات، وهي غير الإرادة التي هي صفة في الحق توجب تخصيص أحد المقدورين في أحد الأوقات، على أن الظاهر أن مريداً ههنا بمعنى قاصداً. وأما أوضحية تقدير مريداً، فقد أشار إليها المصنف بقوله: كما فسر

[1372]- عبارة (ويجاب عنه بأنهما متنافيان... الاستقبال) ساقطة من (د).
[1373]- في (ب): (التعليق)، وكذلك في متن المغني:95/1.
[1374]- عبارة (كما أن) ساقطة من (ب).
[1375]- تحفة الغريب: 45/ب.
[1376]- كلمة (قوله) ساقطة من (ب).
[1377]- كلمة (الفعل) زيادة من (ب).

قمتم في {إذا قمتم إلى الصلاة} بأردتم. وفي التفسير: ذكر قمتم وأريد به أردتم القيام تعبيراً عن إرادة الفعل بالفعل المسبب عنها للإيجاز والتنبيه على أن من أراد العبادة ينبغي أن يبادر إليها بحيث لا ينفك الفعل[1378] عن الإرادة. قوله: **(مسألة: في ناصب إذا مذهبان)** قال الرضي[1379]: العامل في (متى) و (كل) ظرف فيه معنى الشرط. شرطه على ما قال الأكثرون. ولا يجوز أن يكون جزاءَه على ما قال بعضهم، كما لا يجوز في غير الظروف. ألا ترى أنك[1380] لا تقول [45/ب- د]: أيهم جاءك فاضرب، بنصب (أيهم)... وأما العامل في (إذا) فالأكثرون على أنه جزاؤه. قال بعضهم هو الشرط كما في (متى) وأخواته. والأولى أن نفصل ونقول: إن تضمن (إذا) معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من (متى) ونحوه، وإن[1381] لم يتضمن، نحو: إذا غربت الشمس جئتك[44/أ- ف]، بمعنى أجيئك وقت غروب الشمس، فالعامل هو الفعل الذي هو في محل الجزاء، وإن لم يكن جزاء في الحقيقة، دون الذي في محل الشرط وهو مخصص للظرف. وتخصيصه إما لكونه صفة له أو لكونه مضافاً إليه ولا ثالث بالاستقراء. ولا يجوز أن يكون وصفاً؛ إذ لو كان، لكان الأولى الإتيان فيه بالضمير كما في الموصولات، ولم يأت في كلام، فتخصيصه له إذن لكونه مضافاً إليه كما في سائر الظروف المتخصصة بمضمون الجمل التي بعدها لا على سبيل[1382] الوصفية كقوله تعالى[1383]: {يوم يجمع الله الرسل}. ولو سلمنا أنه صفة، قلنا: لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل[41/ب- م] المضاف إليه في المضاف. وذلك أن كل كلمتين أو أكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة، بمعنى وقوعهما معاً جزء كلام، يجوز أن تعمل أولاهما في الثانية، كالمضاف في المضاف إليه، ولا يجوز العكس؛ إذ لم يعهد كلمة واحدة بعض أجزائها مقدم من وجه مؤخر من آخر، فكذلك ما هو بمنزلتها في المعنى. فمن ثم لم تعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف إليه في مضاف. وأما كلمة الشرط والشرط فليستا ككلمة واحدة، إذ لا يقعان موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدأ، فيجوز عمل كل واحد منهما في الآخر نحو: متى تذهب أذهب

[1378]- كلمة (الفعل) ساقطة من (ب).
[1379]- شرح الرضي: 3/188- 190.
[1380]- عبارة (ألا ترى أنك) ساقطة من (د).
[1381]- في (ب): (فإن).
[1382]- كلمة (سبيل) ساقطة من (ب) و (د).
[1383]- سورة المائدة/109.

و[1384]: {أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى}، بلى[1385] إن لم يعمل الشرط في كلمته نحو[1386]: من قام قمت، جاز وقوعهما موقع المبتدأ على ما هو مذهب بعضهم، انتهى. قوله: **(لأن إذا عند هؤلاء غير مضافة)** قال ابن الحاجب في شرح المفصل[1387]: والحق أن (إذا) و (متى) سواء في كون الشرط عاملاً وتقدير الإضافة في (إذا) لا معنى له، وما ذكروه من كونها لوقت معين مسلم، لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولك: زماناً طلعت فيه الشمس، انتهى. قال الرضي[1388]: وفيه نظر، لأنه إنما حصل التخصيص به لكونه صفة له، لا لمجرد ذكره بعده. ولو كان مجرد[1389] ذكر الفعل بعد كلمة يكفي لتخصيصها، لتخصّص[1390](متى) في: متى قام زيد، وهو غير متخصّص[1391] اتفاقاً منهم. قوله: **(كما يقوله الجميع إذا جزمت)** في الشرح[1392]: وسببه أن الإضافة من خصائص الأسماء فتنافي الجزم. قوله: **(أحدها أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة)** قال ابن الصائغ: وجوابه أن الأصل ذلك، ولكنهما قد تضمنتا معنى الشرط وجعل الأول سبباً للثاني. قوله: **(بدا لي... إلى آخره)** هذا البيت في ديوان زهير وفيه: ولا سابقي شئ، بإثبات ياء المتكلم في (سابق) وبرفع شئ وقبله:

كأنــي وقد خلفـت تسعيـن حجـة

خلعت بها عن منكبي ردائيا[1393]

قوله: **(ولا يصح أن يقال لا أسبق شيئاً وقت مجيئه)** قال ابن الصائغ: هذا في السبق الزماني مسلم والسبق المكاني ممنوع ههنا، وأما في السبق الذي بمعنى الفوات فغير مسلم؛ إذ لا يمتنع أن يقال: لا أفوت القضاء وقت مجيئه. قال الزمخشري في قوله تعالى[1394]: {أم حسب الذين يعملون السيآت أن يسبقونا} أي: أن يفوتونا، بمعنى أن الجزاء يلحقهم لا محالة. قوله: **(الثالث أنه يلزمهم في نحو: إذا**

[1384]- سورة الإسراء/110.
[1385]- في (ب): (بل) بدلا من (بلى).
[1386]- في (ب): (بنحو).
[1387]- الإيضاح في شرح المفصل: 513/1.
[1388]- شرح الرضي: 190/3.
[1389]- عبارة (ذكره بعده ولو كان مجرد) ساقطة من (ب).
[1390]- في (ب): (كتخصيص).
[1391]- في (ب): (تخصيص).
[1392]- تحفة الغريب: 45/ب.
[1393]- في (ب): (ودائيا).
[1394]- سورة العنكبوت/4. وينظر: الكشاف: 183/3.

جئتني اليوم أكرمتك غداً، أن يعمل أكرمتك في ظرفين متضادين) استدل ابن الحاجب[1395] بهذا على أن العامل في (إذا) شرطها. قال الرضي[1396]: والجواب أن هذه بمعنى (متى) فالعامل شرطها. أو نقول: المعنى: إذا جئتني اليوم كان سبباً لإكرامي لك غداً. كما قيل في نحو: إن جئتني اليوم فقد جئتك أمس، أن المعنى: إن جئتني اليوم يكن جزاءًا لمجيئي إليك أمس. قوله: **(وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز إذا[46/أ- د] كان أحدهما أعم من الآخر نحو: آتيك يوم الجمعة سحر)** يريد هنا بالأعم من الآخر الشامل له ولغيره شمول الكل لجزئه، أو الكلي لجزئيه[1397]. ولا يريد به المفهوم الصادق على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس؛ لأن يوم الجمعة مع (سحر) ليس كذلك. وفي الشرح[1398]: السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل، واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والمغرب، فليس شئ منهما بصادق على شئ من الآخر، فهما متباينان اللهم إلا أن يقال أطلق السحر على أول الفجر لقربه منه، انتهى. وأقول: قوله (اللهم...إلخ) يقتضي أن (سحر) بمعنى أول الفجر ليس مبايناً ليوم الجمعة، وليس كذلك، بل هو مباين له؛ لأن المتباينين هما الكليان اللذان لا يصدق كل واحد منهما على شئ مما يصدق عليه الآخر، و (سحر) مع يوم الجمعة كذلك، لا يصدق (سحر) على شئ من أفراد يوم الجمعة، ولا يوم[44/ب- ف] الجمعة على شئ من أفراد (سحر). غاية الأمر أن ما صدق عليه (سحر) في المثال جزء مما صدق عليه يوم الجمعة؛ لأن المراد سحر يوم الجمعة، وأما مطلق السحر، فإن بعض ما صدق عليه جزء مما صدق عليه يوم الجمعة، فليتأمل. قوله: **(متى تردن يوماً سفار... إلخ)** سفار: اسم بئر لبني مازن بن مالك، مبني على الكسر، وهو حجة للحجازيين على بناء (فعال) إذا كان علماً لمؤنث على الكسر، ولأكثر التميميين على بنائه على الكسر إذا كان في آخره راء. وأديهم: تصغير أدهم، وهو الأسود. والمستجيز- بالجيم والزاي-: طالب الماء لأرض أو ماشية. والمعور- بالعين المهملة والراء-: اسم مفعول من: عورته عن الأمر، صرفته عنه. قال أبو عبيدة: يقال للمستجيز الذي يطلب الماء: إذا لم تسقه قد عورت شربه، وأنشد البيت للفرزدق. قوله: **(والرابع أن الجواب ورد مقروناً بـ(إذا)**

[1395]- الإيضاح في شرح المفصل: 513/1.
[1396]- شرح الرضي: 191/3.
[1397]- في (ب): (لجزئياته).
[1398]- تحفة الغريب: 46/أ.

الفجائية)[42/أ- م] في الشرح: وجواب هذا وما بعده أن الجمهور إنما يقولون بأن[1399] العامل فيها جوابها إذا كان صالحاً، ولم يكن ثم مانع. وإن منع من عمله مانع كـ(إذا) الفجائية و (إن) ونحوها، فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب،انتهى. وقال ابن الصائغ: والجواب أنهم يقولون: العامل في (إذا) جوابها، أو ما دلّ عليه الجواب، أو ما أغنى عنه الجواب. ذكر هذه الأقسام الثلاثة الإمام أبو محمد بن بري في مصنفه في (إذ) و (إذا) انتهى. قال الرضي[1400]: وأما الاستدلال على كون الشرط هو العامل بمجئ الجواب بعد (إن) والفاء، فمما لا يتم؛ لأن تقديم الاسم لغرض، وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يُجَوّزُ مثل هذا التركيب[1401]. قوله: **(وورد أيضاً والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى{فإذا نقر في الناقور فذلك يوم عسير} ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف)** في التعليق: وفي كلامه تدافع؛ فإن في أوله الإخبار بأن الصالح للعمل فيه صفة، وفي آخره الإخبار بمنع عمل الصفة. ثم قد وقع للزمخشري عند الكلام على قوله تعالى[1402]: {وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا} ما نصه[1403]: فإن قلت: بم تعلق قوله (في أنفسهم) قلت: بقوله (بليغا)، أي: قل لهم قولا بليغاً[1404] في أنفسهم مؤثر في قلوبهم...، أو يتعلق بقوله (قل لهم)، أي: قل لهم في معنى أنفسهم الخبيثة قولا بليغاً...، أو: قل لهم في أنفسهم خاليا بهم ليس معهم غيرهم مسارراً إليهم بالنصيحة لأنها في السر أنجع. وعلى الأول، فمعمول[1405] الصفة قد تقدم على الموصوف، وهو خلاف ما منعه المصنف،انتهى. وأقول: لا تدافع في كلامه؛ فإن إخباره أولا بصلوح عمل الصفة إنما هو باعتبارها في نفسها، ومع قطع النظر عن الموانع. وإخباره ثانيا بمنع عملها، إنما هو باعتبار قيام المانع، وهو هنا تقدم المعمول على موصوف الصفة. أو تقول: إخباره أولاً بصلوح عمل الصفة إنما هو في الجملة، وإخباره ثانياً بمنع عملها إنما هو في شئ مخصوص. وأما تجويز الزمخشري تعلق (في أنفسهم) بـ(بليغاً)، فقد ضعفه أبوالبقاء وغيره بأن معمول الصفة لا يتقدم على الموصوف. قوله[46/ب- د]: **(لأن عسر اليوم ليس مسبباً عن النقر)** هذا تعليل لعدم صحة هذا التخريج إلا على قول الأخفش بجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ؛ وذلك أنها على هذا التخريج لا تكون عاطفة. وهو

[1399]- في (ب): (إن). وينظر: تحفة الغريب: 46/أ.
[1400]- شرح الرضي: 189/3. ثم إنه في (ب): (وقال الرضي).
[1401]- عبارة (انتهى. قال الرضي: وأما الاستدلال... التركيب) ساقطة من (د).
[1402]- سورة النساء/63.
[1403]- الكشاف: 276/1- 277.
[1404]- عبارة (أي: قل لهم قولا بليغا) ساقطة من (د).
[1405]- في (ب): (فمفعول).

ظاهر؛ إذ مع خبر المبتدأ لا يعطف عليه ولا سببيه[1406]؛ لأن عسر اليوم لا يتسبب عن النقر. ولا وجه لها ثالث عند سيبويه، خلافاً للأخفش[1407]، فإنه أثبت لها ثالثاً، وهو الزيادة[1408]. قوله: **(وأما قول أبي البقاء إنه يكون مدلولاً عليه بذلك)** قال أبو البقاء[1409]: (إذا) ظرف، وفي العامل ثلاثة أوجه، أحدها: هو ما دلّ عليه؛ فـ(ذلك)لأنه إشارة إلى النقر، و (يومئذ) بدل من (إذا) و (ذلك) مبتدأ، والخبر (يوم عسير)، أي: نقر يوم. والثاني: هو ما دلّ عليه (عسير)، أي: يعسر، ولا يعمل فيه نفس عسير؛ لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها. والثالث: يخرّج على قول الأخفش، وهو أن تكون (إذا) مبتدأ، والخبر (فذلك)، والفاء زائدة، وأما (يومئذ) فظرف لـ(ذلك)، وقيل: بدل من (ذلك)، أو مبتدأ، و (يوم عسير) خبره، والجملة خبر (ذلك)،انتهى. وأبو البقاء هو عبد الله ابن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء العكبري الأصل، البغدادي المولد والدار، الفقيه الحنبلي النحوي الفرضي الضرير، أخذ النحو عن ابن الخشاب وغيره، وُلد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وتوفي سنة ست[45/أ- ف] عشرة وستمائة ببغداد. والعكبري- بضم المهملة وفتح الموحدة- نسبة إلى (عكبرا) بليدة[1410] على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ. واعلم أن الضمير المنصوب بـ(أن) في عبارة المصنف عائد إلى الجواب، فيكون المدلول عليه بـ(ذلك) هو الجواب، فيلزم اتحاد السبب والمسبب. وكلام أبي البقاء صريح في أن المدلول عليه بـ(ذلك) هو[1411] العامل في (إذا)، وأنه مع ما بعده هو الجواب. وعلى هذا فلا يلزم اتحاد السبب والمسبب[1412]. قوله: **(وأما نحو: فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، فمؤول على إقامة السبب مقام المسبب، لاشتهار المسبب)** لما حكم بمنع اتحاد السبب والمسبب، ورد عليه نحو هذا الحديث؛ فإن الشرط سبب لجزائه، وقد جُعل هنا نفسه. فأجاب بأنا لا نسلم أن الجزاء هنا نفس الشرط، وإنما الجزاء محذوف أقيم هذا المذكور مقامه. وتأوله ابن دقيق العيد بأن التقدير: فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله نية وقصداً فهجرته إلى الله ورسوله حكماً وشرعاً. ورُدّ بأن المقدّر حينئذ حال مبينة، وهي لا يجوز حذفها كما صرح به الرُّندي في

1406- في (ب): (سببية) بالتاء

1407- عبارة (خلافا للأخفش) زيادة من (ب).

1408- عبارة (وذلك أنها على هذا التخريج... الزيادة) ساقطة من (د) ويوجد في موضعها العبارة التالية: (لأنها لو لم تكن زائدة لكانت سببية فيكون عسر اليوم سببا عن النقر وهو ليس بمسبب عنه).

1409- التبيان في إعراب القرآن: 1249/2.

1410- في (ب): (بلدة). وينظر في ترجمة العكبري: إنباه الرواة: 117/2، ووفيات الأعيان: 100/3، ونكت الهميان: 178.

1411- كلمة (هو) زيادة من (ب).

1412- عبارة (واعلم أن الضمير المنصوب... والمسبب) ساقطة من (د).

شرح الجمل. وأجيب بمنع أن المقدّر حال، بل هو تمييز، ويجوز حذف التمييز إذا دلّ عليه دليل نحو[1413]: {إن يكن منكم عشرون صابرون} أي: رجلاً. ويمكن أن يقال: لم يرد بتقدير نية وقصداً في الأول، وحكماً وشرعاً في الثاني أن هناك لفظاً محذوفاً، بل أراد بيان المعنى ومغايرة الأول للثاني[1414]. وتأوله بعضهم على إرادة المعهود المستقر في النفوس، فإن المبتدأ والخبر، وكذلك الشرط والجزاء قد يتحدان لبيان الشهرة وعدم التغير وإرادة المعهود المستقر في النفس، ويكون ذلك للتعظيم، وقد يكون للتحقير؛ وذلك بحسب المقامات والقرائن. فمن الأول قوله تعالى[1415]: {والسابقون السابقون}[42/ب- م] وقوله عليه الصلاة والسلام (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله) وقول الشاعر:

أنا أبو النجم وشعري شعري

ومن الثاني قوله عليه الصلاة والسلام: (ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها[1416] فهجرته إلى ما هاجر إليه). وفي التعليق: وما ذكره المصنف من التأويل في الحديث يتأتى في الآية التي ردّ كلام أبي البقاء فيها، فيقال: نقر الناقور سبب لوقوع الأهوال العظيمة، فيكون المعنى: فإذا نقر في الناقور، فالأهوال الشديدة واقعة لوقوع الأحوال العظيمة[1417]، لكنه حُذِف وأقيم السبب مقامه، وهو النقر المدلول عليه بـ(ذلك)،انتهى. وأقول: لا نسلم أن نقر الناقور سبب للأهوال العظيمة، ولو سُلّم فإنما يقام مقام السبب الذي اشتهرت سببيته عن ذلك السبب، وشهرة مسببية الأهوال عن النقر ممنوعة، ولو سلّم، فجعل قوله ذلك دالا على النقر، وجعل النقر قائماً مقام مسببه تكلف يستغنى عنه بما ذكر من الوجه الجيد بخلاف الحديث[1418]. قوله: **(وليس هذا بجواب[1419] وإلا لاقترن بالفاء مثل{وإن يستعتبوا فما هم من المعتبين})** في الشرح[1420]: لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك؛ لأن الشرط هنا بـ(إن) وهي أصلية في[47/أ- د] بابها، بخلاف(إذا). وأقول: سنذكر عن الرضي مثل هذا عند قول المصنف (ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواباً لاقترنت بالفاء). قوله: **(وإنما الجواب محذوف، أي عمدوا**

[1413]- سورة الأنفال/65.
[1414]- عبارة (ويمكن أن يقال: لم يرد... للثاني) ساقطة من (د).
[1415]- سورة الواقعة/10.
[1416]- في (ب): (ينكحها).
[1417]- عبارة (لوقوع الأحوال العظيمة) زيادة من (ب).
[1418]- عبارة (تكلف يستغنى عنه... الحديث) ساقطة من (د) ويوجد في موضعها العبارة التالية: (في غاية البعد).
[1419]- في (ب): (الجواب).
[1420]- تحفة الغريب: 46/أ.

إلى الحجج الباطلة) قال الرضي[1421]: ويجوز أن يكون قوله تعالى[1422]: {وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم} مثل[1423]: {وإن أطعتموهم إنكم لمشركون}، ويجوز أن تكون (إذا) لمجرد الوقت من غير ملاحظة الشرط. قوله: **(من يفعل الحسنات الله يشكرها)** هذا صدر بيت عجزه:

والشر بالشر عند الله مثلان

ويروى: من يفعل الخير فالرحمن يشكره. ولا ضرورة حينئذ. قوله: **(ألا إن قرطاً... إلخ)** القرط- بضم القاف وسكون الراء وبالطاء المهملة-: اسم رجل. والآلة: الحالة. والكيد: المكر. وهذا أيضاً مثال لتوسط (لا) بين العامل ومعموله، إلا أن العامل فيه مؤخر عنها، والمعمول مقدم عليها عكس الذي قبله[1424]. قوله: **(وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا)** الإشارة بـ(هذا الباب) إلى باب زيد ضربته، وهو[1425][45/ب- ف] باب الاشتغال. وإنما قيّد به احترازاً عن مثل[1426]: {وإن أحد من المشركين استجارك} فإن (استجارك) مفسر للعامل في (أحد) ولا يصح عمله فيه عند البصريين؛ لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل عندهم[1427]. قوله: **(لأن أن ولام الابتداء يمنعان من ذلك لأن لهما الصدر)** قال ابن الصائغ: جعله اللام مثل (أن) المصدرية ممنوع؛ فإنها مع (أن) سلبت الصدرية على المختار، ولعله يقول ذلك بعد هذا أو في كتاب غير هذا،انتهى. وأقول: ذكر المصنف ذلك في هذا الكتاب في لام الابتداء، وقال أيضاً: أصل (إن زيداً لقائم): لأن زيداً قائم. فدخلت اللام وسلبت الصدرية باعتبار ما بعد (إن) بدليل أنها يتخطاها عمل (إن) نحو: إن زيداً لقائم، ويتخطاها عمل ما بعدها نحو: إن زيداً طعامك لآكل، ولم تسلبها باعتبار ما قبل (إن) بدليل إنها تمنع من تسلط فعل القلب على (إن) ومعموليها، ولذلك كسرت في نحو[1428]: {والله يعلم إنك لرسوله} وقضية هذا التحقيق أن اللام مع (إن) في الصدرية باعتبار ما قبل (إن) حتى يمتنع عمل اللام فيما قبل (إن) كما هو مراد المصنف ههنا[1429]. قوله: **(بدليل{وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن})** هذا دليل على جواز تقدير قسم قبل الشرط، وجعل الجواب المذكور لذلك القسم،

[1421]- شرح الرضي: 110/4.
[1422]- سورة الجاثية/25.
[1423]- سورة الأنعام/121.
[1424]- عبارة (وهذا أيضا مثال لتوسط... قبله) ساقطة من (د).
[1425]- عبارة (باب زيد ربته وهو) ساقطة من (د).
[1426]- سورة التوبة/6.
[1427]- كلمة (عندهم) ساقطة من (د).
[1428]- سورة المنافقون/1.
[1429]- عبارة (وأقول: ذكر المصنف ذلك في هذا الكتاب... ههنا) هذه الأسطر السبعة ساقطة من (د).

أو دليل على أن نحو[1430]: {إنكم لمشركون} جواب لقسم مقدر قبل الشرط. والمعنى أن الجواب المذكور في قوله تعالى[1431]: {وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن} جواب لقسم مقدر، فكذا الجواب المذكور في نحو {وإن أطعتموهم إنكم لمشركون}لأن كلا من المذكورين مما يجاب له القسم لا الشرط. قوله: **(لأن هذه الأفعال لم تقع في ذلك الوقت)** هذا تعليل لقوله (ولا يسوغ أن يقال...إلخ) والمراد بـ(ذلك الوقت) وقت التمزيق. قوله: **(ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقترنت بالفاء)** أجاب الرضي عن هذا بأن قال[1432]: ولعدم عراقة (إذا) في الشرطية جاز أن يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء، كما في قوله تعالى[1433]: {وإذا ما غضبوا هم يغفرون} وقوله[1434]: {والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون}قال: ولا مانع من كون (هم) في الآيتين تأكيداً للواو والضمير المنصوب في (أصابهم)، أي: هم[1435]، انتهى. قوله: **(وقول بعضهم أنه على إضمار الفاء تقدم رده)** يعني قبل هذا بنحو ورقة، وهو أن الفاء لا تحذف إلا ضرورة. قوله: **(وقول آخر أن الضمير توكيد لا مبتدأ وأن ما بعده الجواب ظاهر التعسف)** قال ابن الصائغ: أي تعسف في تأكيد الضمير المتصل المرفوع أو المنصوب، بضمير رفع منفصل؟ انتهى. قوله: **(تكلف من غير ضرورة)** هكذا رأيناه في كثير من النسخ المعتمدة، ووقع في نسخة الشارح بدل (تكلف من غير ضرورة): (تكلف لا داعي إليه)، فقال: بل الداعي قائم، وهو إبقاء (إذا) على غالب أمرها من كونها متضمنة لمعنى الشرط. قوله: **(ومن ذلك إذا التي بعد القسم نحو{والليل إذا يغشى}{والنجم إذا هوى})** قال الرضي[1436]: قيل: ليس في (إذا) في قوله تعالى[1437]: {والليل إذا يغشى} معنى الشرط؛ إذ جواب الشرط إما بعده، أو مدلول عليه بما قبله، وليس بعده ما يصلح للجواب، لا ظاهراً ولا مقدراً، لعدم توقف معنى الكلام[43/أ- م] عليه، وليس هنا ما يدل على جواب الشرط قبل (إذا) إلا القسم، فلو كانت (إذا) للشرط كان التقدير: إذا يغشى أقسم، فلا يكون القسم منجزاً، بل معلقاً بـ(غشيان الليل)، وهو ضد المقصود؛ إذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام، وإن[47/ب- د] كان نهاراً غير متوقف

[1430]- سورة الأنعام/121.
[1431]- سورة المائدة/73.
[1432]- شرح الرضي: 191/3.
[1433]- سورة الشورى: 37. ثم إن كلمة (تعالى) ساقطة من (ب).
[1434]- سورة الشورى: 39.
[1435]- عبارة (أي هم) زيادة من (ب).
[1436]- شرح الرضي: 191/3.
[1437]- سورة الليل/1.

على دخول الليل. فإن قيل: فإذا كان ظرفاً متجرداً، فأي شئ ناصبه؟ قلت: قال المصنف- يعني ابن الحاجب- ناصبه حال من الليل، أي: والليل حاصلاً وقت غشيانه. ولي فيه نظر؛ إذ لا شئ هنا يقتر عاملا في (حاصلا) إلا معنى القسم، فهو حال من مفعول (أقسم)، فيكون الإقسام في حال حصول الليل، كما أن المرور في قولك: مررت بزيد صارخاً، في حال صراخه. وحصول الليل في وقت غشيانه؛ لأن وقت الغشيان ظرف له...، فيكون الإقسام حال غشيان الليل، وهو فاسد كما مرّ. وأيضاً في قوله تعالى[1438]{والقمر إذا اتسق} يلزم كون الزمان حالاً عن الجثة، ولا يجوز[46/أ- ف] كما لا يجوز أن يكون خبراً عنه. وقيل: (إذا) بدل من المقسم به، مُخرَج[1439] عن الظرفية، أي وقت غشيان الليل. وفيه نظر من وجهين، أحدهما: أن إخراج (إذا) عن الظرفية قليل. والثاني: أن المعنى بحق القمر متسقاً، لا بحق وقت اتساق القمر. وليس يبعد[1440] أن يقال هو ظرف لما دلّ عليه القسم من معنى العظمة والجلال؛ لأنه لا يقسم[1441] بشئ إلا لحالة العظمة[1442]، فتعلقه بالمصدر المقدر... والتقدير: وعظمته إذا اتسق، فهو كقولك: عجباً من زيد إذا ركب، أي: من عظمته. والظرف ههنا لا يصلح أن يكون لإنشاء التعجب، كما لا يصلح هنا؛ لكونه معمولا لإنشاء القسم، فأضمر العظمة؛ إذ لا يتعجب إلا من عظيم في معنى، كما لا يُقسم إلا بعظيم في معنى من المعاني، انتهى. قوله: **(لأن جواب والليل ثابت دائماً وجواب والنجم ماض مستمر الانتفاء)** جواب (والليل) قوله تعالى[1443]: {إن سعيكم لشتى}، وجواب (والنجم): {ما ضل صاحبكم وما غوى}. قوله: **(والثاني أن الجواب خبري فلا يدل عليه الإنشاء)** لتباين حقيقتهما. قال نجم الدين سعيد: جزاء الشرط يجب أن يكون قضية خبرية، متعلقة بالشرط؛ لأن الإنشاء ثابت، والثابت لا يقبل تعليقاً، وقولنا: أنت حرّ إن دخلت الدار، إنشاء للتعليق، لا تعليق للإنشاء. وقال التفتازاني في مطوله: يجب أن يتنبّه[1444] أن الجزاء يجوز أن يكون طلبياً نحو: إن جاءك زيد فأكرمه؛ لأنه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل، فيجوز أن يترتب على أمر بخلاف الشرط، فإنه مفروض الصدق في

[1438]- سورة الانشقاق/18. ثم إن كلمة (تعالى) ساقطة من (ب).
[1439]- في (ب) و (ف): (فخرج) بدلا من (مخرج).
[1440]- في ب): (ببعيد).
[1441]- في (ب): (لا يكون يقسم) بزيادة (يكون).
[1442]- في (د): (إلا لحاله العظيمة) وكذلك في شرح الرضي.
[1443]- سورة الليل/4.
[1444]- في (ب): (ينتبه). وينظر: المطول للتفتازاني: 327.

الاستقبال، فلا يكون طلبياً. وقال السيد في حاشيته[1445]: إن مثل أكرم زيداً، يدل بظاهره على طلب في الحال لإكرامه في الاستقبال، فيمتنع تعليق الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل، إلا إذا أوّل بأن يُحمل اللفظ على الطلب في الاستقبال. وأما الإكرام، فإن تعلق على الشرط من حيث هو مطلوب حتى كأنه قيل: إذا جاءك زيد فإكرامه مطلوب، فيلزم مع ما ذكر من انتفاء الطلب في الحال تأويل الطلبي بالخبري. وأما إن تعلق عليه من حيث وجوده، وكان الطلب حاصلا في الحال حتى كأنه قيل: إذا جاءك زيد يوجد إكرامك إياه مطلوباً منك في الحال. فيلزم تأويل الطلبي بالخبري. وبالجملة لا يمكن جعل الطلبي جزاء بلا تأويل.

(أيمن) المختص بالقسم

قوله: **(ويرده جواز كسر همزته وفتح ميمه)** في (أيمن) اثنتا عشرة لغة، أيمن: بفتح الهمزة وضم الميم، وبفتحهما، وبكسر الهمزة وضم الميم. و (أيم) بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم. و (أم) بكسر الهمزة وضم الميم. و (من) بضم الميم وفتحها وكسرها. و (م) بالضم الفتح والكسر. قوله: **(فقال القوم فريق القوم... إلى آخره)** في الصحاح[1446]: وقد تدخل على (أيمن) اللام لتأكيد الابتداء، تقول: ليمن الله، فيذهب الأول في الوصل، وأنشد البيت.

(الباء المفردة)

قوله: **(أولها الإلصاق)** في شرح اللب: هو تعلق أحد المعنيين بالآخر نحو: به داء، أي: التصق به، ونحو: مررت بزيد، وارد على الاتساع[48/أ- د]، انتهى. وقال الرضي: بالإلصاق نحو: به داء، أي: التصق به داء، و: مررت به، أي: ألصقت المرور بمكان يقرب منه. ومنه: أقسمت بك، وبحياتك

[1445]- حاشية السيد على المطول: 162.
[1446]- الصحاح: 2221/6.

أخبرني. وتكون مستقراً[1447] نحو: الذي به ضعف، وبه داء. وتكون للاستعانة نحو: كتبت بالقلم، وخطت بالإبرة، وبتوفيق الله حججت. وهذا المعنى مجاز الإلصاق[1448]. قوله: **(وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه)** قال ابن الصائغ: أجود من ذلك أن سيبويه جعله أصلاً؛ فإنه قال: إنما هي للإلصاق والاختلاط، ثم قال: فما اتسع من الكلام فهذا أصله. وأقول: أجود من هذا أن سيبويه قصرها على الإلصاق، حيث قال[1449]: إنما هي للإلصاق. قوله: **(إذا قبضت على شئ من جسمه أو ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه)** لا يقال: عطف الأعم على الأخص بـ(أو) غير مستحسن، لما فيه من جعل[43/ب- م] الأعم قسيماً للأخص؛ لأنا نقول: غير المستحسن هو عطف الأعم مطلقاً على أخصه، لا عطف الأعم من وجه. وما نحن فيه من الثاني دون الأول؛ لأن شيئاً من الجسم إذا قبض عليه لا يحبس الجسم، كالفخذ، وشيئاً مما يحبس الجسم ليس من الجسم، كالثوب[1450]. ولو سُلم، فـ(أو)[1451] ههنا للإضراب[46/ب- ف] على مذهب الكوفيين وأبي عليّ وأبي الفتح وابن برهان، القائلين بأن (أو) تأتي للإضراب مطلقاً. وفي الشرح[1452]: والظاهر أن الإلصاق في الثاني مجازي؛ إذ القبض على ما يحبس زيداً كالثوب الذي هو لابسه، ليس قبضاً عليه نفسه حتى يكون الإلصاق حقيقياً، وإنما هو الإلصاق بما يجاوره، ويقرب منه. وأقول: سبقه إلى ذلك ابن الصائغ، وجوابه أن اللغة لم تبن على مثل هذه المضايقة حتى يقال إن ماسك ثوب زيد الذي هو لابسه ليس بماسك لزيد. قوله: **(وعن الأخفش أن المعنى: مررت على زيد)** في الجنى الداني[1453]: وذكر ابن مالك أن الباء في نحو: مررت بزيد، بمعنى (على)، بدليل: {وإنكم لتمرون عليهم مصبحين}[1454] وحكاه عن الأخفش. وفي شرح اللب: إنما يقال: مررت عليه، إذا جاوزته في المرور؛ لأنك بمجاوزتك إياه كأنك صرت فوقه في كثرة السير، أوإذا كان المرور من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلاء. قوله: **(وبات على النار الندى والمحلق)** هذا عجز بيت من شعر الأعشى، وهو مثال للاستعلاء المجازي[1455]. وصدره:

[1447]- في (ب): (ويكون مستترا). وينظر: شرح الرضي: 280/4.
[1448]- عبارة: (قال الرضي... الإلصاق) ساقطة من (د).
[1449]- الكتاب: 217/4.
[1450]- عبارة: (لأن شيئا من الجسم... كالثوب) ساقطة من (د).
[1451]- في (ب): (فلو).
[1452]- تحفة الغريب: 46/ب.
[1453]- في (ب): (الحين الداني). وينظر ما عزاه الشارح في الجنى الداني: 37.
[1454]- سورة الصافات/137.
[1455]- في (ب): (لمجاز) من غير ياء. والبيت في ديوان الأعشى: 275.

تشب لمقرورين يصطليانها

و (تشب) مبني للمفعول من شببت النار أشبها شباً إذا أوقدتها. والمقرور: الذي أصابه القر- بضم القاف- وهو البرد، واحد المقرورين. الندى[1456]: وهو اسم للجود والمطر والبلل والشحم، والمراد هنا الجود[1457]. والمقرور الآخر: المحلق- بالمهملة وكسر اللام- وهو اسم الممدوح. قوله: **(فإذا استوى التقديران في المجازية، فالأكثر استعمالاً أولى بالتخريج عليه)** وفي بعض النسخ: أولى بالترجيح[1458]، يعنى أن الإلصاق في: مررت بزيد، لما لم يكن حقيقياً، وكذلك الاستعلاء فيه، ووجدنا استعمال حرف الإلصاق مع المرور أكثر من استعمال حرف الاستعلاء معه، كان الأولى جعل الباء في: مررت بزيد، للإلصاق المجازي دون الاستعلاء المجازي؛ لأن الحمل على الأكثر عند التردد بين معنيين أولى. وفي الشرح[1459]: فيكون الإلصاق أولى بالترجيح، لئلا يلزم التجوز من وجهين، استعمال الباء بمعنى (على)، واستعمال (على) في غير الاستعلاء الحقيقي. وما ذكره الجماعة ليس فيه إلا تجوّز واحد، وهو استعمال الباء للإلصاق فيما لا يفضي إلى نفس المجرور. وأقول: التجوّز بالباء في معنى مجازي لـ(على) لا يؤدي إلا إلى استعمال واحد، وهو استعمال لفظ الباء في ذلك المعنى، فكيف يلزم التجوّز من وجهين؟ فإن قيل: مراده باستعمال (على) في غير الاستعلاء الحقيقي، استعمالها فيه في الجملة، ليتحقق المعنى المجازي لـ(على). فإذا استعملت الباء فيه لزم التجوز من وجهين. قلنا: لو سُلّم فإنما يصح بيان كون الإلصاق أولى بالترجيح بما ذكر، لو أراد المصنف بالحقيقي المنسوب إلى الحقيقة بمعنى الكلمة المستعملة فيما وضعت له، وبالمجازي المنسوب إلى المجاز بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، وظاهر أنه لا يريد ذلك[1460]. قوله: **(ولقد أمر على اللئيم يسبني)** هذا صدر بيت، عجزه[1461]:

فأعف ثم أقول لا يعنيني

[1456]- في (ب): (النداء).
[1457]- عبارة (والمراد هنا الجود) ساقطة من (د).
[1458]- عبارة (وفي بعض النسخ: أولى بالترجيح) ساقطة من (ب).
[1459]- تحفة الغريب: 47/أ.
[1460]- عبارة (لو سلم فإنما يصح... ذلك) ساقطة من (د) وبدلا منها العبارة الآتية: (استعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي في الجملة موجود أيضا على تقدير استعمال الباء بمعنى الإلصاق المجازي، وحينئذ فلا وجه لتخصيص التجوز من وجهين باستعمال الباء بمعنى على فليتأمل).
[1461]- ينظر في البيت: الكتاب: 416/1، الخصائص: 332/3، شرح شواهد المغني للسيوطي: 310/1.

[48/ب- د]قوله: **(فكان أولى بتقديره أصلا)** في الشرح[1462]: هذا يقتضي أن (على) في: مررت عليه، تجعل بمعنى الباء. وفيه نظر؛ إذ لا داعي إلى إخراج حرف (إلى) آخرفي معنى ليس حقيقياً له، انتهى. وأقول: إن كون الباء مع المرور للإلصاق المجازي أصلاً على كون (على) معه للاستعلاء المجازي، بمعنى أن حرف الإلصاق مع المرور أكثر وقوعاً من حرف الاستعلاء معه، لا يقتضي حمل حرف الاستعلاء مع المرور على الإلصاق، وإنما يقتضي حمل الباء مع المرور على الإلصاق المجازي، لا على الاستعلاء المجازي. قوله: **(تمرون الديار ولم تعوجوا)** هذا صدر بيت، عجزه[1463]:

كلامكم عليّ إذاً حرام

و (عاج) بمعنى وقف، وبمعنى رجع. قوله: **(وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا)** لأن التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء من بين حروف الجر[1464]. وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى الاسم، فمشتركة بين حروف الجرّ التي ليست بزائدة، ولا في حكم الزائدة. ولكون الباء المعدية معاقبة للهمزة لا يجمع بينهما، فلا يقال: أذهبت بزيد[1465]. قوله: **(وقول المبرد والسهيلي إن بين التعديتين فرقاً، وإنك إذا قلت: ذهبت بزيد، كنت مصاحباً له في الذهاب، مردود بالآية)** يعني[1466]: {ذهب[47/أ- ف] الله بنورهم}. وفي الجنى الداني[1467]: وأجيب بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق به[44/أ- م]، كما وصف نفسه تعالى بالمجئ في قوله[1468]: {وجاء ربك} وهذا ظاهر البعد، انتهى. وفي الكشاف[1469]: والفرق بين (أذهبه) و (ذهب به) أن معنى (أذهبه) أزاله وجعله ذاهباً. ويقال: ذهب به، إذا استصحبه ومضى به معه. وذهب السلطان بماله، أخذه . فلما ذهبوا به، إذاً لذهب كل إله بما خلق، ومنه: ذهبت به الخيلاء. والمعنى: أخذ الله نورهم وأمسكه، وما يمسكه الله فلا مرسل له، انتهى. ولا يخفى ما في قول الزمخشري: والمعنى... إلى آخره، من الإشارة إلى الجواب عن الآية، وهو أن هذا معنى آخر لـ(ذهب) مع الباء لا محذور في نسبته إلى الله تعالى، بخلاف الأول[1470]. قوله: **(وأما{ولو**

[1462]- تحفة الغريب: 47/أ.
[1463]- ديوان جرير: 416.
[1464]- كلمة (حروف الجر) ساقطة من (م) و (ب).
[1465]- عبارة (ولكون الباء المعدية معاقبة للهمزة لا يجمع بينهما، فلا يقال: أذهبت بزيد) زيادة من (د).
[1466]- سورة البقرة/17.
[1467]- الجنى الداني: 38.
[1468]- سورة الفجر/22.
[1469]- الكشاف: 39/1.
[1470]- عبارة (وهو أن هذا معنى... الأول) ساقطة من (د).

شاء الله لذهب بسمعهم}) جواب (أما) محذوف، تقديره: فلا يرد به عليهما، وأقيم مقام هذا الجواب دليله، وهو احتمال أن الفاعل ضمير البرق. قوله: (رأيت ذوي الحاجات... إلى آخره) القطين- بالقاف المفتوحة-: الخدم والأتباع، يستوي فيه الواحد وغيره. قوله: (الثالث: الاستعانة) أدرج ابن مالك في التسهيل باء الاستعانة في باء السببية، وقال في شرحه[1471]: باء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازاً نحو:[1472]{فأخرج به من الثمرات} فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء لحسن، ولكنه مجاز، قال: ومنه: كتبت بالقلم وقطعت بالسكين، فإنه يقال: كتبت القلم، وقطعت[1473] السكين، والنحويون يعبرون عن هذه الباء بالاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى؛ فإن استعمال السببية فيها تجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز. قوله: (ونجرت بالقدوم) في الصحاح[1474]: القدوم: الذي يُنحت به، مخفف، قال ابن السكيت: ولا تقل قدّوم بالتشديد. وفي القاموس[1475]: القدوم: آلة النجر، مؤنثة. قوله: (قيل: ومنه باء البسملة) هذا هو الوجه المرجوح من الوجهين الذين ذكرهما صاحب الكشاف[1476]، والوجه الآخر أن تتعلق البسملة بالقراءة تعلق الدهن بالإنبات في قوله تعالى[1477]: {تنبت بالدهن} على معنى متبركاً بسم الله أقرأ. وإنما كان الأول مرجوحاً؛ لأن استعمال الباء في الملابسة والمصاحبة أكثر من الاستعانة، ودلالتها على تلبس أجزاء الفعل بالتبرك أظهر، ولأن في[1478] التبرك باسم الله من التأدب ما ليس في جعله بمنزلة الآلة التي لا تكون مقصودة بالذات. قوله: (الرابع: السببية) قال الرضي[1479]: وتكون للسببية[49/أ- د]، وهي فرع الاستعانة. قوله: (ومنه: لقيت بزيد الأسد، أي: بسبب لقائي إياه) هذه هي الباء التجريدية. والتجريد أن ينتزع من ذي صفة آخر مثله مبالغة في كمال تلك الصفة فيه. قال الرضي[1480]: وهو على حذف مضاف، أي: لقيت بلقاء زيد أسداً. قال التفتازاني في (من)[1481] التجريدية: ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا: من

[1471]- شرح التسهيل لابن مالك: 149/3.
[1472]- سورة البقرة/22.
[1473]- في (م): (وقطع).
[1474]- الصحاح: 2008/5.
[1475]- القاموس المحيط: 1034.
[1476]- الكشاف: 5/1 .
[1477]- سورة المؤمنون/20.
[1478]- كلمة (في) ساقطة من (ف).
[1479]- شرح الرضي: 281/4.
[1480]- شرح الرضي: 267/4، وكذلك 282.
[1481]- عبارة (في من) ساقطة من (ف).

فلان صديق حميم؛ لفوات المبالغة في تقدير: حصل لي من حصوله صديق. قوله: **(قد سقيت آبالهم بالنار)** هذا بيت من مشطور السريع، وبعده[1482]:

والنار قد تشفي من الأوار

والأوار- بضم الهمزة-: حرارة العطش. قوله: **(الخامس: المصاحبة)** قال الرضي[1483]: لا تكون بهذا المعنى إلا مستقراً، والظاهر أنه لا منع من كونها لغواً. قوله: **(أي: نزّهه عما لا يليق به، وأثبتْ له ما يليق به)** هذا بمجموعه تفسير لمجموع قوله (سبحه حامداً له)؛ لأن التسبيح أن تنزهه عما لا يليق به. والحمد أن تثبت له ما يليق به. وفي الشرح[1484]: فإن قلت: من أين يلزم الأمر بالحمد، وهو حال مقيدة للتسبيح، ولا يلزم من الأمربشئ الأمر بالحال المقيدة له، بدليل: اضرب هنداً جالسة؟ قلت: إنما لا يلزم[1485] ذلك إذا لم تكن الحال من نوع الفعل المأمور به، ولا من فعل الشخص المأمور[1486]، كالمثال المذكور، أما إذا كانت بعض أنواع الفعل المأمور به نحو: حج مفرداً، أو كانت من فعل المأمور نحو: دخل مكة محرماً، فهي مأمور بها، وما تكلم به[1487] المصنف من هذا القبيل. قوله: **(ألا ترى أن تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات)** لا حاجة إلى لفظ كثير؛ لأنهم ذهبوا إلى نفي الصفات عنه تعالى وتقدس. وليس النزاع في إطلاق لفظ عالم مثلاً، إذ لا خلاف في إطلاقه، ولا في إثبات العلم الذي هو عرض؛ إذ لا نزاع في نفيه عنه، بل في: هل له تعالى علم هو صفة أزلية[47/ب- ف] قائمة به زائدة؟ وكذا جميع الصفات. فأنكره المعتزلة والفلاسفة، وزعموا أن صفاته عين ذاته، بمعنى أن ذاته تسمى باعتبار التعلق بالمعلومات عالماً، وباعتبار التعلق بالمقدورات قادراً، إلى غير ذلك. وهذا الذي قلناه من أنه لا حاجة إلى لفظ (كثير) إنما هو إن أراد المصنف بالصفات صفات الذات التي هي الحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر والإرادة، وأما إن أراد ما يعمها وصفة الفعل، فلا بدّ منه؛ لأنهم عطلوا صفات الذات، وعطلوا خلقه تعالى لأفعال العباد، وأثبتوا خلقه للجواهر والأجسام والأعراض[1488]. قوله: **(واختلف في: سبحانك اللهم وبحمدك، فقيل: جملة واحدة على أن الواو زائدة.**

[1482]- البيت مجهول القائل. وينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي: 309/1، شرح أبيات المغني للبغدادي: 300/2.
[1483]- شرح الرضي: 280/4.
[1484]- تحفة الغريب: 47/ب.
[1485]- في (د): (يلزم) من غير اللام.
[1486]- في (ب) و (د): (المذكور).
[1487]- كلمة (به) ساقطة من (ب).
[1488]- عبارة (قوله: ألا ترى أن تسبيح المعتزلة... الأعراض) هذه الفقرة بأكملها ساقطة من (د).

وقيل: جملتان، على أنها عاطفة، ومتعلق الباء محذوف، أي: وبحمدك سبحتك)[44/ب- م] يعني: وعلى كل من القولين يأتي الخلاف المتقدم في (فسبح بحمد ربك) من أن الباء للمصاحبة، و (الحمد) مضاف إلى المفعول أو للاستعانة، و (الحمد) مضاف إلى الفاعل . وفي الشرح[1489]: إن هذا الخلاف الذي ساقه لا يقتضي خلافاً في معنى الباء الداخلة على (الحمد) في[1490] هذا التركيب، بل هي محتملة للاستعانة والمصاحبة على كل من القولين، والخلاف في كونه جملة أو جملتين لا مدخل له فيما هو بصدده من الكلام على معنى الباء، فما معنى ذكره[1491] هنا؟ وأقول: لما كان (سبحانك اللهم وبحمدك) من قبيل (فسبح بحمد ربك) في تعلق الباء بالتسبيح، وإضافة الحمد إلى ما يصلح أن يكون فاعلاً ومفعولاً، ذكره عقيبه على سبيل الاستطراد، فذكر ما فيه من الخلاف في الواو وقول الخطابي. قوله: **(والوجهان في {فسبح بحمد ربك})** أي: الوجهان اللذان ذكرهما ابن الشجري في:[1492]{فتستجيبون بحمده}، وهما التعلق بالفعل المذكور، وبمنصوب على الحال آتيان في[1493]: {فسبح بحمد ربك}، فالوجهان مبتدأ، وفي فسبح بحمد ربك خبره. ويحتمل- وهو أوجه[1494]- أنه من تتمة الكلام على {فتستجيبون بحمده} على معنى أن الوجهين المتقدمين في {فسبح بحمد ربك} من كون الباء للمصاحبة أو للاستعانة آتيان في هذه الآية. قوله: **(فليت لي بهم...إلى آخره)** وهذا البيت لقريط بن أنيف، شاعر إسلامي. وهو من قصيد[1495] مطلعها[1496]:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلى

بنـو اللقيطـة من ذهـل بن شيبانا

يروى: شدوا، وهو الغالب في نسخ المغني، أي: حملوا في الحرب. من شدّ عليه في الحرب يشدّ إذا حمل. ويروى: شنوا، قال في الصحاح[1497]: شن الماء على الشراب: فرقه عليه. ومنه قيل: شن عليهم

[1489]- تحفة الغريب: 47/ب.
[1490]- في (ب): (على) بدلا من (في).
[1491]- في (ب): (ما ذكره).
[1492]- سورة الإسراء/52. وينظر: أمالي ابن الشجري: 95/1.
[1493]- سورة الحجر/98، وسورة النصر/3.
[1494]- عبارة (وهو أوجه) ساقطة من (ف) و (د).
[1495]- في (ب): (قصيدة).
[1496]- ينظر في البيت: شرح ابن عقيل: 189/2، الجنى الداني للمرادي: 40.
[1497]- الصحاح: 2145/5. وعبارة (قال في الصحاح: شن الماء على الشراب: فرقه عليه، ومنه قيل: شن عليهم الغارة وأشن) ساقطة من (د)، ويوجد بدلا منها: (وهو الصحيح من شن الغارة وأشنها).

الغارة وأشن إذا فرقها من كل وجه. والإغارة: مصدر أغار على العدو، والاسم الغارة. قوله: **(وهي الداخلة على الأعواض)** يعني: سواءً كانت ثمناً كالمثال الأول، أو غير ثمن كالمثال الثاني. قوله: **(وكما قال الجميع في: ولن يدخل أحدكم الجنة بعمله)** في الشرح[1498]: ينبغي أن يكون مراده بالجميع أهل السنة[49/ب- د]، وإلا فلو أراد أهل السنة والمعتزلة جميعاً لأشكل؛ فإن المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع الذي لاذنب له، أو الذي له ذنب ومات تائباً لدخول الجنة، فيكون العمل الصالح موجباً عندهم لذلك، وسبباً فيه، فكيف يتأتى على قولهم أن تكون الباء سببية في الحديث؟ انتهى. وأقول: المعتزلة إنما يقولون: يجب على الله إثابة الطائع، ومن مات تائباً. وأما إثابتهما بدخول الجنة، فمن فضل الله تعالى ورحمته. وأيضاً هم لا ينكرون أن قدرة العباد على خلق أعمالهم وتوفيقهم لخلقها بخلق الله تعالى وإيجاده، فيصح نفي سببية دخول الجنة عندهم عن الأعمال وإثباتها لرحمة الله تعالى[1499]. قوله: **(بدليل قوله تعالى{يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم})** فإن المعنى على ما قيل: يسعى نورهم عن أيمانهم في جميع جهاتهم، وخصت الأيمان بذلك تشريفاً لها، والجمهور على أن النور أصله بأيمانهم، والذي بين أيديهم ضوء منبسط منه. وقال الضحاك: النور مستعار لما هم فيه من الهداية. وفي الكشاف[1500]: وإنما قال بين أيديهم وبأيمانهم؛ لأن السعداء يؤتون صحائف أعمالهم من هاتين الجهتين. قوله: **({ويوم تشقق السماء بالغمام})** قيل: هو الغمام المذكور في قوله تعالى[1501]: {هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله} أي: أمره وبأسه في ظل من الغمام، وهو سحاب أبيض رقيق[1502]. وقيل: معنى بالغمام، متغيمة. وقيل: هو غمام أبيض رقيق لم يكن إلا لبني إسرائيل في التيه، تنزل الملائكة فيه إلى الأرض، وفي أيديهم صحائف الأعمال للحساب[1503][48/أ- ف]. قوله: **(ونظيره السماء منفطر به)** أي: باليوم الذي يجعل الولدان شيباً. والمعنى أن السماء على عظمها وإحكامها منفطر باليوم، أو ذات انفطار به على إرادة النسب، كما يقال: امرأة لابن، أي: ذات لبن. قوله: **(وتأول البصريون{فاسأل به خبيرا} على أن الباء للسببية)** قال

[1498]- تحفة الغريب: 48/أ.

[1499]- عبارة (المعتزلة إنما يقولون... تعالى) ورد في مكانها في (د) العبارة التالية: (ينبغي أن لا يصرف كلام المصنف عن ظاهره ويكون مراده بالجميع المعتزلة وأهل السنة، وما ذكره من أن الأعمال الصالحة سبب عند المعتزلة لدخول الجنة لا يصلح صارفا عن ذلك لأنهم يقولون إن قدرة العباد على خلق أعمالهم وتوفيقهم لخلقها بخلق الله تعالى وإيجاده، فمن هذه الجهة يصح نفي السببية عندهم عن الأعمال وإثباتها لرحمة الله تعالى).

[1500]- الكشاف: 65/4.

[1501]- سورة البقرة/210.

[1502]- كلمة (رقيق) ساقطة من نسخة المصنف (م) ومن (ف).

[1503]- عبارة (قوله: بدليل قوله تعالى... للحساب) هاتان الفقرتان ساقطتان من (د).

الرضي[1504]: الباء فيه تجريدية، نحو: لقيت بزيد أسداً، والتقدير: واسأل بسؤاله خبيراً. قوله: **(وفيه بعد)** أي: في تأويل البصريين[1505]؛ لأن المجرور بالباء في الآية هو المسؤول عنه. ولا يقتضي قولك: سألت بسببه، أن المجرور هو المسؤول عنه. قوله: **(وقد مضى البحث فيه)** أي في كون الباء مع المرور للاستعلاء، لأنه الذي مضى البحث فيه في أول حرف الباء. قوله: **(أربّ يبول الثعلبان برأسه)** هذا صدر بيت، عجزه[1506]:

لقد ذل من بالت عليه الثعالب

روى الكسائي: الثُّعلبان- بضم المثلثة اللام والنون- وهو ذكر الثعالب. ورواه أبو حاتم الرازي بفتح المثلثة واللام وكسر النون، تثنية ثعلب. ورُوي عن بني ثعلب أنه كان لهم صنم، وأن ثعلبين[1507] أقبلا، فرفع كل منهما رجله وبال على ذلك الصنم، فقال خادم ذلك الصنم هذا البيت، وكسر الصنم، وأتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم، وكان اسم ذلك الخادم غاوي بن ظالم، فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم راشد بن عبد الله. كذا في الشرح[1508]. وفي تاريخ ابن عساكر هذه الحكاية، وإن اسم ذلك الخادم غاوي بن عبد العزى. قوله: **(شربن بماء البحر ثم ترفعت)** هذا صدر بيت، عجزه[1509]:

متى لجج خضر لهن نئيج

ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه. والضمير[1510] في (شربن) للسحب. و (متى) بمعنى (من). واللجج: جمع لجة، وهي معظم الماء، ويقال ماء أخضر لصفائه. والنئيج- بنون مفتوحة وهمزة مكسورة ومثناه تحتية ساكنة وجيم-: المرّ السريع مع صوت. ويُروى: متى حبشيات لهن نبيج. والنبيج- بالباء الموحدة بعد النون-: الصوت[1511][45/أ- م] الشديد. قوله: **(شرب النزيف ببرد ماء الحشرج)** هذا عجز بيت صدره[1512]:

[1504]- شرح الرضي: 267/4.
[1505]- في (ب): (في تأول البصريون)
[1506]- هذا البيت مختلف في قائله اختلافا كبيرا، ينظر في ذلك: أمالي ابن الشجري:615/2، الجنى الداني: 43، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: 304/2.
[1507]- في (ب): (ثعلبان).
[1508]- تحفة الغريب: 48/أ. مع التصرف.
[1509]- البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وينظر: معاني القرآن للفراء: 215/3، سر صناعة الإعراب لابن جني: 135/1، الخصائص:85/2.
[1510]- في (ب): (الضمير) من غير الواو.
[1511]- كلمة (الصوت) مكررة في (م).
[1512]- البيت مختلف في قائله اختلافا كبيرا، ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي: 320/1، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: 2/ 313.

فلثمت فاها آخذاً بقرونها

وفي الصحاح[1513]: لثمت فاها بالكسر إذا قبلتها، وربما جاء بالفتح. قال ابن كيسان: سمعت المبرد ينشد: فلثمت فاها آخذاً بقرونها، بالفتح. والقرون: جمع قرن وهو هنا الخصلة من الشعر[1514]. والنزيف: السكران إذا نزف عقله، وقيل: المحموم الذي منع من الماء، وقيل: الخمر نزف من إنائه ومزج بالماء. والحشرج- بفتح المهملة وسكون الشين المعجمة- حسي في حصى، والحسي- بالكسر- ما تنشفه الأرض من الرمل، فإذا صار إلى صلابة أمسكته فيحفر عنه فيستخرجه كذا في الصحاح[1515]. وقال ثعلب عن ابن الأعرابي: الكوز: الطويل العنق الذي لا أذن له الضيق الفم. قوله: **(فالأصل امسحوا رؤوسكم بالماء)** لأن الماء مزيل للحدث عن الرؤوس، ثم حذف المزيل وهو الماء، وأدخل الباء على غير ما حقها أن تدخل عليه، وهو الرؤوس. قوله: **(كنواح ريش... إلى آخره)** نواح: أصله نواحي، جمع ناحية حذفت الياء منه للضرورة. واللثة- بكسر اللام وتخفيف المثلثة- ما حول الأسنان من اللحم. والإثمد- بكسر الهمزة والميم- حجر الكحل. وفي الشرح[1516]: ووقع في المتن ما يقتضي تفسير العصف بالمسحوق. ولم أقف عليه. قوله: **(وقيل في معنى شربن أنه ضمن معنى روين)** قال ابن سيده[1517]: وعندي أنه لما كان (شربن) في معنى (روين) وكان (روين) يتعدى بالباء، عدى (شربن) بالباء، ومثله كثير. قوله: **(في القسم الاستعطافي)** قال ابن جني: القسم: جملة انشائية مؤكد بها جملة أخرى، فإن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف[1518]، وإن كانت طلبية فهو للاستعطاف كقوله[50/أ- د]:

بربك هل ضممت إليك ليلى

قبيل الصبح أو قبلت فاها

قوله: **(فالواجبة في نحو أحسن بزيد في قول الجمهور أن الأصل أحسن زيد بمعنى صار ذا حسن)** قال الرضي[1519]: وهو قول سيبويه، وضعف بأن الأمر بمعنى الماضي مما لم يعهد، بل جاء الماضي بمعنى

[1513]- الصحاح: 2027/5.
[1514]- عبارة (والقرون: جمع قرن وهو هنا الخصلة من الشعر) جاءت في (ب) في أول الفقرة، قبل عبارة (وفي الصحاح).
[1515]- الصحاح: 2313/6.
[1516]- تحفة الغريب: 48/ب.
[1517]- المحكم: 52/8.
[1518]- في (ب): (الاستعطافي).
[1519]- شرح الرضي: 234/4.

الأمر نحو: اتقى امرؤ ربه[1520]، وبأن صار ذا كذا قليل، ولو كان منه لجاز: ألحم بزيد وأشحم بزيد، وبأن زيادة الباء في الفاعل قليلة، والمطرد زيادتها في المفعول، انتهى. قوله: **(وأما إذا قيل بأنه أمر لفظاً ومعنى وأن فيه ضمير المخاطب مستتراً)**[48/ب- ف] ذهب الفراء والزمخشري وابن خروف إلى أن: أحسن بزيد، أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسند إلى ضميره، وذهب ابن كيسان إلى أن المخاطب ضمير الحسن فكأنه قيل: أحسن بأحسن بزيد. وعبارة المصنف هنا صالحة لها. قوله: **(ويصححه قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه أي ليتق وليفعل)** الظاهر أن (ليفعل) تفسير (لفعل خيراً) ويرد عليه أنه صفة للنكرة قبله، ويمتنع في الصفة أن تكون طلبية، فكان على المصنف أن لا يذكر (فعل خيراً) كما فعل غيره، أو يذكره ولا يفسره بما يدل على الطلب، أو يذكره ويعطفه على اتقى، كما ذكره كذلك في الباب الثاني في الجملة التفسيرية، وكما[1521] في بعض النسخ ههنا. والجواب أن (فعل) ليس صفة للنكره قبله، وإنما هو مستأنف لطلب فعل الخير من المرء، ولو سلم فهو صفة على إضمار القول، ويجوز في الطلبي[1522] أن يكون كذلك. قوله: **(ويوجبه قولهم كفى بهند بترك التاء)** أي يوجب ما قاله الزجاج[1523] من أن (كفى) مضمّن[1524] معنى (اكتف)، ترك تأنيث (كفى) إذا كان المجرور بالباء مؤنثاً حقيقياً كما لا يؤنث اكتف إذا كان المجرور بالباء بعده مؤنثاً حقيقياً. قوله: **(فإن احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب)** احتج بضم المثناة الفوقية مبني للمفعول، يعني فإن قيل: ترك التأنيث في (كفى بهند) للفاصل لا لتضمن (كفى) معنى (اكتف) أجيب بأن ترك التأنيث من الفعل لأجل الفاصل غير واجب، وتركه من (كفى بهند) واجب، فلا يكون ترك التأنيث من (كفى بهند) للفاصل، وإنما قلنا أن ترك التأنيث من الفعل للفاصل غير واجب لقوله تعالى[1525]: {وما تسقط من ورقة إلا يعلمها} وقوله تعالى[1526]: {وما تخرج من ثمرات من أكمامها} بتأنيث الفعل فيهما مع الفاصل. قوله: **(فإن عورض بقولك أحسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الأمر)** يعني فإن قيل: ما استدللتم به على أن ترك تأنيث الفعل للفاصل غير واجب، معارض بما يدل على أنه واجب وهو قولك: أحسن بهند، فإنه يجب ترك التأنيث منه، وما ذاك إلا للفاصل، فيكون ترك التأنيث

[1520]- في (م) وردت العبارة هكذا: اتق الله وامرؤ ربه.
[1521]- في (ب): (كما) بدون الواو.
[1522]- في (ب): (الطلب).
[1523]- معاني القرآن للزجاج: 134/2.
[1524]- في (ب): (متضمن).
[1525]- سورة الأنعام/59.
[1526]- سورة فصلت/47.

للفاصل واجباً. أجيب: بأنا لا نسلم أن وجوب ترك التأنيث من (أحسن بهند) الفاصل، وإنما هو لأن صيغة الأمر لا تقبل التاء ولو كان معناها الخبر. فقوله: فالتاء لا تلحق صيغ الأمر، جواب عن قوله: فإن عورض. وفي الشرح[1527]: تقرير المعارضة أن يقال ما ادعيتموه من أن الفاصل يجوز ترك التأنيث ولا يوجبه، معارض بقولك: أحسن بهند، فإن أحسن بمعنى الماضي والباء فاصلة والتأنيث ممتنع فثبت أن الفاصل قد يوجب ترك التأنيث في بعض الصور فليكن (كفى بهند) من هذا القبيل، انتهى. وأقول: المعارضة مقابلة دليل بدليل يمانع مدلول الدليل الأول وهي متحققة على تقريرنا لا على تقريره[1528]. اللهم إلا أن تحمل المعارضة على معناها اللغوي دون الاصطلاح الجدلي. قوله: **(وقال ابن السراج: الفاعل ضمير الاكتفاء وصحة قوله موقوفة على جواز[45/ب- م] تعلق الجار بضمير المصدر)** ابن السراج هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل أخذ الأدب عن أبي العباس المبرد وغيره وأخذ عنه السيرافي والرماني وغيرهما توفي في ذي الحجة سنة ست عشرة وثلثمائة[1529]. وفي الشرح[1530]: لا نسلم ذلك لجواز كون الجار متعلقاً بمحذوف لا بضمير المصدر والمعنى كفى هو أي الاكتفاء في حال كونه ملتبساً بالله. وأقول: قد سبقه ابن الصائغ إلى ذلك، وعبارته: لا نسلم توقف الصحة على ذلك لجواز أن تكون الباء للحال. قوله: **(سحيم)** هو بمهملتين تصغير أسحم بمعنى أسود تصغير ترخيم. قوله: **(فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة)** أي: لسهو ممن لم ينتقد عليه من شارحي كلامه. قوله: **(وصرفه للضرورة إذ فيه العدل والعلمية كعمر)** في الشرح[1531]: يصح كون (إذ) متعلقة بالفعل المقيد بالعلمية[1532] المذكورة وكونها[50/ب- د] متعلقة بمحذوف أي وهو ممنوع من الصرف. يعني ولا يصح كونها متعلقة بصرفه مع قطع النظر عن قيده؛ لأن الصرف لا يكون للعدل والعلمية. ثم في الشرح[1533]: وفي المحكم خلاف ما قال المصنف، وهو بنو ثعل بطن وليس بمعدول؛ إذ لو كان كذلك لم يصرف. قوله: **(أي أنهم فخروا بكونه منهم وفخروا بزمانه)** هذا التفسير يشعر بتعلق الباء في البيت بفخر أو هو ليس كذلك فالأولى أن يقول: أي أنهم أجزأهم من جهة الفخر كونه منهم وزمانه الذي هو فيه. قوله: **(وشرحه)** أي: شرح ما

1527- تحفة الغريب: 49/أ.
1528- في (ب): (على تقدير الشارح) بدلا من (علىتقريره).
1529- ينظر في ترجمة ابن السراج: الفهرست لابن النديم: 92، إنباه الرواة: 45/3، بغية الوعاة: 109/1.
1530- تحفة الغريب: 49/أ.
1531- تحفة الغريب: 49/أ.
1532- في (ب) و (د): (بالعلة) بدلا من (بالعلمية).
1533- تحفة الغريب: 49/أ. وينظر: المحكم لابن سيده: 93/2.

زعمه[49/أ- ف] المعري وهو مبتدأ خبره أنه عطف وكل من المنصوب في أنه والمرفوع في عطف عائد على المعري والفاعل مجرور عطفاً على المفعول ومنصوباً مفعول عطف وأن ومعمولاها عطف على دهر وكلاهما تفسير لـ(منصوباً) و (مرفوعاً) الأول للأول والثاني للثاني. و (أن)[1534] هذه مع معموليها وما تعلق بخبرها محذوفة من البيت للعلم بها. قوله: **(وزعم الربعي)** هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح البغدادي المنزل الشيرازي الأصل، اشتغل ببغداد على السيرافي ثم خرج إلى شيراز فقرأ على أبي علي الفارسي عشرين سنة ثم رجع إلى بغداد، ولد سنة ثمان وعشرين وثلثمائة، وتوفي سنة عشرين وأربعمائة ببغداد. والربعي بفتح الراء والموحدة نسبة إلى ربيعة. قوله: **(ولا معنى للبيت على تقديره[1535])** في الشرح[1536]: وقد يكون له معنى فإن دهراً إذا تأهل لوجوده فيه كان هذا شرفاً لهذا الدهر ولا شك أنه من ثعل فحصل الفخر للقبيلة من حيث أن واحداً منها يشرف الدهر بأن أصبح أهلاً لوجوده فيه. قوله: **(ألم يأتيك والأنباء تنمى ... إلىآخره)** الأنباء جمع نبأ، وهو الخبر. وتنمى: ترفع وتنقل. واللبون- بفتح اللام- ذات اللبن من الشاة والإبل. قوله: **(مهما لي الليلة... إلىآخره)** السربال القميص أو الدرع أو كل ما لبس على البدن[1537]. وسيذكر المصنف هذا البيت عند الكلام على مهما ويذكر تفسيره. قوله: **(ابن الضائع)** بالضاد المعجمة والعين المهملة وقد تقدمت ترجمته. قوله: **(والمسئلة من باب الأعمال)** يعني من باب التنازع. وذلك أيضاً على قول البصريين أن الأول إذا كان يطلب فاعلاً والثاني مفعولاً وأعمل الثاني بضمير الفاعل في الأول. وأما الكوفيون، فالكسائي يقول في مثل هذه المسئلة بحذف الفاعل[1538] والفراء يقول بإضماره منفصلاً مؤخراً والباقون منهم يحيلونها. قوله: **(نضرب بالسيف ونرجو بالفرج)** قبله[1539]:

نحن بنو ضبة أصحاب الفلج

وضبة هو ابن[1540] أدّ عمّ تميم بن مرّ. والفلج الظفر والفوز ولم يحك صاحب الصحاح فيه غير سكون

1534- في (ب): (أو أن).
1535- وردت عبارة ابن هشام في (ب) هكذا: (ولا معنى للبيت على معنى تقديره).
1536- تحفة الغريب: 49/أ.
1537- عبارة (على البدن) زيادة من (ب).
1538- وردت العبارة في (ب) هكذا: (وفالكسائي يقول مثل هذه المسألة بحذف الفاعل). وينظر في هذه المسألة: شرح التسهيل لابن مالك: 174/2، شرح الكافية للرضي: 206/1، الأزهار الصافية للعلوي: 67/1.
1539- البيت للنابغة الجعدي، وينظر: المخصص لابن سيده: 14/ 70، شرح المفصل لابن يعيش: 4/ 89، رصف المباني: 221.
1540- كلمة (ابن) ساقطة من (ب). وينظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم: 203.

اللام[1541]. وفي الشرح[1542]: فيحتمل أن يكون الشاعر فتحها اتباعاً لفتحة الفاء للضرورة.

قوله: **(سود المحاجر لا يقرأن بالسور)** هذا[1543] عجز بيت صدره:

هن الحرائر لا ربات أخمرة

وقد تقدم الكلام عليه في أن المفتوحة الخفيفة[1544]. قوله: **(وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا)** في الشرح[1545]: وسكت عن تخريج:{وهزي إليك بجذع النخلة}[1546] وتخريج:{فليمدد بسبب إلى السماء}[1547]، فأما هذه فلم أر من تعرض إلى كون الباء فيها غير زائدة، وأما آية مريم ففي الكشاف: والباء في بجذع النخلة صلة للتأكيد كقوله[1548]:{ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة} أو على معنى افعلي الهز به كقوله: يجرح في عراقيبها نصلي. يعني أنه نزل هزي مع كونه متعدياً منزلة اللازم كقوله:

وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها

إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي

أي يفعل الجرح في عراقيبها. قوله: **(تبلت فؤادك... إلىآخره)** يقال: تبله الحب- بمثناة فوقية فموحدة- واتبله، أي: أسقمه[1549] وأفسده. والفؤاد القلب، وقيل: باطنه، وقيل: غشاؤه. والخريدة- بالخاء المعجمة والدال المهملة-: الحسناء من النساء، وقيل العذراء. وتسقي- بالسين المهملة والقاف وفتح أوله أو ضمه. والمراد بالضجيع الذي يضجع جنبه على الأرض مع تلك الخريدة. ويروى: تشفى- بالشين المعجمة والفاء- والمراد على هذا بالضجيع المضجع من مرض المحبة وعليه فالباء غير زائدة. وفي الشرح[1550]: وفيما قاله المصنف نظر لأن المراد بالبارد الثغر بدليل وصفه ببسام وهو لا يسقي لكن يجوز أن يكون

[1541]- الصحاح: 335/1. وقد ذكر صاحب الصحاح (الفلج) بالتحريك وقال: والفلج بالتحريك: لغة في الفلج.
[1542]- تحفة الغريب: 49/ب.
[1543]- في (ب): (وهذا).
[1544]- راجع ص: 48.
[1545]- تحفة الغريب: 50/أ
[1546]- سورة مريم/25.
[1547]- سورة الحج/15. وينظر الكشاف: 409/2.
[1548]- سورة البقرة/195.
[1549]- كلمة (أسقمه) ساقطة من (م).
[1550]- تحفة الغريب: 50/أ.

على حذف مضاف وعليه ففي البيت زيادة ونقص باعتبار الباء والمضاف،انتهى. وأقول: بل المراد بالبارد الريق، وبسام: وصف له بصفة محله وهو الثغر، عكس ما قيل في نهر جار، أن جارياً وصف[46/أ- م] للنهر بصفة الحال فيه. قوله: **(كفى بجسمي نحو لا... إلىآخره)** في الشرح[1551]: أتى بضمير الحضور في[51/أ- د] صفة رجل، مع أن طريقة الغيبة لكونه منه مسنداً إلى ضمير الحاضر من قوله (إنني)، ومثله يجوز فيه الأمران نظراً إلى المخبرعنه وإلى المخبر به نحو أنا رجل قمت وأنا رجل قام. قوله: **(الرابع الخبر[49/ب- ف] وهو ضربان غير موجب فينقاس نحو ليس زيد بقائم)** في الشرح[1552]: لو مثل بنحو[1553]: {أليس الله بكاف عبده}، لكان أولى جريا على عادته في عدم العدول عن الآيات ما وجدت. وأقول: إنما لم يمثل به لأنه لقائل أن يقول: إنه موجب بناء على أن الهمزة للإنكار، أي النفي ونفي النفي إثبات. قوله: **(ومنعكها بشئ يستطاع)** هذا عجز بيت صدره[1554]:

فلا تطمع أبيت اللعن فيها

وقبل هذا البيت:

أبيت اللعن إن سكاب علق

نفيس لا يعار ولا يباع

وأبيت اللعن تحية الملوك في الجاهلية ومعناه أبيت أن تأتي من الأمر ما يلعن عليه. وسكاب- بفتح المهملة في أوله وكسر الموحدة في آخره – اسم فرس. والعلق- بكسر العين[1555] المهملة- الشئ النفيس. قوله: **(والأولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر)** يعني أن هذا أولى من كون مثلها هو الخبر، والباء زائدة. وفي الشرح[1556]: أن اختيار هذا يعارض اختياره في الكلام على الجملة الاعتراضية حيث قال: والأظهر أن الباء متعلقة بالجزاء، وأن الذين الثانية معطوفة على (الذين) الأولى، و (جزاء سيئة) معطوف على الحسنى، وذلك من العطف على معمولي عاملين عند الأخفش، وعلى إضمار الجار عند سيبويه والمحققين. وأقول: إن ما ذكره هنا هو أن تعلق الباء[1557] باستقرار محذوف هو الخبر أولى من

1551- تحفة الغريب: 50/ب.
1552- تحفة الغريب: 50/ب.
1553- سورة الزمر/36.
1554- ينسب البيت لرجل من بني تميم، وينظر في ذلك: الجنى الداني:55، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي:388/2.
1555- كلمة (العين) ساقطة من (ف).
1556- تحفة الغريب: 50/ب. وقد نقله الشارح بالمعنى.
1557- كلمة (الباء) ساقطة من (ب).

زيادة الباء، وكون مثلها هو الخبر، وما ذكره في الجملة الاعتراضية هو أن تعلق الباء بـ(جزاء سيئة) أظهر من زيادة الباء، ومن تعلقها باستقرار محذوف، فلا تعارض بين كلاميه، ولا حاجة إلى ما في الشرح من أنه يحتمل أن يكون معنى كلامه هنا على أنه على تقدير (جزاء سيئة) مبتدأ يكون/بكون الأولى تعلق بـ(مثلها) باستقرار محذوف، هو[1558] الخبر، فلا يلزم اختياره لهذا الأمر المقدر فينتفي التعارض، انتهى. قوله: **(بشئ ما)** الأولى أن لا يأتي بكلمة (ما)؛ لأنها تزاد مع كلمة شئ للدلالة على التقليل أو التحقير، وليس المعنى على ذلك؛ لأن المخاطب ملك. ألا ترى أنه حيّاه بتحية الملوك، بل المعنى[1559] على التكثير أو التعظيم، وهو يستفاد من تنكير شئ. قوله: **(فما رجعت بخائبة ركاب... إلخ)** في الصحاح[1560]: الركاب: التي يسار عليها، الواحدة راحلة، ولا واحدة لها من لفظها. قوله: **(فما انبعثت بمزءود ولا وكل)** هذا عجز بيت، صدره[1561]:

كائن دعيت إلى بأساء داهمة

وكائن- بألف بعد الكاف فهمزة مكسورة- بمعنى كم. والبأساء: الشدة. والداهمة: الآتية بغتة. وانبعثت[1562]: أسرعت. والمزءود- بزاي ساكنة فهمزة مضمومة-: المذعور الخائف. والوكل- بفتحتين-: العاجز الذي يكل أمره إلى غيره. قوله: **(لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها)** صفات الذم هنا هي المزءود والوكل، والمبالغة فيهما هنا من جهة التجريد الذي هو حدّ قولهم: رأيت منه أسداً، وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه. وفي الشرح[1563]: ينبغي أن لا يتعلق الجار من قوله (على سبيل المبالغة) بـ(نفيت)؛ لأنه ليس المراد أن نفيها مبالغ فيه، وإنما يتعلق بمحذوف هو حال من الضمير في (نفيت) العائد على الصفات. قوله: **(وليس بذي سيف وليس بنبال)** هذا عجز بيت، صدره[1564]:

وليس بذي رمح فيطعنني به

[1558]- في (ب): (وهو).
[1559]- كلمة (المعنى) ساقطة من (ف).
[1560]- الصحاح: 138/1.
[1561]- قائله غير معروف، وينظر: الجنى الداني: 56، شرح شواهد المغني للسيوطي: 340/1، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي:393/2.
[1562]- في (ب): (أينعت) بدلا من (انبعثت).
[1563]- تحفة الغريب: 51/أ.
[1564]- البيت لامرئ القيس في ديوانه: 125.

وفي الصحاح[1565]: طعنه بالرمح، وطعن في السن يطعن بالضم. قوله: **(إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين أن يؤكد أولاً بالمنفصل)** إذ لولاه لالتبس التأكيد بالفاعل فيما وقع تأكيداً للمستكن، كقولك: هند ذهبت نفسها، وأجرى بقية الباب عليه طرداً له، بخلاف ما لو كان الضمير منصوباً نحو: رأيته نفسه، أو مجروراً نحو: مررت به نفسه، أو منفصلاً نحو: ما ضربني إلا هو نفسه، وبخلاف ما لو أكد بغير النفس والعين من ألفاظ التأكيد، مرفوعاً كان المؤكد أو غيره، لانتفاء اللبس في (أجمعين) وأخواته، لعدم استعمالها لغير التأكيد، وألحق بها (كل) لما بينهما من الاشتراك[51/ب- د] في معنى الاشتمال. وفي الشرح[1566]: ليس ذلك حقه على التعيين، بل حقه أحد الأمرين: إما التأكيد، وإما الفصل، نص عليه أبو حيان في الارتشاف فيصح أن يقال: جئتم يوم[50/أ- ف] الجمعة أنفسكم. ويمكن هنا أن يقال: اكتفى بالباء الزائدة في الفصل كما يكتفي بـ(لا) الزائدة في العطف، نحو: ما قمتم ولا زيد، انتهى. وأقول: ذكر أبي حيان هذا في كتاب من كتبه لا يردّ به على المصنف إلا إذا سبقه إلى ذلك غيره، أو سُلّم له دليله. ولا يلزم من القول بفصل (لا) الزائدة في العطف القول بفصل الباء الزائدة في التأكيد، لأن الباء على حرف واحد، و (لا) على حرفين. قوله: **(بما يستنكفن منه من طموح أنفسهن)** (من) الأولى متعلقة بـ(يستنكفن)[46/ب- م] والثانية بيان لـ(ما). قوله: **(وهذا الأخير محمل الباب كله عليه عند أكثر الكوفيين)** في الشرح[1567]: الإشارة راجعة إلى جعل الكلمة نائبة عن أخرى، لا إلى شذوذ الإنابة؛ لئلا ينافي آخر الكلام أوله.

(بجل)

(قوله على وجهين حرف بمعنى نعم واسم) في الشرح[1568]: على وجهين خبر عن المبتدأ الذى هو (بجل)، وقوله: حرف بمعنى (نعم) واسم خبر آخر ولا يصح فيه الجر على البدلية من مجرور (على).

[1565]- الصحاح: 2157/6. وعبارة: (وفي الصحاح: طعنه بالرمح، وطعن في السن يطعن الضم) ساقطة من (د).
[1566]- تحفة الغريب: 51/أ.
[1567]- تحفة الغريب: 51/أ.
[1568]- تحفة الغريب: 51/أ.

قوله: **(ويقال على الأول: بجلني وهو نادر)** فى الشرح[1569]: هذا مشكل؛ لأنها حيث تكون اسم فعل بمعنى (يكفي)، فالنون واجبة لا نادرة. نعم إذا كانت[1570] بمعنى (حسب) جاز الأمران إلا أن ترك النون أعرف من إثباتها. فندور (بجلني) بالنون إنما هو إذا كانت بمعنى (حسب)، لا بمعنى (يكفي). قال ابن أم قاسم في الجنى الداني[1571]: أما (بجل) الاسمية فلها قسمان، أحدهما اسم فعل بمعنى (يكفي) فتلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم، فيقال: بجلني. والثاني: أن تكون اسما بمعنى (حسب)، فتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع، ولا تلحقها نون الوقاية. وذكروا أنها تلحقها قليلا... فإن قلت: لعل قول المصنف (وهو نادر) إنما يرجع الى استعمال (بجل) اسم فعل. قلت: لا نسلم أن استعماله لذلك نادر، ولو ثبت بالنقل ندوره، لم ينبغ للمصنف إيراد هذا الحكم في هذا المحل، وإنما موضع ايراده عند قوله (اسم فعل)، انتهى ما في الشرح. وأقول: إذا آل الإشكال إلى أنه كان ينبغى للمصنف أن يذكر هذا الحكم عند قوله (اسم فعل)، فهى مناقشة سهلة على أنا لا نسلم أن موقع إيراد هذا الحكم إنما هو عند قوله (اسم فعل)، بل موضعه أيضا ما ذكره فيه؛ لأن الضمير من قوله (وهو نادر) عائد إلى الأول من قوله (ويقال على الأول)، والجملة في محل نصب على الحال، أي: يقال على الأول حال كونه نادرًا: بجلنى، فيكون (بجلني) بمعنى يكفينى نادرًا أيضاً، لكن لا من حيث لحوق نون الوقاية به؛ لأن لحوقها باسم الفعل واجب، بل من حيث إن مالحقته هنا نادر؛ إذ الجملة مستأنفة[1572] لبيان سبب عدم ذكر شاهد لـ(بجلني) بمعنى يكفيني، كأنه قال: وإنما لم أذكر شاهدًا لـ(بجلني) بمعنى يكفينى كما ذكرت شاهدًا لـ(بجلني) بمعنى حسبي؛ لأن (بجل) بمعنى يكفي نادر، بخلافه بمعنى[1573] حسب. ثم ليس الرد على المصنف بكلام عصريّ له في بعض كتبه بأولى من الرد عليه بكلام المصنف. وقد ذكر صاحب الصحاح[1574](بجل) بمعنى حسب، ولم يذكره بمعنى يكفي، و لولا أنه نادر لذكره .

[1569]- تحفة الغريب: 51/ب. مع حذف عدة أسطر من الوسط.
[1570]- في (ب): (كان).
[1571]- الجنى الداني: 419.
[1572]- كلمة (مستأنفة) زيادة من (ب).
[1573]- في (ب): (بخلاف معنى).
[1574]- الصحاح: 1631/4.

(بل)

قوله: **(ووهم ابن مالك إذ زعم فى شرح كافيته أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه)** في الشرح[1575]: محمل هذا الكلام عند ابن مالك على أنها لا تقع بيقين في القرآن[1576] إلا للتنبيه على انتهاء أمر واستئناف غيره، فلا يتم توهيمه بتينك الآيتين الشريفتين؛ إذ ليس الإضراب على وجه الإبطال متعيناً في شئ منهما؛ لاحتمال أن يكون الإضراب فيهما عن القول لا عن المقول المحكي، ولا شك أن الإخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق إليه الإبطال بوجه، فيكون الإضراب فيهما لمجرد الانتقال من أمر إلى استئناف أمر آخر. وأقول: سبقه إلى ذلك ابن الصائغ، فإنه قال: ما ذكره من الانتقاد سبقه إليه ابن أم قاسم فى شرح الألفية، وسبقهما لذلك أبو حيان، وفات الجميع ما مال إليه مفرد زمانه من أن الآيتين وقع الإضراب فيهما عن جملة القول، لا عن الجملة المحكية بالقول، وجملة القول إخبار من الله تعالى عن مقالتهم صادقة غير باطلة[50/ب- ف]، لم يبطلها الإضراب، وإنما أفاد الإضراب الانتقال من إخبار عن الكفار إلى إخبار عن وصف ما وقع الكلام فيه من الملائكة والنبى صلوات الله عليهم انتهى. قوله: **(بل بلد ملء الفجاج قتمه)** هذا صدر بيت لرؤبة بن العجاج عجزه[1577]:

لا يشترى كتانه وجهرمه

والفجاج: جمع فج، وهو الطريق الواسع بين جبلين. والقتم- بفتح القاف والمثناة الفوقية- الغبار[52/أ- د]، وكذلك القتم- بفتح القاف وسكون المثناة- . والقتام والقتار- بضم القاف- والجهرم، قيل: بساط من شعر، والجمع جهارم وأراد رؤبة به وبالكتان هنا السراب[1578]. وفي القاموس[1579]: جهرم كجعفر بلد بفارس، والجهرمية ثياب منسوبة من نحو البسط أو هي من الكتان انتهى. قوله: **(ووهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جارة)** وجه وهمه أن الجر بـ(رب) المقدرة بعد (بل)، لا بـ(بل) حكى ذلك ابن مالك[1580] وابن عصفور[1581] والرضي[1582]، وحكوا الاتفاق عليه. قوله: **(فهى تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه)** قال

[1575]- تحفة الغريب: 51/ب.
[1576]- في (ب): (في تنزيل القرآن). بزيادة كلمة (تنزيل).
[1577]- ديوان رؤبة: 35.
[1578]- في (ب): (الشراب).
[1579]- القاموس المحيط: 983.
[1580]- شرح الكافية الشافية لابن مالك:821/2. وشرح التسهيل له: 189/3.
[1581]- شرح الجمل لابن عصفور: 469/1، 470.
[1582]- شرح الرضي: 298/4.

الرضي[1583]: تجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوباً حكمه إلى التابع فيكون الإخبار عن قيام زيد في قولك: قام زيد بل عمرو، غلطاً يجوز أن يكون قد قام، وأن يكون لم يقم، أفدت بـ(بل) أن تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطاً عن عمد[1584] أو سهو لسان. قوله: **(وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته)** هذا ماقال ابن مالك أن (بل) بعد النفي والنهي كـ(لكن) بعدها فإن إطلاقه هذا يعطى أن عدم مجئ زيد في قولك: ما جاءني زيد بل عمرو، متحقق كما كان كذلك في: ماجاءني زيد لكن عمرو، بالاتفاق. قال الرضي[1585]: وبه قال ابن الحاجب، لأنه قال في: ماجاءني زيد بل عمرو: يحتمل إثبات المجئ لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد، قال: وظاهر كلام الأندلسي- وهو الظاهر- أنها للإضراب أيضاً، ومعنى الإضراب جعل الحكم الأول موجباً كان أو غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة إلى المعطوف عليه ففي قولك: ما جاءني زيد بل عمرو أفادت (بل) أن الحكم على زيد بعدم المجئ كالمسكوت عنه يحتمل أن يصح فيكون غير جاء، وأن لا يصح فيكون قد جاء، كما كان الحكم على زيد بالمجئ في جاءني زيد بل عمرو احتمل أن يكون صحيحاً وأن لا يكون. قوله: **(وجعل ضده لما بعدها)** قال الرضي: وأما حكم ما بعد (بل) الآتية بعد النفي أو النهي، فعند الجمهور أنه مثبت، فـ(عمرو جاءك) في قولك: ما جاءني[1586] زيد بل عمرو، كأنك قلت: بل جاءني عمرو. فـ(بل)[1587] أبطل النفي والاسم المنسوب إليه المجئ، قالوا: والدليل على أن الثاني مثبت للحكم أنه لا يجوز النصب في: مازيد قائماً بل قاعد[1588]. قوله: **(وعلى قولهما فيصح مازيد قائماً بل قاعداً)** وذلك أن (ما) إنما[1589] عملت للنفي، وما بعد (بل)على قولهما يصح كونه منفياً بعد النفي، فيصح عمل (ما) فيه. قوله: **(ويختلف المعنى)** يعنى بالنفي والإثبات؛ لأن ما بعد (بل) مع النصب منفي ومع الرفع مثبت. قوله: **(قال هشام: محال: ضربت زيداً بل إياك)** هذا تصريح من هشام، وهو كوفي بمنع العطف بـ(بل) بعد الإيجاب، وفيه رد على

1583- شرح الرضي: 417/4.
1584- في (ب): (عمده).
1585- شرح الرضي: 418/4.
1586- في (ب) وردت العبارة هكذا:(فعمرو جاءك من قولك ما جاء زيد). وينظر: شرح الرضي: 418/4.
1587- في (ب): (وقيل) بدلا من (فـ(بل)).
1588- العبارة من قوله: (فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه... إلى قاعد) هذه الأسطر الخمسة عشر ساقطة من (د).
1589- كلمة (إنما) ساقطة من (ب).

الرضي، حيث قال[1590]: والظاهر أن منع الكوفيين عدم جواز العطف بـ(بل) بعد الإيجاب وهم من الناقل؛ فانهم يجوّزون عطف المفرد بـ(لكن) بعد الموجب حملا على (بل) كما نقل عنهم ابن الأنباري والأندلسي، فكيف يمنعون هذا. قوله: **(وتزاد قبلها لا لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب)** يعني أن (لا) تذكر قبل (بل) لا للعطف ونفي ما بعدها، بل لتوكيد الإضراب بأن ينفى بها الإيجاب الذى قبلها، ويصير بها قطعياً في النفي بعد صيرورته بحرف الإضراب كالمسكوت عنه، يحتمل النفي وغيره، وذلك هو حقيقة تأكيد[47/أ- م] الإضراب. وفي الشرح[1591]: وما ذكره من أن (لا) تزاد قبل (بل) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، محل نظر؛ فقد قال الرضي[1592]: وإذا ضممت (لا) إلى (بل) بعد الإيجاب نحو: قام زيد لا بل عمرو، و: اضرب زيداً لا بل عمراً، فمعنى (لا) يرجع إلى ذلك الإيجاب والأمر المتقدم، لا إلى ما بعد (بل)، ففي قولك: لا بل عمرو، نفيت[51/أ- ف] بـ(لا) القيام عن زيد وأثبته لعمرو، ولو لم تجئ بـ(لا) لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت وأن لا يثبت. وكذا في: اضرب زيداً لا بل عمراً أي: لا تضرب زيداً بل اضرب عمراً. ولولا (لا) المذكورة، لاحتمل أن يكون أمراً بضرب زيد، وأن لا يكون مع الأمر بضرب عمرو. هذا كلامه، وهو نص في أن (لا) الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست بزائدة، بل أتي بها لتأسيس معنى لم يكن قبل وجودها، وهو خلاف ما في المتن. قلت: ووقع للمصنف في حرف اللام حيث ذكر شروط العاطفة أن قال: فاذا قيل: جاءنى زيد لا بل عمرو، فالعاطف (بل)، و (لا) رد لما قبلها، وليست عاطفة. وهذا يقتضى أن (لا) تكون زائدة، فهو معارض لما هنا فتأمله انتهى ما في الشرح. وأقول: بما قررنا به كلامه هنا من أن المراد بزيادتها أنها تذكر (لا) للعطف ونفى ما بعدها، يتفق كلامه هنا مع كلامه في شروط (لا) العاطفه وكلام الرضى. قوله: **(وجهك البدر... الخ)** الكسفة- بفتح الكاف-: التغير إلى السواد. و الأفول: الغيبوبة.

[1590]- شرح الرضي: 417/4.
[1591]- تحفة الغريب: 52/أ، ب.
[1592]- شرح الرضي: 418/4.

(بلى)

قوله: **(وبعض هؤلاء يقول إنها للتأنيث)** بعنى تأنيث الكلمة كالتاء فى ثمت وربت؛ لأنها أميلت، ولو لم تكن للتأنيث لكانت زائدة لمجرد التكثير كألف قبعثرى، وتلك لا تمال. قوله: **(تختص بالنفي)** فى الشرح[1593]: حكى الرضي عن بعضهم أنه أجاز استعمالها بعد الإيجاب تمسكاً بقوله:

وقد بعدت بالوصل بيني وبينها

بلى ان من زار القبور ليبعـدا

قال الرضى: وهو شاذ. قوله: **(في المحكي عن ابن عباس وغيره)** وهو لو قالوا: نعم، كفروا. قوله: **(ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى{أفلا تبصرون أم أنا خير})** في الشرح[1594]: هذا معارض لما حكاه في الكلام على (أم) عن سيبويه من أنه يراها في هذه الآية متصلة، والحق ما ذكره هنا. وأقول: قد قررنا هناك أنه لم يحك عن سيبويه أن (أم) في هذه الآية متصله وإنما حُكي[1595] عنه أن(أم أنا خير) قائم مقام (أم تبصرون) فراجعه وتأمل. قوله: **(ويشكل عليهم أن (بلى) لا يُجاب بها الإيجاب، وذلك متفق عليه)** يعنى: ولو كان الاستفهام التقريرى خبراً موجباً، لكانت (بلى) في الآية جواباً للإيجاب. وفي الشرح[1596]: لا إشكال في الحقيقة فإن هؤلاء راعوا صورة النفي المنطوق به، فيجاب بـ(بلى) حيث يراد إبطال النفي الواقع بعد الهمزة، وجوزوا الجواب بـ(نعم) على أنه تصديق لمضمون الكلام جميعه، الهمزة ومدخولها، وهو إيجاب كما سلف. ودعواه الاتفاق مناقش فيها. أما إن أراد الإيجاب المجرد من النفي أصلا ورأسا، فقد أسلفنا ما حكاه[52/ب- د] الرضي فيه من الخلاف، وأما إن أراد ماهو أعم حتى يشمل التقرير المصاحب للنفي، فالخلاف موجود مشهور ذكره المصنف عن الشلوبين وغيره في حرف النون، انتهى. وأقول: أراد الإيجاب المجرد من النفي أصلا ولم يعبأ بالبعض الذى أجاز استعمالها بعد الإيجاب لقلته. قوله: **(في كتاب الأيمان)** هو بفتح الهمزة جمع يمين. قوله: **(وليس لهؤلاء)** يعني السهيلي والجماعة أن يجيبوا عن الآية بذلك، يعني بوقوع الجواب بـ(بلى) للإيجاب.

[1593]- تحفة الغريب: 52/ب. وينظر: شرح الرضي: 428/4.
[1594]- تحفة الغريب: 52/ب.
[1595]- في (ب): (نقل) بدلا من(حكى).
[1596]- تحفة الغريب: 52/ب.

(بيد)

قوله: **(وهو اسم ملازم للإضافة إلى أن وصلتها)** قال ابن مالك في كتابه المسمى بشواهد التوضيح[1597]: والمختار عندي في (بيد) أن يجعل حرف استثناء، ويكون[1598] التقدير: إلا أن كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا، على معنى (لكن)؛ لأن معنى (إلا) مفهوم منها، ولا دليل على اسميتها. قوله: **(نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا)** وقع في بعض طرق هذا الحديث: بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا، وخرجه ابن مالك[1599] على أن الأصل: بيد أن كل أمة، فحذفت (أن) وبطل عملها وأضيفت (بيد) إلى المبتدأ والخبر اللذين كانا معمولين لـ(أن). وفي الشرح[1600]: وفيه نظر؛ لأن ما يضاف إلى الجملة محصور فى أشياء، وليس (بيد) منها وأقول: لابن مالك أن يجيب عن هذا بمنع الحصر ولو سلم فالمحصور في الإضافة إلى الجمل إنما هو[51/ب- ف] المضاف إليها من الأصل، ومن غير تصرف بحذف، وهذا ليس كذلك. قوله: **(وفي الصحاح بيد بمعنى غير)** في الشرح[1601]: الصحاح- بفتح الصاد-: اسم مفرد بمعنى الصحيح، يقال: صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على ألسنة كثيرين كسر الصاد على أنه جمع صحيح، وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب، والمعنيان مستقيمان إلا أن تثبت رواية عن مصنفه فيصار إليها ولا يعدل عنها[1602] انتهى. ومصنفه هو إسماعيل أبو نصر بن حماد الجوهري، قال ابن الصلاح في مشكل الوسيط: لا نقبل[1603] ما تفرد به وأنكره عليه سائر الناس جميعهم، وقال إنه تفرد به، ورد بأنه لم يتفرد به، فإن التبريزي والجواليقى[47/ب- م] وغيرهما نقلوا ذلك، وبالجملة فقد تلقت الأمة كتابه بالقبول. ولابن بري عليه حواشي مفيدة. توفي- رحمه الله تعالى[1604]- في سنة ثلاث وتسعين وثلثمائة. قال ياقوت في معجم الأدباء[1605]: كان من فاراب، وهي من بلاد الترك، وكان من أذكياء العالم أخذ عن خاله إبراهيم الفارابي وعن السيرافي والفارسي، ودخل بلاد ربيعة ومضر فأقام بها مدة فى طلب اللغة ثم عاد إلى خراسان فأنزله أبو الحسين الكاتب عنده وأكرمه

[1597]- في (م) و (ف) و (د): (في التوضيح). وينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك: 156.
[1598]- في (ب): (فيكون).
[1599]- شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك: 155.
[1600]- تحفة الغريب: 53/أ. مع بعض الاختصار.
[1601]- تحفة الغريب: 53/أ.
[1602]- عبارة (ولا يعدل عنها) ساقطة من (ف).
[1603]- في (ب): (أقبل).
[1604]- كلمة (تعالى) زيادة من (ف).
[1605]- في (ب): (الأذكياء).

جهده، فأقام بنيسابور يدرس في اللغة ويعلم الكتابة، وكان حسن الخط جدا يذكر مع ابن مقلة وأنظاره. قال القفطي[1606]: مات متردياً من سطح داره. وقيل إنه تغير عقله وعمل له دفين وشدها كالجناحين وقال: أريد أطير، فقفز من علو فهلك، قال: وقيل إنه كان بقي عليه من الصحاح بقية غير مبيضة فبيضها تلميذ له يقال له إبراهيم بن صالح فغلط في أشياء. قوله: **(أنا أفصح من نطق بالضاد)** في الشرح[1607]: يريد أنا أفصح العرب لأن الضاد ليست في غير لسانهم على ما صرح به صاحب القاموس. قوله: **(على حد قوله: ولا عيب فيهم... الخ)** فلول السيف: كسور في حده والكتائب- بالمثناة الفوقية-: جمع كتبية، وهى الجيش وقراعها: مضاربتها. وأراد ابن مالك وغيره بكون هذا الحديث على حد البيت كونه مشتملا على ما اشتمل عليه من تأكيد المدح بما يشبه الذم، وإن كان الذى منه في الحديث من نوع، وفي البيت من آخر؛ وذلك أن البديعيين قسموه إلى ضربين، الأول نحو البيت، وهو أن يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح بتقدير دخولها في صفة الذم، فمعنى البيت: لا عيب فيهم إلا فلول سيوفهم إن كان ذلك عيبا، ولا شك أن هذا التقدير محال؛ لأن فل السيف كناية عن كمال الشجاعة، فالتأكيد في هذا الضرب من وجهين، الأول: أنه كدعوى الشئ ببينة، وأنك علقت نقيض المطلوب، وهو إثبات شئ من العيب بالمحال، والمعلق بالمحال محال. والثاني: أن الأصل في الاستثناء الاتصال، فذكر أداة الاستثناء مثل ذكر ما بعدها يوقع في وهم السامع أن غرض المتكلم إخراج شئ مما نفاه وجعله ثابتاً، فإذا ولي الأداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الانفصال إلى الانقطاع جاء التأكيد لما فيه من المدح على المدح، والإشعار بأنه لم يجد فيه صفة ذم حتى ينفيها، فاضطر إلى استثناء صفة مدح. والضرب الثاني: نحو الحديث، وهو أن يثبت لشئ صفة المدح وتأتي عقبها بأداة استثناء يليها صفة مدح أخرى، ولا يفيد هذا الضرب التأكيد إلا من الوجه الثاني، وهو أن الأصل في الاستثناء الاتصال، فقبل ذكر ما بعد أداته يقع في وهم السامع إخراج شئ مما قبلها، فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى[1608] جاء التأكيد. ولا يتأتى في هذا الضرب التأكيد من الوجه الأول أعني دعوى الشئ ببينة؛ لأنه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا. وهذا التقدير في الضرب الأول دون الثاني. قوله: **(ترني من الرنين وهو الصوت)**

[1606]- إنباه الرواة للقفطي: 231/1.
[1607]- تحفة الغريب: 53/أ.
[1608]- كلمة (أخرى) زيادة من (ب).

وفي الشرح[1609]: كان ينبغى أن يقول من الإرنان لأن الفعل هنا رباعي. وأقول: إنما قال ذلك لأن الإرنان من الرنين، ومراده بيان أصل هذا المعنى في هذه الكلمة .

(بله)

قوله: **(نذر الجماجم... الخ)** الجماجم: جمع جمجمة، وهى القبيلة، وعظم الرأس المشتمل على الدماغ. وضاحياً: بارزاً. والهامات: جمع هامة، وهى الرأس. ومعنى بله الأكف، على رواية النصب: دع الاكف، فأمرها أسهل. وعلى رواية الجر: ترك الأكف منفصلة. وعلى رواية الرفع: فكيف الأكف التى يوصل إليها بسهولة. قوله: **(من بله ما أطلعتم عليه)** قال الصغاني: اتفق جميع نسخ الصحيح على: من بله. والصواب إسقاط كلمة (من). وفي الشرح[1610]: نص ابن التين في شرح البخاري على أن (بله) في هذا الحديث ضُبط مع (من) بالفتح والكسر، فوجه الكسر ما ذكره المصنف، وأما وجه الفتح، فقال الرضي[1611]: إذا كانت (بله) بمعنى (كيف) جاز أن يدخله (من)، حكى أبو زيد أن فلاناً لا يطيق حمل الفهر فمن بله أن يأتى بالصخرة، أي: كيف، ومن أين. وعليه تتخرج هذه الرواية، فتكون (بله) بمعنى (كيف) التي للاستبعاد، و (ما) مصدرية، وهي مع صلتها في محل رفع على الابتداء، والخبر من (بله) والضمير المجرور بـ(على) عائد على الذخر. قوله: **(وخارجة عن المعاني الثلاثة)** لقائل أن يقول: جاز أن تكون مصدراً بمعنى الترك مفيداً للتعليل، والمعنى: أعددت لعبادي الصالحين من أجل تركهم ما علمتموه من المعاصي، فلا تكون خارجة عن المعاني الثلاثة .

[1609]- تحفة الغريب: 53/ب.
[1610]- تحفة الغريب: 53/ب. وقد نقله الشارح بالمعنى.
[1611]- شرح الرضي: 94/3.

(حرف التاء)

قوله: **(ووهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب: كنتيّ)** في الصحاح[1612]: أبوعمرو: يقال للرجل إذا شاخ: هو كنتي، وكأنه نسب إلى قوله: كنت في شبابي كذا

فأصبحت كنتياً وأصبحت عاجناً

وشر خصال[53/أ- د] المرء كنت وعاجن

والعاجن: الذى إذا نهض اعتمد على يديه، من قولهم: عجن الرجل إذا نهض معتمدا بيديه على الأرض.

قوله: **(إذ لو قالوا: أرأيتما كما جمعوا بين خطابين)** في الشرح[1613]: أيّ محذور في ذلك؟ فقد أجازوا مثله في أفعال القلوب نحو: أعلمتك منطلقاً، وأعلمتكما[1614] أنفسكما. وأقول: وجه منع الجمع بين خطابين هو ما أشار إليه المصنف بقوله: وإذا[1615] امتنعوا من اجتماعهما في: يا غلامكم... إلى آخره. وأما أفعال القلوب، فقد اختصت بأحكام، منها: جواز كون فاعلها ومفعولها من نوع واحد بأن يكونا[1616] ضميري خطاب أو تكلم أو غيبة، فلا يقاس عليها غيرها. قوله: **(فإنه خطاب لاثنين)** أحدهما المنادى والآخر المضاف إليه. قوله: **(ويأتى تمام القول في أرأيتك في حرف الكاف)** كلمة (في) الأولى متعلقة بالقول، والثانية بـ(يأتي). قوله: **(وزعم الجلولي)** بفتح الجيم وضم اللام الأولى وكسر اللام الثانية بعدها ياء النسبة إلى جلولاء- بالمد- قرية بفارس، وهو نسبة على غير القياس[1617].

(حرف الثاء)

قوله: **(كقولهم في جدث جدف)** الجدث: القبر وجمعه أجداث وأجدُث. قوله: **(أراني إذا أصبحت... إلى آخره)** الهوى- بالقصر- العشق وإرادة النفس. وفي الشرح[1618]: وكأن الثاني هو المراد بالبيت. يقول أصبح مريد الشئ وأمسى تاركا له متجازوا عنه، يقال: عدا فلان هذا الأمر، إذا تركه وتجاوز عنه.

1612- الصحاح: 2191/6.
1613- تحفة الغريب: 54/أ.
1614- في (ب): (وأعلمتاكما).
1615- في (ب): (فإذا).
1616- في (ب): (يكون).
1617- في (ب): (قياس).
1618- تحفة الغريب: 54/ب.

وأقول: هذا يدل على أن (عاديا) بالعين المهملة وهو مضبوط في بعض نسخ المغني وفي غيره بالمعجمة. وقد أنشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية[1619]:

أراني إذا مابت بت على هوى

فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا

قال ابن القطاع: غدا إلى كذا، أصبح إليه. ثم قوله: متجاوزاً عنه، ليس على ما ينبغي؛ لأن تجاوز عنه، معناه عفا عنه وليس بمراد ههنا. قوله: **(تخرجت الآية على تقدير الجواب)** في البحر: وتقديره تاب عليهم ويكون قوله تم تاب عليهم نظير قوله ثم تاب عليهم بعد قوله: لقد تاب الله على النبي. وفي ذلك كرر للتوكيد أو أريد بالأول إنشاء التوبة، وبالثاني استدامتها، وقوله على الثلاثة عطف على قوله (النبي)، أو على قوله(عليهم) وقيل إن (إذا)[1620] بعد (حتى) قد تجرد عن الشرط، وتبقى لمجرد الوقت، فلا تحتاج إلى جواب، وتكون[1621] غاية للفعل الذى قبلها، وهو قوله(خلفوا) أي: خلفوا إلى هذا الوقت، ثم تاب عليهم[1622]. قوله: **(والبيت على زيادة الفاء)** قال ابن مالك في شرح عمدته[1623]: وزعم الأخفش أن (ثم) فيه زائدة، والفاء أولى؛ لأن زيادتها كثرت، ولأن زيادة حرف واحد أولى، انتهى. وقال النيلي شارح الحاجبية: الذى أراه أن الفاء للترتيب المتصل في الحكم، كأن الشاعر أخبر بالحكم الثاني عقيب إخباره بالحكم الأول. قوله: **(تمسكاً بقوله تعالى:{هو الذى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها})** هكذا رأيناه في النسخ، والآية ليست[48/أ- م] إلا في الزمر والأعراف، وهي في الزمر بدون (هو الذي)، وفي الأعراف بالواو لا بـ(ثم) ولفظها في الزمر[1624]:{خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها}، وفي الأعراف[1625]:{هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها}. قوله: **(أن من ساد... الخ)** هذا البيت من بحر الخفيف ولا يستقيم وزنه إلا بإثبات(قد) بعد(ثم) الثانية، وهي ساقطة في كثير من النسخ المعتمدة. قوله: **(الثالث أن الذرية أخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذر، ثم خلقت حواء من قصيراه)** الذرية- بالمعجمه-: ولد الرجل ذكراً كان أو أنثى، واحداً كان أو أكثر. والذر: جمع ذرة، وهي أصغر

[1619]- شرح الكافية الشافية لابن مالك: 1258/3. والبيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: 321/1.
[1620]- كلمة (إذا) ساقطة من (م).
[1621]- في (ب): (بل تكون).
[1622]- عبارة: (ثم قوله: متجاوزا عنه... ثم تاب عليهم) هذه الأسطر السبعة ساقطة من (د).
[1623]- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك: 654/2.
[1624]- سورة الزمر/6.
[1625]- سورة الأعراف/189.

النمل. وحواء- بالمد-: زوج آدم عليه الصلاة والسلام. والقصيرى- بضم القاف وفتح الصاد المهملة-: الضلع الذي في أسفل الأضلاع. قوله: **(ولكن الجواب الأخير أعم؛ لأنه يصح أن يجاب به عن الآية الأخيرة والبيت)** إنما لم يبين عموم هذا الجواب بصحته في الآية الثانية؛ لأن هذا الجواب لا يفيد سوى الترتيب في الأخبار، ولا يعدل إلى ذلك إلا عند تعذر إرادة الترتيب في الحكم. و (ثم) في الآية الثانية يصح أن يراد بها الترتيب في الحكم من غير تقدير ولا تأويل، بأن يكون سواه عطفا على الجملة الأولى لا الثانية. فإن قيل: قوله: وقد أجيب عن الآية الثانية أيضاً يقتضي أن الأخير يجاب به عن الآية الثانية. أجيب: بأنه إنما يقتضي ذلك لو كان أيضاً راجعاً إلى (أجيب) وهو غير راجع إليه، وإنما هو راجع إلىعن[1626] الآية الثانية ولذا أخر عنه. قوله: **(قالوا أبوالصقر... إلى آخره)** الصقر: بالصاد المهملة والقاف. وشيبان: هي من بكر[1627]. والذرى- بضم المعجمة والقصر-: الأعالي، جمع ذروة- بكسر المعجمة وضمها. والحسب: ما يعده الإنسان [53/ب- د] من مفاخر آبائه. وفي الشرح[1628]: لكن يرد على ابن عصفور أن قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما يخالف هذا المعنى، وذلك لأن مضمون الكلام على ما أجاب به أن سؤدد الابن سابق لسؤدد الأب، وسؤدد الأب سابق لسؤدد الجد، والسابق للسابق للشئ سابق لذلك الشئ، فتكون سيادة الابن سابقة لكل من سيادة أبيه وسيادة جده، وسيادة الأب سابقة لسيادة الجد. وأقول: يمكن أن يجاب عن ذلك بأن دعوى هذا الشاعر أن سيادة الأب لما حصلت عند سيادة الابن امتدت واستندت إلى أول وجود الأب وكذلك سيادة الجد لما حصلت عند سيادة الأب امتدت واستندت إلى أول وجود[1629] الجد، فسيادة الأب مترتبة على سيادة الابن باعتبار حصولها، وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها إلى أول وجود الأب[1630]، وسيادة الجد متربة على سيادة الأب باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها إلى وجود[1631] الجد فلا يكون قول الشاعر قبل ذلك يخالف المعنى الذى قال ابن عصفور. قوله: **(كهز الرديني... إلى آخره)** يقال: رمح رديني وقناة ردينية، نسبة إلى ردينة، وهي امرأة كانت تقوّم القنا بخط هجر. والعجاج: الغبار. والأنابيب: جمع أنبوبة، وهي ما بين

[1626]- في (م) كلمة غير واضحة بدلا من (عن).
[1627]- ينظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم: 321.
[1628]- تحفة الغريب: 55/أ.
[1629]- عبارة (الأب وكذلك سيادة الجد لما حصلت عند سيادة الأب امتدت واستندت إلى أول وجود) ساقطة من (ب).
[1630]- في (ب): (الجد).
[1631]- في (ف) و (د): (إلى أول وجود الجد). ثم إن الجملة التالية حتى نهاية الفقرة ساقطة من (د).

كل عقدتين من القصب. قوله: **(قال الطبري)** هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد، الإمام المجتهد صاحب التفسير والتاريخ، كان إماماً جليلاً لم يقلد أحداً، ولد سنة أربع وعشرين ومائتين بطبرستان وتوفي سنة عشر وثلثمائة ببغداد، والطبري نسبة إلى طبرستان، بخلاف الطبراني فإنه نسبة إلى طبرية.

(حرف الجيم)

(جير)

قوله: **(وإلا لأعربت ودخلت عليها أل)** في الشرح:فيه[1632] مناقشة لفظية من جهة إدخال اللام على جواب إن الشرطية. ومناقشة معنوية من جهة أن صدق الملازمة بين كونها اسماً بمعنى حقاً، أو أبداً، وبين الإعراب، ودخول أل عليها ممنوع وسنده ما التي بمعنى شئ ونحوها. فإن قلت: ما سبب البناء حينئذ؟ قلت: موافقتها لـ(جير) الحرفية لفظاً ومعنى. هذا عند من يجعلها كـ(حقاً)، وأما عند من يجعلها كـ(أبداً)، فالبناء مشكل. وأقول: الدليل على الملازمة بين كون (جير) بمعنى حقاً أو أبداً، أو بين الإعراب، عدم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه المقتضية للبناء، بخلاف (ما) بمعنى شئ، فإنها مشابهة للحرف في الوضع. وقوله إن سبب بنائها، موافقتها لـ(جير) الحرفية لفظاً ومعنى عند من يجعلها كـ(حقاً) فيه نظر؛ فإن القائل بأن جير بمعنى حقاً أو أبداً لا يثبت (جير) أخرى حرفاً حتى تكون هذه مشابهة لها. قوله: **(أجل جير إن كانت رواء أسافله)** ويروى: إن كانت أبيحت دعائره. وهو عجز بيت لطفيل الغنوي، وقيل لمضرس بن ربعي، صدره:

وقلن على الفردوس أول مشرب

ويروى: وقلن على البردي. ويروى: أول محضر. والفردوس، قال في الصحاح[1633][48/ب- م]: اسم روضة دون اليمامة. وقال في المحكم[1634]: الوادى الخصيب عند العرب، وهو بلسان الروم البستان. والبرديّ- بفتح الواحدة وسكون الراء- قال البكري: غدير لبني كلاب وأنشد البيت. وقال غيره: واد.

[1632]- تحفة الغريب: 56/أ. وكلمة (فيه) ساقطة من (ب).
[1633]- الصحاح: 959/3.
[1634]- المحكم: 648/8.

ويقال: قوم رواء من الماء، بكسر الراء؟ والدعاثر: جمع دعثور، وهو الحوض المنثلم. وفي الشرح[1635]: والمعنى أن تلك النسوة قلن أول مشرب نشربه يكون على ذلك البستان فقال: نعم هذا يقع إن خرب وأبيحت حياضه[54/أ- د]، ولم يمنع منه أحد، وأما على عمارته واستقامة أحواله فهو مصون، لا سبيل إلى الوصول إليه. ولمن ذهب إلى[1636] أن (جير) بمعنى (حقاً) أن يمنع كونها مؤكدة في البيت لأجل لاحتمال أن يكون المعنى: نعم يحق ذلك حقاً، أو: يقع ذلك حقاً، انتهى. وأقول: ما ذكره من معنى البيت إنما هو على رواية: إن كانت أبيحت دعاثره، وأما على رواية: إن كانت رواء أسافله، فمعناه نعم هذا يقع إن رويت أسافله من الماء. قوله: **(وقائلة أسيت... إلى آخره)** الأسى: الحزن، وأسيّ- بتشديد الياء- خبر متبدأ محذوف، أي: أنا أسي. والإشارة بذلك إلى الحزن، أي: إنني مخلوق من الحزن.

(جلل)

قوله: **(أواسم بمعنى عظيم أو يسير أو أجل)** في الشرح: لا ينبغي[1637] للمصنف عد هذا؛ لأن الكلام فى جلل المبنية على السكون ولا تكون إلا حرفاً، وعلى تقدير أنه أراد ما هو أعم من المبنية على السكون حتى تشمل التى هى اسم، لا ينبغي أيضاً عدها؛ لأنه إنما يذكر في هذا الكتاب الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف، وما تمس الحاجة إلى ذكره من فعل جامد أو اسم معرب مختص عن غيره من المعربات بحكم مثل، وأما جلل الاسمية فهي بمنزلة زيد وعمر وبكر وخالد، لا حكم لها تنفرد به عن الأسماء المعربة، ومجرد موافقتها للحرف في اللفظ لا يقتضي ذكرها. وأقول: مراد المصنف من قوله في صدر هذا التصنيف: وأعني بالمفردات، الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والحروف[1638]، لأنه لا يذكر على سبيل القصد والترجمة إلا هي، ولا ينافي ذلك ذكر غيرها على سبيل الاستطراد بعد عقد الترجمة لحرف[1639] وما يتضمن معناه. قوله: **(قومي هم قتلوا أميم أخي... إلخ)** أميم:

[1635]- تحفة الغريب: 56/أ.
[1636]- كلمة (إلى) ساقطة من (ب).
[1637]- في (ب): (ولا ينبغي)، وينظر: تحفة الغريب: 56/أ.
[1638]- في (ف) و (د): (والظروف) بدلا من (والحروف).
[1639]- في (ب): (بحرف).

ترخيم أميمة، على لغة من ينوي المحذوف. وأخي: مفعول قتلوا. وجللا: إما صفة مصدر محذوف أي: عفواً عظيماً. وإما منصوب على إسقاط الخافض، أي: عن عظيم. قوله: **(ألا كل شئ سواه جلل)** هذا عجز بيت من المتقارب صدره[1640]:

بقتل بنى أسد ربهم

قوله: **(رسم دار وقفت في طلله... إلخ)** يروى: في مكان الغداة الحياة. ورسم الدار: أثرها اللاطئ بالارض والطلل ما شخص من آثار الديار. قوله: **(فقيل: أراد من أجله، وقيل: أرد من عظمه في عيني)** في الشرح[1641]: الأول هو الظاهر، وليس الجلل بمعنى العظم حتى يفسر به، وإنما هو بمعنى العظيم، فلو قيل: أراد من عظيم أمره في عيني لكان مناسباً. وأقول: في الصحاح[1642] بعد إنشاد البيت: أي: من أجله، ويقال: من عظمه في عيني، والجليل: العظيم، انتهى. وهذا صريح في أنه قيل إن الجلل في البيت بمعنى العظيم، لكن لا على أنه اسم جامد مما الكلام فيه، بل على أنه من الجليل بمعنى العظيم .

حرف الحاء

(حاشا)

قوله: **(ومنه الحديث)** في الشرح[1643]: هذا الحديث مذكور في مسند أبى أمية الطرسوسي. قوله: **(وتوهم ابن مالك إنها ما المصدرية وحاشا الاستثنائية)** الضمير في (أنها) عائد على[1644] كلمة (ما) التي في الحديث، وقوله (وحاشا الاستثنائية) كلام مستأنف من مبتدأ وخبر، أو عطف على اسم أن وخبرها. ويجوز أن يكون الضمير عائداً على ما حاشا الذي في الحديث، وأنث الضمير[1645] باعتبار أنه كلمة لغة. وقوله حاشا الاستثنائية موصوف وصفه معطوف على ما المصدرية. وفي بعض النسخ أنهما بضمير

[1640]- ينظر في البيت: شرح شواهد المغني للسيوطي: 364/1، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: 78/3.
[1641]- تحفة الغريب: 56/ب.
[1642]- الصحاح: 1659/4.
[1643]- تحفة الغريب: 56/ب.
[1644]- في (ب): (إلى).
[1645]- كلمة (الضمير) ساقطة من (م).

التثنية وهو ظاهر[1646]. قوله: **(رأيت الناس... إلخ)** الفعال- بفتح الفاء-: الكرم، وبكسرها جمع فعل كقدح وقداح. ومفعول (رأيت) محذوف أي: انقص منا وهو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأي الأخفش. قوله: **(ويرده أن في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولاغيرها)** وكذا في مسند ابن عمر من مسند أحمد. الطبراني وهو الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير تصغير مطر روى عنه الحافظ أبو نعيم وغيره، ولد سنة ستين ومائتين بطبرية الشام، وتوفي في ذي القعدة سنة ستين وثلثمائة بأصبهان[1647]، والطبراني نسبة إلى طبرية وقد ذكرنا فيما سلف أن الطبري الى طبرستان. وفي الشرح[1648]: ووجه الرد أن لا زائدة بعد الواو لتأكيد النفي، فيتعين حينئذ أن تكون ما نافية لا مصدرية، ويكون هذا من كلام الراوي[54/ب- د]. ومقوله عليه الصلاة[1649] والسلام: أسامة أحب الناس إليّ، وهذا ليس بقاطع؛ إذ يحتمل أن تكون[1650] لا نافية وغيرها منصوب بمحذوف، والمعنى: ولا أستثني غيرها، فيكون من كلامه عليه السلام، ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة، انتهى.[49/أ- م] واعلم أن[1651] مجموع ماحاشا فاطمة ولا غيرها يكون من كلامه عليه الصلاة والسلام إن كان المحذوف الذي قدرّه مضارعاً، ويكون ماحاشا فاطمة وحده، من كلامه عليه الصلاة والسلام إن كان ماضياً. ثم لا يخفى بعد هذا الاحتمال، وأنه يكفي في الرد الظهور والرجحان. قوله: **(الثاني أن تكون تنزيهية)** هي التي يراد بها معنى التنزيه وحده، وبهذا خرج الوجهان الأخيران أنه يراد بها فيهما مع التنزيه معنى آخر. قال الرضي[1652]: وإذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره، فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده من سوء ذكر فى غيره أو فيه، فلا يستثنى به إلا في هذا المعنى، وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء، فيبتدؤن بتنزيه الله تعالى من السوء، ثم يبرؤن من أرادوا تبرئته على معنى أن الله تعالى منزه عن أن لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه. قوله: **(وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية)** لأن إثباتها لا بد فيه من نفي الاسمية وهما لا ينفيانها. قال الرضي[1653]: وعند المبرد يكون (حاشا) تارة فعلا

[1646]- العبارة: (قو له: وتوهم ابن مالك... وهو ظاهر) ساقطة من (د).
[1647]- ينظر في ترجمة الطبراني: وفيات الأعيان: 407/2، البداية والنهاية: 331/15، الأعلام: 121/3.
[1648]- تحفة الغريب: 56/ب، 57/أ.
[1649]- كلمة (الصلاة) ساقطة من (م)، وفي (ب): (وبقوله) بدلا من (مقوله).
[1650]- كلمة (تكون) ساقطة من (م).
[1651]- كلمة (أن) ساقطة من (م).
[1652]- شرح الرضي: 124/2.
[1653]- شرح الرضي: 123/2، 124. مع بعض الاختصار من الشارح.

وتارة حرف جر، وإذا أوليته اللام تعين عنده فعليته... واستدلاله على فعليته بتصريفه ليس بقاطع؛ لأنه يجوز أن يكون مشتقا من لفظ (حاشا) حرفاً أو اسماً كقولهم: لوليت، أي: قلت لولا، ولا ليت، أي: قلت لالا، وسبحلت، أي: قلت سبحان الله، ولبيت، أي: قلت لبيك، وهذا هو الظاهر... واستدلاله بالتصرف فيه بالحذف نحو: حاشا لله، ليس بقوي؛ لأن الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو: سو أفعل، وسف أفعل[1654]، في: سوف أفعل انتهى. وفي الشرح[1655]: وجزم المصنف بانتفاء الحرفية اعتماداً على الدليلين المذكورين، لا يسلم من مناقشة. أما الأول، فلأن الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه نحو: سوأفعل، وسف أفعل، في: سوف أفعل. وأما الثاني، فقد قال شارح اللباب: لانسلم دخول(حاشا) على حرف الجر؛ فإن اللام في: حاشا لله، زائدة عوضت عما حذف من (حاشا). قلت: وفيه بعد لأنه لم يعهد التعويض عن محذوف من كلمة بشئ يدخل على كلمة أخرى ليست محل الحذف، انتهى. وأقول: الجواب على المناقشة في الأول بعد تسليم أن (سو) و (سف) مقتطعان من سوف، أن الأصل في التصرف بالحذف وغيره أن لا يكون في الحرف، فوجوده في كلمة دليل على نفي الحرفية عنها، إلا أن يقوم دليل على أنها حرف كما في سوف. قوله: **(ولا يتأتى مثل هذا التأويل في:{حاش لله ما هذا بشرا})** الإشارة بـ(هذا التأويل) إلى تأويل[1656]: {حاش لله ما علمنا عليه من سوء} بجانب يوسف المعصية لأجل الله. قوله: **(لأنها إنما تجر في الاستثناء ولتنوينها في القراءة الأخرى، ولدخولها على اللام في قراءة السبعة)**. في الشرح[1657]: كلها منظور فيها، أما الأول، وهو أنها إنما تجر في الاستثناء، فقد يُمنَع على ما ذكر النيلي شارح الحاجبية، فإنه قال: حرفية (حاشا) لا تتوقف على الاستثناء، ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها بذلك حيث قال في الكافية فى حروف الجر[1658]: وحاشا في الاستثناء. وزعم انه يقال: حاشا زيد ان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير، كما تقول: على زيد أن يقوم، نقله المصنف عنه في حواشي التسهيل كالمستدرك به على ابن مالك. وأما الثانى والثالث فلابن عطية أن يقول: إنما حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام، و (حاشا) تستعمل اسما وحرفا فحيث دخل عليها التنوين أو دخلت هي

[1654]- عبارة (سف أفعل) ساقطة من (م).
[1655]- تحفة الغريب: 57/أ.
[1656]- سورة يوسف/51.
[1657]- تحفة الغريب: 57/أ، ب.
[1658]- الكافية في النحو لابن الحاجب: 219.

على لام الجر حكم بالاسمية، وحيث انتفى جاز الحكم بالحرفية فلا يرد ما قاله المصنف انتهى. وأقول: الجواب عن النظر في الأول أن كون (حاشا) لا يجر بها إلا في الاستثناء هو المعروف الذى يذكر في الكتب وينبني عليه الكلام دون ما قاله النيلي. وأما[55/أ- د] النظر في الثاني والثالث فمأخوذ من كلام الرضي، فإنه قال[1659]: ويجوز أن يقول إن (حاشا) الجار حرف، وهو في نحو: حاش لله اسم بني لمشابهته لفظا ومعنى[1660] لـ(حاشا) الحرفية. قوله: **(وإنما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاش لشبهها بحاشا الحرفية)** لان معنى الحرفية الاستثناء، ومعنى التنزيهية الإبعاد عن السوء، وهما متقاربان. قوله: **(وحامله على ذلك بناؤها)** في الشرح[1661]: وفيه نظر؛ إذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل. و أقول: مراده أن حامله على ذلك بناؤها مع إنه لا سبب فيها للبناء إلا نيابتها عن الفعل. وإنما لم يصرح بذلك اعتمادا على الفهم. قوله: **(ويرده إعرابها في بعض اللغات)** فى الشرح[1662]: وكأن المصنف أراد ببعض اللغات التى أعربت حاشا فيها قراءة {حاشا له) بالتنوين فإنه معرب[54/ب- ف] منصوب[1663] مثل تنزيها، وتنوينه تنوين تمكين وفيه نظر؛ لجواز أن يكون مبنياً وتنوينه تنوين تنكير، ومثله ليس بعزيز فى أسماء الأفعال. وأقول: الجواب عن هذا النظر أن تنوين التنكير فى باب اسم الفعل ليس بقياسي، وإنما هو سماعي فى ألفاظ منه، كـ(صه) و (مه) و (إيه)، كذا ذكره المصنف في حرف النون. قوله: **(اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ)** هذا الكلام ليس بشعر، وإنما هو نثر[49/ب- م]. وأصبغ: بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام الغين. وفى الشرح[1664]: فإن قلت: المغفرة أمر حسن لا ينزه أحد عنه، فلم استثنى بحاشا؟ قلت: تنبيها على أن الشيطان لشدة خساسته تنزه المغفرة عنه، ويعظم شأنها أن تتعلق به، انتهى. ولا يدفع هذا السؤال بأن حاشا الاستثنائية ليس فيها معنى التنزيه، وإنما فيها معنى الاستثناء، لما نقلناه آنفا عن الرضي من أن (حاشا) في الاستثناء وفي غيره، معناه تنزيه الاسم الذى بعده. قوله: **(حاشا أبا ثوبان... إلى آخره)** الضن- بكسر المعجمة-: البخل. والملحاة- بفتح

[1659]- شرح الرضي: 124/2.
[1660]- كلمة (معنى) ساقطة من (ب).
[1661]- تحفة الغريب: 57/ب.
[1662]- تحفة الغريب: 57/ب.
[1663]- في (ب): (يعرب منصوبا) وفي (ف): (معرب منصرف).
[1664]- تحفة الغريب: 57/ب.

الميم وسكون اللام وبالحاء المهملة-: اللوم. قال ابن مالك[1665]: كثير من النحاة ينشد هذا البيت على هذا الوجه، وليس كذلك، وإنما هما بيتان صورتهما:

حشا أبا ثوبان إن أبا

ثوبان ليس ببكمة فدم

عمرو بن عبد الله إن به

ضناً على الملحاة والشتم

البكمة: الخرس. والفدمة: العي[1666]. قوله: **(إن أباها وأبا أباها)** هذا صدر بيت عجزه:

قد بلغا في المجد غايتاها

قوله: **(وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها أو اسم فاعله)** القول الأول للكوفيين، والثاني مذهب بعض النحويين. ويرد عليهما أنهما لا يطردان في نحو: القوم إخوتك حاشا زيد؛ لأنه لم يتقدم فيه فعل، ولا ما يجري مجراه. قوله: **(أو البعض المفهوم من الاسم العام)** هذا مذهب البصريين وابن مالك في غير التسهيل، وهو أن فاعل حاشا وسائر الأفعال التي يستثنى[1667] بها ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام. وفي الشرح[1668]: فيه نظر؛ لأن المقصود من قولك: قام القوم حاشا زيدا، وخلا زيدا، وعدا زيدا، أن زيداً لم يكن معهم أصلا، ولا يلزم من خلو بعض القوم منه، ومجاوزة بعضهم إياه خلو الكل، ولا مجاوزة الكل، قاله الرضي. وقد يقال: يجوز أن يراد ببعضهم من عدا المستثنى، فلا يتم ما قاله، لكن إطلاق البعض على الأكثر قليل، وهذا التركيب كثير، انتهى. وأقول: لا حاجة إلى هذا الاعتذار الذى ليس بتام، بل الجواب أن البعض الذي هو فاعل حاشا ونحوه بعض مبهم، ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا، وخلو ذلك البعض عنه، لا يتحقق إلا بمجاوزة الكل له، وخلوّه عنه فليتأمل.

[1665]- شرح التسهيل لابن مالك: 308/2.
[1666]- في (ف): (العمى).
[1667]- في (ب) و (د): (مستثنى).
[1668]- تحفة الغريب: 58/أ.

(حتى)

قوله: **(أحدهما عام)** يعني: شاملا لـ(حتى) الجارة والمسبوقة بذى أجزاء، ولـ(حتى) غير المسبوقة، بخلاف الشرط الثاني، فإنه خاص بـ(حتى) الجارة المسبوقة بذي أجزاء. قوله: **(وقيل: العلة خشية التباسها بالعاطفة)** فإن (حتى) العاطفة[55/ب- د] تدخل على الضمير، فلو دخلت الجارة عليه، لالتبست بالعاطفة، فإن قيل: يشترط في (حتى) العاطفة أيضا أن لا يكون المعطوف بها ضميراً، أجيب: بأنه لم يشترط هذا إلا ابن هشام الخضراوي، وهذه العلة لغيره. قوله: **(كما في إلى)** هذا بيان لملازمة قلب ألف (حتى) ياء لدخولها على الضمير. وقوله وهي فروع عن (إلى)، فلا يحتمل ذلك بيان، لبطلان ذلك اللازم، وحاصله أن (حتى) فرع عن (إلى)، فلا تحتمل ماتحتمله (إلى) من قلب ألفها ياء، وإلا كان الفرع مساوياً لأصله. والجواب- بعد تسليم بطلان هذا اللازم- أن فرعية (حتى) عن (إلى) إنما هي في المعنى والعمل، وذلك يوجب أن لا تحتمل ما[55/أ- ف] تحتمله (إلى) في المعنى والعمل، لا في غيرهما. قوله: **(تقتضي دخول ما بعدها)** يعني في حكم ما قبلها. قوله: **(ألقى الصحيفة... إلى آخره)** هذا البيت مثال لما فيه قرينة تقتضي دخول ما بعد (حتى) في حكم ما قبلها، فقوله: (كما)، متعلق بـ(تقتضي) والقرينة هي قول الشاعر: ألقاها، فإنه يقتضي أن النعل ملقاة. قوله: **(أو عدم دخوله كما فى قوله سقا الحيا... إلى آخره)** هذا البيت مثال لما قامت به قرينة عدم دخول ما بعد (حتى) فى حكم ما قبلها، فقوله: كما متعلق- أيضاً- بـ(تقتضي)، والقرينة هي دعاء الشاعر على ما بعد (حتى) بانقطاع الخير عنه. والحيا-بالقصر-: المطر، وقد يمد، كذا في القاموس[1669]. وعزيت- بعين مهملة مضمومة فزاي مكسورة مثناة تحتية- بمعنى نسيت. والمجذوذ- بجيم وذالين معجمتين-: المقطوع والمكسور، يقال: جذذت الشئ: قطعته وكسرته، والجذاذ والجداد: ما كسر منه، وضمه أفصح من كسره، وبجيم ومهملتين: المقطوع أيضاً من جددت الشئ أجده قطعته ومنه: ثوب جديد في معنى مجدود، ومنه يراد به حيث جده الحائك أي: قطعه وبحاء مهملة ودالين مهملتين الممنوع. قوله: **(وزعم الشيخ شهاب الذين القرافي)** هو أبو العباس أحمد ابن أبي يعلى إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي البهنسي المصري أصلاً ومولداً وسكناً[1670] الإمام

[1669]- القاموس: 1150.
[1670]- عبارة (أصلا ومولدا وسكنا) ساقطة من (م).

العلامة، أخذ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام وغيره، وتخرج به جماعة من الفضلاء، وانتهت إليه رياسة فقه المالكية في زمانه حتى قيل: أفضل ذلك العصر بالديار المصرية ثلاثة: القرافى بمصر القديمة، والشيخ ناصر الدين ابن المنير[1671] الاسكندرية، والشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد بالقاهرة المعزية، قال أبو عبد الله بن رشد: ذكر لي بعض تلامذته أن سبب شهرته بالقرافي أن الكاتب لما أراد أن يثبت اسمه في ثبت الدرس كان حينئذ غائباً فلم يعرف اسمه وكان إذا جاء للدرس يقبل من جهة القرافة فكتب القرافي، فجرت عليه هذه النسبة، وذكر بعضهم أن أصله من البهنسا، توفي رحمه الله تعالى بدير الطين في جمادى الآخرة عام أربعة وثمانين وستمائة، ودفن بالقرافة[1672]. قوله: **(وما يعمل فى الأسماء لا يعمل[50/أ- م] في الأفعال وكذلك العكس)** فإن قيل: إذا قلت: أي رجل تضرب أضرب، عملت (أي) فيه الجزم في الفعل والخفض في الاسم فإن خافض المضاف إليه هو المضاف على الصحيح، أجيب بأن المراد ما يعمل في الأسماء لا يعمل[50/أ- م] في الأفعال من جهة عملها الجزم في الأفعال، فإن عملها الجر في الأسماء من جهة إضافتها وعملها الجزم في الأفعال من جهة تضمنها معنى الشرط. قوله: **(ويحتملهما قوله تعالى{فقاتلوا التي تبغي حتى تفئ إلى أمر الله})** فى الشرح[1673]: تخصيص هذه الآية بالاحتمال ظاهر في أن ما تقدم عليها من أمثلة هذا القسم غير محتمل. فأما أسلم حتى تدخل الجنة فلا يحتمل غير التعليلية، وأما حتى يردوكم وحتى ينفضوا، فكل منهما يحتمل الأمرين كالآية الأخيرة. وأقول: المثال أيضاً يحتمل الوجهين إن كان المخاطب به مسلماً؛ لأن المراد منه حينئذ الدوام وقد صرح بالوجهين في الآية الأولى أبو البقاء فقال: ويجوز أن تكون بمعنى (كي) وأن تكون بمعنى (إلى) وهي في الوجهين متعلقة بـ(يقاتلونكم) وجواب إن استطاعوا محذوف قام مقامه (ولا يزالون)، انتهى. قوله: **(نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله: ليس العطاء من الفضول سماحة... إلى آخره)** يعني أن الأرجح في (حتى) هذا البيت أن تكون للاستثناء المنقطع، ويحتمل الغاية احتمالا مرجوحاً بأن يكون المعنى: أن انتفاء كون إعطائك معدوداً من السماحة ممتداً إلى زمان إعطائك في حالة قلة مالك، فإذا أعطيت في تلك الحالة ثبتت سماحتك. ويحتمل أيضاً التعليل احتمالا مرجوحاً بأن يكون المعنى: إني أحكم

[1671]- عبارة (ابن المنير) ساقطة من (ب).
[1672]- العبارة (والمكسور، يقال: جذنت الشيء... ودفن بالقرافة) هذه الأسطر الأربعة عشر ساقطة من (د).
[1673]- تحفة الغريب: 59/أ.

بأن إعطاءك من فضول المال، ليس سماحة لأجل أن أبعثك على الإعطاء حالة الإقلال من المال. وفي الشرح[1674]:[55/ب- ف] استظهره مع أن احتمال الغاية متأت. وأقول: الظهور لا ينافي الاحتمال، وإنما ينافيه القطع. قوله: **(وفي قوله: والله لا يذهب... إلى آخره)** يعنى أن كون (حتى) بمعنى الاستثناء في هذا البيت أيضاً راجح، ويحتمل الغاية والتعليل احتمالا مرجوحاً. أما الغاية، فبأن يكون المعنى: لا أترك الأخذ بثأر شيخي إلى أن أقتل هذين[56/أ- د] الحيين. وأما التعليل، فبأن يكون المعنى: لا أترك الأخذ بثأر شيخي لأجل أن أقتل هذين الحيين. وأبير- بالباء الموحدة والراء- من: بار فلان: هلك، وأباره الله: أهلكه. وفي بعض النسخ: أبيد- بالموحدة والدال المهملة- من باد الشئ يبيد بيداً وبيوداً: هلك، وأباده الله: أهلكه. ومالك وكاهل: قبيلتان من بني أسد، قتلا أبا أمرئ القيس. وبعده[1675]:

القاتلين الملك الحلاحلا

خير معد حسبا ونائــلا

الحلاحل: السيد الركين، والجمع: الحلاحل- بالفتح- كذا في الصحاح[1676]. وفي القاموس[1677]: والحلاحل- بالضم- موضع، والسيد الشجاع أو الضخم المروءة أو الرزين. قوله: **(لأن ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسبباً عنه)** يعني ما بعد كلمتي حتى في البيتين ليس غاية لما قبلهما فيهما بحسب الظاهر، وإن كان يحتمله[1678] احتمالا مرجوحاً. وفي بعض النسخ: لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها بإفراد الضمير[1679]، أي: ما بعد (حتى) في البيتين ليس غاية لما قبلها. قوله: **(ولك أن تخرجه على أن فيه حذفاً، أي: يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون)** في الشرح[1680]: يتأتى التخريج على وجه حسن بدون ارتكاب هذا الحذف، وذلك أن تجعل قوله (يولد) صفة لمولود، وقوله (على الفطرة) ظرفاً مستقراً خبراً لمبتدأ، أي: كل مولود يولد مستقر على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذين[1681] يهودانه وينصرانه. والمعنى: أن استقراره علىالفطرة ممتد إلى أن يقع التهويد و التنصير، فيزول ذلك الاستقرار حينئذ. فإن

1674- تحفة الغريب: 59/ب.
1675- البيت لامرئ القيس في ديوانه: 136.
1676- الصحاح: 1676/4.
1677- القاموس المحيط: 888. وعبارة (وفي القاموس: والحلاحل- بالضم- :موضع، والسيد الشجاع، أو الضخم المروءة، أو الرزين) ساقطة من (م) و (ف).
1678- في (ب): (يحتملهما).
1679- في (ب): (بإفراد حال الضمير).
1680- تحفة الغريب: 59/ب. مع بعض الاختصار من الشارح.
1681- في (ف) و (د): (اللذان).

قلت: فما فائدة هذه الصفة؟ قلت: فائدتها توكيد العموم، كقوله تعالى[1682]: {وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه} فإن قلت: الظرف المستقر إنما يتعلق بمطلق الكون، وهنا لا دلالة على الامتداد والاستمرار فتحتاج إلى تقديره، وهذه عين ما قدره المصنف. قلت: لا امتداد للفعل حقيقة؛ لأنه عرض، والعرض لا يبقى زمانين، لكن بعض الأفعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الأمثال من غير فصل، كالسكنى والجلوس والركوب، ومنه مطلق الكون فيكون معنى الغاية فيه متصوراً بهذا الطريق، ولا حاجة إلى تقدير الامتداد أصلا، انتهى ما في الشرح. وأقول: لا يلزم من أن الكون المطلق قد يحتمل الامتداد بتجدد الأمثال أنه هنا ممتد بهذا الطريق، لا بد من تقدير ما يدل على ذلك فيحتاج إلى ما قدره المصنف. قوله: **(ولا ينتصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلا)** لأن نصبه بإضمار (أن) وهي تخلص الفعل للاستقبال. قوله: **(ثم إن كانت حاليته بالنسبة إلى زمن التكلم، فالرفع واجب)** لأن الحال حينئذ حقيقة، وبين نصب المضارع بأن المخلصة للاستقبال، وبين كونه للحال الحقيقية تناف. قوله: **(وإن كانت حاليته ليست حقيقية، بل كانت محكية رفع)** معنى حكاية الحال أن يفرض الفعل الذي وقع في الزمان الماضي واقعاً في وقت التكلم[50/ب- م]. قوله: **(والثاني أن يكون مسبباً عما قبلها)** بأن يكون ماقبلها بحيث يمكن أن يؤدي حصول مضمونه إلى[1683] حصول مضمون مابعدها سواء اتصل المضمونان نحو: سرت حتى أدخلها، أو لم يتصلا نحو: رأى مني العام الأول شيئاً حتى لا أستطيع أن أكلمه العام بشئ، وإنما وجبت السببية لأنه لما زال الاتصال اللفظي، وهو تعلق حتى الجارة بما قبلها، شرط السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبراً لما فات من الاتصال اللفظي. قوله: **(وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي)** قال الرضي[1684]: وقال الأخفش: يجوز: ما سرت حتى أدخلها، بالرفع، إلا أن العرب لم تتكلم به[56/أ- ف]، وقد غلط فيه، انتهى. وفي الشرح: الذي يظهر لي إجراء ما قال الأخفش في الاستفهام أيضاً بأن يقدر[1685] أصل الكلام خالياً عن الاستفهام، ثم أدخلت أداته على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة، كأن يقول شخص لآخر: سرت حتى تدخل البلد فتشك أنت في صدق المخبر فتقول لذلك المخبر[1686]: هل سرت حتى

[1682]- سورة الأنعام/38.
[1683]- عبارة (حصول مضمونه إلى) ساقطة من (ب).
[1684]- شرح الرضي: 58/4.
[1685]- عبارة (بأن يقدر) ساقطة من (ف). وينظر: تحفة الغريب: 60/أ.
[1686]- في (ف) و (د): (المخاطب) بدلا من (المخبر).

تدخلها؟ أي: هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح. قوله: **(والثالث: أن يكون فضلة فلا يصح في نحو سيري حتى أدخلها لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر)** لأن (حتى) حينئذ حرف ابتداء، والجملة بعدها مستأنفة، فيخلو المبتدأ عن الخبر لفظاً وهو ظاهر، وتقدير الآية لا دليل عليه، فسقط مافي الشرح[1687]، وهو أنهم إن عنوا أن المبتدأ يبقى بلا خبر لفظا وتقديراً، فممنوع إذ يمكن تقدير الخبر، أي: سيري حاصل. وإن عنوا بقاءه بلا خبر لفظاً فمسلم ولا يضر، وما أظنهم يمنعون المسئلة إلا عند عدم تقدير الخبر. قوله: **(الثاني: أن يكون إما بعضاً من جمع قبلها كـ: قدم الحجاج حتى المشاة، أو جزءا من كل نحو: أكلت السمكة حتى رأسها)** يعني: بعضاً من جمع في المعنى، سواء كان جمعاً في اللفظ، أو لم يكن. وفي الشرح[1688]: أراد أن يكون إما جزئياً من كليّ بدليل مقابلته بالجزء من الكل، وإلا فلو أريد بالبعض ما هو أعم لزم التدخل بين الأقسام المتقابلة، وليس المراد بالحاج المجموع من حيث هو مجموع، وإلا كان المشاة حينئذ جزءاً لا جزئياً، انتهى. والفرق بين الجزء والجزئي، والكل والكلي، أن الجزء يقابل الكل، والجزئي يقابل الكلي. والكل هو المجموع أو المركب من شيئين أو أكثر، والكلي هو المفهوم الذي لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه. قوله: **(حيث يصح دخول الاستثناء)** نقل عن المصنف- رحمه الله- أنه قال: أعني به المتصل. قوله: **(ولهذا لا يجوز: ضربت الرجلين حتى أفضلهما)** لأنه لا يجوز: إلا أفضلهما؛ لأن شرط[56/ب- د] الاستثناء المتصل يتناول ما قبل أداته المانعة[1689] لما بعدها نصاً، وهذا ليس كذلك. قوله: **(والثالث أن يكون غاية لما قبلها إما في زيادة أو نقص)** في المطول[1690]: وحتى مثل (ثم) من جهة أنها تدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع مع مهلة، إلا أن فيه دلالة على أن ما قبلها مما ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ ما بعدها. والتحقيق أن المعتبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس، ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن يكون ملابسته الفعل لما بعدها قبل ملابسته للأجزاء الأخر نحو: مات كل أب لي حتى آدم، وفي أثنائها نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وفي زمان واحد نحو: جاءني القوم حتى خالد، إذا جاءوك معا وخالد أضعفهم. قوله: **(قهرناكم**

[1687]- تحفة الغريب: 60/أ، ب.
[1688]- تحفة الغريب: 60/ب.
[1689]- كلمة (المانعة) ساقطة من (م).
[1690]- المطول: 247.

حتى الكماة... إلى آخره) والكماة: جمع كميّ، وهوالشجاع، وفي الصحاح[1691]: كأنهم جمعوا كامياً على كماة، مثل قاض وقضاة. قوله: **(لأن شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه كما قدمنا)** لم يذكر البعض من الجمع، لأن قوله (جزءاً مما قبلها) شامل له، وأما ما سبق عن الشرح فلأنه أراد بالجزء هنا ما يشمل الجزء والجزئي؛ لأن أهل اللغة لا يفرقون بينهما كالمناطقة. ويجوز أنه لم يذكره لأن في قوله (كما قدمنا) إشارة إليه. قوله: **(ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات)** الإشارة بذلك إلى كون المعطوف جزءاً مما قبله أو كجزء منه. وفي الشرح[1692]: لم لا يجوز في بعض الجمل أن يكون مضمون إحداهما بعضاً من مضمون أخرى، كما تقول: أكرمت زيداً بما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادماً له، وبخل عليّ زيد بكل شئ حتى منعني دانقاً؟ وقد نص علماء المعاني على أن الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الأولى كقوله تعالى: {أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين}. قوله: **(هذا هو الصحيح)** أي: كون (حتى) لا تعطف الجمل. قوله: **(وزعم ابن السيد)** هذا هو مقابل الصحيح. والسيد- بكسر المهملة وسكون المثناة التحتية- من أسماء الذئب. وابن السيد هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، سكن مدينة بلنسية وكان حسن التعليم جليل التصنيف، من تصانيفه: المثلث في مجلدين، ولد سنة أربع وأربعين وأربعمائة بمدينة بطليوس من جزيرة الأندلس، وتوفي سنة إحدى وعشرين وخمسمائة بمدينة بلنسية من جزيرة الأندلس أيضاً[56/ب- ف]. قوله: **(سريت بهم... إلى آخره)** سريت: سرت ليلا. وتكل: تتعب. والمطي: جمع مطية وهي الدابة تمطو في سيرها، أي: تمد، كذا في الشرح. وفي الصحاح[1693]: والمطايا والمطي واحد وجمع، يذكر ويؤنث، والمطية: واحدة المطي[1694]. والجياد: جمع جواد، هو الفرس الجيد. والأرسان: جمع رسن، وهو الحبل. قوله: **(جود يمناك... إلى آخره)** البائس: الذي أصابه بؤس، أي: شدة. ودان بالإساءة، أي: جعلها دينا. قوله: **(قال في المثال: هي جارة)** يعني: قال أبو حيان: إن (حتى) في المثال جارة لا عاطفة، كما قال ابن مالك؛ لأن ما بعد (حتى) في المثال ليس بعضاً مما قبلها، ولا كبعض[51/أ- م] منه، والعاطفة يشترط فيها أن يكون ما بعدها بعضاً مما قبلها أو كبعض منه. قوله: **(وهي في البيت محتملة)** أي: للجارة و العاطفة، فلا تكون فيه متعينة

[1691]- الصحاح: 2477/6.
[1692]- تحفة الغريب: 60/ب. مع بعض الاختصار.
[1693]- الصحاح: 2494/6. مع التصرف في اللفظ.
[1694]- في (ب): (والمطية واحدة المطايا).

للعاطفة كما قال ابن مالك. أما احتمالها للعاطفة، فظاهر. وأما احتمالها للجارة، فلأن عدم اشتراط أن ما بعدها بعض أو كبعض مما قبلها، لا ينافي أن تكون كذلك. قوله: **(إن شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضا أو كبعض)** هذا رد لقول أبي حيان: لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضاً أو كبعض. وتقريره: أن الجارة على قسمين: تالية لما يفهم الجمع، وهذه يشترط في تاليها أن يكون بعضاً أو كبعض. وتالية لغير ما يفهم الجمع، وهذه لا يشترط في تاليها ذلك. وفي الشرح[1695]: وإذا كان هذا شرطاً، فلم أهمله المصنف في ذكر ما يشترط في (حتى) الجارة؟ وأقول: إن المصنف لم يهمله، فقد قال في (حتى) الجارة: الشرط الثاني- يعني من شرطي (حتى) الجارة خاص بالمسبوق بذي أجزاء، وهو أن يكون المجرور آخراً، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو ملاقياً للآخر نحو: {سلام هي حتى مطلع الفجر}، والمسبوق بذي أجزاء يتناول الثاني لما يفهم الجمع والمجرور الآخر هو البعض والملاقي للآخر كالبعض. قوله: **(لأن اسم القوم يشمل أبناءهم، واسم الجارية لا يشمل ابنها)** يدل على ذلك صحة استثناء البنين من القوم، وعدم صحة استثناء الابن من الجارية. وفي الشرح[1696]: ولأبي حيان أن يقول إنما يشمل اسم القوم أبناءهم إذا لم تقم قرينة على خلاف ذلك، وهنا قامت قرينة وهي إضافة الأبناء إلى ضمير القوم. وأقول: المراد شمول اسم القوم للأبناء[1697] في الجملة، وفي تركيب من التراكيب، لا في هذا التركيب[1698] الخاص، ولو سلم، فإضافة البنين إلى ضمير[57/أ- د] القوم لا يمنع شمول القوم للبنين؛ لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع إليه كالضمير في قوله تعالى[1699]: {وبعولتهن أحق بردهن} فإنه رجع إلى المطلقات، وهو أخص مما يرجع إليه؛ لأن المراد به الرجعيات، وبما[1700] يرجع إليه الرجعيات وغيرهن، ولا امتناع في ذلك كما لو كرر الاسم الظاهر وخصص. قوله: **(بخلاف المثال والبيت)** في الشرح[1701]: يعنى أنه لا يصح فيهما حلول (إلى) محل (حتى)، فلا يقال[1702]: عجبت من القوم إلى بنيهم، وجود يمناك فاض في الخلق إلى بائس، فلا احتمال، فلا حاجة إلى إعادة الجار. وهذا

1695- تحفة الغريب: 61/أ.
1696- تحفة الغريب: 61/أ.
1697- في (ب): (لاما) بدلا من (للأبناء).
1698- عبارة (لا في هذا التركيب) ساقطة من (ف).
1699- سورة البقرة/228.
1700- في (ب): (وما) بدلا من: (وبما).
1701- تحفة الغريب: 61/أ.
1702- كلمة (يقال) ساقطة من (ف).

كما تراه دعوى عارية عن الدليل. وأي مانع يمنع من أن العجب من القوم انتهى إلى بنيهم، وأن فيض الجود في الخلق انتهى إلى البائس، فيكون المحل صالحاً لـ(إلى)؟ وأقول: ليس المانع من حلول (إلى) في البيت والمثال محل (حتى) من جهة المعنى، وإنما المانع منه من جهة اللفظ والصناعة. أما المثال، فلأن (حتى) الجارة لا تقابل بـ(من) كما تقدم في الفرق بينها وبين (إلى)، وأما البيت، فلأن (حتى) الجارة إذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون المجرور بها بعضاً أخيراً، أو كبعض، والمجرور بها هنا- وهو البائس- وإن كان بعضاً من الخلق إلا أنه ليس ببعض أخير. وفي هذا نظر يعرف بما نقلناه قبل من المطول[1703]. قوله: **(فما زالت القتلى... إلى آخره)** المج: رمي الشراب ونحوه من الفم. ودجلة- بفتح الدال المهملة وكسرها- نهر بغداد. والأشكل: الذي فيه بياض وحمرة مختلطان. قوله: **(فوا عجبا حتى كليب... إلى آخره)** نهشل- بنون وشين معجمة مفتوحتين- اسم رجل. والنهشل: الذئب والصقر. وكان لقيط بن زرارة التميمي يكنى أبا نهشل. و مجاشع- بجيم وشين معجمة وعين مهملة على وزن مجاهد- اسم رجل من تميم، وهو مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم[1704]. والجشع: أشد الحرص. قوله: **(يغشون حتى ما تهر كلابهم... إلى آخره)** يغشون: بضم المثناة التحتية وسكون الغين المعجمة وفتح الشين المعجمة وسكون الواو. وهرير الكلب: صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد، كذا في الصحاح والقاموس[1705]. والمراد هنا صوته على المار[57/أ- ف] لاستغرابه إياه. وقبل هذا البيت :

أولاد جفنة حول قبر أبيهم

قبر ابن مارية الجواد المفضل

بيض الوجوه كريمة أحسابهم

شم الأنوف من الطراز الأول

قوله: **(فيمن رواه برفع(تكل)، والمعنى حتى كلت، ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية)** في الشرح[1706]: ليس هذا بمتعين؛ لاحتمال أن يكون (تكل) للحال حقيقة بأن يكون أخبر عن هذا في وقت

[1703]- عبارة: (وفي هذا نظر يعرف بما نقلناه قبل من المطول) ساقطة من (د).
[1704]- ينظر في ذلك: جمهرة أنساب العرب لابن حزم: 230.
[1705]- الصحاح: 854/2. والقاموس المحيط: 447.
[1706]- تحفة الغريب: 61/ب.

كلال المطي. قوله: **(كقولك: رأيت زيداً أمس وهو راكب)** في الشرح[1707]: ولقائل أن: يقول لا نسلم أن هذا من حكاية الحال الماضية؛ فإن اسم الفاعل صالح للأزمنة الثلاثة بلفظ واحد، فمن الجائز أن يكون هذا للمضي، ولا حكاية[51/ب- م]. نعم لو أعمله فقال: هو راكب فرساً، لتعين أن لا يكون للماضى ضرورة، لأنه لا يعمل إلا إذا كان للحال أو الاستقبال[1708]، فتكون حينئذ مما جاء للحال، والمراد حكاية الماضي. وأقول: ليس الكلام في اسم الفاعل، أعني (راكبا) وإنما الكلام في جملة هو راكب، وتقرير ذلك أنها جملة حالية، والحال قيد لعاملها وهو هنا ماض، فتكون هي كذلك، وقد حكيت، ولو سلم فاسم الفاعل ظاهر في الحال وحقيقة فيه باتفاق، فيحمل[1709] عليه. وقد وقع هنا قيدًا لفعل ماض، والظاهر فيما وقع قيدًا لفعل أن تكون حاليته وماضويته واستقباليته باعتبار ذلك الفعل، فيكون (راكب) في هذا المثال للحال الماضية وقد حكي. قوله: **(ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه)** لأن ما بعدها مفرد يصح عمل ما قبلها فيه بطريق العطف. وفي رفعه[57/ب- د] على الابتداء قطع له عن العمل فيه ومنع له عنه. قوله: **(و يرده أن حروف الجر لا تعلق عن العمل)** التعليق في أفعال القلوب، وما ألحق بها هو عدم عملها لفظاً لا محلاً؛ لوقوع استفهام أو لام ابتداء أو نفي بـ(ما) أو (إن) أو (لا) في معموليها. والتعليق في حروف الجر أن تدخل على غير مفرد أو ما في تأويله، أو تدخل على مفرد ولا تعمل فيه. وفي الشرح[1710]: فإن قلت: إذا كانت الجملة تؤول بالمفرد من غير حرف مصدري، ويجوز دخول الجار عليها كما في أسماء الزمان نحو: جئت حين جاء زيد، فللزجاج وابن درستويه أن يقولا[1711]: الجملة بعد (حتى) في محل جر بها، على معنى أن تلك الجملة في تأويل مفرد مجرور بها لا على معنى[1712] أن تلك الجملة باقية على جمليتها غير مؤولة بالمفرد، قلت: يمكن أن يكون هذا مرادهما، لكن يرد عليه ما قرره المصنف من أنهم إذا أوقعوا بعدها (أن) كسروها.

[1707]- تحفة الغريب: 61/ب.
[1708]- عبارة (ضرورة، لأنه لا يعمل إلا إذا كان للحال أو الاستقبال) وردت في (م) متأخرة سطرا، بعد كلمة (الماضي) اللاحقة.
[1709]- في (ب): (فليحمل).
[1710]- تحفة الغريب: 62/أ.
[1711]- في (م): (والزجاج وابن درستويه يقولان)، وما أثبته يتطابق مع ما في شرح الدماميني.
[1712]- في (ف): (لا بمعنى).

(حيث)

قوله: **(وطيئ تقول)** في الصحاح[1713]: الطاءة- مثل الطاعة- الإبعاد في المرعى، قالوا: ومنه أخذ طيئ، مثال (سيد) أبوقبيلة من اليمن، وهو طيئ بن أدد[1714] بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير. قوله: **(تشبيها بالغايات)** هي الظروف المقطوعة عن الإضافة المبنية على الضم. قال الرضي[1715]: سميت بذلك، لأن حقها في الأصل أن لا تكون غاية؛ لتضمنها المعنى النسبي، بل تكون الغاية هي المنسوب إليه، فلما حذف المنسوب إليه وضمنت معناه، استغرب صيرورتها غاية؛ لمخالفة ذلك لوضعها، فسميت بذلك الاسم لاستغرابه. قوله: **(لأن أثرها وهو الجر لا يظهر)** فيه نظر؛ لاقتضائه أن الإضافة إلى المفرد المبني كلا إضافة. وعلل الرضي[1716] كون الإضافة إلى الجملة كلا إضافة، بأن الإضافة في المعنى ليست إلى الجملة، بل إلى المصدر الذى تضمنته. قوله: **(ومن العرب من يعرب حيث)** قال الرضي[1717]: وإعراب (حيث) لغة فقعسية[1718]. قوله: **(لدى حيث ألقت... إلى آخره)** أم قشعم- بالقاف المفتوحة والشين المعجمة الساكنة والعين المهملة المفتوحة-: علم جنس للحرب والمنية والداهية. قوله: **(وحمل عليه{الله أعلم حيث يجعل رسالته} إذ المعنى: أنه- سبحانه- يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئاً في المكان)** في الشرح[1719]: ولو قيل المراد: يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة، لم يبعد، وفيه إبقاء (حيث) على ما علم من ظرفيتها. وأقول: بل هو بعيد؛ لأنه يقتضي حذف المفعول والموصول الذي هو صفته وبعض صلة ذلك الموصول، ولأن المعنى كما صرح المصنف وغيره[1720] أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق للرسالة، لا شيئاً فيه. وفي البحر[1721]: و قالوا حيث لا يمكن إقرارها على الظرفية هنا[1722]. قال الحوفي: لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان، فإذا لم تكن ظرفاً، كانت مفعولا به على السعة، والمفعول على السعة لا يعمل فيه (أعلم)؛ لأنه لا يعمل في المفعولات، فيكون العامل فيه

1713- الصحاح: 61/1.
1714- في (ب): (دريد) بدلا من (أدد).
1715- شرح الرضي: 169/3.
1716- شرح الرضي: 172/3.
1717- شرح الرضي: 182/3.
1718- عبارة (قوله: لأن أثرها وهو الجر لا يظهر... فقعسية) هذه الأسطر الأربعة ساقطة من (د).
1719- تحفة الغريب: 62/ب.
1720- كلمة (غيره) ساقطة من (م).
1721- البحر المحيط: 266/4.
1722- كلمة (هنا) ساقطة من (م).

فعل دل[57/ب- ف] عليه (أعلم). وقال أبو البقاء: التقدير: يعلم موضع رسالاته، وليست ظرفاً؛ لأنه يصير التقدير: يعلم في هذا المكان كذا؛ وليس[1723] المعنى عليه. وكذا قدرّه ابن عطية. وقال التبريزي: حيث هنا اسم لا ظرف، انتصب انتصاب المفعول. قال صاحب البحر: وما أجازه من أنه مفعول به على السعة، ومفعول به على غير السعة، تأباه قواعد النحو؛ لأن النحاة نصوا على أن (حيث) من الظروف التي لا تتصرف، ونصوا على أن الظرف الذي يتوسع فيه، لا يكون إلا متصرفاً، وإذا كان كذلك امتنع نصب (حيث) على المفعول به[1724] لا على السعة ولا على غيرها. والذي يظهر لي إقرار (حيث) على الظرفية المجازية على أن تضمّن (أعلم) معنى ما يتعدى إلى الظرف، فيكون التقدير: الله أنفذ علماً حيث يجعل رسالاته، أي: هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالاته، فالظرفية مجاز. قال السفاقسي: تعقبه حسن بحسب مانص عليه حذاق هذه الصناعة من أن (حيث) لا تتصرف. وأما ما اختاره، ففيه نظر؛ لأن إشكالهم لا يندفع، ولو قدّر (أنفذ) لأنه يقتضي أنه أنفذ في هذا المكان دون غيره. وأقول: في كلامه ما يدفع هذا النظر، وهو قوله: أي هو نافذ العلم، فإنه ظاهر في أن مراده مجرد الوصف دون التفضيل. قال السفاقسي: ثم لا حاجة إلى تقدير، إذ لا مانع لعمل (أعلم) في الظرف، والذى يظهر لي أنه باق على معناه من الظرفية، والإشكال إنما يرد من حيث مفهوم الظرف، وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه، وقد قام في هذا الموضع الدليل القاطع، انتهى. قوله: **(وتلزم (حيث) الإضافة إلى الجملة)** في الشرح[1725]: برفع الإضافة على أنها فاعل (تلزم)، و (حيث) مفعولا، أي: الإضافة لازمة لـ(حيث) لا تنفك عنها، أو بنصبها على أنها المفعول، و (حيث) فاعل، أي: حيث لازمة للإضافة. وأقول: نصب الإضافة يقتضي[1726] أن (حيث) لازمة للإضافة، والإضافة ملزومة لها، وليس كذلك؛ لأنه كلما وجد الملزوم وجد اللازم، وليس كلما وجدت الإضافة[52/أ- م] إلى الجملة[58/أ- د] توجد (حيث). وقد تقدم نحو هذا عند قوله: (مسئلة: تلزم إذ الإضافة إلى الجملة). قوله: **(ونطعنهم... إلى آخره)** طعنه بالرمح، وطعن في السن يطعن- بالضم- وطعن فيه بالقول يطعن- بالفتح- وطعن في المفازة يطعن

[1723]- في (ب): (إذ ليس)، وينظر: التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء: 537/1.
[1724]- في (ف): (المفعولية) بدلا من (المفعول به).
[1725]- تحفة الغريب: 62/ب.
[1726]- وردت هذه العبارة في (د) هكذا: (لا يجوز حذف الإضافة لأن حذفها).

ويطعن: أي ذهب. والحبى: جمع حبوة، قال أبوعلي: ويقال: حبوه بكسر الحاء، وجماعها حبى[1727]، وقوم يقولون: حبوة- بضم الحاء- وجمعها حبا، وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بشئ. والبيض هنا: السيوف. والمواضي: القواطع. وليّ العمائم: لفها على الرؤوس. قوله: **(إذا ريدة... إلى آخره)** هذا البيت لأبي حيّة- بالمثناة- التحتية النميري[1728]، واسمه الهيثم بن الربيع، من مخضرمي الدولتين، أعني: أدرك الدولة الأموية والدولة العباسية، كان فصيحاً جباناً كذاباً، وكان له سيف يسمى لعاب المنية ليس بينه وبين الخشب فرق، توفي سنة بضع وثمانين ومائة، قال: ظهر لي ظبي فرميته فراغ عن سهمي فعارضه السهم فراغ فعارضه السهم فما زال والله يزوغ ويعارض حتى صرعه، وقد أشار الشيخ جمال الدين بن نباته إلى هذا السهم بقوله:

وبديع الجمال لم ير طرفي

مثل أعطافه ولا طرف غيري

كلما حدت عن هواه أتاني

سهم ألحاظه كسهم النميري

وحدث جار له قال: دخل إلى بيته كلب في بعض الليالي، فظنه لصاً، فانتضى سيفه ووقف في وسط الدار وقال: أيها المغتر بنا والمجترىء علينا، بئس والله ما اخترت لنفسك، خير قليل. وسيف صقيل. اخرج بالعفو عنك قبل أن أدخل بالعقوبة عليك، إن أدع- والله- لك قيساً لا تقم لها، وما قيس؟ تملأ والله لك الفضاء خيلاً ورجلا، فخرج الكلب، فقال: الحمد لله الذى مسخك كلباً، وكفانا حرباً. والريدة- براء مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فدال مهملة- قال في الصحاح[1729]: ريح ريدة ورادة وريدانة، لينة الهبوب. وقال الأصمعي: ما كان من الرياح نفح فهو برد، وما كان لفح فهوحر. والبيت في وصف حمار. والمراد بالخليل فيه الأنف. قوله: **(إذا ريدة نفحت له من حيث ما هبت، وذلك لأن ريدة فاعل بمحذوف يفسره نفحت)** قال ابن مالك[1730]: أراد إذا ريدة نفحت له من حيث ما هبت، فحذف (هبت) للعلم به وجعل (ما)

[1727]- في (ب): (جماعها) بدون الواو.

[1728]- ينظر في ترجمته: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: 473/16، الشعر والشعراء: 525، طبقات الشعراء لابن المعتز: 1181. وجميع هذه الكتب قد أوردت القصة التي نسبها الشمني إليه.

[1729]- الصحاح: 479/2.

[1730]- شرح التسهيل لابن مالك: 233/2.

عوضاً كما جعل التنوين في (حينئذ). وقال أبو حيان: لا حجة في البيت؛ لاحتمال أن تكون (حيث)[1731] مضافة إلى الجملة بعدها، وهي (نفحت له) وترتفع[1732](ريدة) بفعل محذوف يفسره المعنى، والتقدير: إذا نفحت ريدة. قال: وهذا أولى؛ لأنه ليس فيه إلا حذف رافع[58/أ- ف] (ريدة)، ودل عليه المعنى. وفي تأويله حذف هذا الرافع والجملة التي أضيفت إليها (حيث)، ودعوى أن (ما) عوض عن المضاف إليها[1733]، ولم يثبت لها ذلك في غير هذ الموضع فتحمل عليه. قوله: **(إذا المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملا فيه)** فى الشرح[1734]: لا مانع من كون نفحت مضافاً إليه مع جعله مفسراً، وما استند إليه منظور فيه؛ لأن الظاهر من كلامهم أن امتناع تفسير ما لا يعمل مخصوص بباب الاشتغال، وقد تقدم للمصنف في الفصل الذي عقده لخروج (إذا)عن الاستقبال... أن قال: وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا، فقيد الحكم بباب الاشتغال. وقد خرّج كثيرون مثل قوله تعالى[1735]:{وكانوا فيه من الزاهدين} على أن فيه متعلق بمحذوف يفسره صلة الموصول... وجعلوا (أحد) من مثل[1736]: {وإن أحد من المشركين استجارك} فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر، مع أنه لا يصلح أن يعمل فيه الرفع على الفاعلية وهو متأخر. ولو سلم أنه غير مخصوص بباب الاشتغال، يمكن جعل (حيث) مضافة إلى (نفحت)، وجعل (ريدة) فاعلا بمحذوف يفسره السياق لا (نفحت) بخصوصه. وفي التعليق: ألا ترى أن قوله (أتاه برياها) يدل على أن الريدة نفحت، انتهى. وأنت خبير بأن هذا الكلام الأخير هو ما نقلناه آنفا عن أبى حيان[1737]. قوله: **(أما ترى حيث سهيل طالعا)** هذا صدر بيت، عجزه[1738]:

نجما يضئ كالشهاب ساطعا

وفي[58/ب- د] شرح اللباب: وطالعا: مفعول ثان لـ(ترى)، أو حال من (سهيل)، والعامل (ترى) إن جعلت (حيث) صلة، أي زائداً في المعنى بمنزلة (مقام) في قوله: ونفيت عنه مقام الذئب. وإن لم تجعل صلة، يكون حالا من (سهيل) والعامل معنى الإضافة، أي: مكانا مختصاً بـ(سهيل) حال كونه طالعاً.

1731- كلمة (حيث) ساقطة من (ب).
1732- في (ب): (ترفع).
1733- في (ف): (إليه).
1734- تحفة الغريب: 62/ب، و63/أ. مع حذف بعض الجمل.
1735- سورة يوسف/20.
1736- سورة التوبة/6.
1737- وردت العبارة الأخيرة في (ب) هكذا:(وأنت خبير بأن الكلام الأخير هو كما نقلناه آنفا عن أبى حيان)
1738- عبارة (هذا صدر بيت عجزه) ساقطة من (ب) وفي مكانها كلمة (بعده). والبيت مجهول القائل، وينظر: الكافية الشافية لابن مالك:937/3، شرح شواهد المغني للسيوطي:390/1.

ويجوز أن يكون (حيث) في البيت باقياً على الظرفية، وحذف مفعولا (ترى) نسياً، كأنه قيل: أما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعا، انتهى. وفي الشرح: جعل الحال من المضاف إليه على أن يكون العامل معنى الإضافة غير مرضي عندهم، وكذا القول بزيادة (حيث). والأولى أن يجعل الحال من ضمير يعود إلى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه، أي: تراه طالعاً، انتهى. وفي شرح الحاجبية للنيلي: من جر (سهيلا) نصب (طالعاً) حالا من (حيث)؛ لأن الحال من المضاف إليه ضعيفة، والتقدير: حيث سهيل طالعاً فيه، و (حيث) مفعول (ترى). وإن جعلت (ترى) بمعنى (تعلم)، كان (طالعا) مفعولا ثانياً، ولا يجوز أن يكون ظرفا؛ لفساد المعنى، انتهى. وفي شرحها للرضي: وحيث مفعول ترى، وكذا قولهم: الله يعلم حيث يجعل رسالاته[1739]. وبعضهم يرفع (سهيلا) على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أي: حيث سهيل موجود، وحذف خبر المبتدأ الذي بعد (حيث) غير قليل. ومع الإضافة إلى المفرد يعربه بعضهم، لزوال علة البناء، أي الإضافة إلى الجملة. والأشهر بقاؤه[52/ب- م] على بنائه لشذوذ الإضافة إلى المفرد. قوله: **(وحيثما تستقيم... إلى آخره)** النجاح: الظفر بالمقصود. والغابر- بالغين المعجمة- يطلق على المستقبل، وهو المراد هنا، ويطلق على الماضي أيضاً. قوله: **(وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان)** وفي الشرح[1740]: كأن ذلك جاءه من قبل قوله: في غابر الأزمان. وصرح بالزمان وليس بقاطع؛ فإن الظرف المذكور إما لغو متعلق بـ(يقدر)، وإما مستقر صفة لـ(نجاحاً)؛ وذلك لا يوجب أن يكون المراد: بحيث الزمان أيضاً؛ لاحتمال أن يكون المراد أينما تستقيم يقدر لك الله النجاح في الزمان المستقبل، انتهى. وأقول: مراد المصنف أن (حيث) في البيت ظاهرة في الزمان، ونفي الشارح القطع لا ينافي ذلك.

[1739] - في (ب): (رسالته)، وينظر: شرح الرضي: 183/3. مع التقديم والتأخير في كلام الرضي.
[1740] - تحفة الغريب: 63/أ.

حرف الخاء المعجمة

(خلا)

قوله: **(لأنها لا تعدى الأفعال إلى الأسماء، أي: لا توصل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها)** الجواب عن هذا أن تعدية الحرف إيصال معنى الفعل المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف. وقد صرح المصنف بذلك في على[1741] الاستدراكية حيث قال: وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق (حاشا) بما قبلها عند من قال به؛[58/ب- ف لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج. قوله: **(ألا في نحو قول لبيد: ألا كل شئ... إلى آخره)** لبيد هو أبو عقيل ابن ربيعة بن مالك، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد بني كلاب فأسلموا، ورجعوا إلى بلادهم ثم قدم الكوفة وأقام بها إلى أن مات في أول خلافة معاوية وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة، وقيل في خلافة عثمان وهو ابن مائة وأربعين سنة. ولما أسلم ترك الشعر ولم يقل إلا بيتاً واحداً وهو[1742]:

ما عاتب الحـــر الكريم كنفســـه

والمرء يصلحه الجليس الصالـــح

وقيل هو[1743]:

الحمد لله إذ لم يأتنـــي أجلـــــي

حتى اكتسيت من الإسلام سربالا

والباطل: خلاف الحق وهو بمعنى الهالك[1744]. قوله: **(وقال ابن خروف على الاستثناء)** في النهاية لابن الخباز: أن شيخه قال: ليس هذا باستثناء، بل (ما) زائدة و (خلا الله) صفة لـ(كل) أو لـ(شئ).

[1741]- كلمة (على) ساقطة من (ب)، وينظر المغني: 384/2.

[1742]- ديوان لبيد: 349. وينظر في ترجمة لبيد:الأغاني: 241/15، الشعر والشعراء: 171، طبقات الشعراء لابن سلام: 135/1.

[1743]- كلمة (هو) من (ف). والبيت ليس في ديوان لبيد. وينظر في البيت: الوافي بالوفيات للصفدي: 168/24، ونهاية الأرب: 18، 121.

[1744]- في (ب): (الهلاك).

حرف الراء

(رب)

قوله: **(فمن الأول{ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين)** في الكشاف ما يقتضي أن هذه الآية من الثاني؛ فإنه قال[1745]: فإن قلت: متى تكون ودادتهم؟ قلت: عند الموت، أو يوم القيامة إذا عاينوا حالهم وحال المسلمين. وقيل: إذا رأوا المسلمين يخرجون من النار. فإن قلت: فما معنى التقليل؟ قلت: هو وارد على مذهب العرب في قولهم: لعلك[59/أ- د] ستندم على فعلك، وربما ندم الإنسان على فعل. ولا يشكون في تندمه ولا يقصدون تقليله، ولكنهم أرادوا لو كان الندم مشكوكاً فيه، أو كان قليلا لحق عليك أن لا تفعل هذا الفعل؛ لأن العقلاء يتحرزون من التعرض للغم المظنون، كما يتحرزون من المتيقن، ومن القليل منه كما من الكثير. وكذلك المعنى في الآية، لو كانوا يودون الإسلام مرة واحدة، فبالحري أن يسارعوا إليه، فكيف وهم يودونه في كل ساعة. وقيل: تدهشهم أهوال ذلك اليوم فيبقون مبهوتين، فإن كانت منهم إفاقة في بعض الأوقات من سكرتهم تمنوا، فلذلك قلل. وقوله[1746]: {لو كانوا مسلمين} حكاية ودادتهم، وإنما جئ بها على لفظ الغيبة؛ لأنهم مخبر عنهم، كقولك: حلف بالله ليفعلن. ولو قيل: حلف بالله لأ فعلن ولو كنا مسلمين، لكان حسناً. قوله: **(وهو مما تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي)** وجه التمسك أن اسم الفاعل فيه ماض، فلو كان غير عامل في الضمير النصب لكان مضافاً إليه، وامتنع جره بـ(رب)؛ لأن إضافته حينئذ من إضافة الوصف إلى غير معموله، وهي أضافة محضة مفيدة للتعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، و (رب) لا تدخل إلا على النكرة. قوله: **(فيا رب يوم... إلى آخر)** الآنسة: غير النافرة. والتمثال- بالمثناة الفوقية المكسورة في أوله وبالمثلثة في ثالثه- الصورة. قوله: **(ربما أوفيت في علم... إلى آخره)** هذا البيت لجذيمة الأبرش، وكان به برص فكنّت العرب عنه بالأبرش إعظاماً له، ويعرف بالوضاح. يصف سريّة أسرى بها إلى غزاة، أو انقطاعا عرض له من جيشه في بعض مغازيه، فكان ربيئة[1747] ولم يكل ذلك إلى غيره، أخذ بالحزم والثقة. والعلم ههنا: الجبل.

[1745]- الكشاف: 309/2، 310. وعبارة(وقيل: تدهشهم أهوال ذلك اليوم فيبقون مبهوتين، فإن حانت منهم إفاقة في بعض الأوقات من سكرتهم تمنوا ذلك، ولذلك قلل) هذه جاءت في آخر نص الكشاف، مع أن الشارح أقحمها في المنتصف.

[1746]- سورة الحجر/2.

[1747]- في (ب): (برئيه) بدلا من (ربيئة).

والشمالات: جمع شمال وشمل- بالتحريك- وشمال- بفتح الشين- قال في الصحاح[1748]: والشمال الريح التي تهب من ناحية القطب، وفيها خمس لغات شمل بالتسكين وشمل بالتحريك وشمال وشمأل مهموز وشأمل مقلوب منه[1749] والجمع شمالات. قال جذيمة الأبرش[1750]:

ربما أوفيت في علـم

ترفعن ثوبي شمالات

فأدخل النون الخفيفة في الواجب ضرورة. وشمائل أيضاً على غير قياس، كأنهم جمعوا شمالة جمع حمالة[53/أ- م] وحمائل، انتهى. قوله: **(ولا يناسب واحد منهما التقليل)** يعني: واحد من التخويف والافتخار. وفي الشرح[1751]: أن الافتخار بالقليل قد يقع، لا من حيث قلته، بل من حيث كونه عزيز المثال، لا يوصل إليه إلا بشق الأنفس. فقول المصنف: لا يناسب الافتخار كليا لا يصح،[59/أ- ف] انتهى. وأقول: أن المصنف لم يقل القليل، حتى يقال إن القليل قد يناسب الافتخار من غير جهة قلته، وإنما قال: التقليل، ولا يخفى أن التقليل قد[1752] لا يناسب الافتخار، وإن كان القليل قد يناسبه بغير جهة قلته. قوله: **(وأبيض يستسقى الغمام بوجهه... إلى آخره)** ثمال اليتامى- بكسر المثلثة-: كفايتهم. والعصمة: ما يعتصم به. والأرامل: المساكين من الرجال والنساء. وقبل هذا البيت[1753]:

وما ترك قـوم لا أبـالـك سيـدا

يحوط الذمار غير ذرب مواكل

يحوط يحفظ والذمار بكسر المعجمة ما يجب على الانسان حمايته والذرب بفتح المعجمة وسكون الراء للتخفيف وأصلها مكسورة الحاد من كل شئ والمواكل المتكل على غيره. وفى التنقيح لالفاظ الجامع الصحيح: وأبيض لا يجوز أن يكون فى موضع جر برب مضمرة لأن قبله ما يمنع منه وهو قوله:

وما ترك قوم لا أبـالـك سيـدا

يحوط الذمار غير ذرب مواكل

[1748]- الصحاح: 1739/5، 1740. مع بعض الاختصار. وعبارة: (وشمل بالتحريك وشمال) السابقة زيادة من (ب).

[1749]- عبارة (مقلوب منه) ساقطة من (ب).

[1750]- ينظر البيت في: كتاب سيبويه: 518/3 ، أمالي ابي الشجري:565/2، رصف المباني للمالقي: 400.

[1751]- تحفة الغريب: 64/أ.

[1752]- كملة (قد) ساقطة من (م) و (ف).

[1753]- هذا البيت لأبي طالب وهو من قصيدة طويلة، وينظر في ذلك: شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: 168/3، شرح شواهد المغني للسيوطي: 395/1.

يعني أنه معطوف على (سيداً) المنصوب بـ(ترك)، وهو عطف الصفات التي موصوفها واحد. ومنهم من جوّز في (أبيض) الرفع والنصب، انتهى. وفي الروض الأنف للسهيلي[1754]: فإن قيل[59/ب- د]: كيف قال أبو طالب: وأبيض يستسقى الغمام بوجهه، ولم يره قط استسقى، إنما كانت استسقاته عليه الصلاة والسلام بالمدينة في سفر وفي حضر وفيها شواهد ما كان من سرعة إجابة البركة؟ فالجواب: أن أبا طالب قد شاهد من ذلك أيضاً في حياة عبد المطلب ما دله على ما قال. روى أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم البستي[1755] النيسابوري أن رقيقة بنت أبي صيفي ابن هشام قالت: تتابعت على قريش سنو جدب، فبينا أنا راقدة أو مهوّمة ومعي صنوي، إذا أنا بهاتف صيت يقول: يا معشر قريش إن هذا النبي المبعوث منكم، هذا إبان نجومه فحيهلا بالحيا والخصب ألا فانظروا منكم رجلا طوالا عظاما أبيض له فخر يكظم عليه، ألا فليخص هو وولده وليدلف إليه من كل بطن رجل فليشنوا من الماء وليمسوا من الطيب وليطوفوا بالبيت سبعا فليستسق الرجل وليؤمن القوم. قالت: فأصبحت مذعورة فاقتصصت رؤياي، فما بقي أبطحي إلا قال: هذا شيبة الحمد، وتتامت عنده قريش، ثم ارتقوا أبا قبيس فقام عبد المطلب واعتضد ابن ابنه محمد صلى الله عليه وسلم، فرفعه على عاتقه وهو يومئذ غلام قد أيفع أو قد كرب، وقال: اللهم ساد الخلة وكاشف الكربة أنت عالم غير معلم ومسئول غير مبخل، اللهم أمطر علينا غيثا مريعاً مغدقا. فما راموا حتى انفجرت السماء بمائها[1756]، انتهى. ولا بأس بتفسير غريب هذا الخبر، فمهمومة: اسم فاعل من هوّم- بتشديد الواو- إذا نعس. وصنوي: أخي، من قولهم إذا خرج نخلتان أو ثلاث على أصل واحد لكل واحدة منهن: صنو، وللاثنين: صنوان، وللجمع: صنوان[1757]، برفع النون. وإبان الشئ- بكسر الهمزة وتشديد[1758] الموحدة-: وقته. والطوال- بضم المهملة وتخفيف الواو-: الطويل. والعظام- بضم المهملة وتخفيف المعجمة-: العظيم. ويكظم عليه: يحبسه لأجل الغيظ، يقال: كظم فلان غيظه إذا حبسه، فـ(على) هنا للتعليل. ويدلف- بالدال المهملة- من دلفت الكتيبة في الحرب إذا تقدمت. ويشنوا من الماء، يعني يغتسلوا، من: شن الماء على الشراب، فرقه عليه. وأيفع- بمثناة تحتية ففاء- في

1754- الروض الأنف للسهيلي: 28/2، 29.
1755- في (ب): (السبتي).
1756- في (ب): (من مائها).
1757- وردت العبارة في (ب) هكذا: (والاثنين صنوان، وللجميع صنوان).
1758- في (ب): (فتشديد).

الصحاح[1759]: أيفع الغلام، أي ارتفع، فهو يافع، ولا يقال: موفع، وهو من النوادر. وفي القاموس[1760]: أيفع الغلام: راهق العشرين. وراموا: برحوا. ثم أقول: يحتمل أن يكون قول أبي طالب[1761]: يستسقى الغمام بوجهه، كقولهم: فلان يستسقى به الغيث، ولا يريدون أنه وقع به استسقاء، بل وصفه بالخير والصلاح[1762]. قوله: **(ألا ربّ مولود... إلى آخره)** يلده: بسكون اللام وفتح الدال، وأصله: بكسر اللام وسكون الدال ثم خفف بسكون اللام، فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح تخفيفاً أو بالضم اتباعا للهاء. والشامة: نكتة سوداء في الجسم مخالفة للونه. وفي الشرح[1763]: وصفها بالغراء غير مناسب؛ لان غراء تأنيث أغر، وهو الأبيض. وكذا وصفها بمجللة، غير مناسب؛ فإن معناه[59/ب- ف]: عامة بالتغطية، وليس هذا شأن الشامة. وقد أنشد الجاربردي هذا البيت:

وذي شامة سوداء في حر وجهه

مخلـدة لا تنـجلـي لـزمـان

وحر الوجه: ما بدا من الوجه، انتهى. وأقول: الأغر: أصله ما كان من الخيل في جبهته بياض، ثم استعير للشريف والمشتهر حتى صار عند العرب[1764] بمنزلة الحقيقة، كذا قال التفتازاني. ومعنى كون الشامة مجللة: مغطية لجميع محلها، ليست بحيث يظهر بعضه من أثنائها. وقد أنشد ابن أم قاسم هذا البيت في الجنى الداني[1765]:

وذي شامة سوداء في حر وجهه

مجللـة لا تنـقضـي لـزمـان

قوله: **(فويق جبيل[1766] إلى... آخره)** فويق: تصغير فوق. والشامخ: المرتفع. وقنة الجبل- بضم القاف وتشديد النون-: أعلاه. والكلال: الإعياء. قوله: **(وكل أناس... إلى آخره)** الدويهية: تصغير داهية وهي الموت، قال الجاربردي: وأجيب بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول، فالتصغير لتقليل

[1759]- الصحاح: 1310/3.
[1760]- القاموس المحيط: 700.
[1761]- في (ب): (قول العباس).
[1762]- عبارة (ولا بأس بتفسير هذا الخبر... الصلاح) هذه الأسطر العشرة ساقطة من (د).
[1763]- تحفة الغريب: 64/أ. مع ملاحظة أن الشارح قطع نص الدماميني ولم يكمله، وتكملته في الأصل: (وحر الوجه: ما بدا من الوجنة، وهي ما ارتفع من الخد، وهو في البيت استعارة)
[1764]- عبارة (عند العرب) ساقطة من (ب).
[1765]- الجنى الداني: 441.
[1766]- في (ب): (جبل).

المدة، وبأن المراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأمور العظام، فحتف[1767] النفوس قد يكون بالأمر الصغير الذى لا يؤبه به، انتهى. وتمثيل المصنف بـ(جبيل) و (دويهية) للتكثير، وبـ(حجير) و (رجيل) للتقليل، مبني على عدم الفرق بين التعظيم والتكثير، وبين التحقير والتقليل، وإلا فالتصغير في جبيل و دويهية للتعظيم، لا للتكثير على ما قيل إن التعظيم[1768] بحسب ارتفاع الشأن، والتكثير بحسب الكم تحقيقا[1769] أو تقديراً كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بهما، وأن التحقير بحسب انحطاط الشأن، والتقليل بحسب الكم. قوله: **(وتنفرد رب)** يعني عن بقية حروف الجر المشهورة بوجوب تصديرها. أورد على هذا أبوحيان قول[60/أ- د] الشاعر:

أماوي إني ربّ واحد أمه

قتلت فلا أسر لدى ولا قتل

والجواب: أن المراد تصديرها[1770] في كلام هي فيه، وإن كان ذلك الكلام مبنياً على غيره؛ ألا ترى أن (ما) حرف نفي له صدر الكلام، وأنه يصح: إن زيدا ما قام، ولو سلم، فالمراد ماتنفرد به في اختيار الكلام، وهذا البيت من ضرورة الشعر. قوله: **(وغلبة حذف معداها)** المراد بمعدى (رب) الفعل الذي مجرورها مفعوله. وفي الشرح[1771]: المراد بمعداها: الفعل الذي تعديه، كأن يقال لك: ما لقيت رجلا عالماً؟ فتقول في الجواب: رب رجل عالم، أي: قد لقيت. قوله: **(فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع)** هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه[1772]:

فألهيتها عن ذي تمائم محول

ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه. وطرقت: أتيت ليلا: والمرضع: التي لها ولد ترضعه، ومتى ذكر مع الفعل يقال: مرضعة نحو أرضعت فهي مرضعة. والتمائم- بالمثناة الفوقية في أوله-: جمع تميمة، وهي التي تعلق على الصبي من العين. وأحول الصبي: تم له حول أي سنة، وإنما خص المرضع والحبلى؛ لأنهما أزهد النساء فى الرجال. قوله: **(بل بلد ذي صعد وآكام)** الصعد- بضم المهملتين-: جمع صعود-

---

[1767]- في (ب): (فخنق) بدلا من (فحتف).
[1768]- عبارة (إن التعظيم) ساقطة من (ب).
[1769]- في (ب): (تخفيفا) بدلا من (تحقيقا).
[1770]- في (ب): (بتصديرها).
[1771]- تحفة الغريب: 65/أ.
[1772]- ديون امرئ القيس: 113

بفتح الصاد المهملة- وهي العقبة. وفي الصحاح[1773]: الأكمة، معروفة والجمع أكم وأكمات، وجمع الأكم آكام مثل جبل وجبال، وجمع الإكام أكم مثل كتاب وكتب وجمع الأكم آكام مثل عنق وأعناق. وفي القاموس: الأكمة: التل من حجارة واحدة، أو هي دون الجبال، أو الموضع الذي يكون أشد ارتفاعاً مما حوله، وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حجارة[1774]. قوله: **(وبأنها زائدة في الإعراب)** أي: غير متعلقة بشئ كما هو شأن الحروف الزوائد دون المعنى؛ لإفادتها التقليل والتكثير. وفي الشرح[1775]: وهذا ينتقض بمثل:

لعل الله فضلكم علينا

حيث تكون (لعل) حرفاً جاراً، فإنها زائدة بالنسبة إلى الإعراب حيث لا تتعلق بشئ، وهي مرادة من جهة المعنى، وكذا (لولا) الامتناعية الجارة للضمير عند سيبويه نحو: لولاي ولولاك، لا تتعلق بشئ، ومعناها مراد. ثم مقتضى هذا الكلام أن لا تكون (رب) معدية للفعل فينافي ذلك[60/أ- ف] قوله أولا: وغلبة حذف معداها. وأقول: لا ترد (لعل) الجارة عند عقيل، ولا (لولا) الجارة عند سيبويه للضمير[1776]؛ لشذوذ الأول كما صرح به المصنف في أوضح المسالك، ولعدم شهرة الثاني. وقد قدمنا أن مراده من قوله: (وتنفرد رب) أنها تنفرد عن بقية حروف الجر المشهورة، ولو سلم أن مقتضى كلامه هنا أن لا تكون (رب) معدية، فلا منافاة بين مقتضى كلامه هنا وبين قوله: (وغلبة حذف معداها) على تفسيرنا (رب)، ولو سلم فقوله(وغلبة حذف معداها) بيان لما انفردت به (رب) على قول الجمهور. وقوله (وبأنها زائدة في الإعراب) بيان لما انفردت به على قول الرماني وابن طاهر لما سيقوله المصنف في الباب الثالث في ذكر ما لا يتعلق من الحروف أن كون (رب) في نحو: رب رجل صالح لقيته أو لقيت، ليست لتعدية عامل قول الرماني وابن طاهر، وأن قول الجمهور هي فيهما حرف جر معد، وناقشهم في ذلك[1777]. واعلم أن ما قاله المصنف هنا ينقض بـ(خلا) و (عدا) و (حاشا) إذا جررن؛ فإنهن مفيدات لمعنى الاستثناء، ولسن بمتعلقات بشئ. ويجاب بمنع أنهن حروف جر، وإنما هن حروف استثناء خفض بهن

[1773]- الصحاح: 1862/5.
[1774]- في (ب): (حجرا). وينظر: القاموس المحيط: 971. مع بعض التصرف.
[1775]- تحفة الغريب: 65/ب.
[1776]- في (ب): (للضمير عند سيبويه).
[1777]- مغني اللبيب: 312/5.

المستثنى، ولم ينصب كالمستثنى بإلا، لئلا يزول الفرق بينهن أفعالا وحروفا. كذا قال المصنف في ذكر ما لا يتعلق من الحروف[1778]. قوله: **(وسن كسنيق... إلى آخره)** السن: بكسرة المهملة. والسنيق: بضم المهملة وفتح النون المشددة وسكون المثناة التحتية وفي آخره قاف. والسنم: بضم المهملة وتشديد النون. وفي الشرح[1779]: يظهر من عبارة المتن أن السن: الثور، والسنم: البقرة العظيمة. وأقول: بل يظهر منها أن السن البقرة العظيمة، والسنم الثور؛ لأن الشاعر وصف السن بما يدل على العظم، ولم يصف السنم، والمصنف وصف البقرة بالعظم[1780] ولم يصف الثور. ثم في الشرح: كأن المراد بـ(المدلاح) بالحاء المهملة- الكثير العرق، ولم أقف على هذا المعنى لهذه الصيغة، وإنما رأيت في القاموس أن دلح على وزن صرد: الفرس الكثير العرق[1781]. والهجير: شدة الحر. والنهوض: بفتح النون صيغة مبالغة من النهوض بضمها. قوله: **(قول أبي دؤاد: ربما الجامل المؤبل فيهم)** هذا صدر بيت عجزه[1782]:

وعناجيج بينهن المهار

وأبو دواد- بمهملتين أولاهما مضموم وبينهما واو[60/ب- د] مخففة فألف- هو أبو محمد بن سلام الإيادي- بكسر الهمزة وتخفيف المثناة التحتية. والجامل: الكثير الجمال، وقيل: القطيع من الإبل مع رعائه، وقيل: من جمل الشحم إذا أذابه. والمؤبل- بفتح الموحدة- الإبل المعدة للقنية، وبكسرها متخذ الإبل، وهو هنا بفتح الموحدة صفة للجامل. وعلى هذا فلا يكون معنى الجامل هنا إلا القطيع من الإبل مع رعائه[1783]. والعناجيج- بالعين المهملة وجيمين-: جمع عنجوج كعصفور: جياد الخيل[54/أ- م]، وقيل: المطايا. والمهار- بكسر الميم-: جمع مهر- بضمها- وهو ولد الفرس والجمع أمهار ومهار ومهارة، والأنثى: مهرة والجمع: مهر. قوله: **(وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل)** قال التفتازاني: المشهور المستقبل- بفتح الباء- اسم مفعول، لكن الأولى أن يقال: المستقبل- بكسر الباء- فإنه الصحيح، وتوجيه الأول لايخلو عن حزازة، انتهى. وفي كلام المصنف نظر؛ فإنه لا تكلف على هذا القول؛ لأنهم قالوا إن هذه الحالة المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق،

[1778]- مغني اللبيب: 314/5.
[1779]- تحفة الغريب: 65/ب.
[1780]- في (ب): (وصف البقرة العظيمة بالعظم).
[1781]- القاموس المحيط: 197.
[1782]- ينظر في البيت: شرح الكافية للرضي: 295/4 ، شرح شواهد المغني للسيوطي: 405/1، شرح أبيات المغني للبغدادي: 198/3. وينظر في ترجمة أبي دؤاد: الأغاني: 518/16، الشعر الشعراء: 144، الموشح للمرزباني: 93.
[1783]- عبارة (مع رعائه) ساقطة من (ف).

فاستعمل معها(ربما) المختصة بالماضي، وعدل إلى لفظ المضارع، وإن كان المناسب حينئذ الماضي؛ لأنه كلام من لا خلاف في أخباره، فالمضارع عنده بمنزلة الماضي، فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل.

حرف السين المهملة

السين المفردة

قوله: **(ثم ولو سلم)** في الشرح[1784]: لا محل للواو و (هنا) والظاهر أنها زائدة. فإن قلت: لعلها للعطف، أي: ثم لانسلم أنها في الآية للاستمرار، ولو سلم، فالاستمرار... إلى آخره. قلت: يلزم عليه حذف المعطوف، يعني بـ(ثم) دون عاطفه، وهو باطل. وأقول: يمكن أن يقال: إن (ثم) هنا ليست للعطف، بل لمجرد التدرج مما قبلها لما بعدها، وفيه بحث مضى في الألف المفردة. قوله: **(تريد أن ذلك دأبه)** الدأب- بفتح المهملة وإسكان الهمزة وقد تفتح- العادة والشأن. قوله: **(إذ الاستمرار إنما يكون**[60/ب- ف] **في المستقبل)** في الشرح[1785]: قد يتوهم انتقاضه بنحو[1786]: {لو يطيعكم في كثير من الأمر} فإن الاستمرار فيه بالنسبة إلى الماضي، ولا انتقاض به. وأقول: إنما لا ينتفض به[1787]؛ لأن المراد بالمستقبل الفعل المضارع. قوله: **(وزعم الزمخشري)** قال التفتازاني في مطوله: دلالة السين على التأكيد من جهة كونها في مقابلة (لن)، قال سيبويه: لن أفعل نفي سأفعل. قوله: **(ووجهه أنها تفيد الوعد بحصول الفعل)** أراد بهذا الوعد: مجرد الإخبار بالوقوع، ولم يرد به المقابل للوعيد[1788]. قوله: **(وقد أومأ)** هو بالهمزة في آخره، ومعناه: أشار، وفي الصحاح[1789]: أومأت إليه: أشرت، ولا يقال: أوميت .

[1784]- تحفة الغريب: 66/ب. وفي (ب): (ولو سلم) من غير (ثم).
[1785]- تحفة الغريب: 66/ب.
[1786]- سورة الحجرات/7.
[1787]- كلمة (به) ساقطة من (ب). وفي (د) وردت العبارة هكذا: (إنما ذلك لأن المراد).
[1788]- في (ب): (للوعد).
[1789]- الصحاح: 82/1.

(سوف)

قوله: **(على الخلاف)** يعني: المتقدم في السين المفردة، حيث قال: ولا مُدّة الاستقبال معه أضيق منها خلافاً للبصريين. قوله: **(وليس بمطرد)** قال التفتازاني في حاشية الكشاف[1790]: ونوقض بـ(حذر)؛ فإنه أبلغ من (حاذر)، وأجيب بأن ذلك أكثريّ لا كلي، وبأن ما ذكر لا ينافي أن يقع في البناء الأنقص زيادة معنى بسبب آخر، كالإلحاق بالأمور الجبلية مثل (شره) و (نهم) وبأن ذلك فيما إذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متحدي النوع في المعنى كـ(غرث) وغرثان، و (صد) وصديان، لا كـ(حذر) و (حاذر)، يعنى أن (حذراً)[1791] صفة مشبهة، و (حاذر) اسم فاعل، و (غرث) و (غرثان) كلاهما صفة مشبهة .

(سي)

قوله: **(والشر بالشر عند الله مثلان)** هذ عجز بيت صدره[1792]:

من يفعل الحسنات الله يشكرها

قوله: **(ولا سيما يوم بدارة جلجل)** هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره[1793]:

ألا ربّ يوم صالح لك منهما

ودارة جلجل: اسم لغدير. ويوم دارة جلجل هو يوم دخوله خدر عنيزة، ويوم عقره للعذارى مطيته، وذلك أنه كان يهوى ابنة عم له يقال لها عنيزة، فاتفق أن الحي احتملوا، وتقدم الرجال وتأخر النساء، فلما رأى ذلك امرئ القيس سار[61/أ- د] مع الرجال قدر غلوة[1794]، ثم كمن في غابة من الأرض حتى ورد النساء الغدير، ونزلن يغتسلن فيه فجاء امرؤ القيس وهن غوافل، فقعد على ثيابهن وقال: والله لا أعطي واحدة منكن ثوبها حتى تخرج متجردة فتأخذه، فأبين من ذلك حتى تعالى النهار فخرجن وأخذن ثيابهن، ثم قلن

[1790]- لم أقف على هذا النقل في حاشية التفتازاني على الكشاف.
[1791]- في (ب): (بمعنى أن حذرا)، وفي (ف): (يعنى حذرا) بسقوط (أن).
[1792]- ينسب هذا البيت لحسان بن ثابت وليس في ديوانه، كما ينسب لعبد الرحمن بن حسان، وكذلك ينسب لكعب بن مالك، وينظر في البيت: الكتاب: 65/3، مجالس العلماء للزجاجي: 261، الخصائص لابن جني: 281/2.
[1793]- ديوان امرئ القيس:112
[1794]- الغلوة هي مسافة الرمية بالسهم (القاموس المحيط: 1186).

له: قد حبستنا وأجعتنا، فنحر لهن ناقته، فشوين من لحمها وأكلن ثم لما أردن الرحيل حملت كل واحدة منهن شيئاً من متاع راحلته وزاده، وحملته عنيزة على غارب بعيرها ففي ذلك يقول[1795]:

ويوم عقرت للعذارى مطيتـــي

فيا عجبا من رحلها المتحمـــل

فظل العذارى يرتمين بلحمهـــا

وشحم كهـداب الدمقس المفتـل

ويوم دخلت الخدر خـدر عنيـزة

فقالت لك الويلات إنك مرجـلي

تقول وقد مال الغبيط بنـا معـــا

عقرت بعيري يـاامرأالقيس فانـزل

والدمقس- بكسر الدال وفتح الميم-: القز الأبيض من الأبريسم. والغبيط- بالغين المعجمة-: الرحل، وهو للنساء يشد عليه الهودج. قوله: **(فه بالعقود إلى آخره)** فه- بكسر الفاء- أمر من وفى يفي، والهاء ينطق بها في الوقف دون الوصل فتكتب[54/ب- م]. قوله: **(ولو كان كما ذكر، لامتنع دخول الواو)** لأن الحال حينئذ مفردة، والواو لا تدخل عليها. وفي الشرح[1796]: ويمكن أن يجاب عنه بأن (سيا) عند دخول الواو لا يكون منصوباً على الحال، بل يكون اسم (لا) التبرئة والخبر محذوف والجملة حال. وأقول: كلام الفارسي على مانقل المصنف، لا يشعر بالفرق بين (سي) مدخولة الواو، وبينها غير مدخولتها[1797]، وكلام المصنف إنما هو مبني على ذلك. قوله: **(ولو وجب تكرار لا)** وذلك لأنها إذا دخلت على خبر مفرد[1798] أو صفة أو حالاً، وجب تكرارها نحو: زيد لا شاعر ولا كاتب، ومررت برجل لا شجاع ولا كريم. وجاء زيد[1799] لا ضاحكاً ولا باكياً. وفي الشرح[1800]: ويمكن أن يجاب عنه بأن (لا) تكررت معنى لا لفظاً، والتكرار اللفظي غير مشترط على ماذهب إليه الزمخشري في قوله تعالى: {فلا اقتحم العقبة)

[1795]- ديوان امرئ القيس:112

[1796]- تحفة الغريب: 67/أ.

[1797]- في (ب): (مدخولها).

[1798]- في (ب): (دخلت خبرا مفردا) وفي (ف): (على مفرد خبر).

[1799]- في (ب): (وجاز) بدلا من (وجاء زيد)

[1800]- تحفة الغريب: 67/أ.

أنه في معنى: فلا فك رقبة ولا أطعم مسكيناً، ووجه ذلك هنا أن قولك: قام القوم لا مماثلين زيداً، في معنى قولك: قاموا لا مساوين لزيد في حكم[1801] القيام ولا أولى به منه، وإنما هو أولى منهم بذلك؛ لأن المذكور بعد (لاسيما) أولى بالحكم، انتهى. وأقول[61/أ- ف]: إنما اكتفى الزمخشري بتكرر (لا) في الآية معنى[1802]؛ لتفسير مدخولها بمتعدد، فكأنها تعددت في اللفظ، وذلك منتف في: لا سيما زيد. وعبارة الكشاف: فإن قلت: قلما تقع (لا) الداخلة على الماضي إلا مكررة، فمالها لم تكرر[1803] في الكلام الأفصح؟ قلت: هي متكررة في المعنى؛ لأن المعنى: فلا اقتحم العقبة، فلا فك رقبة ولا أطعم مسكيناً، ألا ترى أنه فسر اقتحام العقبة بذلك، انتهى. وستأتي هذا الآية وما فيها من الأقوال في بحث (لا) إنشاء الله تعالى.

قوله: **(ووجهه بعضهم بأن (ما) كافة، وأن (لاسيما) تنزلت منزلة إلا في الاستثناء)** في الشرح[1804]: يقدح فيه اقترانها بالواو، ومعلوم أنه لا يقال: جاء القوم و إلا زيداً. والقول بزيادتها ضعيف، انتهى. وأقول: لا يقدح فيه اقترانه بالواو؛ لأن مراد هذا القائل أن (لاسيما) مع الواو وبدونها، تنزلت منزلة أداة[1805] الاستثناء. قوله: **(وعلى هذا فيكون استثناء[1806] منقطعا)** وذلك لأن الاستثناء المنقطع كما صرح به بدر الدين ابن مالك[1807] هو الإخراج بـ(إلا) و (غير) أو (بيد) لما دخل في حكم دلالة المفهوم .

(سواء)

قوله: **(سواء والعدم)** هو برفع العدم عطفاً على الضمير المستتر في سواء. قوله: **(وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب)** قال ابن مالك[1808]: وقد صرح سيبويه أيضاً بأنها بمعنى (غير) وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منتفية عن (غير) فإن الظرف في العرف: ما تضمن (في) من أسماء الزمان والمكان، وليس سواء كذلك، فلا يصح كونه ظرفاً، ولو سلم أنه ظرف فلا[61/ب- د]

1801- كلمة (حكم) ساقطة من (ب).
1802- في (ب): (لتكرار لا في الآية لمعنى).
1803- في (ب): (إلا متكررة فما لها لم تتكرر). وينظر: الكشاف: 213/4.
1804- تحفة الغريب: 67/ب.
1805- كلمة (أداة) ساقطة من (ف).
1806- في (ب): (الاستثناء).
1807- شرح الألفية لابن الناظم: 288.
1808- شرح التسهيل: 316/2. وقد نقله الشارح بالمعنى. وهو بالنص في تحفة الغريب: 67/ب.

نسلم لزومه الظرفية، والشواهد قائمة على خلافه نظماً ونثراً. قوله: **(جاء الذي سواك)** هو بالقصر. قوله: **(أو حالا لثبت)** أي: معمولة له. قوله: **(ما إن حراء مكانه)** حراء: جبل على يسار الذاهب من مكة إلى منى، بينه وبين مكة ثلاثة أميال يمد و يقصر، ويؤنث على إرادة البقعة فيمنع من الصرف، ويذكر على إرادة الموضع فلا يمنع من الصرف. وأن معمولها فاعل لـ(ثبت) مضمراً. قوله: **(ولا يمنع الخبرية قولهم: سواءك بالمد والفتح)** يعني فتح الهمزة. قوله: **(وما بعدها فاعل على الأول)** هذا ابتداء كلام لبيان ما لزم وترتب على كل من الأوجه الثلاثة التي أجيزت في كلمة سواء في الآية، فأراد بالأول كونها خبراً عما قبلها وهو (إن الذين كفروا) و بالثاني كونها خبراً عما بعدها وهو (أأنذرتهم) وبالثالث كونها مبتدأ. قوله: **(وأبطل[1809] ابن عمرون الأول)** هو كون (أأنذرتهم) فاعل سواء فيبطل ملزومه، وهو كون سواء خبر عما قبله. قوله: **(فيقال له: وكذا الخبر)** يعني أن ما قاله ابن عمرون[1810] على الثاني، يأتي نظيره على ماهو مختاره، وهو الثالث بأن يقال: الخبر المشتمل على الاستفهام يجب تقديمه على مبتدئه، فلو كان (أأنذرتهم) خبر سواء لكان متقدماً عليه، فإن أجاب بأن (أأنذرتهم) جملة متضمنة للاستفهام والخبر الذي يجب تقديمه إذا تضمن استفهاماً هو المفرد، و رد[1811] هذا الجواب يمنع أن (أأنذرتهم) جملة وإنما هو مفرد. قوله: **(وأما شبهته)** أي: شبهة ابن عمرون التي أبطل بها الإعراب الثاني، فجوابها أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته؛ لأنه للتسوية، والاستفهام الذي ليس على حقيقته لا يستوجب التصدير[1812].

حرف العين المهملة

(عدا)

قوله: **(ولم يحفظ سيبويه فيها إلا الفعلية)** قال ابن مالك[1813]: وقد ثبت الجر بها فوجب القول بحرفيتها معه.

[1809] ـ كلمة (أبطل) ساقطة من (ب).

[1810] ـ هو محمد بن محمد بن عمرون الحلبي (596/1200-649/1251)، من تلاميذ ابن يعيش وابن مالك وله شرح على المفصل. ينظر في ترجمته: الوافي بالوفيات للصفدي: 161/1، بغية الوعاة: 231/1.

[1811] ـ كلمة (رد) ساقطة من (ب).

[1812] ـ العبارة (قوله: وما بعدها فاعل على الأول... التصدير) هذه الأسطر الأثنا عشر ساقطة من (د).

[1813] ـ شرح التسهيل: 306/2. وشرح الكافية الشافية: 721/2. وقد نقله الشارح بالمعنى. وهو بالنص في تحفة الغريب: 68/أ.

(على)

قوله: **(تحن فتبدي... إلى آخره)** هذا البيت لعروة بن حزام العذري في محبوبته عفراء[1814]. وتحن- بالمهملة-: تشتاق: والصبابة- بفتح المهملة-: رقة الشوق. والأسى- بضم الهمزة-: جمع أسوة بضمها أيضاً وكسرها جمع إسوة بكسرها أيضاً، وهما ما يأتسي به الحزين، أي يتعزى. والإسوة- بالكسر والضم-: القدوة، ويسمى الصبر أسى- بالضم-، وهو محتمل هنا، وأما الأسى- بالفتح- فهو الحزن، ولا تصح إرادته هنا. قوله: **(أي: لقضى عليّ، فحذفت وجعل مجرورها مفعولا)** قال أبو حيان: الذي سمع حذف الحرف منه وانتصاب الاسم: اختار واستغفر وأمر وكنى ودعا وسما وروح وصدق. وإنما جاز ذلك في هذه الأفعال لتعين الحرف وتعين محله، ولا يجوز القياس عليها. وإن تعين الحرف وتعين محله، فلا يجوز: بريت القلم السكين، خلافاً لعلي بن سليمان، انتهى. وأقول: ينبغي[1815] على هذا أن يقال: إن (قضى) في البيت مضمن معنى (قتل) أو (أهلك) فتعدى بنفسه، لأنه ليس واحداً من هذه الأفعال. وفي الشرح: فإن قلت: لم لا تكون (على) هنا[1816] اسماً، ويكون من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو كثير؟ قلت: لأن القائل باسميتها يجعلها ظرفاً كـ(فوق) والظروف المكانية لا تحذف ويقام المضاف إليها مقامها إلا قليلا مثل: جلست قرب زيد، أي: مكان قربه. وأقول: كونه قليلا لا يمنع من حمل البيت عليه، بل من حمل الآية. قوله: **(وكذلك {لأقعدن لهم صراطك} أي: على صراطك)** قال في الكشاف[1817]: لأعترضن لهم على طريق الإسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه[55/أ- م] على السابلة، وانتصابه على الظرف كقوله[1818]:

كما عسل الطريق الثعلب

وشبّهه الزجاج بقولهم: ضرب زيد الظهر والبطن، أي: على الظهر والبطن. قوله: **(وبات على النار الندى والمحلق)** هذا عجز بيت صدره:

تشب لمقرورين يصطليانها

[1814]- هو أحد عشاق العرب الذين قتلهم الحب، وكان عاشقا لابنة عمه عفراء، مات في خلافة عثمان في حدود سنة ثلاثين. ينظر في ترجمته: الأغاني: 283/24، الشعر والشعراء: 418، تاريخ دمشق: 217/40.

[1815]- في (ب): (يبقى).

[1816]- في (ب): (ههنا)، وينظر: تحفة الغريب: 68/ب.

[1817]- الكشاف: 56/2.

[1818]- هذا عجز بيت لساعدة بن جؤية، وصدره: لدن بهز الكف يعسل متنه. وينظر البيت في: الكتاب: 36/1، الخصائص: 319/3.

وقد مر الكلام عليه في الباء المفردة[1819]. قوله: **(نحو{ولتكبروا الله على ماهداكم})** في الكشاف[1820]: وإنما عدي فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمناً معنى الحمد، كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم. وفي الشرح[1821]: واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بأن هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والمروة: الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا، فيأتي بالحمد بعد تعديته التكبير بـ(على). قلت: فيه نظر؛ لأن المستفاد من الأول غير المستفاد من الثاني. ثم قال: وأيضاً (على) الثانية ظاهرة في التعليل، فكذا نظيرتها الأولى[61/ب- ف]. قلت: قد يمنع ظهور شئ منهما في التعليل، انتهى ما في الكشاف. وأقول: حاصل اعتراض المصنف لو كان وقوع (على) في الآية لتضمين التكبير، معنى[1822] الحمد، لكان وقوعها في قول هذا الداعي الله أكبر كذلك، ولو كان كذلك لعطف الجار والمجرور على الجار والمجرور[1823]، ولم يذكر الحمد لله. والجواب أن ذكر الحمد ليس لتعلق الجار، بل لتحصيل الثواب؛ لأنه باللفظ، وكأن هذا هو مراد الشارح بقوله: قلت المستفاد من الأول غير المستفاد من الثاني. وفي حاشية التفتازاني[1824]: وفي تقرير التضمين طرق، أشيعها: جعل الفعل المذكور حالا مثل: لتحمدوا الله مكبرين، ليكون ما تعلق به الجار والمجرور مذكوراً قصداً وعكسه مثل: لتكبروا الله حامدين. وآثره يعنى[1825] صاحب الكشاف؛ لأن التعليل بالتعظيم حال الحمد، وجعله مقصود من التعليم أنسب من العكس؛ لأن الحمد إنما يستحسن ويطلب، لما فيه من التعظيم. قوله: **(السادس موافقة من)** منه قوله صلى الله عليه وسلم: بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله[1826][62/أ- د]، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان. أي: بني الإسلام من خمس، وبهذا يحصل الجواب عما يقال إن هذه الخمس هي الإسلام، فكيف يكون الإسلام مبنياً عليها، والمبني لا بد أن يكون غير المبني عليه، ولا حاجة إلى جواب الكرماني، بأن الإسلام عبارة عن المجموع، والمجموع غير كل واحد من أركانه. قوله: **(كقول حميد بن ثور: أبى الله إلا إن سرحة مالك**

[1819]- راجع ص: 190.
[1820] - الكشاف: 114/1.
[1821] - تحفة الغريب: 68/ب.
[1822]- في (ب): (يعنى).
[1823]- عبارة (على الجار والمجرور) الثانية ساقطة من (ب).
[1824]- لم أقف على هذا النقل في حاشية التفتازاني.
[1825]- في (ب): (معنى).
[1826]- في (د): (رسول الله) بدلا من (عبده ورسوله). وينظر الحديث في: صحيح البخاري: 12/1، صحيح مسلم: 45/1.

إلى آخره) ثور: بالمثلثة المفتوحة والواو الساكنة. والسرحة: الشجرة العظيمة. والأفنان: جمع فنن- بفتحتين- وهو الغصن. والعضاه- بكسر العين المهملة-: جمع عضة أو عضهة أو عضاهة، وهي كل شجرة عظيمة لها شوك. قوله: **(وإنما المراد تعلو وترتفع)** في الشرح[1827]: فضمن (تروق) معنى ترتفع، فعداه بـ(على). وفي الصحاح[1828]: أن حميداً كنى بالسرحة عن امرأة. وإذا كان كذلك أمكن أن يكون أفنان العضاة كناية عن نسوة أخر فيصح إسناد الإعجاب إليهن، فيبقى (يروق) على معناه من غير تضمين، ويكون حينئذ للبيت معنى صحيح، انتهى ما في الشرح. وأقول: في قوله (فيصح إسناد الإعجاب إليهن) نظر؛ لأن إسناد (تروق) ليس إلى أفنان العضاه، وإنما هو إلى ضمير السرحة، ويمكن الجواب بأن مراده من إسناد الإعجاب ليس إسناد (تروق) بل إسناد ما يترتب[1829] على الإعجاب، وهو حصول العجب. قوله: **(فوالله لا أنسى... إلى آخره)** رزئته: أي أصبت به. وفي القاموس[1830]: وقوسى كسكرى: موضع ببلاد السراة له يوم، وقوسيّ- بالضم- الموضع البعيد. وتعفو: تذهب الأثر. والكلوم- بضم الكاف- : جمع كلم- بفتحها- وهو الجرح. قوله: **(وتعلّق (على) هذه)** أي: التي للاستدراك والإضراب. قوله: **(والثانى من وجهي (على) أن تكون اسماً بمعنى فوق)** حكى ابن أم قاسم خلافاً في كونها في هذه الحالة معربة أو مبنية[1831]. وجزم ابن الحاجب بكونها مبنية قال: الحصول مقتضي البناء، وهو مشابهة الحرف في لفظه وأصل معناه[1832]. **قوله: (غدت من عليه بعدما تم ظمؤها)** هذا صدر بيت لمزاحم العقيلي، شاعر إسلامي معاصر لجرير والفرزدق[1833]. عجزه:

تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

قال أبوحاتم: قلت للأصمعي: كيف قال: غدت من عليه، والقطاة إنما تذهب إلى الماء ليلا لا غدوة؟ فقال: لم يرد الغدو، إنما هذا مثل للتعجيل، والعرب تقول بكر إليّ العشية، ولا بكور هنالك، قال الأصمعي: ومعنى (من عليه): من فوق الفرخ. وقال أبو عبيدة: من عنده. والظمء- بكسر المعجمة وسكون الميم

1827 - تحفة الغريب: 69/أ.
1828- الصحاح: 374/2.
1829- في (ف): (ترتب).
1830- القاموس المحيط: 512. وقد خلط الشارح بين القوسى الأقوس؛ حيث إن الذي في القاموس هو أن الأقوس هو الموضع البعيد. وهذا النقل عن القاموس غير واضح في (د).
1831 - الجنى الداني لابن أم قاسم: 475.
1832- شرح المفصل لابن الحاجب: 156/2.
1833- ينظر في ترجمته: 68/19، طبقات الشعراء لابن سلام: 770/2، شرح شواهد المغني للسيوطي: 426/1.

بعدها همزة-: ما بين الوردين، أعني الشربين، مشتق من الظمأ، يستعمل في الإبل، وقد استعمل هنا في القطاة. قال أبوزيد: وهو أخف من العطش. وتصل- بكسر الصادالمهملة وفتح أوله- أي: تصوت بجوفها من شدة العطش، وقيل: تصوت في طيرانها. والصليل: صوت كل شيء يابس. والقيض- بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وفي آخره ضاد معجمة-: القشر الأعلى من البيض[55/ب- م]. والزيزاء- بزايين معجمتين بينهمامثناة تحتية في آخره مدة[1834]-: الأرض الغليظة. ويروى: ببيداء، وهو القفر الذي يبيد من يدخله، أي: يهلكه. والمجهل- بفتح الميم والهاء-: المفازة لا يهتدى فيها بعلم. وقوله (عن قيض) معطوف على المجرور بـ(من) والتقدير: غدت من عليه ومن عن قيض. قوله: **(في غير باب ظن وفقد وعدم)** الأصل في التعدي إلى ذلك هو باب (ظن) وحملوا (فقد) و (عدم) على (وجد) لأنهما ضداه. وإنما جاز في باب (ظن) وامتنع في غيره، ووجب فيه تقدير مضاف هو النفس؛ لأن تعلق فعل الفاعل في غير باب (ظن) يكون غالبا بغير الفاعل، فلو كان فاعله ومفعوله ضميرين لشئ واحد، لسبق الفهم إلى المغايرة بينهما. ويعلق فعل الفاعل في باب (ظن) بالمعلومات والمظنونات، وعلم الإنسان وظنه، بصفات نفسه أغلب من علمه وظنه بصفات غيره، فلم يسبق إلى الفهم المغايرة، فلم يحتج إلى تقدير مضاف، لانتفاء ما يقتضيه. قوله: **(وفيه نظر)** في الشرح[1835]: هذا النظر ذكره أبوحيان أيضاً. وقد يقال: لانسلم أن ما كان بمعنى شئ، يصح حلوله في محل ذلك الشئ، انتهى. وأقول: الدليل على أنه يصح حلوله محل ذلك الشئ أنه بمعناه، ولا حجر في التركيب، ذكر ذلك ابن الحاجب في أصوله في الكلام[62/ب- د] على المترادف. قوله: **(وهذا كله)** الإشارة بـ(هذا) إلى ما كان فيه مدخول (على) وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، وما كان فيه مدخول (إلى) وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد. قوله: **(وليس كذلك)** فإن مراده أنه ما يصاحب قوماً فيذكر قومه لهم، إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حباً إليه؛ لما يسمعه من ثنائهم عليهم. في الشرح[1836]: قدر المصنف مالا دليل عليه في البيت؛ لأنه قدر لهم بعد قوله (فاذكرهم) وقدر ثناءهم على قومه، ليكون ذلك سبباً لزيادتهم إياه حباً لقومه، وهو في غنية عن ذلك؛ إذ يجوز أن يكون المراد أنه إذا صاحب قوماً فذكر قومه، أي: تذكرهم زاد هؤلاء القوم المصاحبون قومه حباً إليه لما

[1834] - في (ف): (همزة).
[1835]- تحفة الغريب: 69/ب.
[1836]- تحفة الغريب: 70/أ.

يشاهده من انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه. وفي الصحاح[1837]: وذكرته بلساني وبقلبي وتذكرته وأذكرته غيري وذكرته بمعنى. وأقول: قد ذكر المصنف هذا الذي أجازه الشارح في شرحه للشواهد حيث قال: معنى البيت أنه ما يصاحب من بعد قومه قوماً، فيذكر قومه إلا يزيد أولئك القوم قومه حباً إليه؛ لما يرى من تقاصرهم عن قومه، أو لما يسمع منهم من الثناء عليهم. والذكر على الأول بالقلب وعلى الثاني باللسان، ويشهد للأول أنه يروى: فأخبرهم. وزعم بعض من فسّر الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة، أن هذا ليس بضرورة؛ لتمكن قائله من أن يقول: إلا يزيدونهم حباً إليّ هم، ويكون الضمير المنفصل توكيدا للفاعل. وردّه الناظم- يعني ابن مالك[1838]- بأنه يقتضي كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد، وإنما يجوز ذلك في باب ظن. وهذا سهو؛ لأن مسمى الضميرين مختلف، أو ضمير الفاعل راجع لـ(قوم)، وضمير المفعول راجع لقومه الممدوحين. ويحتمل عندي أن يكون فاعل (يزيد) ضمير الذكر ويكون (هم) المنفصل توكيداً لـ(هم) المتصل؛ لأنه يجوز أن يؤكد بالمرفوع المنفصل كل متصل، فلا يكون في البيت شاهد. ويجوز في فأذكرهم وفأخبرهم، الرفع عطفا على أصاحب، والنصب في جواب النفي؛ لأن انتقاض النفي إنما هو بالنسبة إلى المعمول. ونظيره: ما تأتينا فتحدثنا إلا في الدار. وزعم أبو حيان أن الناظم حرّف صدر هذا البيت، وأن صوابه: لم ألق بعدهم حياً فأخبرهم. ولا مستند له في ذلك إلا أنه وجد في حماسة أبي تمام هكذا. والذي أورده الناظم هو رواية ابن قتيبة[1839] في طبقات الشعراء، ورواية المبرد أيضاً ألا أنه أورده بالفاء وقال: فما أصاحب، انتهى.

قوله: **(ولا يحسن حمل ذلك على ظاهره)** في بعض النسخ: ولا يحسن تخريج ذلك، على أنه كقوله: قد بت... إلى آخره. وهو أنسب لقوله: وهذا كله مخرج، وقوله: وقد خرج ابن مالك على هذا. والإشارة بـ(ذلك) إلى ما كان فيه مدخول (على) وفاعل ومتعلقها ضميرين لمسمى واحد، وما كان فيه مدخول (إلى) وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد. قوله: **(قد بت أحرسني... إلى آخره)** يضبحن- بالضاد المعجمة والحاء المهملة-: يصوتن. والهام[1840]: طير الليل الواحد هامة. قوله: **(لأن ذلك)** أي قوله: قد بت

[1837]- الصحاح: 665/2.
[1838]- عبارة (يعني ابن مالك) ساقطة من (م) و (ف).
[1839]- في (ب): (رواية لقتيبة).
[1840]- في (ب): (الهمام).

أحرسنى... البيت. وإنما أشار إليه بـ(ذلك) مع أنه ليس ببعيد؛ لأنه سبق التكلم به[1841] وتقضّى، والمتقضي في حكم المتباعد. قال صاحب الكشاف[1842]: وهذا في كل كلام يحدث الرجل بحديث ثم يقول: وذلك مما لا شك فيه، ويحسب الحساب ثم يقول: لذلك كذا وكذا، انتهى. وفي بعض النسخ: لأن ذلك، وهو ظاهر في بعضها لأن بابه الشعر.

(عن)

قوله: **(وقول ذي الإصبع: لاه ابن عمك... إلى آخره)** ذو الاصبع: هو العدواني، أحد حكام العرب في الجاهلية، وقيل له ذو الإصبع لأن حية نهشته في إصبعه فقطعها. عاش ثلاثمائة سنة[1843]. وأصل (لاه ابن عمك): لله در ابن عمك، فحذف اللام الجارة والتي في[1844] أول الاسم الشريف. ولفظ الدر، وهو في الأصل مصدر در اللبن يدر، ثم أطلق على اللبن نفسه. والحسب: ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه[56/أ-م]. قال ابن سيده[1845]: وأفضل عنه وعليه: زاد. والديان: الحاكم. وقال ابن السيد: السائس[1846] القيم بالأمر. وتخزوني- بالخاء المعجمة والزاي-: أي تسوسني من خزى الرجل خزوا ساسه وقهره، وسكن واو تخزوني لأجل القافية وقبل هذا البيت[1847]:

لى ابن عم على ما كان من خلق
مخالف لـي أقليــه ويـقـيـنـي
أزرى بنا أننا شالت نعامتنا
فخالنـي دونـه بل خـلـتـه دونـــي

[1841]- كلمة (به) ساقطة من (ب).
[1842]- الكشاف: 19/1.
[1843]- ينظر في ترجمته: الأغاني: 63/3، الشعر والشعراء: 476، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: 295/3.
[1844]- كلمة (في) ساقطة من (ب).
[1845]- قال ابن سيده في المحكم 206/8: (أفضل عنه وعليه: زاد... الدّيّانُ هنا الذي يَلِي أمْرَكَ وَيَسُومُكَ)
[1846]- في (ب): (السادس).
[1847]- ينظر في هذه الأبيات: المفضليات: 160.

وفي الشرح: وتخزوني، يحتمل الرفع والنصب نحو: ما تأتينا فتحدثنا، رفعا ونصبا[1848]، أي: ولا أنت مالكي فكيف تسوسني، أو: ليس لك ملك فسياسة، وعلى نصبه فالفتحة مقدرة، وليس ذلك بضرورة. وقد قرئ في الشواذ[1849]: {إلا أن يعفون أو يعفو الذي} بإسكان الواو من يعفو. قوله: **(وحكى الرماني عن أبي عبيدة أنّ أحببت من: أحب البعير إحبابا إذا برك فلم يثر)** في الكشاف: أحببت مضمن معنى فعل يتعدى بـ(عن)، كأنه قال: أنبت[1850] حب الخير عن ذكر ربي، أو:جعلت حب الخير مجزياً أو مغنياً عن ذكر ربي. وذكر أبو الفتح الهمداني في كتاب التبيان أن (أحببت) بمعنى (لزمت[1851]) من قوله: مثل بعير السوء إذ أحبا، وليس بذاك، انتهى. والرماني هو أبو الحسن[1852] بن على بن عيسى النحوي المتكلم، أخذ الأدب عن ابن دريد وابن السراج، وأخذ عنه التنوخي والجوهري، ولد ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين، وتوفي سنة أربع وقيل اثنين وثمانين[1853] وثلثمائة، وهذه النسبة يجوز أن تكون إلى الرمان، وأن تكون إلى قصر الرمان، وهو قصر بواسط. والهمداني- بإسكان الميم وبالدال المهملة[1854]- نسبة إلى همدان، قبيلة من قحطان[1855]. قوله: **(نحو {وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة})** في الشرح[1856]: يحتمل أن يكون المعنى: إلا صادراً عن موعدة. **قوله: (والخامس: مرادفة بعد)** في الشرح[1857]: إطلاق القول بالمرادفة مشكل؛ لأن كلمة (بعد) اسم بيقين، فلو رادفتها (عن) لكانت اسماً؛ إذ لا مرادفة بين كلمتين من نوعين، ولو كانت (عن) اسماً، لامتنع عدّ هذا المعنى[63/أ- د] من معاني (عن) الحرفية. وأقول: ليس مراده بالمرادفة هنا حقيقتها، بل مجرد التوافق في المعنى؛ لأنه سيقول في حرف الواو الحالية: إن الحرف لا يرادف الاسم. قوله: **(يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل أن في مكان آخر من بعد مواضعه)** وذلك أن الآيتين الواردتين في أمر واحد تتبين إحداهما بالأخرى. قال الزجاج: ومعنى (من بعد مواضعه): من بعد أن وضعه الله مواضعه، فأحل حلاله وحرم حرامه. قوله: **(ونحو {لتركبن طبقاً عن**

[1848]- عبارة (رفعا ونصبا) ساقطة من (ب) و (د)، وينظر: تحفة الغريب: 70/أ، ب. مع بعض الاختصار.
[1849]- سورة البقرة/237. وينظر في هذه القراءة: المحتسب في شواذ القراءات لابن جني: 125/1.
[1850]- في (ب): (أبيت) بدلا من (أنبت)، وينظر: الكشاف: 327/3.
[1851]- في (ب): (ألزمت).
[1852]- في (ب): (الحسين). وينظر في ترجمة الرماني: تاريخ بغداد: 16/12، ونزهة الألباء: 233، ووفيات الأعيان: 299/3.
[1853]- في (د): (وثلاثين).
[1854]- في (د): (بسكون الميم) وعبارة (وبالدال المهملة) ساقطة منها.
[1855]- ينظر في هذه القبيلة: جمهرة أنساب العرب لابن حزم: 392.
[1856]- تحفة الغريب: 70/ب.
[1857]- تحفة الغريب: 70/ب.

طبق}) في الشرح[1858]: يحتمل أن يكون المعنى: طبقا متباعداً في الشدة عن طبق آخر دونه. وأقول: هذا احتمال بعيد لم يعول عليه المعربون، لإفضائه إلى مامنعوه، وهو تعلق الظرف الصفة بكون خاص محذوف بلا دليل، نعم ذكروا هنا أن (عن) تتعلق[1859] بكون مطلق صفة لطبقاً، أو حال من الضمير في (لتركبن)، وقال المفسرون: المعنى: لتركبن الشدائد، الموت والبعث والحساب، وقيل: لتركبن تكون الأحوال، من النطفة إلى البرزخ، كما تقول: طبقة بعد طبقة، وقيل: لتركبن الآخرة بعد الدنيا، وقيل: لتركبن هذه الأحوال أمة بعد أمة، وهذا المعنى الأخير أوفق؛ لكون (عن طبق) حالا، والمعاني الأخر بكونه[1860] صفة. واعلم أن ما في الشرح مأخوذ من شرح اللباب، فإن فيه: والأولى أن يقول إن (عن) باقية على معناها، ويكون المعنى: طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق آخر دونه، إلا أن المقدر في الشرح متباعد أو لا دليل عليه. وفى شرح اللباب: متجاوزا، و (عن) دليل عليه، فإن معناها المجازوة. وسيذكر المصنف في آخر الباب الثالث أن الكون الخاص لا يجوز تقديره إلا لدليل. قوله: **(ومنهل وردته عن منهل) في الصحاح**[1861]: المنهل: المورد، وهو عين ماء ترده الإبل في المراعي، وتسمى المنازل التي في المفازة على طريق السُّفار: مناهل؛ لأن فيها ماء. وفي الشرح[1862]: يمكن أن يكون معنى البيت: وردته صادرا عن منهل آخر. قوله: **(وآس سراة الحي... إلى آخره)** يقال: آساه بماله[63/أ- ف] مواساة أي: أناله منه. وفي الصحاح[1863]: والسراة جمع سري، وهو جمعٌ عزيز. وفي القاموس[1864]: أنه اسم جمع. والحي: بطن من البطون، يجتمعون فيه فيحيا[1865] بعضهم من بعض. والرباعة: بكسر الراء. والحمالة- بفتح المهملة- هي ما تحمل من دية أو غيرها. ونجوم الحمالة: أقساطها المؤجلة، وإنما سميت أقساط الكتابة والحمالة نجوماً؛ لأن العرب كانوا يجعلون الآجال في الديون طلوع النجم، فيقولون: أعطيك حقك إذا طلع النجم الفلاني. قوله: **(الشاهد في الأولى)** في الشرح[1866]: لا شاهد فيه؛ لجواز التعلق بمحذوف، أي: يقبل التوبة صادرة عن عباده. وأقول: كلام المصنف إنما هو بالنظر إلى الظاهر

[1858]- تحفة الغريب: 70/ب. بالمعنى.
[1859]- في (ب): (يتعلق).
[1860]- في (ب): (تكون) بدلا من (بكونه).
[1861]- الصحاح: 1837/5.
[1862]- تحفة الغريب: 71/أ.
[1863]- الصحاح: 2375/6.
[1864]- القاموس المحيط: 1165.
[1865]- في (ب): (فيجيء) بدلا من (فيحيا).
[1866]- تحفة الغريب: 71/أ.

وعدم الحذف. قوله: **(بدليل{فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر})** في الشرح[1867]: لو قال الآية يشير إلى باقيها المناسب لغرضه وهو[1868]:{لأقتلنك قال إنما يتقبل الله من المتقين} لكان حسناً. وأقول: لا حاجة إلى ذلك؛ لأن غرضه بيان تعدي التقبل بـ(من) وهو يتم بـ(تقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر). قوله: **(التاسع الاستعانة)** في شرح اللباب: ويجوز: رميت بالقوس، بالنظر إلى أن القوس جعلت آلة للرمي ومستعانا بها فيه، ورميت على القوس، بالنظر إلى يد الرامي التي اعتمدت على القوس في الرمي، ورميت عن القوس، بالنظر إلى السهم. قوله: **(أتجزع[1869]... إلى آخره)** الجزع: نقيض الصبر. والحمام- بكسر المهملة-: الموت. والتى بين جنبيك: نفسك. قوله: **(أعن ترسمت... إلى آخره)** في الصحاح[1870]: الخرقاء: صاحبة ذي الرمة. والمراد بماء الصبابة الدمع. وفي القاموس[1871]: سجمت العين: قطر دمعها وسال قليلا قليلا. قوله: **(فلقد أراني... إلى آخره)** الدرينة- بمهملة على وزن صحيفة-: حلقة يتعلم عليها الطعن، قال الأصمعي: وهى مهموزة. قوله: **(على عن يميني مرت الطير سُنّحا)** هذا صدر بيت من بحر الطويل، عجزه[1872]:

وكيف سنوح واليمين قطيع

كذا في شرح الشواهد. والسنح- بضم السين المهملة وتشديد النون-: جمع سانح كراكع وركع، والسانح: ما يمر من اليسار إلى اليمين، والبارح بالعكس. والعرب تتفاءل بالأول وتتشاءم بالثاني. قوله: **(دع عنك نهبا[1873] صيح في حجراته)** هذا صدر بيت عجزه[1874]:

ولكن حديث ما حديث الرواحل

وهو من بحر الطويل و (فعولن) الذي في أوله أثرم، لأنه خزم بحذف صدره. والحَجرات- بفتح الحاء والجيم-: النواحي، جمع حجرة مثل جمرة وجمرات. أي: اترك نهب الأموال واشتغل بالنساء التي في

[1867]- تحفة الغريب: 71/أ.
[1868]- سورة المائدة/27.
[1869]- في (ب): (أيجزع).
[1870]- الصحاح: 1468/4. وفي (ب): (أعن توسمت) بدلا من (ترسمت).
[1871]- القاموس المحيط: 1009. وفيه: وسال دمعها قليلا أو كثيرا.
[1872]- في (ب): (بطيع) بدلا من (مطيع). والبيت غير معروف القائل. وينظر: الجنى الداني: 243، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 440/1، وشرح أبيات المغني للبغدادي: 312/3.
[1873]- في(ب): (نهنا).
[1874]- هذا البيت لامرئ القيس، وينظر: ديوان امرئ القيس: 135، والصاحبي لابن فارس: 13، والمقرب لابن عصفور: 195/1.

الرواحل. قوله: **(وقول أبي نواس: دع عنك لومي فإن اللوم إغراء)** هذا صدر بيت عجزه[1875]:

وداونـــي بالتـــي كانت هـي الـداء

وبعده:

صفراء لا تنزل الأحزان ساحتها

لو مسهـــا حجر مستـــه ســـراء

وأبو نواس- بنون مضمومة وواو مفتوحة بلا همزة-: الحسن بن هانئ أبوعلي الحكمي الشاعر المعروف، ولد بالأهواز ونشأ بالبصرة وسمع من حماد بن زيد وعبد الواحد بن زياد[56/ب- م] ويحيى القطان، وقرأ على يعقوب، وكتب عن أبى زيد الغريب، وحفظ عن أبي عبيد أيام الناس. قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: كان أبو نواس للمحدثين مثل أمرئ القيس للمتقدمين[1876]. وقال الجاحظ: ما رأيت أعلم باللغة من أبي نواس[1877]، مات سنة ست وتسعين ومائة، وقيل بعدها أو قبلها، وله نحو من ستين سنة. ويحكى عنه حكايات غريبة رحمه الله[1878].

(عوض)

قوله: **(كقولهم: لا أفعله عوض العائضين)** في الصحاح[1879][63/ب- د]: ويقال لا آتيك عوض العائضين كما يقال لا آتيك دهر الداهرين. وفي حواشي التسهيل للمصنف: إنما قلنا بأن (عوض) حالة الإضافة معرب، لاتفاقهم على الفتح مع الإضافة، واختلافهم فيه عند عدمها. قوله: **(مبني إن لم يضف)** لقطعه عن الإضافة في اللفظ دون المعنى، فأشبه الحرف في افتقاره إلى غيره. قوله: **(رضيعي لبان... إلى آخره)** رضيعي لبان حال من الندى والمحلق في قوله قبله:

تشـب لمقـرورين يصطليانهـا

[1875]- في (ب): (هذا عجز بيت صدره). والبيت في ديوان أبي نواس: 6.
[1876]- تاريخ بغداد: 437/7.
[1877]- المنتظم لابن الجوزي: 16/10.
[1878]- عبارة (رحمه الله) ساقطة من (ب).
[1879]- الصحاح: 1093/3.

وقد تقدم شرحه في الباء المفردة[1880]. و (ثدي أم) على تقدير حرف الجر، أي: من ثدي أم. وهو متعلق بـ(رضيعي)، ويجوز أن يكون بدلا من (لبان) على الموضع. والأسحم- بمهملتين- هنا الليل، وقيل: الرحم، والباء بمعنى في، أي: تحالفا في ظلمة الأحشاء قبل الولادة. وقيل: زق الخمر، وقيل: الرماد، أي: تحالفا عند ذلك. وفي الشرح[1881]: لا أعرف أحدا جعل الباء بمعنى (عند)، فما أدري هذه العندية من أين جاءت؟ وأقول: لعلها جاءت من مجازية الظرفية؛ لأنهما لا يتحالفان[63/ب- ف] في نفس الزق، ولا في نفس الرماد، بل عنده وبقربه. قوله: **(فقيل: ظرف لنتفرق)** فإن قيل: إنما يكون ظرفا لـ(نتفرق) على القول بأن (لا) ليس لها الصدر، لا على القول بأن لها الصدر مطلقا، وإذا وقعت في جواب القسم وهو الصحيح، وهي هنا وقعت في جواب (تحالفا) أجيب بأن (عوض) كما قال الرضي[1882]: لكثرة استعماله في القسم مع أن معناه أبداً والبتة، فيه من التأكيد ما يفيده فائدة القسم، ولأجل إفادته فائدة القسم، قد يقدم على عامله، قائماً مقام الجملة القسمية، وإن كان عامله مقترناً بحرف يمتنع عمله فيما تقدمه نحو: عوض لا آتينك، وعوض ما آتيك[1883]، انتهى. وعلى هذا فـ(عوض) في البيت متقدم على عامله، قائم مقام الجملة القسمية، بيان لتحالفا. قوله: **(حلفت بمائرات)** أي: بدماء مائرات، من مار الدم إذا ماج. والأنصاب: جمع نصب- بضمتين وقد يسكن ثانيه- وهو مانصب ليعبد من دون الله. قوله: **(ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت)** في الشرح[1884]: يمكن تصحيح كلام ابن الكلبي بأن يكون معنى قوله إن عوض قسم أنه ساد مسد القسم، وبناؤه حينئذ متجه لأنه ظرف مقطوع عن الإضافة. فإن قلت: قوله (وهو اسم صنم) يأبى ذلك، قلت: إنما يأباه لو كان الضمير عائداً على (عوض) بقيد كونه ظرفاً سد مسد القسم، وهو ممنوع، بل هو عائد على (عوض) لا باعتبار هذا القيد، بل باعتبار لفظه فقط، ويكون هذا من الاستخدام المذكور في البديع، وهو أن يراد بلفظٍ أحد معنييه، وبضميره المعنى الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحد

[1880]- ينظر ص: 190.
[1881]- تحفة الغريب: 72/أ.
[1882]- لم أقف على هذا النقل في شرح الرضي، ولكنه منقول من الدماميني في تحفة الغريب 72/أ، ب.
[1883]- في (ب): (أتينك).
[1884]- تحفة الغريب: 72/ب.

المعنيين، وبالضمير الآخر المعنى الآخر، انتهى. وأقول: لا يخفى ما فيه من التكلف والخروج عن الظاهر.

(عسى)

قوله: **(فعل مطلقا)** أي: سواء اتصل بالضمير المنصوب أو لم يتصل. قوله: **(لا حرف مطلقاً خلافاً لابن السراج وثعلب)** فإنهما رأيا إلى عدم تصرف (عسى) وكونه بمعنى (لعل). قال الرضي[1885]: واتصال الضمير المرفوع بـ(عسى) يدفع ذلك، إلا أن يعتذر عنه بأن إلحاق الضمير به، لكونه شابه الفعل، لكونه على ثلاثة أحرف، كما قال أبوعلي في (ليس) لما قال بحرفيتها[1886]. قوله: **(ومعناه الترجي في المحبوب والإشفاق أي الخوف في المكروه)** قال سيبويه[1887]: عسى طمع وإشفاق، فالطمع في المحبوب، والإشفاق في المكروه، انتهى. وفي الصحاح[1888]: عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى إذ لا يكونان إلا في المجهول، وقوله تعالى:[1889]{عسى ربه إن طلقكن} للتخويف لا للخوف والإشفاق. كما أن (أو) في كلامه تعالى للإبهام والتشكيك لا للشك. قوله: **(وقد اجتمعا في قوله تعالى {وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم} و {عسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم})** عسى الأولى لإشفاق المخاطبين نظراً إلى ما عندهم من الكراهة، والثانية لترجيهم نظراً إلى ما عندهم من المحبة. وفي الشرح[1890]: وعسى الأولى في الآية للترجي، والثانية للإشفاق نظراً إلى ما في نفس الأمر. وفي تفسير البيضاوي[1891]: وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو جميع ما كلفوا به، فإن الطبع يكرهه [1892]، وهو مناط صلاحهم وسبب فلا حهم، وعسى أن تحبو شيئاً، وهو جميع مانهوا عنه، فإن النفس تحبه وتهواه وهو

[1885]- شرح الرضي: 214/4. مع اختلاف يسير.
[1886]- ينظر: المسائل الحلبيات للفارسي: 219 فما بعدها.
[1887]- الكتاب: 233/4. والعبارة فيه: (ولعل وعسى: طمع وإشفاق) من غير الزيادة التي ذكرها الشارح. ولعل الشارح نقل النص من شرح الرضي؛ إذ إن نص عبارة الشارح موجودة هناك (213/4).
[1888]- قال في الصحاح(2426/6): (وعسى من الله واجبة في جميع القرآن إلا في قوله:{عسى ربه إن طلقكن أن يبدله}. وفيه بعض الاختلاف عما نقله الشارح. ويبدو أن الشارح نقله من شرح الرضي(214/4) إذ إنه مطابق له.
[1889]- سورة التحريم/5
[1890]- تحفة الغريب: 73/أ.
[1891]- تفسير البيضاوي (بحاشية الشهاب): 511/2.
[1892]- في (ب): وردت العبارة هكذا: (جميع ما كلفوا به في الطبع فالطبع يكرهه).

ما[1893] يفضي بها إلى الردى. وإنما ذكر عسى لأن النفس إذا ارتاضت ينعكس الأمر عليها. وفي حاشية التفتازاني[1894]: ولا يلزم منه كراهة حكم الله تعالى ومحبة خلافه، وهو ينافي كمال التصديق؛ لأن معناه كراهة نفس ذلك الفعل ومشقته كوجع الضرب في الحد مع كمال الرضا بالحكم والإذعان له[1895]، وهذا كما تقول: إن الكل بقضاء الله ومشيئته، مع أن البعض مكروه منكر غاية الإنكار كالقبائح والشرور[1896].

قوله: **(وأجيب بأمور أحدها أنه على تقدير مضاف)** قال الرضي[1897]: هذا تكلف إذ لم يظهر المضاف في اللفظ، لا في الاسم ولا في الخبر[64/أ- د]. قوله: **(ومثله {ولكن البر من آمن بالله})** في الشرح[1898]: هذه الآية تركيب واحد جزئي حذف منه المضاف للقرينة، وما نحن فيه كلي ينطبق على ما لا يكاد ينحصر من الجزئيات؛ إذ ليس الكلام في: عسى زيد أن يقوم، بخصوصه، بل فيه وفيما يشابهه؟ وأقول: مراد المصنف[64/أ- ف] من ذكر المثل هنا، مجرد التنظير في حذف المضاف من الاسم أو الخبر.

قوله: **(والثاني أنه من باب: زيد عدل)** يعني في الإخبار بالمصدر عن اسم العين. وقال الكوفيون في ذلك: إن المصدر بمعنى اسم الفاعل. وقال البصريون: إنه على تقدير (ذو) مضافة إلى المصدر. وقيل: جعل المصدر نفس الشخص على سبيل المبالغة. قوله: **(والثالث[57/أ- م] أن (أن) زائدة)** قال الرضي[1899]: فيه نظر؛ لأن الزائد لا يلزم إلا مع بعض الكلام... ولزومه مطردا في موضع معين مع أي كلمة كانت بعيد. قوله: **(وليس بشئ لأنها قد نصبت ولأنها لا تسقط إلا قليل)** في الشرح[1900]: أما الرد بالأول فإنما يتمشى على قول غير الأخفش، وإلا فهو يرى أن الزائدة ناصبة. وأما الرد بالثاني، فللخصم أن يقول: كم من زائد يلزم، فلم يكن عدم سقوطه مؤثراً في زيادته انتهى. وأقول: فيما نقلناه آنفا من كلام الرضي جواب عن هذا الثاني، وأما الجواب عن الأول فظاهر. قوله: **(والقول الثاني أنها فعل متعد بمنزلة قارب)** قال الرضي[1901]: وفيه نظر إذ لم يثبت في (عسى) معنى المقاربة، لا وضعاً ولا استعمالاً.

[1893]- كلمة (ما) ساقطة من (ب).
[1894]- لم أقف على هذا النقل في حاشية التفتازاني.
[1895]- كلمة (له) ساقطة من (ب).
[1896]- العبارة (نظرا إلى ما عندهم... الشرور) هذه الأسطر التسعة ساقطة من (د).
[1897]- شرح الرضي: 215/4.
[1898]- تحفة الغريب: 73/أ. مع تصرف في اللفظ.
[1899]- شرح الرضي: 215/4.
[1900]- تحفة الغريب: 73/ب.
[1901]- شرح الرضي: 216/4.

قوله: **(وهو مذهب الكوفيين)** قال الرضي[1902]: قال الكوفيون: (أن يفعل) في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال... والذي أرى أن هذا وجه قريب، فيكون في نحو: الزيدون عسى أن يقوموا، قد جاء ما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل، والمعنى أيضا يساعد ماذهبوا إليه؛ لأن (عسى) بمعنى توقع، فمعنى: عسى زيد أن يقوم، توقع وترجي قيامه. قوله: **(ويرده أنه يكون حينئذ بدلا لازما تتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل)** في الشرح[1903]: لهم أن يقولوا: أي مانع يمنع من وقوع البدل لازماً في بعض الصور مع مجئ مثل ذلك في بعض التوابع، كوصف مجرور (رب) إذا كان ظاهراً، والبدل أولى بذلك؛ لأنه المقصود بالحكم؟ وأقول: قد أشار المصنف إلى المانع بقوله: وليس هذا شأن البدل. قوله: **(عسى الكرب... إلى آخره)** هذا البيت لهدبة بن الخشرم[1904] العذري، قتل صبراً قصاصاً، لقتله ابن عمه، وكان معاوية عرض على وليّ القتيل سبع ديات فأبى إلا قتله فقتله، وهو أول قتيل قتل صبراً بعد عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ولما أرادوا قتله قال لأهله: بلغني أن القتيل يعقل بعد سقوط رأسه، فإن عقلت فإني قابض رجلي وباسطها ثلاثاً، ففعل ذلك. وذكر المصنف في الباب الخامس أن (فرج) مبتدأ و (وراءه) خبره، والجملة خبر (يكون) واسمها ضمير يعود إلى الكرب، ولا يجوز أن يكون (فرج) اسم (يكون) و (وراءه) خبرها؛ لئلا يصير الفعل من خبر عسى رافعاً لأجنبي عن اسمها. قوله: **(أكثرت في العذل ملحا...إلى آخره)** العذل- بالعين المهملة المفتوحة والذال المعجمة الساكنة-: الملامة. والإلحاح- بمهملتين-: الملازمة. قوله: **(وقولهم في المثل: عسى الغوير أبؤسا)** الغوير- بمعجمة مضمومة وواو مفتوحة بعدها ياء التصغير-: ماء لكلب. والأبؤس- بضم الهمزة بعد الموحدة-: جمع بؤس وهو العذاب أو الشدة في الحرب. وأصل هذا المثل قالته الزباء لقومها عند رجوع قصير إليها من العراق ومعه الجمال عليها الغرائر مخبآت فيها الرجال، وكان الغوير في طريقه، أي[1905]:لعل الشر يأتيكم من جهة الغوير. قوله: **(والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر، أي: يكون أبؤسا وأكون صائماً؛ لأن في ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلي)** الأولى أن تقول: أي أن يكون أبؤسا، وأن أكون صائما[1906]؛ لأن الأصل في

[1902]- شرح الرضي: 216/4. مع بعض الاختلاف في اللفظ.
[1903]- تحفة الغريب: 73/ب.
[1904]- في (م): (خشرم).
[1905]- كلمة (أي) ساقطة من (ب).
[1906]- عبارة (الأولى أن تقول: أي أن يكون أبؤسا، وأن أكون صائما) ساقطة من (ب).

خبر عسى أن يكون بـ(أن). قال الرضي[1907]: وقال بعضهم: التقدير: أن يكون أبؤسا، وأن أكون صائماً، وجاز حذف (أن) مع الفعل مع كونها حرفاً مصدرياً[64/ب- د]، لقوة الدلالة، وذلك لكثرة وقوع (أن) بعد مرفوع عسى، فهو كحذف المصدر وإبقاء معموله. انتهى. وقيل التقدير: ييأس أبؤساً، فيكون مفعولا مطلقاً كقوله تعالى[1908]: {فطفق مسحاً}، وفي المثل على هذا التأويل مجاز في الإسناد؛ ولأن[1909] فاعل (ييأس) ضمير الغوير. وقال أبوعلي: جعل (عسى) بمعنى (كان) ونزله منزلته. وقال ابن جني في الرسائل: قلت لأبي علي: أبؤسا في قوله: عسى الغوير أبؤسا، حال؟ قال: نعم، كأنه قال: عسى الغوير مهلكاً. والغوير واد. انتهى قوله: **(عسى طئ... إلى آخره)** قال الرضي[1910]: السين في (ستطفئ) قائمة عند المتأخرين مقام[64/ب- ف] (أن) لكونها للاستقبال. والغلات- بضم المعجمة-: جمع غلة، وهو حرارة العطش. والكلى: جمع كلية أو كلوة بضم الكاف. والجوانح: الأضلاع. قوله: **(وعسى فيهن فعل ناقص)** ضمير (فيهن) عائد على الثالث والرابع والخامس، باعتبار أن لكل واحد صورة من صور استعمال عسى. قوله: **(والسادس أن يقال: عساني وعساك وعساه وهو قليل)** لأن الأصل في (عسى) أن يتصل بها الضمير المرفوع. قوله: **(ياابن الزبير طالما عصيكا)** قاله رجل من حمير وبعده:

فطالما عنيتنا إليكـــا

لنضربن سيفنا قفيكا

قوله: **(فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفياً)** اعترض عليه بأن هذا البدل ليس بمذكور في التصريف. والجواب أن نسبته إلى التصريف، ليس لأنه مذكور فيه، بل لأنه من شأنه أن يذكر فيه. قوله: **(والثاني أن الخبر قد ظهر مرفوعاً في قوله فقلت عساها نار كأس... إلى آخره)** يعني: ولو كانت باقية على عملها، واستعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع، يرتفع الخبر بعدها، فعسى في البيت جارية مجرى (لعل) والضمير اسمها، و (ناركأس) خبرها قال ذلك سيبويه. وفي الشرح[1911]: ويحتمل البيت وجهين آخرين، أحدهما: أن يكون (ناركأس) اسم عسى، والضمير المنصوب خبرها، فيكون مثل: إني عسيت

[1907]- شرح الرضي: 216/4. مع التصرف في النقل. وفي (ب): (أن أكون أبؤسا) بدلا من (أن يكون).
[1908]- سورة ص/33.
[1909]- في (ب): (لأن).
[1910]- شرح الرضي: 219/4.
[1911]- تحفة الغريب: 74/ب.

صائما. والثاني: أن يكون ضمير النصب نائباً عن ضمير الرفع، وهو مثل: عسى زيد قائم، على ما حكاه ثعلب، انتهى. فإن قيل: يلزم على الأول الإخبار بالمعرفة عن النكرة. فجوابه أن (كأسا) هنا علم على امرأة فما أخبر إلا بمعرفة عن معرفة[57/ب- م]. قوله: **(وإذا قلت: عسى أن يقوم زيد احتمل الوجهين)** يعني نقصان عسى وتمامها، لكن يكون الإضمار في (يقوم) لا في (عسى)، فإن اعتبر (يقوم) متحملا للضمير كانت (عسى) ناقصة وزيد اسمها، وأن (يقوم) خبرها، وإن اعتبر خاليا عن الضمير كان (زيد) فاعل (يقوم) و (عسى) تامة مسندة إلى: أن يقوم زيد. وفي الشرح[1912]: فإن قلت: قد حكموا في باب المبتدأ بمنع تقديم الخبر إذا كان جملة فعلية فعلها مسند إلى ضمير مفرد عائد إلى المبتدأ، مثل: زيد قام، فكيف ساغ هنا واسم (عسى) مبتدأ في الأصل؟ قلت: المسئلة مختلف في إجازتها عند دخول الفعل الناسخ، فمنهم سيبويه[1913] منع كما منع في باب المبتدأ، ومنهم من أجاز، قال ابن عصفور: وهو الصحيح. ووجه الفرق أن الابتداء عامل معنوي، والناسخ عامل لفظي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، فإذا تقدم الفعل على المبتدأ كان العمل للفعل لازماً؛ لكونه أقوى، وإذا تقدم على الاسم بعد (عسى) لم يكن لازماً. وأقول: لقائل أن يقول ليس (أن يقوم) في: عسى أن يقوم زيد، على تقدير نقصان عسى من تقديم الخبر الجملة على مبتدئه؛ لأن (أن) مع صلتها مفرد.

(علُ)

قوله: **(كما يقال من علوه)** وهو بسكون اللام وضم المهملة أو كسرها، قال في الصحاح[1914]: وعلو الدار وعلوها: نقيض سفلها. وفي بعض نسخ المغني ضبط علوه بضم العين واللام وتشديد الواو، وفيه نظر؛ لأن ذلك مصدر علا في المكان أو في الشرف أو في الأرض أي: تكبر[1915]، وليس معنى المصدر بمراد هنا. قوله: **(يارب يوم لي لا أظلله... إلى آخره)** أصل (أظلله): أظلل فيه، فحذف الجار توسعاً، وأوصل الضمير بالفعل. وأرمض- بفتح الأول والثالث-: أي اشتد حراً، مضارع رمض يرمض كعلم يعلم.

[1912]- تحفة الغريب: 74/ب. مع تصرف واختصار في النقل.
[1913]- كلمة (سيبويه) ساقطة من (م)، وبدلها كلمة (من).
[1914]- الصحاح: 2435/6. والفقرة: (قال في الصحاح... بمراد هنا) ساقطة من (د).
[1915]- في (ب): (بمعنى تكبر).

وأضحى- بفتح الأول والحاء المهملة-: مضارع ضحي بكسرها، أي: برز للشمس. قوله: **(ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً)** يعني: لا وجه لبنائه على الضم؛ لأن علة البناء فيه على الضم شبهه بالغايات[1916]، وهو منتف حالة الإضافة. وفي الشرح[1917]: بل له وجه، وهو إضافته للمبني كما مر في (سواك) وسيأتي في (غير). وأقول: الإضافة إلى المبني علة لمطلق البناء، لا للبناء على الضم، والواقع في كل مبني لإضافته إلى مبني إنما هو البناء على الفتح. قوله: **(والمعنى أنها تصيبه الرمضاء من تحته، وحر الشمس من فوقه)** هذا بيان لحاصل المعنى، فإن اشتداد الحر من أسفل مسبب عن إصابة الرمضاء له، والبروز للشمس مسبب لحر الشمس من فوقه. قوله: **(أقب من تحت عريض من عل)** في القاموس[1918]: القبب رقة الخصر وضمور البطن. قوله: **(كجلمود صخر حطه السيل من عل)** هذا عجز بيت، صدره[1919]:

مكر مفر مقبل مدبر معا

والمكر- بكسر الميم وفتح الكاف- من كرّ يكر. والمفر- بكسر الميم[65/أ- ف] وفتح الفاء-: من فرّ يفر؟ والجلمود- بضم الجيم-: الحجر العظيم الصلب. والحط: الإلقاء من علو[65/أ- د].

(علّ)

قوله: **(وهي أصلها عند من زعم زيادة اللام)** قال الرضي[1920]: اللام الأولى زائدة عند البصرية، أصلية عند الكوفية؛ لأن الأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة؛ لأن مبناها على الخفة. والبصرية نظروا إلى كثرة التصرف فيها والتلعب بها، وجوّزوا زيادة التاء فيها نحو (لعلت). قوله: **(لا تهين الفقير... إلى آخره)** قاله الأضبط جاهلي قديم قبل الإسلام بنحو خمسمائة سنة. وكنى بالركوع عن انحطاط الحال. وبعد هذا البيت:

[1916]- في (ب): (بالغاية).
[1917]- تحفة الغريب: 75/أ.
[1918]- القاموس المحيط: 113.
[1919]- البيت لامرئ القيس في ديوانه: 119.
[1920]- شرح الرضي: 374/4.

فصل حبال البعيد إن وصل الحبـ ل وأقص الغريب إن قطعه

واقنع من العيش ما أتاك بـه من قرّ عينا بعيشه نفعه

وهذه الأبيات من بحر المنسرح دخل الأول منها الخرم- بالراء- بعد الخبن وذلك[1921] فى مستفعلن الذي في أوله فصار فاعلن، وهو (لا تهي)، وذلك على سبيل الشذوذ. قوله: **(وهما بمنزلة عسى)** الضمير المثنى عائد إلى (عل) و (لعل) وكذلك الضمير في بهما ولامهما وجوابهما. وعقيل: بضم العين المهملة وفتح القاف. قوله: **(والكسر على أصل التقاء الساكنين)** لأن اللام الأولى ساكنة وكذا الثانية في الأصل؛ إذ أصل المبني أن يكون بناؤه على السكون. قوله: **(على صروف الدهر... إلى آخره)** الصروف- بضم المهملة-: الحوادث جمع صرف- بفتحها. والدولة- بفتح المهملة وضمها-: الغلبة في الحرب، وقيل: في المال بالضم وفي الحرب بالفتح. واللمة: الشدة. والزفرات- بفتح الفاء-: جمع زفرة- بسكونها- وهي إدخال النفس بشدة، وسكنت فاء زفرات للضرورة. قوله: **(وسيأتي البحث في ذلك)** يعني في الباب الرابع في أقسام العطف. قوله: **(لعل التفاتا... إلى آخره)** الرحم- بضم الراء- :الرحمة، قال الله تعالى[1922]: {وأقرب رحما}.

(عند)

قوله: **(قال الحريري: لحن)** جملة (قال الحريري)[1923] خبر، مبتدؤه قول بعض المولدين، ولحن: خبر مبتدأ محذوف هوالعائد[1924] على المبتدأ المذكور، والجملة منه ومن مبتدئه مقول قال. والحريري هو أبوالقاسم بن على بن محمد بن عثمان البصري، صاحب المقامات، كان أحد أئمة عصره، ولد سنة ست وأربعين وأربعمائة، وتوفي سنة ست عشرة وقيل إحدى عشر وخمسمائة بالبصرة. والحريري نسبته[1925] إلى الحرير لعمله أو لبيعه. قوله: **(بل كل كلمة ذكرت مراد بها لفظها)** يعني أنه يسوغ في كل كلمة أريد

[1921]- كلمة (وذلك) ساقطة من (ب). وينظر في هذا البيت: شرح شواهد المغني للسيوطي:459/1، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي:379/3.

[1922]- سورة الكهف/81.

[1923]- في (ب): (قال الحريري لحن) بزيادة كلمة (لحن).

[1924]- في (ب): (عائد) بدلا من (هو العائد).

[1925]- في (ب): (نسبة).

بها نفسها أن تقع فاعلا ومبتدأ إلى غير ذلك من تصرفات الأسماء التي أريد بها مدلول مغاير للفظها، وأن تعرب كقوله:

ليت وهل ينفع شيأ ليت

وأن تحكى على أصلها[1926]، وهو الأكثر. وفي كلام العضد ما يقتضي أن دلالة الكلمة على نفسها وضعية. قال التفتازاني: ولاخفاء أن هذا ليس بوضع قصدي، لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على أنه يطلق اللفظ ويراد نفسه، والظاهر اللزوم؛ لأنا إذا قلنا: ضرب، فعل ماض، ومن حرف جر، فالدال اسم والمدلول فعل أو حرف، ودلالته عليه ليست إلا بذلك الاتفاق والاصطلاح. والتحقيق أنه وضع علمي، لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك، وإلا كان جميع الألفاظ مشتركة، ولا قائل به، فكان المعتبر في الاشتراك الوضع قصداً والمدلول مغاير للفظ. قوله: **(قولنا اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك)** في الشرح[1927]: غاية ما فعله ابن مالك أنه حذف المضاف لقرينة. فإن قلت: ما القرينة؟ قلت: كونه عدّ هذه الكلمة في الظروف المكانية وجعلها منها[1928]. ثم موافقة ابن مالك في الخطأ لا يكون عذراً له في ارتكابه. قوله: **(ويفترقن من وجه ثان وهو أن[58/أ- م][لدن) لا تكون إلا فضلة بخلافهما)** الوجه الأول هو ماأشار إليه آنفاً من أن (عند) لمكان الحضور و (لدى) تعاقبها مطلقاً، و (لدن) تعاقبها إذا كان المحل محل ابتداء غاية. وفي الشرح[1929]: فإن قلت: يجوز أن يقال: عُلم من لدن زيد، ببناء (علم) للمفعول، ونيابة الظرف عن الفاعل. قلت: إنما يجيز نيابة الظرف غير المتصرف الأخفش، والجمهور على خلافه، وعليه فلا نقض. قوله: **(وهي مبنية في لغة الأكثرين)** قيّد به؛ لأن قيساً يعربونها، وبلغتهم جاءت قراءة{من لدنه} بضم الدال وكسر النون، قال ابن الحاجب: بنيت (لدن) لأن من أخواتها ما هو على حرفين وهو وضع الحروف، فبني للشبه الوضعي وحملت (لدن) عليه. قوله: **(لدن شب حتى شاب سواد الذوائب)** هذا عجز بيت صدره[1930]:

صريع غوان راقهن و رقنه

[1926]- في (م): (وأن يحكى أصلها).
[1927]- تحفة الغريب: 76/ب. مع تصرف واختصار في النقل.
[1928]- في (ب): (منه).
[1929]- تحفة الغريب: 76/ب. مع بعض الاختصار.
[1930]- ينظر في البيت: شرح شواهد المغني للسيوطي: 455/1، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: 391/3.

والصريع: المصروع، أي المطروح على الأرض. والغواني: جمع غانية، وهي التي غنيت بجمالها وحسنها عن التزين. وراقه الشئ: أعجبه. والذوائب: جمع ذؤابة: بذال معجمة وهمزة قلبوها في الجمع واواً كراهة وقوع ألف الجمع بين همزتين. قوله: **(والنصب على التمييز)** [65/ب- د] في الشرح[1931]: ظاهره أنه تمييز عن (لدن) نفسها، وكان وجهه أن مدلوله مبتدأ وقت مبهم ففسر ذلك الوقت[1932] المبهم بغدوة. وفي شرح الرضي[1933]: دال (لدن) قبل نون ساكنة، تفتح وتضم وتكسر، ثم قد تحذف نونه، فشابهت حركات الدال حركات الإعراب من جهة تبدلها، وشابهت النون التنوين من جهة جواز الحذف، فصار (لدن غدوة) في اللفظ كراقودٌ خلاً، فنصب غدوة تشبيهاً بالتمييز، أو تشبيهاً بالمفعول في[1934] نحو: ضاربٌ زيداً. و (غدوة) بعد (لدن) لا تكون إلا منونة، وإن كانت معرفة، إما تشبيهاً بالتمييز، وإما لأنا لو حذفنا التنوين، لم يدر/ندر أمنصوبة هي أم مجرورة. قوله: **(ومبرمان)** هو بفتح الميم وإسكان الموحدة وفتح الراء: لقب، واسمه أبوبكر والله تعالى أعلم[1935].

حرف الغين المعجمة

(غير)

قوله: **(إن فهم معناه)** أي: معنى المضاف إليه. وفي بعض النسخ: معناها. أي: معنى الإضافة. قوله: **(وقولهم: لا غير، لحن)** في الشرح[1936]: لا نسلم ذلك، فقد حكى ابن الحاجب: لا غير، وتابعه على ذلك شارحوا كلامه، ومنهم المحققون، وحكى الزمخشري في المفصل: لا غير، وليس غير. قال الأندلسي: وأما (لا غير) فإن أبا العباس كان يقول إنه مبني على الضم مثل (قبل) و (بعد)، وأما (ليس غير) فكذلك إلا أن (غير) في موضع نصب على خبر ليس، واسم ليس مضمر لا يظهر لأنها هنا للاستثناء. وأنشد ابن مالك في باب القسم في[1937] شرح التسهيل:

[1931]- تحفة الغريب: 77/أ.
[1932]- كلمة (الوقت) ساقطة من (م).
[1933]- شرح الرضي: 222/3. مع بحض الاختلاف في النقل.
[1934]- كلمة (في) ساقطة من (ب).
[1935]- عبارة (والله تعالى أعلم) ساقطة من (م).
[1936]- تحفة الغريب:77/أ.
[1937]- في (ف) و (د): (من). وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 209/3.

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا

لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

والعجب أنه رحمه الله يبوح هنا بأن هذا التركيب لحن، ثم يستعمله في كثير من كلامه. وكان مستنده في التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس[1938]: الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد ليس، ولو كان مكانها غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف، ولا يتجاوز لذلك مورد السماع، انتهى. قوله: **(وحذف المضاف إليه لفظاً ونية ثبوته)** هكذا وقع في أكثر ما رأيناه من النسخ، والصواب أن يقال: وحذف المضاف إليه، كما وقع في بعضها، وحذف ونية مجروران بالعطف على إضمار الاسم. قوله: **(وقال ابن خروف: يحتمل الوجهين)** يعني الإعراب والبناء. وابن خروف هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الأندلسي الإشبيلي، شرح كتاب سيبويه والجمل للزجاجي، توفي سنة عشر وستمائة، وقيل سنة تسع وستمائة، والحضرمي نسبة إلى حضرموت. قوله: **(لأن المعرف الجنسي قريب من النكرة)** يعني: سواء كان اسماً موصولا أو معرفاً باللام أو بالإضافة؛ وذلك لأن المعرف الجنسي في المعنى كالنكرة، وإن كان في اللفظ كالمعرفة. قال السفاقسي: ورد بأنه على خلاف أصلهم أن المعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة، والمراعى في ذلك اللفظ لا المعنى. قوله: **(ولأن غيرا إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها)** لأن المراد بها حينئذ غير معين، ولهذا قال ابن السراج[1939]: إن (غيرا) تتعرف إذا كان المغاير واحدا نحو: الحركة غير السكون. قوله: **(ويرده الآية الأولى)** في الشرح[1940]: إنما ترده لو اعترف أن غيرا في الآية الأولى صفة، وإلا فمن الجائز أن يقول إنه بدل. قوله: **(والثاني أن تكون استثناء)** قد أسلفنا في حرف (إلا) الكلام على كون (غير) للاستثناء فليراجع ثم. قوله: **(فتعرب بإعراب الاسم التالي إلا في ذلك الكلام)** وذلك لأن الاسم الذي بعدها لما كان مشغولا بالجر لإضافتها إليه جعل الإعراب الذي كان يستحقه[58/ب- م] الاستثناء[1941] عليها. قوله: **(يقرأ برفع غير)** هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وعاصم[1942]. قوله: **(إما على أنه صفة للقاعدون)** هذا توجيه الأكثرين، وهو قول سيبويه[1943]،

[1938]- القاموس المحيط: 409.

[1939]- الأصول في النحو لابن السراج: 153/1، وينظر: شرح الرضي: 210/2.

[1940]- تحفة الغريب: 77/ب. مع تصرف واختصار في النقل.

[1941]- في (ب): (للاستثناء).

[1942]- كلمة (عاصم) ساقطة من (م). وينظر في هذه القراءة: السبعة لابن مجاهد: 237، والمبسوط لابن مهران: 158، والكشف عن وجوه القراءات السبع للقيسي: 396/1.

[1943]- الكتاب: 331/2، 332.

كما أنه عنده صفة في:{غير المغضوب عليهم}. قوله: **(ويؤيده قراءة النصب)** وهي[1944] قراءة نافع وابن عامر والكسائي، وهي على الاستثناء من (القاعدون)، وقيل: من (المؤمنين)، قال أبو حيان: والأول أظهر؛ لأنه المحدث عنه، وقيل: على الحال من (القاعدون)، ووجه التأييد أن نصبه الأظهر[1945] أن يكون على الاستثناء، وهو[66/أ- د] يوافق رفعه على أنه بدل فسقط قوله. في الشرح[1946]: ولقائل أن يقول: إنما[66/أ- ف] يكون النصب مؤيد للبدل، ولو تعين كونه على الاستثناء، وهو ممنوع، لجواز كونه على الحال، فيؤيد الوصف إذ الحال في المعنى صفة. قوله: **(إلا خارج السبع)** أي القراءات السبع، وفي بعض النسخ السبعة، أي: القراء السبعة. قوله: **(لأنه لا وجه لها إلا الوصف)** يعني: وعلة حسنة مفقودة. وفي الشرح[1947]: فإن قلت: لم لا يجوز كونها بدلا؟ قلت: لأ ن النكرة إذا أبدلت من معرفة بدل كل، وجب نعتها[1948]، كما صرح به غير واحد، والنكرة في الآية لم توصف، فامتنع جعلها بدلا. ولقائل أن يمنع منه، فقد قال الفارسي في الحجة: يجوز ترك الوصف إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه، نحو: مررت بأبيك خير منك، وما في الآية من هذا القبيل. قوله: **(وعلى التشبيه بظرف المكان)** لاشتراكهما في الإبهام. قوله: **(ابن الباذش)** هو بالباء الموحدة والذال المعجمة المكسورة والشين المعجمة، من نحاة المغرب[1949]. قوله: **(لم يمنع الشرب منها... إلى آخره)** الضمير للناقة المتقدم ذكرها. والأوقال: جمع وقل- بفتحتين- وهي الحجارة، وصحت الإضافة لأنها في الأرض التي نبتت فيها شجرة تلك الغصون، أو بفتح الأول وسكون الثاني، وهو شجر المقل، أو ثمره. وفي شرح شواهد الكتاب: الأوقال: الأعالي، ومنه التوقل في الجبل وهو الصعود فيه. والمعنى: لم يمنعها في الماء إلا صوت حمامة ذكرتنا من نحب، فحثتنا على السير[1950]. وقيل: المعنى: لم يمنعها أن تشرب إلا أنها سمعت صوت حمامة فنفرت، يريد أنها حديدة النفس، وذلك محمود فيها. قوله: **(وذلك في البيت الأول أقوى؛ لأنه انضم فيه إلى الإبهام[1951] الإضافة لمبني تضمن غير معنى إلا)** يعنى: وتضمن الاسم معنى الحرف مقتض لبنائه. وفي الشرح[1952]:

[1944]- في (ب): (هي).
[1945]- في (ب): (لا يظهر). ثم إن عبارة (من القاعدون وقيل من المؤمنين... أن يكون على الاستثناء) ساقطة من (د).
[1946]- تحفة الغريب: 78/أ. مع تصرف واختصار في النقل.
[1947]- تحفة الغريب: 78/أ، ب.
[1948]- في (ب): (فيها) بدلا من كلمة (نعتها).
[1949]- هو علي بن أحمد الأنصاري الغرناطي(444/1052- 528/1133). ينظر في ترجمته: بغية الوعاة: 142/2. والأعلام:255/4.
[1950]- في (ب): (المسير).
[1951]- كلمة (الابهام) ساقطة من (ب).
[1952]- تحفة الغريب: 79/أ. مع تصرف واختصار في النقل.

وفيه نظر؛ أما أولا، فلأنا لا نسلم، فقد تضمن إلا في البيت الثاني، فان التفريغ فيه جائز، وإن كان موجباً إجراء له مجرى النفي، كما في قوله تعالى: {ويأبى الله إلا أن يتم نوره}. وأما ثانياً، فلأن تضمن معنى الحرف موجب للبناء لا مجوّز له، والبناء في البيت من قبيل الجائز لا الواجب، بدليل أنه رُوي بالضم. وأقول: التفريغ في الثاني وإن كان جائزاً، إلا أنه خفيّ غير ظاهر، فلا يصلح مقوّياً بخلاف التفريغ في الأول، ورواية الضم لا تقتضي أن البناء في رواية النصب من قبيل الجائز دون الواجب، وإنما تقتضي أن النصب في البيت من قبيل الجائز دون الواجب، والكلام في الأول دون الثاني. ولو سُلم فإنما يكون تضمن معنى الحرف موجباً للبناء إذا لم يكن له معارض، وفي غير معارض، وهو لزوم الإضافة التي هي من خواص الأسماء. قوله: **(من مشكل التراكيب)** إشارة إلى أن الإشكال في هذا البيت لتركيبه، لا لمعناه. قوله: **(الحكمي)** بفتح المهملة والكاف، وهو[1953] أبو نواس، وقد ذكرناه في عن. قوله: **(بل لما أضيف إليه مرفوع يغني عن الخبر)** لما، بكسر اللام وتخفيف الميم، خبر مقدم، وفي (أضيف) ضمير عائد على (غير)، والضمير المجرور بـ(إلى) عائد على (ما)، ومرفوع مبتدأ مؤخر، وقد حرفه بعضهم بفتح اللام وتشديد الميم فوقع في خبط. قوله: **(أنا ابن جلا)** هذا أول بيت، وهو[1954]:

أنا ابن جـلا وطـلاع الثنـايـا

متى أضع العمامة تعرفوني

والثنايا: جمع ثنية، وهي العقبة، وفلان طلاع الثنايا أي ركاب لصعاب الأمور. قوله: **(أي: أنا ابن رجل جلا الأمور)** أي: كشفها، وقيل: أنا ابن رجل جلا، أي: انكشف أمره، وقيل: جلا ههنا علم، وحذف منه التنوين لأنه محكي كـ(يزيد) في قوله[1955]:

نبئت أخوالى بني يزيد

ظلما علينـا لهـم فديـد

لا لأنه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة؛ لأن هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل، ولا في أوله زيادة كزيادة الفعل، وتحقيق ذلك أن الفعل المنقول إلى العلمية، إذا اعتبر معه ضمير

[1953]- في (د): (هو) بدون الواو. وراجع ص: 259.
[1954]- هذا البيت لسحيم الرياحي، وينظر في ذلك: شرح المفصل لابن يعيش:61/1، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: 6/4.
[1955]- هذا البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه: 172.

فاعله، وجعل الجملة علما فهو محكي، وإلا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه. قوله: **(ترمي بكفي...إلى آخره)** الضمير في (ترمي) عائد إلى الكبداء في قوله[66/ب- د]:

مالك عندي غير سهم وحجر

وغير كبـداء شـديـدة الـوتــر

والكبداء: القوس التي يملأ مقبضها الكف. قوله: **(ابن الخشاب)** هو بمعجمتين وموحدة في آخره، من نحاة بغداد المتأخرين، وهو أبو محمد عبد الله بن أحمد البغدادي، كان[59/أ- م] عالما في الأدب والتفسير والحديث والفرائض، توفي سنة سبع وستين وخمسمائة ببغداد[1956]. قوله: **(وهو ظاهر التعسف)** في الشرح[1957]: يعني أن ارتكابه خارج عن طريق العرب المسلوك، وأنا أقول: إن ثبت بطريق معتبر مجئ هذا المصدر المعين في كلامهم، فلا نزاع في قبوله؛ إذ ليس في ذلك إلا خذف المبتدأ لقرينة، وهو كثير مقيس، وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل، وهو مسموع كثير، كـ: زيد عدل، وإن لم يثبت عن العرب استعمال مأسوف مصدراً، فهذا الإعراب غير مقبول، انتهى ما في الشرح. وأقول: مراده بالتعسف كثرة الاعتبار ومخالفة الظاهر، كحذف المتبدأ فيما نحن فيه، وجعل (مأسوف) مصدراً، ثم جعله بمعنى اسم الفاعل، وكثيرا ما يستعمل التعسف في ذلك. قوله: **(من أبيات المعاني)** يعني: من الأبيات التي يسأل عن معانيها. قوله: **(والجواب أن الهاء في بغيره للسوى)** في الشرح[1958]: ويظهر لي وجه آخر، وهو أن يقال: المراد بالسوى العدل والإنصاف، لا معنى(غير) وهو أمر ثابت في اللغة، صرح به الجوهري[1959] وغيره، فالمعنى لم يعدل عدله بعدل غيره حتى يحتاج مع كون العدل بمعنى السوى إلى تقدير مضاف والله سبحانه وتعالى أعلم[1960].

1956 - ينظر في ترجمة ابن الخشاب: وفيات الأعيان: 102/3، وبغية الوعاة: 29/2، والأعلام: 67/4.

1957- تحفة الغريب: 79/أ، ب. مع تصرف واختصار في النقل.

1958- تحفة الغريب: 79/ب. مع تصرف واختصار في النقل.

1959 - الصحاح: 2384/6.

1960 - عبارة (والله سبحانه وتعالى أعلم) ساقطة من (م) وفي مكانها عبارة: (انتهى وأقول).

حرف الفاء

(الفاء المفردة)

قوله:(**حرف مهمل**) أي أهمل عن العمل فلا ينصب ولا يجر[1961]. قوله: (**أحدها الترتيب وهو نوعان**) قال الرضي[1962]:الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف أولا، فإن عُطِفت مفردا غير صفة ففائدتها أن ملابسة المعطوف لمعنى الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهملة وإن دخلت على الصفات المتتالية. فإن كان الموصوف واحداً فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها بل في مصادر تلك الصفات كقولك: جاءني زيد الآكل فالنائم أي الذي يأكل فينام، وإن كان الموصوف غير واحد فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو[1963]: يقدم الأقرأ فالأفقه فالأقدم هجرة فالأسن، وإن عُطِفت جملة على جملة أفادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو. قوله:(**وذكرى وهو عطف مفصل على مجمل**) قال الرضي[1964]: الترتيب الذكري أن يكون المذكور بعد الفاء كلاماً مرتباً في الذكر على ما قبلها سواء كان ما بعدها تفصيلاً لما قبلها أو لم يكن نحو[1965]: {ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين} ونحو[1966]: {وأورثنا الأرض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين}فإن ذم الشيء ومدحه يصح بعد جرى ذكره،انتهى. وبهذا تبين أن الترتيب الذكري ليس منحصراً في عطف الخاص على العام[1967] كما هو ظاهر كلام المصنف. قوله:(**نحو:{فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه}**) بنى المصنف رحمه الله التمثيل بهذه الآية على أن (أخرجهما[1968] مما كانا فيه) تفصيل لأزلهما الشيطان[1969] عنها، لا أمر آخر مرتب عليه وفي الشرح[1970]: في التمثيل بذلك نظر؛ فإن ضمير (عنها) إما للشجرة أو الجنة، وعلى الأول فالآية مثال لما يفيد الترتيب المعنوي؛ لأن إخراجهما من الجنة كان بعد الإزلال عن الشجرة، وعلى

[1961]- عبارة (فلا ينصب ولا يجر) ساقطة من (ب).
[1962]- شرح الرضي: 384/4. مع بعض الاختصار.
[1963]- كلمة (نحو) ساقطة من (ب).
[1964]- شرح الكافية للرضي: 385/4. بالمعنى.
[1965]- سورة الزمر/72، وسورة غافر/67.
[1966]- سورة الزمر/74.
[1967]- في (ب): (المفصل على المجمل) بدلا من عبارة (الخاص على العام).
[1968]- في (ب): (إخراجهما).
[1969]- كلمة (الشيطان) ساقطة من (ب).
[1970]- تحفة الغريب: 80/أ.

الثاني فأين التفصيل الذي يفيده المعطوف، و (الذي كانا فيه) هو الجنة، اللهم إلا أن يراد فأخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة، فيكون حينئذ من التفصيل بعد الإجمال ،انتهى. وفي الكشاف[1971]: الضمير في عنها للشجرة أي فحملهما الشيطان على الزلة بسببها وتحقيقه فأصدر زلتهما عنها وعن هذه مثلها في قوله تعالى[1972]: {وما فعلته عن أمري} وقول الشاعر:

ينهون عن أكل وعن شرب[1973]

وقيل فأزلهما عن الجنة بمعنى أذهبهما عنها كما تقول[67/أ- د] زل عن مرتبته... و (مما كانا فيه): من النعيم والكرامة أو من الجنة إن كان الضمير في عنها للشجرة. قال التفتازاني: إذ لو كان للجنة لكان الإخراج قبل الإزلال أو معه فلا يصح العطف بالفاء إلا بتأويل وفي تفسير البيضاوي[1974]: ويعضد كون أزلهما بمعنى أذهبهما قراءة حمزة فأزالهما وهما متقاربان في المعنى، غير إن زل يقتضي غيره مع الزوال وإزلاله هو قوله[1975]: {هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى} وقوله[1976]: {ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة إلا أن تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين} ومقاسمته إياها بقوله: إني لكما لمن الناصحين. واختلف في أنه تمثل لهما فقاولهما بذلك، أو ألقاه إليهما على طريق الوسوسة، وأنه كيف توصل إلى إزلالهما بعدما قيل له اخرج منها فإنك رجيم. فقيل إنه منع من الدخول على جهة التكرمة كما كان يدخل مع الملائكة، ولم يمنع أن يدخل للوسوسة ابتلاء[59/ب- م] لآدم وحواء وقيل قام عند الباب فناداهما. وقيل تمثل بصورة دابة فدخل ولم تعرفه الخزنة[1977] وقيل دخل في فم الحية حتى دخلت به وقيل أرسل بعض أتباعه فأزلهما والعلم عند الله. قوله:**(ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه)** يحتمل أن يكون رجليه منصوبا بإضمار غسل فيكون من عطف الجمل وأن يكون بالعطف على رأسه فيكون إخباراً عن المسح على الخفين. قوله:**(بين الدخول فحومل)** هذا آخر بيت، لامرئ القيس وهو[1978]:

[1971]- الكشاف: 63/1.
[1972]- سورة الكهف/82.
[1973]- في (ب): (ينهون عن أكل وشرب) بسقوط (عن) الثانية. وفي (د) وردت العبارة هكذا: (وقول ابن عمر: ينهون عن أكل وشرب). والبيت غير معروف القائل، وقد ورد في لسان العرب (نهى) وصدره: يمشون دسما حول قبته.
[1974]- تفسير البيضاوي: 213/2، 214.
[1975]- سورة طه/120.
[1976]- سورة الأعراف/20.
[1977]- في (ب): (الخدمة).
[1978]- ديوان امرئ القيس: 110.

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

والسقط - بكسر السين المهملة وسكون القاف- منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه[1979]، واللوى- بكسر اللام والقصر- رمل يلتوى، والدخول- بفتح الدال المهملة- موضع ، وحومل- بفتح الحاء المهملة موضع آخر. قوله:**(وهو في كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل)** قال الرضي[1980]: اعلم أن إفادة الفاء للترتيب بلا مهملة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل[1981] إذا كان أول أجزائه متعقباً لما تقدم كقوله تعالى[1982]: {ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة} فإن اخضرار الأرض يبدو بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة[1983]، فجئ بالفاء ولو قيل ثم يصبح نظراً إلى تمام الاخضرار جاز، وكذا قوله تعالى[1984]: {جعلناه نطفة في قرار مكين، ثم خلقنا النطفة علقة} نظراً إلى تمام صيرورتها علقة ثم قال:{ فخلقنا العلقة مضغة، فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما} نظراً إلى ابتداء كل طور ثم قال: { ثم أنشأناه خلقاً آخر} نظراً إلى تمام الطور الأخير أواستبعادا[1985] لمرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الإنشائية من الأطوار المتقدمة. قوله:**(وقال الله تعالى{ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة})** الظاهر أن تصبح على حقيقته فيكون الاخضرار في وقت الإصباح[1986] من ليلة المطر ويحتمل أن يكون بمعنى تصير فلا يلزم ذلك والأول قول عكرمة وهو موجود بمكة[1987] وتهامة، قال ابن عطية: وقد شاهدت في السوس الأقصى ونزل[1988] المطر ليلاً بعد قحط فأصبحت تلك الأرض الرملة التي نسفتها[1989] الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف، انتهى. وفي البحر وإذا كان الاخضرار متأخراً عن إنزال المطر فثم جمل محذوفة أي فتهتز وتربو فتصبح بين ذلك، قوله تعالى[1990]: {فإذا أنزلنا عليها الماء

1979- كلمة (من طرفه) ساقطة من (م).
1980- في (ب): كلمة (قال) داخلة في كلام ابن هشام، فجاءت هكذا: (مدة قال الحمل الرضي). وينظر الرضي: 388/4.
1981- في (ب) جاءت العبارة هكذا: (في زمان بتمامه طويل).
1982- سورة الحج/63.
1983- في (م): (ومهملة).
1984- سورة المؤمنون/13، فما بعدها.
1985- في (ب): (واستبعادا).
1986- في (ب): (الصباح).
1987- في (ب): (في مكة).
1988- في (م): (نزل) بدون الواو.
1989- في (ب): (تنسفها).
1990- سورة الحج/5، وفصلت/39.

اهتزت وربت}، وفي الكشاف فإن قلت هلا قيل فأصبحت ولم صرف إلى لفظ المضارع قلت لنكتة فيه، وهي[1991] إفادة بقاء أثر المطر زماناً بعد زمان كما تقول أنعم على فلان عام كذا فأروح وأغدو شاكرا له ولو قلت فرحت وغدوت لم يقع ذلك الموقع فإن قلت فما باله رفع ولم ينصب جواباً للاستفهام قلت لو نصب لأعطى عكس الفرض لأن معناه إثبات الاخضرار فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار مثاله أن تقول لصاحبك ألم تر أني[1992] أنعمت إليك فتشكر، إن نصبته فأنت ناف لشكره شاك تفريطه[1993]، وإن رفعته فأنت مثبت للشكر[1994]. قوله:**(وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك: إن يسلم فهو يدخل الجنة، ومعلوم ما بينهما من المهلة[1995])** في الشرح[1996]: بهذا أجاب ابن الحاجب في أمالي القرآن عن الآية المذكورة وهي قوله تعالى[1997]: {ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء} والحق أن الأصل في فاء[1998] السببية استلزام التعقيب وذلك لأن السبب التام يستعقب مسببه من غير تراخ[1999]، ولو كانت الفاء لا تدل على ذلك، لم يجز دخولها في الجزاء، كما لم يجز دخول (ثم) و (الواو). نعم جزاء السبب قد يقع بينه وبين المسبب تراخ؛ لعدم استكماله ما يقتضي وقوع المسبب، لكن إطلاق السبب على جزئه مجاز ومنه[2000]: إن يسلم فهو يدخل الجنة؛ إذ الإسلام ليس سبباً تاماً لدخول الجنة، بل لابد من استمرار حكمه، فمجموع وقوع الإسلام واستمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة، انتهى. وأقول: لا يريد النحاة بالسببية التي هي معنى الفاء السببية التامة التي هي مجموع ما يتوقف عليه وجود المسبب، وإنما يريدون بها أعم من ذلك سواء كان سبباً نحو إن كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء، أو شرطاً نحو: إن كان لي مال فأنا أحج منه[2001]، أو غير ذلك نحو: إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة. قال الرضي[2002]: الفاء التي لغير العطف لا تخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو إن لقيته فأكرمه ومن جاءك فأعطه، وبدونها نحو: زيد فاضل

1991- في (ب): (وهو)، وكلمة (فيه) التي قبلها ساقطة من (م). وينظر: الكشاف: 38/3، 39.
1992- في (ب): (ألم ترني) بدلا من (ألم تر أني).
1993- في (ب): (لتفريطه).
1994- في (ب): (لشكره).
1995- في (م): (المهملة).
1996- تحفة الغريب: 80/ب.
1997- سورة الحج/63، وسورة فاطر/27، وسورة الزمر/21. وينظر: الأمالي النحوية لابن الحاجب: 35/1.
1998- كلمة (فاء) ساقطة من (ب).
1999- في (ب): (لأن السبب التام يعقبه مسببه عن غير تراخ).
2000- في (ب): (ومنه يعلم) بزيادة (يعلم)
2001- في (ب): (به) بدلا من (منه).
2002- شرح الكافية للرضي: 387/4، 388.

فأكرمه. وتعريفه بأن يصلح تقدير إذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا إذا كان كذا فأكرمه وفي قوله فأخرج منها إذا كان عندك هذا الكبر فأخرج... ثم قال وقد تجئ فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك إذا كان ما بعده سبباً لما قبله كقوله تعالى[2003]: {أخرج منها فإنك رجيم} وتقول[67/ب- د] أكرم زيداً فإنه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما أن الأولى تدخل على ما هو الجزاء في المعنى،انتهى. وفي التلويح للتفتازاني: لا يقال قوله تعالى[2004]: {فاغسلوا وجوهكم} دليل على كون الواو للترتيب؛ لأن الفاء للوصل والتعقب[2005]، فيجب أن يكون غسل الوجه عقيب إرادة القيام إلى الصلاة مقدماً على غسل سائر الأعضاء وحينئذ يجب الترتيب لعدم القائل بالفصل وهو أنه يجب تقديم الوجه من غير ترتيب في البواقي لأنا نقول المذكور بعد الفاء هو غسل الأعضاء فلا يقتضي إلا كونه عقيب القيام إلى الصلاة وذلك حاصل على تقدير عدم رعاية[2006] ترتيب فيما بينها ثم أورد أسئلة وأجوبتها ثم قال والجواب القاطع لأصل السؤال منع دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط من غير تراخ وعلى وجوب تقديم ما بعدها على ما عطف عليه بالواو للقطع بأنه لا دلالة في قوله تعالى[2007]: {إذا نودي للصلاة...الآية} على أنه يجب السعي عقيب النداء بلا[2008] تراخي وأنه لا يجوز تقديم ترك البيع على السعي،انتهى. وفي الشرح: واستدلال التفتازاني بآية الجمعة على عدم دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقب[2009] مضمون الجزاء لمضمون الشرط غير متجه لأن السعي يجب عقيب[2010] النداء وجوباً موسعاً فلا يلزم إيقاعه على الفور كالظهر يجب في[2011] أول الوقت ولا يجب أداؤها فيه بل هو موسع إلى آخر الوقت فكيف يتجه هذا الاستدلال. وأقول: إن قول التفتازاني: للقطع... إلى آخره، ليس استدلالاً بعد المنع لأنه لا يجوز في الجدل، وإنما هو مسند للمنع على مالا يخفى على محصل وحينئذ فكلام الشارح عليه كلام على السند وهو غير مسموع في الجدل. وقول الشارح أن السعي يجب عقب النداء وجوباً موسعاً فيه نظر لأن المراد بالنداء بالآية الأذان، ولم

2003- سورة الحجر/34، وسورة ص/77. وكلمة (تعالى) ساقطة من (م).
2004- سورة المائدة/6.
2005- في (ب): (والتعقيب). وينظر: شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني: 99/1.
2006- كلمة (رعاية) ساقطة من (م).
2007- سورة الجمعة/9.
2008- في (ب): (فلا).
2009- في (ب): (تعقيب). وينظر: تحفة الغريب: 80/ب.
2010- في (ب): (عقب).
2011 - كلمة (في) ساقطة من (ب).

يكن للجمعة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وزمن أبي بكر وعمر إلا الأذان الذي عند الجلوس على المنبر، كان بين يدي الإمام علي ما روى أبو داود، وقيل على باب المسجد، وقيل على الجدار وظاهر أن وقت وجوب السعي الذي ابتداؤه عقيب هذا النداء لا يزيد على السعي وأن الواجب الموسع ما يزيد وقته عليه فلا يكون وجوب السعي موسعاً مخصوصاً إن كان المراد بالذكر في الآية الخطبة أو الصلاة أو لوضوء من السعي إليها، ولذا قال عثمان رضي الله عنه لما جاء على الجمعة وعمر رضي الله عنه يخطب فقال عمر:لم تحبسون عن الصلاة إلى هذا الوقت، ما هو إلا أن سمعت النداء فتوضأت فأتيت، وزاد في خلافته الأذان الذي بين يدي الإمام لما رأى كثرة الناس واحتياجهم إلى ذلك ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فكان إجماعاً سكوتياً واستمر العمل عليه والجواب عن هذا النظر أن الواجب الموسع قد يعرض له ما يضيقه وما نحن فيه من ذلك[2012]. قوله:**(يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم)** القرن الخصلة المجموعة من الشعر. وفي الشرح[2013]: ويجوز أن تكون ما زائدة، وقرنا منصوب على التمييز، والمغيا محذوف، أي: يا أحسن الناس قرنا وما بعده إلى قدم، أو على إسقاط الخافض، أي: من قرن إلى قدم. قوله:**(ومثله: {ما بعوضة فما فوقها})** في الكشاف[2014]: و (ما) هذه إبهامية، وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمته إبهاماً وزادته شياعاً وعموماً نحو أعطني شيئاً ما، أو صلة للتأكيد نحو[2015]: {فبما نقضهم ميثاقهم} وانتصب (بعوضة)؛ لأنها عطف بيان لـ(مثلاً)، أو مفعول لـ(يضرب)، و (مثلاً) حال عن النكرة مقدمة عليها، أو انتصب (مثلاً) و (بعوضة) على أنهما مفعولان لجري ضرب مجرى جعل. قال التفتازاني: ولا خفاء في أنه لا معنى لقولنا: يضرب بعوضة، إلا بضم (مثلاً) إليه، فتسمية مثلا هذا مفعولا ومثلا حال بعيد جداً، وقولهم: هو حال موطئة غلط ظاهر؛ فإن (مثلاً) هو المقصود وإنما يستقيم لو جعل (بعوضة) حالا و (مثلا) صفة له مثل[2016]: {أنزلناه قرآنا عربيا}. قوله:**(وأنت التي حببت... إلى آخره)** شغب- بشين وغين معجمتين- على زنة فلس، قال في القاموس[2017]: منهل بين مصر والشام، منه زكريا بن عيسى الشعبي المحدث، وبدا- بموحدة مفتوحة فمهملة- على مثال قفا وعصا، موضع بين مكة

[2012]- عبارة: (وقول الشارح أن السعي يجب عقب النداء... فيه من ذلك) هذه السطور الإثنا عشر ساقطة من (م).
[2013]- تحفة الغريب: 81/أ.
[2014]- الكشاف: 55/1، مع الاختصار.
[2015]- سورة النساء/55، وسورة المائدة/13.
[2016]- سورة يوسف/2، وسورة طه/113.
[2017]- القاموس المحيط: 95.

والشام، قال أبو عبيد[2018] البكري في المعجم: وهي قرية الزهري الفقيه. قوله:**(وهذا معنى غريب لـ(إلى) لا أدري من ذكره) في الشرح**[2019]: من حق النحاة أن لا يذكروه مستندين إلى هذا الدليل فإنا[2020] لا نسلم إرادة الترتيب في البيت الأول لاحتمال أن تكون إلى فيه بمعنى مع أو تكون متعلقة بمحذوف أي مضموماً إلى بدا والبيت الثاني لا يدل على إرادة الترتيب في البيت الأول إذ من الجائز أن يكون حب المكانين حصل في آن واحد بعد حلولها فيهما على الترتيب، ولو سلم دلالة البيت الثاني على الترتيب في البيت[2021] الأول لم يدل على دعواه لأن الترتيب الواقع في الثاني إنما هو بثم لا بالفاء. وأقول: إسناد النحاة إلى منع إرادة الترتيب في البيت الأول لا يقتضي أنهم لا يذكرون هذا المعنى لـ إلى لجواز أن يذكروه لثبوته بغير هذا البيت وكلام المصنف صريح في استدلاله بالبيت الثاني على مجرد الترتيب في البيت الأول. م

تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني أوله في تمام الكلام على الفاء في محشيه العلامة الشمني أول كلام الإمام ابن هشام فالأول نحو فوكزه موسى .....إلى آخره.

[2018]- في (ب): (عبيدة).
[2019]- تحفة الغريب: 81/أ.
[2020]- عبارة (هذا الدليل فـ) ساقطة من (م). فجاءت العبارة هكذا: (إلى أنا لا نسلم).
[2021]- عبارة (الثاني على الترتيب في البيت) ساقطة من (ب).

فهرس الكتاب

المقدمة 1

الباب الأول..... 12

حرف الألف..... 13

(أيا)..... 30

(إذن)..... 30

(أنْ) المفتوحة الهمزة الساكنة النون..... 44

(إن) المكسورة المشددة..... 62

(أن) المفتوحة المشددة..... 67

(أم) 69

(أل) 82

(أما) بالفتح والتخفيف..... 96

(أما) بالفتح والتشديد..... 98

(إما) المكسورة المشددة..... 106

(أو)..... 111

(ألا) بفتح الهمزة والتخفيف..... 124

(إلا) بالكسر والتشديد..... 132

(ألا) بالفتح والتشديد..... 138

(إلى)..... 138

(إي) بالكسر والسكون..... 141

(أي) بالفتح والسكون..... 142

(أيّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء..... 143

(إذ) 148

(إذا) 162

(أيمن) المختص بالقسم..... 188

(الباء المفردة) 189

(بجل) 205

(بل) 206

(بلى) 209
(بيد) 210
(بلـه) 212
(حرف التاء) 213
(حرف الثاء) 213
(حرف الجيم)....(جير) 216
(جلل) 217
(حاشا) 218
(حتى) 223
(حيث) 232
(خلا) 237
(رب) 238
(السين المفردة) 245
(سوف) 246
(سـي) 246
(سواء) 248
(عدا) 250
(على) 250
(عن) 255
(عوض) 259
(عسى) 261
(علّ) 265
(عـل) 266
(عند) 267
(غير) 269
(الفاء المفردة) 274